



شرح نخبة الفكر

للإمام أحمد بن حنبل بن حزم العسقلاني

بتحشية العلامة محمد عبد الله التونكي

❦ في أوله : متن نخبة الفكر ❦
❦ وفي آخره : المنظومة البيقونية ❦

قد يسمى كذا خانة

نُزْهَةُ النَّظَرِ تَشْرِيحُ نَجْبَةِ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ

لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ جَعْفَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ

بِتَحْشِيَةِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ التُّونَكِيِّ

❖ فِي أَوَّلِهِ : مَتْنُ نَجْبَةِ الْفِكْرِ ❖
❖ وَفِي آخِرِهِ : الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ ❖

قَدْ سَمِيَ كِتَابُ خَانَةِ
قُرْآنِ رَبِّهَا

کتاب ہذا کی کتابت کے جملہ حقوق بحق
قدیمی کتب خانہ آرام باغ کراچی محفوظ ہیں

بمجدلہ فضلہ
انشرت مطبوعاتنا العربیة فی جمیع أنحاء البلاد
وقد اشتهرت بصحتها وحسن خطها وأناقہ طباعتها
ففازت بثقة جمیع العلماء العظام والاساتذة الکرام
وأصبحت بین یدی کل طالب وعلی مکتب کل عالم

—•••••—
قادیانی کتب خانہ آرام باغ کراچی
من أقدم المکتبات و احسن المطابع

کمال صحت، حسن کتابت و دیدہ زیب طباعت قدیمی کتب خانہ کا طرہ امتیاز ہے
* فہرست کتب مفت طلب فرمائیں *

قدیمی کتب خانہ - مقابل آرام باغ - کراچی

فون نمبر ۲۶۲۷۰۸

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٢	الخبر الحسن لذاته	٦	متن نخبه الفكر
٥٢	الجمع بين الصحة والحسن	١٢	نزهة النظر في توضيح نخبه الفكر
٥٩	زيادة الثقة مقبولة	١٢	مقدمة المؤلف
٦٢	الحديث المحفوظ	١٣	نبذة من تاريخ المصطلح
٦٣	الشاذ	١٤	سبب تأليف الكتاب
٦٣	المعروف	١٤	الخبر
٦٣	المنكر	٢٣	المتواتر
٦٢	المتابع	٢٤	المشهور
٦٤	الشاهد	٢٨	العزيز
٦٤	الاعتبار	٣١	الغريب
٦٨	الخبر المحكم	٣١	الآحاد، مقبول ومردود
٦٩	مختلف الحديث	٣٣	المقبول معمول به دون غيره
٤١	الناسخ والمنسوخ	٣٢	الحديث المتفق عليه قطعي نظري
٤٣	المردود وموجب الرد	٣٥	الخبر المحتف بالقرائن
٤٢	المعلق	٣٥	الفرد المطلق
٤٦	المُرسل	٣١	الفرد النسبي
٤٨	المعضل	٣٢	الصحيح لذاته
٤٨	المنقطع	٣٥	مراتب الصحيح
٤٩	المدلس	٣٦	اصح الاسانيد
٨٠	المُرسل الخفي	٣٤	صحيح البخاري مقدم في الصحة عند الجمهور
٨٢	اسباب الطعن في الحديث		
٨٢	الخبر الموضوع		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
طرق معرفة الموضوع	٨٢	الشاذ على رأى	١٠٦
اسباب الوضع	٨٦	المختلط	١٠٦
المتروك	٨٨	الاسناد	١٠٨
المشكوك على رأى	٨٨	المرفوع	١٠٩
المحلل	٨٩	معنى قول الراوى "من السنة كذا"	١١٣
مدرج الاسناد	٩٠	تعريف الصحابى	١١٤
مدرج المتن	٩٣	تعريف التابعى	١٢٠
المقلوب	٩٣	المخضرمون	١٢٠
المزيد فى متصل الاسانيد	٩٣	الخبر المرفوع	١٢٢
المضطرب	٩٥	الموقوف	١٢٢
المصحف	٩٦	المقطوع	١٢٢
المحرّف	٩٦	الاثر	١٢٣
الرواية بالمعنى	٩٤	المسند	١٢٣
شرح الغريب	٩٩	العلو المطلق	١٢٥
بيان المشكل	٩٩	العلو النسبى	١٢٥
من ذكر بنعوت متعددة	١٠٠	الموافقة	١٢٦
الموضح	١٠٠	البديل	١٢٤
الوحدان	١٠١	المساواة	١٢٤
المبهمات	١٠١	المصافحة	١٢٨
مجهول العين	١٠٢	النزول	١٢٨
البدعة	١٠٣	الأقران	١٢٨
من لم يقبل روايته	١٠٧	المدبج	١٢٩
من يقبل روايته	١٠٥	رواية الأكا بر عن الاصاغر	١٢٩

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
۱۵۱	معرفة البلدان	۱۲۹	رواية الآباء عن الأبناء
۱۵۱	معرفة الجرح والتعديل	۱۳۰	عن أبيه عن جده
۱۵۲	مراتب الجرح	۱۳۰	السابق واللاحق
۱۵۳	مراتب التعديل	۱۳۲	تبيين الماهل
۱۵۴	فصل في مهمات كثيرة	۱۳۲	من حدث ونسي
۱۵۴	معرفة الكنى	۱۳۵	المسلسل
۱۵۴	معرفة الاسماء	۱۳۵	صينغ الاداء
۱۵۴	معرفة من اسمه كنيته	۱۳۸	عذبة المعاصر
۱۶۲	معرفة الاسماء المجردة	۱۳۹	المكاتب
۱۶۳	معرفة الاسماء المفردة	۱۴۰	المناولة
۱۶۵	الكنى والانساب واللقاب	۱۴۰	الوجادة
۱۶۴	معرفة المولى	۱۴۱	الوصية
۱۶۴	معرفة الإخوة والأخوات	۱۴۱	الاعلام
۱۶۴	معرفة آداب الشيخ والطالب	۱۴۲	المتفق والمفترق
۱۶۸	معرفة سنّ الحمل والاداء	۱۴۲	المؤتلف والمختلف
۱۶۹	صفة كتابة الحديث	۱۴۴	المتشابه
۱۶۹	صفة عرته وسماعه	۱۴۴	المركب منه ومما قبله
۱۷۰	الرحلة فيه وتصنيفه	۱۴۹	خاتمة في فوائد منثورة
۱۷۱	معرفة سبب الحديث	۱۵۰	معرفة الطبقات
۱۷۳	المنظومة البيقونية	۱۵۱	معرفة المواليد والوفيات

قدیمی کتب خانہ

مقابل آرام باغ کراچی

متن نخبه الفكر في مصطلح اهل الاثر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَدِيرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ كَلَامَةَ بَشِيرٍ أَوْ نَذِيرٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي إِصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ وَبُسِطَتْ وَاخْتَصِرَتْ، فَسَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْوَانِ أَنْ أُلْخِصَ لَهُ الْمُهَيَّمُ مِنْ ذَلِكَ فَأَجَبْتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ رَجَاءَ الْإِنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ. فَأَقُولُ : الْخَبْرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرَقٌ بِإِلَاعِدِ مُعَيَّنٍ أَوْ مَعَ حَصْرِ بَعْضٍ فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ بَهُمَا أَوْ بِوَاحِدٍ -

فَالْأَوَّلُ : أَلْتَوَاتَرَ الْمَفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ بِشَرْوْطِهِ -

وَالثَّانِي : أَلْمَشْهُورُ وَهُوَ الْمُسْتَفِيزُ عَلَى رَأْيٍ -

وَالثَّالِثُ : أَلْعَزِيزُ وَلَيْسَ لَهَا شَرْطٌ لِلصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ -

وَالرَّابِعُ : الْغَرِيبُ وَكُلُّهَا - سِوَى الْأَوَّلِ - آحَادٌ، وَفِيهَا الْمَقْبُولُ وَفِيهَا الْمَرْدُودُ لِتَوْقُفِ

الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رَوَاتِهَا دُونَ الْأَوَّلِ - وَقَدْ يَقَعُ فِيهَا مَا يَفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ بِالْقَرَأَتَيْنِ عَلَى الْخِتَارِ -

ثُمَّ الْغَرَابَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ، أَوْ لَا -

فَالْأَوَّلُ : أَلْفَرْدُ الْمَطْلُوقُ -

وَالثَّانِي : أَلْفَرْدُ النَّسْبِيِّ وَيَقِلُّ إِطْلَاقُ الْفَرْدِيَّةِ عَلَيْهِ،

وَخَبَرُ الْآحَادِ بِنَقْلِ عَدَلٍ تَامٍ الصَّبْطِ، مُتَّصِلُ السَّنَدِ، غَيْرُ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍ، هُوَ

الصَّحِيحُ لِدَاتِهِ، وَتَتَفَاوَتْ رُتَبُهُ بِتَفَاوَتْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ - وَمِنْ ثَمَّ قَدَّمَ صَيِّحُ الْبَخَارِيِّ،

ثُمَّ مُسْلِمٌ، ثُمَّ شَرَطُهُمَا، فَإِنْ خَفَّ الصَّبْطُ، فَالْحَسَنُ لِدَاتِهِ وَبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحِّحُ، فَإِنْ

جَمْعًا فَلْتَرَدُّ فِي النَّاقِلِ حَيْثُ التَّفَرُّدُ، وَإِلَّا فَيُعْتَبَرُ إِسْنَادَيْنِ، وَنِزَادُهُمَا مُقْبُولَةٌ
مَا لَمْ تَقْعْ مُنَافِيَةٌ لِمَنْ هُوَ أَوثَقُ، فَإِنْ خُولِفَ بِأَرْجَحٍ فَالْأَرْجَحُ الْمَحْفُوظُ، وَمُقَابِلُهُ الشَّاذُّ وَمَعَ
الضُّعْفِ فَالْأَرْجَحُ الْمَعْرُوفُ، وَمُقَابِلُهُ الْمُنْكَرُ، وَالْفَرْدُ النَّسْبِيُّ إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمَتَّبَعُ -

وَإِنْ وَجَدَ مَتْنٌ يُشَبِّهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ وَتَتَّبِعُ الطَّرِيقُ لِذَلِكَ هُوَ الِاعْتِبَارُ ثُمَّ الْمَقْبُولُ
إِنْ سَلِمَ مِنَ الْمَعَارِضَةِ فَهُوَ الْمُحْكَمُ، وَإِنْ عَوِضَ بِمِثْلِهِ فَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ فَهُوَ مُخْتَلَفٌ الْحَدِيثِ
أَوَّلًا، وَأَوْثَبَتِ الْمَتَأَخَّرُ فَهُوَ النَّاسِخُ وَالْآخِرُ الْمَنْسُوخُ - وَإِلَّا فَالْتَرْجِيحُ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ، ثُمَّ الْمَرْدُودُ
أَمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ، فَالْسَّقْطُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ مِنْ مُصَنِّفٍ أَوْ مِنْ
آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَالْأَوَّلُ الْمُعْلَقُ وَالثَّانِي الْمُرْسَلُ - وَالثَّالِثُ إِنْ كَانَ بَاشْتَيْنِ
فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي فَهُوَ الْمُعْضَلُ، وَإِلَّا فَالْمُنْقَطِعُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاضِحًا أَوْ خَفِيًّا، فَالْأَوَّلُ
يُذَكَّرُكَ بَعْدَ التَّلَاقِي، وَمِنْ ثُمَّ أَحْتِجُجَ إِلَى التَّارِيخِ، وَالثَّانِي الْمُدَلَّسُ وَيَسِرُّ
بِصِبْغَةٍ تَحْتَمِلُ اللَّفْظِيَّ: كَعَنْ، وَقَالَ، وَكَذَلِكَ الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ مِنْ مُعَاوِرٍ لَمْ يَلِقَ -

ثُمَّ الطَّعْنُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاويِ أَوْ تَهْمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ فُحْشِ غَلْطِهِ أَوْ
غَفْلَتِهِ، أَوْ فُسْقِهِ، أَوْ وَهْمِهِ، أَوْ مَخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بَدْعَتِهِ، أَوْ سَوْءِ حِفْظِهِ،
فَالْأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ، وَالثَّانِي الْمَثْرُوكُ، وَالثَّالِثُ الْمُنْكَرُ عَلَى رَأْيٍ، وَكَذَلِكَ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ
ثُمَّ الْوَهْمُ إِنْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ وَجَمْعِ الطَّرِيقِ: فَالْمَعْلَلُ - ثُمَّ الْمَخَالَفَةُ إِنْ
كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ فَمُدْرَجٌ إِلَى اسْنَادِ أَوْ بِدَمَجٍ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ فَمُدْرَجُ الْمَتْنِ،
أَوْ بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ فَالْمَقْلُوبُ - أَوْ بِزِيَادَةٍ رَأَوْ: فَالْمَزِيدُ فِي مِتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ، أَوْ
بِإِبْدَالِهِ وَلَا مُرْجِحَ: فَالْمُضْطَرِبُّ، وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا أَوْ بِتَغْيِيرِ حُرُوفٍ
مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ فَالْمُصَحَّفُ وَالْمَحَرَّفُ -

وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادِفِ إِلَّا لَعَالِمٍ بِمَا يُجِيلُ الْمَعَانِي -

فَإِنْ خَفِيَ الْمَعْنَى احْتِيجَ إِلَى شَرْحِ الْغَرِيبِ وَبَيَانِ الْمَشْكِلِ، ثُمَّ الْجَهَالَةِ وَسَبْئِهَا
أَنَّ الرَّأْيَ قَدْ تَكَثَّرَتْ نَعْوَتُهُ فَيُذَكَّرُ بِغَيْرِ مَا اشْتَهَرَتْ بِهِ لِعَرَضٍ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الْمَوْضَحَ -
وَقَدْ يَكُونُ مُقْلًا فَلَا يَكْثُرُ الْأَخْذُ عَنْهُ، وَصَنَّفُوا فِيهِ الْوُحْدَانَ، أَوْ لَا يَسْتَمُ
اِخْتِصَارًا وَفِيهِ الْمَبْهَمَاتُ وَلَا يُقْبَلُ الْمَبْهَمُ وَلَوْ أَنَّ بِهِمْ بَلْفِظَ التَّعْدِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ -
فَإِنْ سُمِّيَ وَانْفَرَدَ وَاحِدٌ عَنْهُ فَجَهْلُ الْعَيْنِ أَوْ اِشْتَانِ قِصَاعِدًا أَوْ لَمْ يُوثَّقْ
فَجَهْلُ الْحَالِ وَهُوَ الْمَسْتَوْرُ، ثُمَّ الْبِدْعَةُ أَمَّا بِمُكْفَرٍ أَوْ بِمُفْسِقٍ، فَالْأَوَّلُ لَا
يَقْبَلُ صَاحِبُهَا الْجَهْلُومُ - وَالثَّانِي يَقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً فِي الْأَصَحِّ، إِلَّا إِنْ رَوَى مَا يَقْوِي
بِدْعَتَهُ فَيُؤَدُّ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْجَوْزَجَانِي شَيْخُ النَّسَائِيِّ -

ثُمَّ سُوءُ الْحِفْظِ إِنْ كَانَ لِأَنْزِمًا فَهُوَ الشَّاذُّ عَلَى رَأْيٍ، أَوْ طَارِئًا فَالْمُخْتَلَطُ، وَمَتَى
تَوَبَّعَ السَّيِّئُ الْحِفْظَ بِمَعْتَبَرٍ، وَكَذَا الْمَسْتَوْرُ، وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُدَّلَّسُ، صَارَ حَدِيثُهُمْ
حَسَنًا لِذَاتِهِ بَلْ بِالْمَجْمُوعِ -

ثُمَّ الْإِسْنَادُ أَمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصَرُّجًا، أَوْ حُكْمًا:
مَنْ قَوْلُهُ أَوْ فَعَلَهُ، أَوْ تَقْرِيرُهُ أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَا لَكَ - وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ - وَلَوْ تَخَلَّتْ رِدَّةٌ
فِي الْأَصَحِّ - أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَا لَكَ - فَالْأَوَّلُ: الْمَرْفُوعُ، وَالثَّانِي
الْمَوْقُوفُ، وَالثَّلَاثُ الْمَقْطُوعُ، وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ فِيهِ مِثْلُهُ، وَيُقَالُ لِلْأَخِيرِينَ:
الْأَشْرَ وَالْمُسْنَدُ مَرْفُوعٌ صَحَابِيٌّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الْإِتِّصَالُ - فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ فَإِمَّا
أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةٍ عَلَيْهِ
كَشْعَبَةٌ، فَالْأَوَّلُ: الْعُلُوُّ الْمَطْلُوقُ، وَالثَّانِي النَّسَبِيُّ - وَفِيهِ الْمَوَافَقَةُ وَهِيَ الْوُصُولُ
إِلَى شَيْخٍ أَحَدِ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقَةٍ - وَفِيهِ الْبَدَلُ، وَهُوَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخٍ

شیخه كذلك، وفيه المساواة - وهي استواء عدد الإسناد من الراوى الى آخره مع إسناد احد المصنّفين - وفيه المصاحفة، وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنّف، ويقابل العلوّ بأقسامه : التّزول فان تشارك الراوى ومن روى عنه في السّنن واللّقي فهو الأقران، وإن روى كلّ منهما عن الآخر فالمدبّح وإن روى عن من دونه، فالأكابرعن الاصاغر ومنه الآباء عن الأبناء، وفي عكسه كثرة - ومنه من روى عن أبيه عن جدّه - وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما فهو السّابق واللاحق - وإن روى عن اثنين متّفقي الاسم ولم يتميّا في اختصاصه بأحدهما يتبيّن المهمل - وإن عدّ الشيخ مرّة جزماً رُدّ، أو احتيماً لأقل في الأصحّ، وفيه : "من حدّث ونسي"، وإن اتّفق الرّواة في صيغ الاداء او غيرها من الحالات فهو المسلسل وصيغ الاداء : سمعت وحدثت ثم أخبرني وقرأت عليه، ثم قرئ عليه وأنا أسمع، ثم أنبأني، ثم ناوكتني، ثم شافني، ثم كتبت إليّ ثم عن ونحوها - فالأولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فان جمّع فمع غيره، وأولها أصرحها وأرفعها في الاملاء، والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه فإن جمّع فهو كالخامس -

والإنباء بمعنى الإخبار إلا في عرف المتأخرين فهو : الإجازة كعن، وعننة المعاصر محمولة على السماع إلا من المدلس، وقيل : يشترط ثبوت لقائهما ولو مرّة، وهو المختار، واطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها والمكاتبة في الإجازة المكتوب بها واشتراطوا في صحّة المناولة إقترانها بالإذن بالرواية وهي أرفع أنواع الإجازة - وكذا اشتراطوا الإذن في الوجدادة، والوصيّة بالكتاب، وفي الإعلام، وإلا فلا عبرة بذلك كالأجازة العامّة، وللمجهول والمعدوم على الأصحّ في جميع ذلك -

ثُمَّ الرَّوَاةُ إِنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاءُهُمْ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ فَصَاعِدًا وَاخْتَلَفَتْ اشْتَخَاصَهُمْ
فَهُوَ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ وَإِنْ اتَّفَقَتْ الْأَسْمَاءُ خَطًّا وَاخْتَلَفَتْ نُطْقًا فَهُوَ الْمُؤْتَلِفُ
وَالْمُخْتَلِفُ - وَإِنْ اتَّفَقَتْ الْأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتْ الْآبَاءُ أَوْ بِالْعَكْسِ فَهُوَ الْمُتَشَابِهُ،
وَكَذَا إِنْ وَقَعَ الْإِتْفَاقُ فِي الْإِسْمِ وَإِسْمِ الْآبِ وَالْإِخْتِلَافُ فِي النِّسْبَةِ وَيَتَرَكَّبُ
مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعٌ مِنْهَا أَنْ يَحْصُلَ الْإِتْفَاقُ أَوِ الْإِشْتِبَاهُ إِلَّا فِي حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ
أَوْ بِالِتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ -

خاتمة

وَمِنْ الْمُهْمِّ مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرَّوَاةِ وَمَوَالِيدِهِمْ، وَوَفَايَتُهُمْ، وَبُلْدَانُهُمْ وَ
أَحْوَالُهُمْ تَعْدِيلًا وَتَجْرِيمًا وَجَهْلًا - وَمَرَاتِبُ الْجَرَحِ - وَاسْوؤها الوصف بأفعل كأكذب
الناس، ثم دَجَّال، أَوْ ضَاعَ أَوْ كَذَّابٌ - وَأَسْهَلُهَا لِلنَّاسِ أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ، وَمَرَاتِبُ
التَّعْدِيلِ وَارْفَعَهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلٍ: كَأَوْثَقَ النَّاسِ، ثُمَّ مَا تَأَكَّدُ بِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ، كَثِقَةً
ثَقَّةً، أَوْ ثَقَّةً حَافِظًا، وَأَدْنَاهَا مَا أَشْعَرَ بِالْقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ: كَشَيْخٌ، وَتُقْبَلُ التَّزْكِيَةُ
مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا - وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى الْأَصَحِّ - وَالْجَرَحُ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ إِنْ مَدَّ رَمِيئًا
مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ، فَإِنْ خَلَعَ التَّعْدِيلُ قَبْلَ مُجْمَلًا عَلَى الْمُخْتَارِ -

فصل: وَمِنْ الْمُهْمِّ مَعْرِفَةُ كُنَى الْمُسَمَّيْنَ وَأَسْمَاءِ الْمُكَنَّى وَمِنْ
اسْمِهِ كُنْيَتُهُ وَمِنْ اخْتِلَافٍ فِي كُنْيَتِهِ وَمِنْ كَثُرَتِ كُنَاهُ أَوْ نَعَوْتُهُ، وَمِنْ وَافَقَتْ
كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ أَوْ بِالْعَكْسِ - أَوْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ أَوْ وَافَقَ اسْمُ شَيْخِهِ اسْمَ أَبِيهِ
وَمِنْ نُسْبٍ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ إِلَى أُمِّهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ، وَمِنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ
وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدَّهِ، أَوْ اسْمُ شَيْخِهِ وَشَيْخُ شَيْخِهِ فَصَاعِدًا، وَمِنْ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ

والرأوى عنه ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة والكُنَى والألقاب، والأنساب
وتقع إلى القبائل والأوطان بلاداً أو ضياعاً أو سِكَكاً، أو مجاورَةً - وإلى الصَّنَائِع
والمَحَرَف - ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء - وقد تقع ألقاباً، ومعرفة أسباب
ذلك، ومعرفة الموالى من أعلى ومن أسفل: بالرق، أو بالجلف، ومعرفة الإخوة
والأخوات ومعرفة آداب الشيخ والطالب وسن التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث
وعرضه وسماعه وإسماعه والرحلة فيه، وتصنيفه: إما على المسانيد أو الأبواب،
أو العلل، أو الاطراف، ومعرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ الفاضل
أبى يعلى بن الفراء، وصنفوا في غالب هذه الأنواع، وهى نقلٌ محضٌ ظاهرة
التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها متعسرٌ فلتراجع لها مبسوطاتها
والله الموفق والهادى، لا إله إلا هو -

تقر بحمد الله متن "نخبة الفكر" ويليه
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للمحافظ ابن حجر العسقلاني
مع التعليقات المسماة بعقد الدرر في جيد نزهة النظر
للعلامة محمد عبد الله الطونكى -

شرح الرموز المستعملة في الحواشى:
عب: يشير إلى المحشى مولانا محمد عبد الله الطونكى -
الشاح: كناية عن الملا على القارى -
شرح الشرح: إيماء إلى شرح الملا على القارى على شرح نخبة الفكر -
مولانا وجيه الدين: هو الشيخ وجيه الدين السهارنفورى شيخ المحافظ احمد على السهارنفورى
يذكره المحشى بلقب "شيخ شيخنا" في بعض المواضع

والعلوم الحسية فان لفظ الرب كذا الاين كثيرا ما يستعمل بمعنى صاحب الملازم كما في تراب ابي ذر وابن السبيل وابن الليل وغيرها ويجعل ان يكون له ولد مسمى بالفسق ملخص **له قوله** احما بن الخ هو واحد من الائمة العظام ورفق من الفضلاء الاعلام خاتمة الحفاظ والمحدثين نادرة السقاء والمفسرين قال السيوطي في معناه انتهت اليه الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا بأسرها فلا يكن في عصره حافظ سوا انتهى قد لدرجته الله في سنة ثلث سبعين سبعمائة وتوفي في سنة اثنتين خمسين ثمان مائة وله تصانيف كثيرة مفيدة كتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب لسائر الميزان الاصابة في معرفة الصحابة واصله في ليلاته يلوع المومنين تصنيفاته فتح الباري نفعنا الله بكلها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العالم العامل الخافظ وخيد هرة واوانه
وفريد عصره وزمانه شهاب الملة والدين ابو الفضل احمد بن
على العسقلاني الشهير بابن حجر اثنابه الجنة بفضل وكرمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا
 لا يزال له يد كونه ابن مائتة قدمه استعماله

له قوله قال الشيخ الخ الظاهر ان هذا الكلام الخ بعض تلامذة المم اظهرا الجلالة شانه علوم مكانه وجودة فهم وسعة علمه يسلم كتابه للاعتقاد والاستدافان سموه بترتبة المؤلفات بدو طيف الموفلين كما سيأتي انشاء الله تعالى ملخص الخ اشى **له قوله** الخافظ الخ في الاصطلاح هو من احاط علمه بمائة الف حديث ثم بعاه الجنة وهو من اساطير له بثلث مائة الف حديث ثم الخ الحاكم وهو الذي احاط علمه بجميع الاماد بث المروية مذنا واسناد اديرا وتعد بلا وتاريخا كذا قاله جماعة من المحققين ١٣ شرح الشرح **له قوله** نهاب الملة الخ اي شرقيها يذاته او كتبه هذا اشاره الى لقبه واقدم لفظ الملة دلالة على تحقق مفهوم الاسحق في سماه ثم الظاهر ان الملة والدين شي الطريفة الالهية السابقة لاري الضول باذنه رغم اياه الى الخير من مسالمة الدنيا والاخرة فري من حيث انها قل وتلت تسمى ملة ومن حيث انها تادان وتطاع تسمى مينا فاما المصدق واحد الفرق بغيره من الاعتبار ١٢ عب **له قوله** ابو الفضل الخ اي صاحب الفضل والزيادة من الاموال العظيمة وفيها الكلام اما ما بنا فيها تستلزم العلم

الصحابة واصله في ليلاته يلوع المومنين تصنيفاته فتح الباري نفعنا الله بكلها ١٢ عب **له قوله** ابن حجر الخ لقب به اما لكثرة الذهب القضة له او لوفور الجواهر عنده او لجودة ذهنه صلابه رأيه كالبحر او لكون الحجر اسم ابيه الخامس ولا يخفى فيه المناسبة في كل منها على الريب ملخص **له قوله** الحمد الخ هو الوصف بالجميل في جملة التعظيم التبجيل وانه الى تأسيسا بحسن الكلام واضملا لمحدث خيرا لانام عليه على اله التحيمة والسلام الى يوم القيامة اتباعا لجههوس السلف الصالحين رضي الله عنهم اجمعين كما انه وسم التسمية ايضا لذلك ملخص الشرح **له قوله** عالما قديرا الخ اتفق الشراح على ان اللان ان يزيد مويلا امتكلا لتكون الصفات السبعة بتمامها مذكورة ويوزع لزوم الترجيح بلا مرجح واجاب الخ بانه اكتفى بالوصفين السابقين في المتن اشعارا بان العلم لشموله للجزئيات الكليات تضمن المسموعات المبصرة والقدرة تستلزم بنية المصداق اول في نظره وجود اما لا فينا لا نسلم ان القدرة تستلزم الامادة والتكميم وفيها الكلام اما ما بنا فيها تستلزم العلم

والحيوة فيه فوجدها فكمها واما ثالثا فبانه لم يكن الاشكال في عدم ذكر المريد التكميم في المتن فكل في محبوب المتن الشرح فاجوب بانه اكتفى بالوصفين في المتن كانه نداء من بعيدا جابضهم بان القدرة تستلزم الامادة والتكميم قوله به ما قدم من نظري الاولين وبعضهم بانه لم يقل مكملا لان التكميم مشكل اقول هذا الجواب مع كونه ساكنا من ذكر مفهومه في بطن قائله فلا يظهر في الجواب اقول بوجه قوله ان الصفات الذاتية على قسمين قسم لا يمكن تحقق تقيده في ذاته تعالى كصفات الخمسة المذكورة وقسم يحقق تقيده في ذاته المقدس كالارادة والتكميم في ارادة الواجب تعالى كل ما يمكن كونه مرادا وكذا التكميم كل ما يمكن التكميم ليس بضروي بل باطل ولا م

دون العكس قلت لان القرينة وهي نفى الجنس فما تدل على الوجود لان الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفى وجوده غيره لا يبين امكانه وعدم امكانه فإذ كان قيل اذا قدس موجود لم يثبت نفى الامكان عن نبرة قلت ذلك مستدل عليه بدليل اخر ١٢ ملتقط من التلويح وغيرها **له قوله** كافة الخ قيل اي ارسالا كافة بمعنى عامة لهم فهو مفعول مطلق او جامعاً لهم في الإبلاغ في حال من النفي المنسوب في ارساله والتناء لبساخته والاظهر انها في هذا المقام حال من الناس ١٢ شرح الشرح **له قوله** وعلى الدلالة اي اقاربه وهم اولاد علي وجعفر وعقيل وعباس كما روى ابن عباس وأتباعه كما ورد ال محمد كل نفى كذا في

في شرح الشرح والاظهر عندي هو المنع الاول ١٢ **عب** **له قوله** وسلم الخ اي سلم الله مما لا يرتضى به أو رضي الله عنه رضا كاملاً وجمع بينهما استتال القول تقع صنوا عليه وسلموا تسليم ١٢ **عب** **له قوله** اما بعد الخ اي بعد الحمد والصلاة والى بالفاء لتقنين اما معن الشرط او لدفع توهم الاضافة الى الجملة كذا في شرح الشرح ١٢ **له قوله** في اصطلاح الخ اصطلاح القوم تصالحهم هو توافقهم على استعمال الفاظ مخصوصة او اموراً مخصوصة في معان مخصوصة فيما بينهم كما اصطلاح النحاة على استعمال لفظ الكلمة في معنى واحد الميزان في بعضه اُخرو هكذا ١٢ ملخص الحواشي **له قوله** اهل الحديث الخ وهو المحدثون رضوان الله عليهم قال العراقي المحدث في عوف المحدثين من يكون كتب وقراء سمع ووعى ورجل الى المداين والقرئ وحصل اصولاً من متون الاحاديث و فروعاً من كتب الاسانيد

بمعنى الخ اي انما هو في قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له والى في صفاته ١٢ على الله جميع الخ العمل بالعبادة الرحمن افضل متوحد في ذاته ١٢

شريك له والكبرة تكبيراً واشهد ان محمداً عبده ورسوله صلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس كافة بشيراً ونذيراً

وجملة الكائنات ١٢

ونذيراً وعلى الله صحة سلم تسليم كثيراً كثيراً اما بعد فان

التصانيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت للائمة تصانيف يعني تصنيفات ١٢ بيان ١٢ جمع اما ١٢

في القديم والحديث فمن اول من صنف في ذلك انظر حال من ضمير كثرت ١٢ اي اوائل المصنفين ١٢

له قوله واشهد الخ ايراد الشهادة في الخطبة عمداً بقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذابة رواه ابو داود والترمذي وفوشش بانه كان عليه ان يورثها في خطبة المتن ايضاً ودرج بانه لم يورثها إشارة الى ضعف الحديث وقيل الاظهر ان يقال صرح بلفظ الشهادتين في الشرح عملاً بظاهر الحديث والى في المتن بمعناها كما قيل به في تاويل الحديث مراعاة للايجاز والاطماب اقول كلا الجوابين على التسليم والتنزيل الا خطبة المتن الشرح واحدة في انها اُكتتبت واحده صرح به في آخر الخطبة وساقى ومن لم يورث التسمية والتحميد ايضاً لكل منهما عليه فندبر ١٢ **عب** **له قوله** لا اله الا الله موجود في الوجود فان قلت هلا قدرت في الامكان ونفى الامكان يستلزم نفى الوجود

العلل والتواريخ التي تقرب من الف تصنيف انتهى وكانه تعريف المشتري ١٢ شرح الشرح **عب** اي اقرعن صميم قلب واخبر عن علمه يقين ١٢ **ش** **عب** انسب اليه العظمة والكبرياء بالجدان واللسان والاركان وأذقته توتير ١٢ **عب** مبشراً لبعضهم ومندماً لبعضهم ١٢

له قوله ابو محمد الخ منسوب الى رامهرمز بفتح الميم الاولى وضم الهاء وسكون الراء وضم الميم الثانية بعدها زاء معجمة وهي احدى كورا الا هواز من بلاد خوزستان من اضلاع فارس وفي قوله من اوله من صنف اشعار بوجود تعدد النصف في قرن القاضي تدل عليه من التبعيضية كذا في الشروح له قوله كتابه الخ منسوب على انه مفعول لصنف

المحذوف لا المذكور لان فاعله ضمير من ولم يصنف هذا الكتاب الا واحد منهم فكانه جواب لسؤال سائل ليسئل انه اى شئ صنف القاضي فقال صنف كتابه كذا في الشروح ١٢ له قوله الحاكم الخ هو محمد بن عبد الله الحافظ المعروف صاحب المستدرک على الصحيحين امام اهل الحديث في عصره ١٢ له قوله فعل الخ اى صنف مستخرجا له كتابه اى مستدركا والمستدرک على الكتاب ما زيد فيه الاشياء التي لم تذكر في الكتاب و يقال معناه صنف كتابا مستخرجا ومستدركا عليه اى زائدا على كتاب الحاكم ما فات في التوجيهين واحد الا ان الاول منفي على ان المستخرج اسم مفعول والثاني على انه اسم فاعل ١٢ ملخص له قوله الخليل الخ هو احمد بن علي البغدادى صاحب التاريخ المشهور فهو اول المتأخرين واخر المتقدمين ١٢ ملخص له قوله

القاضي ابو محمد الزاهر مرقى كتابه المحدث الفاضل
لكنه لم يستوعب الحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه
لم يهذب ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني
فعمل على كتابه مستخرجا وبقي اشيا للمتعب ثم
جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادى فصنف في
قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية وفي ادبها كتابا
سماه الجامع لادب الشيخ والسامع وقل فن من فنون
الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا كان كما قال
الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من انصف علوان الحديث

لا كتاب التبعيض اى في الاداء والسامع اى في العمل اما قدم الشيخ ان مرتبة بعد مرتبة السامع فان الاداء بعد العمل رعاية بعظمت او قانية للسمع اولهما ١٢ كذا في شرح الشروح له قوله الا وقد صنف الخ استثناء من اعم الاحوال القلة والحجم بمعنى الندرة والنفى والعدم اى لا يوجد فن من فنون الحديث يوصف من الاوصاف الاحال كونه متصفا بهذه الصفة اى بان صنف هو فيه اشرح الشرح عه مبتدأ خبره من اول صنف ١٢ عه يجوز افعال الدالين واعمال الاول افعال الثاني وعكسه هو الا فصح المروي عن الشاطبي عه اى لم يبق فن الا وقد صنف فيه الا دليل ١٢

له قوله عيال الخ عيال الرجل من يعوله ذلك الرجل أي يقوته وينفق عليه والمعنى معتمدون على كتبه يأخذون منها نصيباً ١٢ شرح له قوله وأمثال ذلك الخ استشكل الشراح هذا اللفظ فقال بعضهم هو عطف على سبيل المعنى أي التصانيف الكثيرة ما ذكرنا أمثال ذلك وقال بعضهم التقدير وأمثال ذلك كثيرة على أنه مبتدأ خبره محذوف قيل وهو لا يظهر وقال بعضهم عطف بحذف المعطوف كما في قوله علقته تبناً وماء

بأنه أي جمع ذلك أمثال ذلك ١٣

عقب له قوله ليتفرع علمها الخ أي

معلوماتها فإن الغالب أن كثرة

المباني تدل على زيادة المعاني الأضـ

لا وفي ملا يستألف ليزداد علموها فإن

الموجز المجمل لا يفهمه كل أحد

بخلاف الموضحة المفصلة ١٤ خلاصة

شرح الشرح له قوله واختصرت

فإن التطويل والبسط أيضاً يكون

مخلاً لهما المقصود وموجاً للتشتت

الفكر والنظر كما لا يخفى ١٥ ملخص

الشروح له قوله أي أن جاء

الخ أي لا يبقى أمر البسط والضبط

إلى أن جاء الخ الحافظ الخ هو نقيب

شافعي كان من فضلاء عصره في

في التفسير والحديث والفقه وأسماء

الرجال وشهروا كعقبكوت مدينة

ببلاد مواعنة بين الموصل وهران بناها

زورابن الفخار قد لدرجته الله

في سنة سبع وسبعين وخمس

مائة وتوفي سنة ثلاث وأربعين

وست مائة مقدمته في علوم الحديث

اشهر كتبه ملخص من الاتحاف وغيرها

له قوله أملا الخ أي حرره وقوره

لما مست الحاجة إليه وحملت الدأية

عليه فلا يرد أن كل أملا يكون شيئاً

بعد الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعدهم بعض من

تأخر عن الخطيب فخذ من هذا العلم ينصبت في جمع القاضي

عياض كتابا لطيفاً سماه الألباء وأبو حفص المياجي جزءاً سماه

ملا يسع المحدث جهله وأمثال ذلك من التصانيف

التي اشتهرت وبسطت ليتفرع علمها واختصرت ليتيسر فهمها

إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمر عثمان بن

الصلاح عبد الرحمن الشهير زورابن نزيل دمشق فجمع لها ولى

تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور فهدى

فتونه وأملا له شيئاً بعد شئ فلهذا لم يحصل ترتيبه على

بعد شئ وإيضاً يظهر صحة تعريب المص بقوله فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب أي لاجل أنه لم يخجل الفنون في خاطره ولم يرتبها اجمالاً في ذهنه كما هو شأن المصنفين ودأب المؤلفين لم يحصل الترتيب فيما بين الفنون وإن كان كل منها مهذباً في موقعه ومنقحاً في موضعه فافهم ١٦ كذا في شرح الشرح

التصانيف الباقية او باعتبار المضان اليه كقول الشاعر وما حب الديار شغفن قلبي بأوالى فنون الحديث فانها
مذكورة حكما بقريضة المقام او الى تصانيف الخطيب فعلم هذا معنى فوائدها الفوائد المتعلقة بها ١٢ ملخص شرح
الشرح **له قول** وسائر السيرة الخ اے سلكوا مسلكه مقتدين له او متعقبين عليه فلا يحصى بيان لعو فهم
وسلو كهوكم نالهم له اى لمضمون كتابه ومختصر الاختصار هو الاثيان بالمقصود كله بلفظ اقل والاقتصار هو الاثيان
ببعض المقاصد مستدرك عليه

الوضع المناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع
للقنون ١٢ اهتم ١٢ اى مجعدها ١٢

شبات مقاصدها وضم اليها من غيرها نخب فوائدها واجتمع
كلام وكلام ١٢ شيت المتفرقة ١٢ اى مقاصدها ١٢ اى فوائدها الشخبة ١٢

في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا علف الناس عليه وساروا
الضمان مجذوف اى زبدة الناس ١٢

لسيرة فلا يحصى كوناظوله ومختصره ومستدرك عليه و
بيان لعلف ١٢

مقتصر معارض له منتصر فسألني بعض الاخوان ان

الخص لهم المهم من ذلك فلخصته وراق لطيفة سميتها
قليلة ١٢

نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر على ترتيب ابتكرته و
اي الحديث ١٢

سبيل انتهجته مع ما ضمت اليه من شوارد
الى الملخص ١٢ جعلته منها ١٢ ش

له قوله نخب فوائدها الخ نخب كصرد جمع نخبة كنقطة وهي خيار
الشئ وضيم فوائدها راجع اما الى الغير والتاثير باعتبار كونه عبارة عن

اى زائد عليه ما فات او معترض
عليه ومقتصر اى تارك للزوائد
على اصل المقاصد ومعارض اى
باتيان نتاب مثل كتابه او
بالاعتراض فى الفاظه ومعانيه
وترتيب البوابه وهو الاظهر
لمقابله قوله ومنتصر اى ناصر
لكتابيه باظهار لبابه وكشف
نقايه ومنتقم ممن لم يتأدب
بآدابيه ١٢ كذا فى شرح الشرح
له قول فسألني الخ الفاء السببية
لانه لما كانت التصانيف بعضها
ميسوطة وبعضها مستخر او هكذا
ولم يكن شئ منها ملخصا صار سببا
لسؤالهم وبعض الاخوان قيل هو
عزالدين ابن جماعة وقيل هو الشيخ
شمس الدين محمد بن محمد الزركشى
١٢ شرح الشرح **له قوله** المهم
من ذلك الخ المهم على صيغة اسم
الفاعل المقصود من اهم الامر
احزن اى القاه فى الحزن والمقصود
ايضا ما يلحقه طالب فى الهم والحزن ١٢ عب
له قول مع ما ضمت اليه الخ
حال من مفعول لخصته اى لخصت
ذلك المهم مقرا بذلك المهم الملخص
مع ام ضممتها اليه زدها عليه بين المضموم بقوله من شوارد الفوائد الشوارح جمع شارة من شرب البعير اذا نفر والحاصل انى ضمت
اليه من النكات الحسنة والنفائس المعجبة التى هى كالفوائد الشوارح فى تعمير الوصول اليها وزوائد الفوائد لعله
كتاية عن النكات التى اخترعها من عنده وغيرها بالزوائد هضم لنفسه ١٢ ملخص الشرح **له** اى فى الدين
وفى هذا الفن ايضا ويحمل الحقيقة ١٢ ش

على المبتدى من ذلك اى مما ذكر في المتن من الرموز والكسور واما قيد بالمبتدى لان المسمى يفهم ذلك من المتن ولذا قيل العالم نقطة كثرها المجاهلون اى صاروا سببا للتكثير لحصول التيسير **الشرح** **قوله** رجاء الاندراج اى لوجاء اندراج ودخول في مسائل المصنفين لاصول الحديث التحصيل الشفاء في الدنيا والجزاء في العقبى ولرجاء اندراج الطالبين لذلك المختص في مسائل معرفة اصطلاحات الحديثين ولرجاء اندراج هذا الكتاب في مسائل كتب الاثمة بان يفهم به كما نفع بتلك الكتب **المختص** **الشرح** **قوله** فما لفت الخ وانما

الميلقة بعد الفراغ من المتن في شرح
 النخبة في ايضاح لفظها وتوجيه
 معناها والاطلاع على نكات منقبة
 في زوايا الفاظها لان صاحب البيت
 ادري بما فيه غالبا والا فكم من شارح
 اظهر من المعاني ما لم يخطر ببال
 صاحب المياني ١٢ خلاصة شرح الشرح
له قوله فظهر لي الخ اي بعدما
 اردت ان اشرح شرحا كذا اظهر لي
 ان اياد ذلك الشرح على صورة البسط
 بان يكون الشرح مع المتن كتابا
 ميسوطا واحدا لئلا يتعب ويناسب هذا
 المعنى القريظة الثانية ١٣ **عب** **قوله**
 ودمجها ضمن الخ قال الشارح
 الدمج هو الدخول في الشيء يقال
 دمج الشيء في الشيء دموجا اذا
 دخل في الشيء واستوفيه فالمعنى ان
 كونها داخلا ضمن موضحها و
 شرحها بحيث يكون المجموع
 كتابا واحدا غير متروك من المتن
 شيئا ولا منفصل بعضه عن بعض
 كما يكون في اكثر الشروح اولى واحق
 انتمنى اقول هذا يؤيد ما قلنا سابقا من
 ان المتن والشرح كانهما كتاب احدا فافهم
 ١٣ **عب** **قوله** ودمجها الخ عطف على

الفرائد وذوائد الفوائد مرغبا الى ثانيا ان اضع عليها

نخبه ۱۲

1403

في الفوائد الزراعية ١٢

شرح ایحل رموزها و یفتح کنوزها و یوضح ما خفی علی

جمع کثروما یدفن من الخراسان کهلوس ۱۲

بالإشارة إلى
المشار إليه
محمود ومزدحم

المبتدأ من ذلك فأجبت إلى سؤاله راجعاً إلى الأندلس
في أصول الحديث ١٧ المذكور من الموزن والكنوز ١٣ طبعاً ١٣

في أصول الحديث ١٢ المذكور من الرموز والكنوز ١٢

طوبى ۱۲

فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ فَبَالَعْتُ فِي شَرْحِهَا فِي الْإِيضَاحِ وَالتَّوْجِيهِ

الكلاب يندفع

المعنى
الاسم
بالشعر
المصدر

۱۲۰

وَنِهَيْتُ عَلَى خِيَانَتِهِ يَا هَلَالَن صَاحِبَ الْبَيْتِ ادْرِى بِمَا فِيهِ فَظْهَرِ

جمع خبيثة كخطايا جمع خطيئة ١٢

ان ايراده على صورة البسط اليق ودمجها ضمن توضيحها

۱۴۸۵

او فوق فسلكت هذه الطريقة القليلة السالك فاقول

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

سؤال السالك فاقول

١٢ غنى سقاية بالدرج
 اي مطلقا الى حيازة او تملكها بين المحدثين من
 طالبان الله التوفيق فيها هـالك الخير
 اي اذا كان الامر كذلك ١٢

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

ای ادا کا ان الامر کذا لک ۱۲

له قوله فرغب الخ اے ذلک البعض من الاخوان بعد تکمیل المتن قائل الى ثانيا
ای بعد طلبه المتن ان افصح ای فی وضعی علیها ای علی النسخة شرحا یحل رموزها ای
المتعلقة بمبانیها ویفصح کتوبها ای المتنوعة بمحانیها ویوضح ای یتظهر ما یخفی

قوله ايراده قيل فيه انتشارها لعموم قولنا فمخير ايرادها راجع الى الشرع وخفي وجهها الى التخيّر وهو متروك اذا محله ان
 يخرج عن القهينة كما في قوله تعالى ان اذنيه في التابو قاذفيه في اليوم قوله عز وجل فانزل الله سبيله
لهم قوله فيما هنالك الخ اي في بيان ما في المتن ، اختار لفظ هنالك الموضع لتبعيد مع ان المشار اليه الذي هو المتن قوي لا لدواعي السمع
 واللبس واسأله الى بعد مرتبة درجته شانه ويحتمل ان يكون المشار اليه هو مجموع المتن والشرح وهو الانسب الطريقة المحرجة ، اكده في آخر

لكنها متفرقة في المصنف ١٢

المقابلة ان الحديث مختص بزيادات الامايد المرفوعة والحال انه اعرض لشموله رواية الصحابي والتابعي لعله على التعليل كذا في شرح الشرح **قوله** فكل حديث
 الخ الفاء للتفصيل وقيل للتعليل لا للتبريع لانه اذا كان بينهما عموم وخصوص مطلقا لا يلزم ان يكون كل حديث خبرا من غير عكس بل يحتمل عكسهما كما لا يخفى
 قيل فسياق الحديث قد يكون التبريع فكيف يصدق كل حديث خبر فان الظاهر ان المراد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب فبينهما عموم وخصوص من وجه وهذا كما ترى
 وجهه لا يخفى **قوله** ١٢ ملخص الشرح وعبره هنا في المتن بالخبر حيث قال الخبر اما ان يكون له طرق الخ وله ليل الحديث اما ان يكون له طرق الخ فيكون
 اشتمل قال الشارح اي على القول الاخير حتى
 يكون ما ذكره بعده من الامكام يتناول خبرا لرسول
 وغيره اقول رعاية القول الاخير واهمال
 المتوسط مع كونهما مخالفين لقول الجمهور
 ترجيح بلا مرجح على ان السياق يدل على
 ان الشمول على جميع الاقوال كما سياق في
 من المصطلح قال التلميذ لانه يتناول المرفوع
 عند الجمهور اقول هذا مبتدئ على ان المراد
 بالشمول هو الشمول على جميع الاقوال من
 حيث الجميع وليس كذلك بل المراد
 بالشمول هو الشمول على كل قول من الاقوال
 الثلاثة وظاهره لا يشتمل المرفوع على القول
 الثاني قال المصنف وليكن اشتمل باعتبار
 الاقوال فاما على الاول فواضح واما على
 الثالث فلان الخبر اعم مطلقا فكما ثبت
 الاصح ثبت الاخص اما على الثاني فلا اذا
 اعتبرت هذه الامور في الخبر الذي هو وارد
 عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا
 يعتبر ذلك فيما روى عنه هو الحديث من
 باب الاولى انتهى اقول هذا ابرشك
 الى ما قلنا من ان المراد بالشمول
 هو الشمول على كل قول من الاقوال
 الثلاثة قال التلميذ ما ذكرته اولى
 اذ في هذا التقرير ما لا يصح وهو
 قوله كلما ثبت الاصح ثبت الاخص
 مع الاطناب المختل انتهى قوله

باعتبار الترادف ويتناول المرفوع والنقط عند من غير الجمهور

المقابلة ان الحديث مختص بزيادات الامايد المرفوعة والحال انه اعرض لشموله رواية الصحابي والتابعي لعله على التعليل كذا في شرح الشرح **قوله** فكل حديث
 الخ الفاء للتفصيل وقيل للتعليل لا للتبريع لانه اذا كان بينهما عموم وخصوص مطلقا لا يلزم ان يكون كل حديث خبرا من غير عكس بل يحتمل عكسهما كما لا يخفى
 قيل فسياق الحديث قد يكون التبريع فكيف يصدق كل حديث خبر فان الظاهر ان المراد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب فبينهما عموم وخصوص من وجه وهذا كما ترى
 وجهه لا يخفى **قوله** ١٢ ملخص الشرح وعبره هنا في المتن بالخبر حيث قال الخبر اما ان يكون له طرق الخ وله ليل الحديث اما ان يكون له طرق الخ فيكون
 اشتمل قال الشارح اي على القول الاخير حتى
 يكون ما ذكره بعده من الامكام يتناول خبرا لرسول
 وغيره اقول رعاية القول الاخير واهمال
 المتوسط مع كونهما مخالفين لقول الجمهور
 ترجيح بلا مرجح على ان السياق يدل على
 ان الشمول على جميع الاقوال كما سياق في
 من المصطلح قال التلميذ لانه يتناول المرفوع
 عند الجمهور اقول هذا مبتدئ على ان المراد
 بالشمول هو الشمول على جميع الاقوال من
 حيث الجميع وليس كذلك بل المراد
 بالشمول هو الشمول على كل قول من الاقوال
 الثلاثة وظاهره لا يشتمل المرفوع على القول
 الثاني قال المصنف وليكن اشتمل باعتبار
 الاقوال فاما على الاول فواضح واما على
 الثالث فلان الخبر اعم مطلقا فكما ثبت
 الاصح ثبت الاخص اما على الثاني فلا اذا
 اعتبرت هذه الامور في الخبر الذي هو وارد
 عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا
 يعتبر ذلك فيما روى عنه هو الحديث من
 باب الاولى انتهى اقول هذا ابرشك
 الى ما قلنا من ان المراد بالشمول
 هو الشمول على كل قول من الاقوال
 الثلاثة قال التلميذ ما ذكرته اولى
 اذ في هذا التقرير ما لا يصح وهو
 قوله كلما ثبت الاصح ثبت الاخص
 مع الاطناب المختل انتهى قوله

عند علماء هذا الفن مراد للحديث وقيل الحديث ما جاء
 عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل
من يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخباري لمن يشتغل بالسنن النبوية
المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلقا فكل حديث خبر من غير
عكس غير هذا الخبر ليكون اشتمل فهو باعتبار وصوله اليك ان

له قوله عند علماء هذا الفن الخ اي اصول الحديث قال الشارح علم ان علم اصول الحديث علم يعرف به احوال الراوي و
 المراد من حيث القبول الرد موضوعا للراوي الذي من حيث ذلك وغاية ما قيل وما يرد من ذلك مسائل ما يد كوفي
 كتب عن المقاصد كما ذكر الشيخ زكريا في شرح الفية العراقية انتهى اقول قوله ما قيل وما يرد اي قول ما يصح لقبول
 راجعا لا يصح لقبول قوله مسائل ما يد كوفي لهم زيادة الثقة مقبولة والوثاق من اية من هو اوثق منه وكقولهم
 القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف لعب **قوله** الخبر الخ كان الاول ان يبين معنى الحديث ثم يقل الخبر مراد فو
 لعله ليقع على شهرة الحديث في اللغة عند القديم في اصطلاحهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدا وتقربة سنة
 حتى في الحركات السكتات في اليقظة والمناكم كما ذكره السيوطي وفي الخلاصة والصحابي والتابعي الخ وراية السنة
 عند الاكثر كما قال الشارح اقول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه ما اضيف اليه صلى الله عليه وسلم على انه قوله او فعل
 الخ ليشتمل الضعاف والشواذ والمكررات للموضوعات وغيرها من اقسام المردود ولا تنس هذه الغاية في جميع هذا الكتاب
 اعني **قوله** بالتواريخ الخ وهو علم يضبط بدايات الحوادث والوقائع كجلوس السلاطين على السور واستيلاء
 هم البلاد ووقوع الفتن والطاعون وغيرها من الامور التي لا تعد ولا تحصى **قوله** المحدث الخ فيه ان مقتضى

ما ذكرته اولى اقول قد عرفت انه مبني على علم فهم المراد بالشمول قوله في هذا التقرير ما لا يصح اقول لعل مراده قد س
 سره ان كل ما يعتبر في ثبوت الاصح وقبوله لا يتصور بدون ثبوت الاصح وقبوله لا يتصور بدون ثبوت الاصح
 وقبوله فقول لا يصح لا يصح تعويق المناقشة في اللفظ وهو ليس من دأب المحصلين قوله مع الاطناب المختل اقول هذا قول بلا
 معتر ولا يردى اي الاطناب اخل في فهم المقصود وهذا من سوء ادب في جناب استاذكم كما هو دأب في سائر الحاشية **قوله** (حاشية الحاشية) الشارح

من جهة الروي لال من جهة اخرى كمنه من في كتابه

بوت الاخص وقيل له

الى المطلوب مطلقا ههنا على اسماء واداة المتن وللقوم ههنا اشكالات لا تستغل بذكرها تارة ويدفعها اخرى اذ تضارى امرهم يرجع الى المناقشة اللغوية وهي كما ترى ١٢ عجب **له قوله** وتلك الكثرة الى الكثرة نفسها اي الكثرة نفسها احد شروط التواتر اذ رت غير معروض لا اعتبار الحصر في عدد معين بل تكون معروضة ومتليسة يكون العادة نذاحالت الخ لان الكثرة تكون العادة قد اختلف الخ كليمها احد شروط التواتر حتى يتوهم المناقاة بين هذا القول والذي سيأتي منه من عدد الكثرة شروطا كون العادة قد اختلف الخ شروطا

اخرا ويؤهم ان الكثرة نفسها شروط كما سيأتي من المهم فلا حاجة الى تنبيه بقوله بل تكون العادة قد اختلف الخ ونظيرة ما يقال في اسباب منع الضر ان التانيث مثلا اذا تحقق مع العلمية

سبب والعلمية نفسها سبب آخر لان التانيث والعلمية كليهما سبب واحد ولان التانيث نفسه سبب بلا اشتراط العلمية ١٢ عجب **له قوله** توطأ هو الخ التوطأ هو ان

يتفق قوم على اختراع معين بعد المشاورة والتقرير بان لا يقول احد خلاف صاحبه والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة ولا اتفاق على اختراع ١٢ كذا في الحاشية ١٢ عجب **له قوله** ومنهم من عينه في الامبعة وتمسك بعدد شهود الزنا وقيل في

الخسة واعتبر عدد اللعان وقيل في السبعة ونظر الى عدد الا فلاك والارض والادام وغيرها وقيل في العشرة وقال اقل عدد الجمع الذي يفيد خيرة العلم عشرة وقيل في الاثني عشرو

تثبت بعدد النقيض في قوله نعم ويعتبر منهم اثني عشر نقيضا وقيل في الاربعين ذكر ان حين نزول قوله تعالى **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ صَبِّحْكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ**

المؤمنين كان المؤمنون اربعين وقيل في السبعين وتعلق بعدد اصحاب موسى عليه السلام في قوله تعالى **وَإِذَا رَمَوْهُ فِي وَسْطِ سَبْعِينَ رَجُلًا** وقيل غير ذلك فقيل عشرون واعتصم بقوله ان يكن منكم عشرون صابرون وقيل ثلثمائة وبضع عشر استشهد بعد اهل البدر والتقريب في الكل مع ما ذكره عليه مبسوط في المطولات وهذا ما لخصته من الخواشي مع زيادة ونقصان ١٢ عجب

يكون له طرق اے اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق وفعل في

الكثرة يحجم على فعل بضمين في القلة على افعلة والمراد بالطرق

الاسانيد الاسناد حكاية طريق المتن المتن هو غاية ما ينتهي اليه

الاسناد من الكلام وتلك الكثرة احد شروط التواتر اذ اوردت بلا

حصر عدد معين بل تكون العادة قد اختلف الخ توطأ هو الخ الكذب

وكذا وقوعهم اتفاقا من غير قصد فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح منهم

له قوله طرق الخ جمع طريق بمعنى السبيل وهو ما يوصل الى المقصود الحجة استيعاب الموصول الى المطلوب

المعنى ١٢ ش **له قوله** لان طرقا اي انما فسرنا الطريق بالاسانيد الكثيرة لان المراد بالطرق ههنا الاسانيد ولما كان الطرق جمع كثرة للطريق يكون الطرق الاسانيد الكثيرة هذا حاصل كلامه على طبق مرامه فلا يرد ان

قوله المراد بالطرق الاسانيد مستدرك لانه قد فهم من تفسيره الطريق بقوله اي اسانيد كثيرة فتأمل فيما تلونا عليك ١٢ تلخص بشرحه **له قوله** والاسناد الخ اقول الطريق يطلق على ما يوصل الى المطلوب مطلقا و

على اسماء واداة الحاشية اصطلاحا ويقال لها الاسناد ايضا فقال المهم ان المراد بالطريق الذي يطلق على ما يوصل الى المطلوب مطلقا هو الاسناد هي حكاية طريق المتن اي اسماء واداة بنا على ان الاضافة

بيان على ما نقل عند فريخ حاصل الكلام الى ان المراد بالطريق الذي وقع في المتن ويطلق على ما يوصل

المؤمنين كان المؤمنون اربعين وقيل في السبعين وتعلق بعدد اصحاب موسى عليه السلام في قوله تعالى **وَإِذَا رَمَوْهُ فِي وَسْطِ سَبْعِينَ رَجُلًا** وقيل غير ذلك فقيل عشرون واعتصم بقوله ان يكن منكم عشرون صابرون وقيل ثلثمائة وبضع عشر استشهد بعد اهل البدر والتقريب في الكل مع ما ذكره عليه مبسوط في المطولات وهذا ما لخصته من الخواشي مع زيادة ونقصان ١٢ عجب

المؤمنين كان المؤمنون اربعين وقيل في السبعين وتعلق بعدد اصحاب موسى عليه السلام في قوله تعالى **وَإِذَا رَمَوْهُ فِي وَسْطِ سَبْعِينَ رَجُلًا** وقيل غير ذلك فقيل عشرون واعتصم بقوله ان يكن منكم عشرون صابرون وقيل ثلثمائة وبضع عشر استشهد بعد اهل البدر والتقريب في الكل مع ما ذكره عليه مبسوط في المطولات وهذا ما لخصته من الخواشي مع زيادة ونقصان ١٢ عجب

تلك الواقعة اوفى غيرها ولعل هذا لا يخفى على اللبيب ١٢ **عب** **له قوله** من ابتدائه الخ قال الشُّهُدَا اذ كان له ابتداء وانتهاء وما اذا لم يكن له ذلك فالاستواء ليس بشرط بل غير ممكن كما اذا سمع من الصحابة على وجه التواتر انتمنى اقول لعل المراد من ابتدائه ابتداء نقله لخاله اصله انه اذا صدر النقل او لا صدر عن جميع كثير غير محصور واذا وصل اليها وصل بجميع كثير غير محصور وهكذا حال الوسط ومدور النقل يكون له ابتداء بالضرورة وقوله كما اذا سمع من الصحابة على وجه التواتر فليست احصله فان

كل خير متواتر يكون وهكذا وكل

المال يسمع من الصحابة على وجه

التواتر فليس بمتواتر بالضرورة

اذا نقل عن النبي صلى الله عليه

وسلم واذا نقل عن غيره عليه

الصلوة والسلام ممن ينقل عنه

اولا يكون جمعا كثيرا ولعل هذا

ظاهر على اللبيب ١٢ **عب** **له قوله**

والمراد الخ اقول هذه العناية

بحسب النظر الجليل والا فذلك

يحكم بان الكثرة المذكورة مفهوم

كل ما يتحقق في ضمن احاد

معينة واعداد متشخصة

كمائة والف وغيرها فانقص

ومقابل في تلك الاعداد

والاحاد لا في الكثرة نفسها

فالقول بنقصانه وزيادة

لعله لا يخلو عن مسامحة ولا

يختلج في صدره ان الكثرة

كلها مشكوك فيجوز صدق

بالزيادة والنقصان قلت

هيب الا انه لا يظهر لا شترط

عدم النقصان معتم فانها

اذا تحققت ولو في ضمن

عدد ناقص من العدد الاول

لا يختل التواتر كما لا يخفى ١٢ **عب** **له قوله** اذ الزيادة الخ لانه اذا حصل العلم بخبر الف مثلا فحصل

العلم بخبر الفين لا شك انه اولى بالحصول ١٢ كذا في شرح الشرح **عب** اي باية او حديث ١٢ ش

عب لفظ الفاء ليجوز العطف ١٢ **عب** اختصاص المخبرين ١٢ **عب** اي الامور الكائن في الكثرة ١٢ **عب** عن العدد الذي

احالة العادة الخ ١٢ ش **عب** اي باب الخبر ولو متواترا ١٢ -

من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل

اي من العلماء ١٢ اي عدد المتواتر ١٢

في العشرة وقيل في الاثني عشر وقيل في الاربعة عشر وقيل في

غير ذلك وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد

المذكور ١٢

فاذا العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص

اي فاذا علم العلم ١٢

اي ذلك الافادة ١٢

فاذا ورد الخبر كذلك انضاف اليه ان يستوى الامر فيه في الكثرة

اي بالكثرة الغير المحصورة ١٢

المذكورة من ابتدائه الى انتهائه المراد بالاستواء ان لا تنقص

صدور ١٢ وصول ١٢

الكثرة المذكورة في بعض المواضع لا ان لا تزيد الزيادة هنا

له قوله وتمسك كل قائل بدليل اي آية او حديث كذا في شرح الشرح جاء فيه ذكر ذلك العدد

كما بينا فاذا اي جاء فيه افادة ذلك العدد العلم بالنسبة الى امر خاص وليس بلازم ان يطرد

اي ذلك العدد بافادته العلم في غيره اي غير ذلك الامر الخاص فان حصول العلم من احاد

معينة في واقعة معينة في زمان معين لا يستلزم حصول العلم منهم في غير ذلك الواقعة وفي مثل

تلك الواقعة في غير ذلك الزمان فضلا عن حصول العلم من غيرهم معدودين بذلك العدد في مثل

العلم بخبر الفين لا شك انه اولى بالحصول ١٢ كذا في شرح الشرح **عب** اي باية او حديث ١٢ ش

عب لفظ الفاء ليجوز العطف ١٢ **عب** اختصاص المخبرين ١٢ **عب** اي الامور الكائن في الكثرة ١٢ **عب** عن العدد الذي

احالة العادة الخ ١٢ ش **عب** اي باب الخبر ولو متواترا ١٢ -

العلم لا في العدم انتهى قول هذا يرشدك الى ما قلنا سابقا في الحاشية المارة على قوله والمراد بالاستواء ان لا تنقص الكثرة الخ قال التلميذ الكلام الاول هو الصحيح وقوله فالسبعة الخ ليس بشئ اذ لا دخل لصفات المخبرين في باب التواتر والمقام مستغن عن هذا كذا انتهى قوله لا دخل لصفات المخبرين الخ اقول هذا باطل فاننا نعلم بالضرورة انه لو لم يثبت العشرة المبشرة حد ثنا يحصل لنا الجزم به بلا توقف لوروى العشرة من حفاة الاعراب الذين لا نعلم صدقهم ضبطهم لا يحصل لنا الجزم بل الظن ايضا والكلام سفسط قال الشارح مشير الى قول التلميذ وشرطها هو قولهم ان المتواتر لا يبحث فيه عن رجاله اقول معنى قولهم ان المتواتر من حيث هو متواتر لا يبحث

عن رجاله من اقرع سمعك ان الحكم على المشتق وما في حكمه يدل على علية الماخذ اذا عرفت هذا فنقول حصول المتواتر من جهة الصفات شئ والبحث والتفتيش عن احوال رجال المتواتر من حيث هو متواتر شئ اخر لا لزوم بينهما اصلا والممنوع هو الثاني لا الاول كيف ولولم يحصل التواتر من جهة الصفات اصلا لصاحبا حكمهم بعدم تعيين العدد في التواتر باطلا لانه اذا قطع النظر عن صفات المتواترين فحصول العلم من عشرة مثلا وعدم حصوله من عشرة اخره لا شك انه ترجيم بلا مرجح فظهر ظهورا في غاية السطوح ان القول بانه لا دخل لصفات المخبرين في باب التواتر وكذا القول بالمتأخاة بين قولهم المتواتر لا يبحث عن رجاله وبين حصول التواتر من جهة الصفات ناشئ عن قلة تدبره حفظ فانه يتفكك في كثير من مواضع هذا الكتاب ١٢ عيب

العاطفة وتركها في الشروط الاخرى يما الى استقلال هذا الشرط فانه يتحقق بدون تحقق الكثرة بخلاف الشرطين الباقيين فانهما صفتان للكثرة ولا يتحققان بدونها فتأمل ١٢

الدرية ١٢٠٠
مطلوبة من باب الاولى وان يكون مستند انتهائه الامر
لزيادة الدلالة اليقينية ١٢
اي ما يستدعيها انتهاكها ١٢٤

المشاهد والمسموع لا ما ثبت بقضية العقل الصرفاذا اجتمع
اقتضائه ١٢٤

هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير احوالت العادة توافيقهم
اخذها ١٢٤

وتوافيقهم على الكذب وواحد من مثلهم من الابتداء الى انتهائه وكان
ثانيها ١٢٤

له قوله مستند انتهائه الخ اي يكون اخر ما يؤيد اليه الطريق ويتم عنده الاسناد مثل رأيت و سمعت من فلان قيل خصهما بالذكاو اعتبارا للذالك الا فالشرط انتهائه الى مطلق الحسن الشامل للحواس الخمس الظاهرة من الذوق واللمس والشم والسمع والبصر كما يشعر به كلامهم فيما بعد وقيل خصهما لان البحث في المتواتر من قوله صلى الله عليه وسلم ونحوه تقريره لا في مطلق التواتر الاول من المسموعات والثاني من المبصرات او ترك غيرهما للمقايضة عليهما وقيل المراد بالمشاهدة ما يقابل الغيب فتناول مطلق الاحساس فقوله المسموع تحميم بعد تعميم لعل كثيرا لا خياره هذا هو الشرط الرابع ١٢ شرح الشرط له قوله لا ما ثبت الخ كوجود الصانع وقدمه مقدم صفاته وحديث العالم فيمده وموكلاته وكزيادة عدد الاثنين على الواحد ١٢ شرح الشرط له قوله فاذا اجتمع الخ قيل هذا الى قوله انها لهم المحسوس لقوله السابق فاذا ارجح الخبر كذا في انصاف الخ فكانا مستخدمين قوله الا في هذا هو المتواتر جزاء واحد هما حال كونه مقيدا بقوله الا في انصاف الخ وتمتد جزاء الاخرى حذف يدل عليه المذكور ١٢ عيب له قوله عن مثلهم الخ قال المصنف في تقريره هذا المحل المراد مثلهم في كون العادة تحيل توافيقهم على الكذب ان لم يبلغ عددهم فالسبعة العدل ظاهرا وباطنا مثل العشرة العدل في الظاهر فقط مثلا فان الصفات تقوم مقام الذات بل تعيد قول سبعة صلحاء العالم ولا تنفذه قول عشرة دونهم في الصلاح فالمراد حينئذ المماثلة في اعادة

المعنى متواترا وولعل هذا غير خفى على من القى السمع وهو شهيد وقال الشارح الظاهر المتبادر انه اراد المعنى المصطلح عليه فان مرجع الحق اليه يمكن لا بد من زيادة قيدل عليه المقام بان يقال لكل متواتر تختلف عنه العلم مشهور ووجه يظهر صحة قوله من غير عكس هو ان لا يكون كل مشهور متواترا بل المعنى الجامع للشرط المتضمن الى انضباط افادة العلم انتهى اقول لا يخفى فساد هذا التقدير من وجوه فاستمع انت تسمح عينيك عن قذى التقليد ما تنلو عليك اما أولا فبان قولنا كل متواتر تختلف عنه العلم مشهور ليس الا كما تقتل كل انسان ليس يناهق فهو غير كاتيب مثلا اذ المتواتر لا يطلق في هذا العلم الا على ملزوم العلم فتختلف العلوم عنه ليس باولى من تختلف

الناطق عن الانسان بخلاف المشهور فانه يطلق على ما اشتهر على الاستدلال ايضا مخرج به المعنى السابق واما ثانيا فانه يوضح على هذا قيد فقط في قوله ان مشهورا فقط لانه ليس الا للخارج المتواتر كما يظهر من السياق واعترف به الشارح ايضاً والمشهور الاصطلاحي لا يشمل المتواتر اصلا فافهم ما ليس بدخول كما ترى واما ثالثا فبان هذا هو منطوق قوله وما تختلفت افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فمعناه تفرقة عليه اما رابعا فبان حاصل المعنى على قول الشارح ان كل متواتر تختلف عنه العلم فهو مشهور من غير عكس ومعنى من غير عكس ان ليس كل مشهور متواترا مفيدا للعلم بهذا ليس الا قولنا كل انسان حيوان من غير عكس اى ليس كل حيوان فرسا ذلك لا يخفى على المتيقظ والخطاب معه ما هو التلميذ وامثاله في هذا المقام فلا نضيق الوقت في ذكره فنام ٢ اعرب الله قوله وقد يقال في وقد يتخيل من بان الشرط الثاني وهو حالة العقل عادة توافقه على الكذب يعنى عن ذكره باقى الشروط فانما اذا استحالة العقل كذب غيرهم يحزم بعدد بالضرورة فان احد التقيمين او ما في حكمه لا كان مستحيلا عند العقل كان الاخر واجبا عند ضرورة استحالة ارتفاع التقيمين عند عدم

المستنداتها لهم الحسن انضبا الى ذلك ان يصحب خبرهم

افادة العلم سامع فهذا هو المتواتر وما تختلفت افادة العلم

عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد يقال

له قوله في هذا الخبر الجامع للشرط المتقدم مع الانضباط المذكورة ١٢ شرح الشرح له قوله كان مشهورا فقط الخ قال التلميذ لا بد ان يزيد ما روى بلا حصر عدد والا لصدق المشهور على جميع المتواتر قال الشارح والظاهر ان يقول لصدق المتواتر على جميع المتواتر اقول لما يظهر لهذا العبد الضعيف الى الان وجه اللزوم بينهما والاظهر عندي ان يقول لصدق المشهور على كل ما لا يفيد العلم ترى باسناد واحد وانيد ثم قال التلميذ وهذا اعنى زيادة قيد عدم الحصر بينا فيه قوله بعد هذا ان المشهور ما روى مع حصر عدد بما فوق الاثنين واجب الشارح عنه بان هذه الزيادة ملحوظة في كلامه الشريف كما قررناه اقول هذا الجواب ما يفتق الى التعجب اذ حاصل الايراد انه لا بد من زيادة قيد عدم الحصر والا يلزم ما يلزم ولو زيد هذا القيد كان منافيا لماسياق من تعريف المشهور بما روى مع حصر بما فوق الاثنين جواب الشارح لا يمس بل الحق في الجواب ما اقول بحوله قوته اما اولاً فيمنع المناقاة فان قيد الحصر فيما سياتى في المتن انما هو بحسب غالب اقسام الشهور لا انه لا يريد بلا حصر اصلا يدل عليه قوله في الشرح هناك دخلا في خلاف المتواتر قيد بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض الشروط ومع حصر بما فوق الاثنين واما ثانيا فبان توهم المناقاة مبني على ان المواد بالمشهور ههنا هو المشهور والذي سياتى تعريف وهو فاسد كما ستقرا ان شاء الله في المحاشية الثانية ١٢ اعرب الله قوله كان مشهورا فقط اقول المراد بالمشهور ما هو مشهور على الاستدلال سواء كان مشهورا اصطلاحا او متواترا اصطلاحا ايما اولاد ولد الاحتاج الى تقييده بقوله فقط والا فالمشهور المصطلح لا يحتاج الى التقييد وحديث يظهر صحة قوله فكل متواتر مشهور اى بالمعنى الاعم المذكور انما من غير عكس اى ليس كل مشهور بذلك

الصدق بالنسبة الى الخبر في حكم التقيمين فاذا استحالة الكذب عند العقل لا بد اذا استحالة الكذب عند العقل جيتقنيا في الشرط الثوري الجواب ان المراد باستحالة العقل توافقه على الكذب مطلقا في خصوص هذا الخبر كما قال المصنف فيما سياتى من تقسيم الاحاد الى المقول المرود منها اما ان يوجد فيها صفة القول وهو ثبوت الناقل او لا الاول يعقب على الثبوت صدق الخبر من الظاهر انه اذا ثبت صدق الناقل في ذلك الخبر يكون مجزوما به لا مخفونا فكذلك المراد هناك ايضا ثبوت صدق الناقل مطلقا لاقى خصوص هذا الخبر فادفع الاشكالان معا ووجه قول المصنف كذلك في الناقلين قد تختلف عن البعض لانهم اقول كون الخبر مستحيلا عقليا عند المتقن اليه كالتقن الفرسى والفلسفى و

عنه افادة العلم قيل لاحاجة الى هذه الزيادة فانه يغنى عنها قوله ما لم يجتمع شروط المتواتر واجيب عنه بان هذه الزيادة مع عدم الحصر وقيد ما لم يجتمع الحصر فتدبر وفيه ما فيه ١٢ عيب **له قوله** او بهما الخ عنان على قوله اما ان يكون له طرق يحدف الفعل المعلوم على طريقة قولهم علقت ثيابا ومازبا سادا فالعنان الخيران اما ان يكون له طرق بلا حصر او مع حصر وان يرد بهما فقط او بواحد فلا يرد ان التفسير فاسد لفظا **او** **مع** اما لفظا فليقتضاهما بلا اختها حيث لم يعطف شي على قوله ان يكون لا بواحد او باثنين

فلان تقرير الكلام يكون هكذا او يكون له طرق مع الحصر لواحد - ولا يخفى تسادة ١٢ ملخص الشرح .

له قوله والمواد بقولنا ان يرد باثنين الخ اقول هذه العناية تدل على ما قلنا في الحاشية السابقة

من العطف بجدة الفعل المعلوم قيل الاولى ان يقول والمواد بقولنا ان يرد باثنين او

بواحد ان لا يرد باقل من اثنين او من واحد الخ لان حكم الواحد تحكم الاثنين اقول لعل تركه اعتمادا على

المقايسة فانهم ١٢ عيب **له قوله** اذا قلنا في هذا العلم اي علم اصول الحديث يقتضي على الاكثر

استد الحديث بسلاسل واتفقت في موضع على اثنين فقط او واحد فقط يعد ذلك الحديث عزيزا او غريبا وهذا معترضا لقل ورجحانه

على الاكثر فتأمل ١٢ ملخص الشرح **له قوله** فالاول المتواتر قيل في نظر

لان الاول وهو ما لا طرق بلا حصر ليس بمتواتر فانه اذا لم يحصل الشرط المذكور لا يسمى متواترا كما صرح المصنف في الشرح وهو المفيد للعلم اليقيني اي الضروري الذي

يضطر اليه الانسان بحيث لا يمكن دفعه والحصر اضافي لان المشاهدة ايضا تفيد اليقين اقول او يقال الحصر حصر المستد اليه في المستد المتواتر لا يفيد الا اليقين فاخرج اي التقييد باليقيني النطوي قال الشاى الخبير المفيد للعلم بالنظر عن مفاد المتواتر اقول الصواب ان يقال اي العلم الحاصل بالنظر عن مفاد المتواتر وجهه لا يخفى على ذي فطنة والخطاب معه على ما في تقريره بشروط التي تقدمت قيل قوله بشروط لغولته داخل في مفهوم المتواتر واجيب بانه

منفرد بالاول المفيد اي الاول مع شروطه هو المتواتر وهذا يتدفع النظر السابق فتأمل ١٢ الشرح مع زيادة -

ان الشرط الاربعة اذا حصلت استلزم حصول العلم هو

كذلك في الغالب لكن قد يتخلف عن البعض لما ع وقدره

بهذا التقرير تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع

فقد بعض الشرط او مع حصر بما فوق الاثنين اي بثلاث فصاعدا

ما لم يجتمع شروط المتواتر وبهما اي باثنين فقط او بواحد فقط والمواد

بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما فان وربما اكثر في بعض

المواضع من السند الواحد ايضا اذا قلنا في هذا العلم يقتضي على الاكثر فالاول

له قوله وخلافه اي غير المتواتر وهو المشهور قد يرد بلا حصر ايضا قال التلمبذ يقال عليه

نماذ ابيسمى انتهى قيل وكانه سمي هذا باسم المشهور الذي يطلق على ما اشتهر على

الاسنة قلت بل الصواب انه يسمى المشهور انتهى كلام الشارح اقول قوله يسمى المشهور اي المشهور الاصطلاحي والالام يصح الاضراب فاحفظ هذا فانه ينفعك فيما سياتي ١٢ عيب **له قوله** لكن مع فقد الخ وهو ان لا يستوى طرفاه او لا يكون متتهيا الى الحصر ويتخلف

وغيره فافهم^{١٢} عيب **قوله** وقيل الخ القائل امام الحرمين من الاشاعرة والواحيين البصري والكبي من المعتزلة كذا قيل ثم اقول هذا النزاع ليس في موضوعه لانه ايمان تعين مفهوم المتواتر عند الفريقين وهو الذي قد مر تعريفه فلا يتصور النزاع لان افادة العلم الضرري داخل في مفهومها ولم يتعين فلا يلحق النزاع قبل تعيين محل هذا ما عتدى ولعل الله يهدي بعد ذلك امرا^{١٣} عيب **قوله** الانظريا الخ اي علمنا حاصل بالنظر بان يقال هذا خبر اخر غير جماعة يستحيل توافقه على كذب الخ وكل خبر هذا شأنه فهو صادق فهذا الخبر صادق والجواب الظاهر العلم الحاصل بالمتواتر لا يتوقف على هذا الترتيب

والنظر النظري ما يتوقف حصوله على النظر كما تقر في موضع فتذكر^{١٤} عيب **قوله** او منظونه الخ كقولنا زيد يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو صادق فزيد صادق ثم اعلم انه نظري في هذا التعريف بان المراد بالامور المعلومة اما اليقينية كما يقتضيه مقابلة الظن فيخرج الفكر بالواقع في التصورات والجهليات او المعلوم مطلقا فيستدرك قولنا منظونه اقول ولا يبعد ان يجاب باختصار الشق الاول الفكرة لا يقع في التصورات على ما هو مذهب الامام وكذا في الجهليات من حيث انها جهليات وفيه ما فيه^{١٥} عيب **قوله** فلو كان الخ اي لو كان العلم الحاصل بالمتواتر نظريا لما حصل للعالمى لانه لا يقدر على النظر الفكرة والثاني باطل فالمراد مثله ولما بطل كونه نظريا ثبت كونه ضروريا وهو المدعى ولعلك تتفطن ان الضروري ههنا هو المتقابل للنظري والا لما استلزم بطلان النظرة ثبوت الضرورة ولا يتخلل ان المقصود من هذا القول هو ابطال النظرة لا ثبات الضرورة لانه يبقى حينئذ ثبوت الضرورة بلا دليل على انما يتحقق النزاع كما لا يخفى على ذي تأمل صادق فالقول بان الضروري

المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني فاخرج النظري على ما يأتي تقريره

من نسبة الخاص الى العام^{١٦}

خبر^{١٧}

بشرطه التي تقدمت اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق

وهذا هو المعتمد ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضرري وهو الذي

يفطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الانظري وليس

متصلا^{١٨} فيكون الاستدناء اي جفنى الخبر هذا القول^{١٩}

بشي لان العلم بالمتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعامي

اي الحاصل^{٢٠}

اذ النظر ترتيب امور معلومة او منظونة يتوصل بها الى علم او

العلوم بالمتواتر^{٢١} قريب من الف^{٢٢}

ظنون وليس في العامي اهلية ذلك فلو كان نظريا لما حصل

اي النظر بالترتيب^{٢٣}

له قوله اليقين هو الاعتقاد اي الادراك على وجه الاذعان خرج به التصورات كلها الجازم

اي القاطع تجوز الجانب المخالف للنسبة المدركة خرج به الظن المطابق للواقع خرج

به الجهل المركب قيل الاولى ان يزيد قيلا لتايت ليجزم التقليد واجيب بان

المراد بقوله الجازم هو القاطع احتمال الجانب المخالف مطلقا وجدا للتشكيك او لا قد ير

١٢ ملخص شرح الشرح **قوله** ان الخبر المتواتر بيان لقوله هذا وهو الظاهر

ههنا ليس مقايلا للنظري لعله ليس بصواب فامل^{٢٤} عيب **ع** اي العلم الذي هو قسم من اليقين^{٢٥} عيب **ع** الاعتقاد ربط القلب بالنسبة^{٢٦}

ع اي كون المتواتر مفيد للعلم الضروري يعني ان الخبر المتواتر الخ^{٢٧} **له** اي يقبله بلا اختيار وبلا نظر فلا يتوهم

ما يتوهم^{٢٨} **له** الذي لا يصلح للنظر فلا يتوهم ما يتوهم^{٢٩} **له** كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث^{٣٠}

العلم بلا استدلال أي يحصل العالمية بها بلا استدلال لحصول نفسها لانها تحصل بلا استدلال والعلم النظري أي الصورة الحاصلة بالنظر الفكر
تفيدة ولكن مع الاستدلال أي تحصل العالمية بها لكن مع الاستدلال لحصول نفسها لانها لا تحصل الا بالاستدلال فافهم ١٢ عب
له قوله على الافادة الخ أي افادة الصورة الحاصلة العالمية وانما عبر بالاستدلال على الافادة عن الاستدلال لحصول نفس الصورة الحاصلة
كما قلنا انما تعبير السليمن عن اللازم والملتزم في ما ذكر الشراح في توجيه هذا المقام ١٢ عب **له قوله** وانما ابهت الخ اقول حاصله ان

للمتواتر حيثيتان الأولى كونه خبرا كمالا

والثانية كونه مستحلا على الشروط المذكورة

فمن حيث كونه خبرا يصلح ان يكون ميموثا

عن في علم الاستاد فلذا ذكرته في الاصل أي

المتن ومن حيث اشتماله على الشروط المذكورة

لا يصلح ان يكون ميموثا عنه في علم الاستاد

فلذا لم اذكر شروطه في المتن بل في الشرح

والمتن والشرح وان كان الكتاب واحد

الا انه فرق ما بين ذكره في المتن وذكره

في الشرح فامل ١٢ عب **له قوله**

علم الاستاد الخ اقول حاصله ان المبعوث

عنه في حكم الاستدلال هو الخبر الذي

يصلح ان يفقش عن احوال رجاله

من حيث عد التهم ومبطلهم صيغ

اذا تهم من قولهم سمعت وحديثا

الى غير ذلك بعد وصوله اليينا

ليعمل به ان يصلح للعمل او يترك ان

لم يصلح له المتواتر من حيث اشتماله

على الشروط المذكورة لا يصلح لان

يفقش عن احوال رجاله بعد وصوله اليينا

لان وصوله من حيث هو كذلك لا يفتقش

عن افادة المقيمين فلا يصلح للرد فكيف

يصلح ان يفقش عن احوال رجاله ليعمل به

او يترك فافهم ١٢ عب

عه أي للعوام المدلول عليه بلفظ

العامي ١٢ عب الاظهر ان يقول

اذا الضروري يحصل بلا استدلال والنظري يحصل به ١٢ عب فرق آخر بين الضروري والنظري ١٢ عب وهي الشرط الاربعة

الملتزمة الى الخامس ١٢ عب من العدالة والضبط وغيرها **له** وهي سمعت وحديثا وخبرنا ونحوها ١٢

له قال التبيين هذا يؤيد ما قلنا من انه لا دخل لصقات المخبرين اقول قد سبق منا محنة فلا تأييد ١٢ عب

له ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري ١٢ ظهور ١٢

الضروري يفيد العلم بلا استدلال النظري يفيد ولكن مع الاستدلال

على الافادة وان الضروري يحصل لكل سامع النظر في يحصل الا
١٢ بوجه السماع ١٢

من له اهلية النظر وانما ابهت شروط التواتر في الاصل لانه على
١٢ بوجه النظر ١٢ اي المتن ١٢ اي التواتر ١٢

هذه الكيفية ليس من مباح علم الاسماء اذ علم الاسماء يجب فيه عن صحة
١٢ المذكورة في الشرح ١٢

الحديث وضعف ليعمل به او يترك به من حيث صفا الرجال وصيغ
١٢ مثلا ١٢ في غير الضعيف ١٢ في العلم به ١٢

الاداء والمتواتر لا يبحث عن جاله بل يجب العمل به من غير بحث

له قوله اذ الضروري الخ قال التبيين الضروري ههنا مئة العلم فيصير معنى التركيب اذ العلم الضروري

يفيد العلم بلا استدلال ولا يخفى ما فيه انتهى قال الشارح ويمكن دفعه بان التقدير الطريق الضروري

انتهى اقول ولا يخفى ما فيه فان المقصود هو الفرق بين العلم الضروري والنظري لا بين طريق العلم الضروري و

النظري للعوام قوله يمكن ايما اليه ثم اقول يمكن ان يقال ان العلم المفيد بمعنى الصورة الحاصلة

والعلم المقاد بمعنى العالمية فعنه الكلام ان العلم الضروري أي الصورة الحاصلة بلا نظر ونكر يفيد

ليس على ما ينبغي ١٢ عيب **له** قول وما ادعاه الخ حاصله ان الاحاديث الكثيرة مروية بطرق كثيرة عن رجال مشهورين مرصوفين بسنن تقتضي احواله العادة تواطؤهم على الكذب او صدورهم منه اتفاقا فانقول بقليل او عدم وجوده ناش من غفلة عن كثرة الطرق والروايل الى ان قال التمسيد انه تقدم ان المتواتر ليس من مباحث علوم الاسناد وان لا يبحث فيه عن احوال رجاله انتهى اقول بجمله وقوته ان ما تقدم سابقا هو ان المتواتر من حيث انه متواتر ومشتمل على الشروط المذكورة ليس مما يبحث عنه في ذلك العلم ومعنى هذا الكلام هو ان كثرة الطرق واحوال الرجال صارت مقتضية

فائدة ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم

قد سبق ترجمته ١٢

يعز وجوده الا ان يدعى ذلك في حد من كذب على منتعلا فليتبوا
 اي يقل ١٢ بحيث لا يكاد يوجد ١٢ اي لا تواتر ١٢

مقعد من النار ما ادعاه من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من
 ابن الصلاح ١٢

العدل ان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق واحوال
 اي كلام من الادعاءين ١٢ الاسانيد ١٢

الرجال وصفتهم القسضية لا بعد العاد ان يتواطوا على الكذب او
 عطف تفسير ١٢ فاول الرجال معا ١٢ منه لكثرة الطرق ١٢ يتوافقوا ١٢

يحصل منهم اتفاقا ومن احسن يقرربه كون المتواتر موجوا وجود
 الكذب ١٢ ان الكتب المشهورة ١٢ خير مقدم ١٢ الدليل ١٢

كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم
 لا يندفع في سبيل غيرهما ١٢ دست بردان ١٢

له قوله بعد وجوده الخ اي لا يوجد في وقت من الاوقات الا وقت الادعاء فان قيل فلهذا لا يقع الفرق بين دعوى ابن الصلاح من العزة ودعوى غيره من العلم قلت نعم انما الفرق بينهما عنواني ومقصودهما واحد على هذا يندفع ما قيل ان ادعاء التواتر في حديث من كذب الخ لا يفي القلة فكيف الاستثناء ١٢ عيب **له** قوله في حديث من كذب الخ لان روايته ازيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرة ثم له تنزل روايته في ازدياد مع اجتماع الشروط كذا في شرح الشرح اقول فلفظ الادعاء

لنواتر الخ غير لانه يحد ثبوت تواتره ومن حيث انه متواتر يبحث عن احوال رجاله و صفااتهم حتى يكون منافيا لما سبق وعل هذا ظاهرا لمن لم اد في حدس وقد مر نبيذ من الكلام المعتقد بهذا الكلام خارج اليه ١٢ عيب **له** قوله من احوال الخ تحرير الدليل على غطره ان يكون هكذا واجتمعت كتب الاحاديث المشهورة المنطوقة بصبغة نسبتها الى مصنفاتها على احوال حديث مع تعدد يقتضي احواله العادة الى آخر الشرط لكن ذلك الحديث متواتر با بصرة لكنها قد اجتمعت على احوال احاديث كثيرة مع تعدد طرقها الى آخره وهذا محض قول ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة فتكون تلك الاحاديث متواترة هذا وقد يناقش في هذه الدليل بان انه ان اراد اجتماع تلك الكتب مع اتفاقها على لفظ الحديث فالقضية الاستثنائية ممنوعة وان اراد اجتماعها اسطفا فلا يتبر القسارب لان المنة ازرع فيه هو وجود المتواتر اللفظي ١٢ عيب **له** قوله باليد الخ قال التمسيد لئلا يلى ان يقر باليد في وجود المتواتر لا في احواله وجوده اتفاقا على ما نقلنا شرح اقول هذا الكلام ليس له وجه ظاهرا فالعلم ثبت بهذا الدليل وجود

المتواتر لا مكانه لعله لم ينظر الى قوله المتواتر مجرد وجود كثرته وان اراد ان الوجود لا يثبت بهذا الدليل فهو منع بملفوظ بلا قدح في مقدمه دليل وذلك غير مسموع قتال ١٢ عيب **له** المذكور في ضمن المتن والشرح ١٢ عيب **له** لابن حبان والحازمي ١٢ ش **له** الذي لا حالة العادة ١٢ **له** اي لا بعد العزل عادة ١٢ **له** اي وجودا كثيرا با دنا فذا الموصوف الى الصفة ١٢

له قول المقطوعة الم قال للمبذ ان سائر القلم فهو بنفس النسبة لا بصحتها على ما لا يخفى انتهى وقال الشارح اقول في ايض ان هذا انما يثبت التواتر المحدث لا اللفظي الكلام في غاية ما ينبغي جود التواتر اللفظي الى صاحب الكتاب انتهى اقول اقول بان نفس النسبة مقطوعة لا مصحتها لا يكاد يصح لان صحة النسبة هي مطابقتها لمواقع القطع بالنسبة ليس الا انقطع بمطابقتها كما لا يخفى وان اختلف في قلبك ان معنى النسبة هو انتساب الناس فال حاصل ان انتساب الناس ان كان مقطوعا به الا ان صحة ذلك الانتساب يقتضيه فادفع بان هذا لا معنى لايلائي قوله ان سائر القطع لان قطع الانتساب لا يشك في احد من العوام

فالمتع عليه كما يدل عليه قوله ان سائر القطع صريح وقول الشارح وفي ايض الم اقول ان اراد به انه انما يثبت التواتر المعنوي لا اللفظي الى صاحب الكتاب ومع كونه ظاهرا البطان ينافي في اخر كلامه وان اراد ان لا يثبت التواتر اللفظي الى قائله فلم يدعه المعجل مفهم قوله ههنا هو القطع بصحة نسبتها الى مصنفيها بحسب ١٢ عب له قوله ومثل ذلك الحديث الشفاعة والموض وشق القمر حين الخدع وحديث الائمة من قوليش وحديث اهتز العرش على موت سعد وامثالها ١٤ كذا في شرح الشرح له قوله الثاني مستند او قوله المشهور خيرة وقوله وهو اول اقسام الاحاد جملة معتضة وقوله ماله طرق يدل من قول اول اقسام الاحاد اعداد نقطة هو كناية عن المبدأ لقول الفصل بين وبين الخبر ١٥ شرح الشرح مع تغيير ليسير له قوله وهو المستفيض الم قال الشارح نقطة رأى في المتن منون و في الشرح مضات وهو غير مستحسن المزج لكن لما كان الكتابان بمنزلة كتاب واحد ساءر ومع هذا كان الاولى ان يقول الجماعة

ثبوا وغرا المقطوعة عندهم بصحة نسبتها الى مصنفيها اذ اجتمعت
 وجوبا دشلا ١٣ المقطوع ١٢ اي اهلها ١١ اي تلك الكتب ١٠

على اخراج حد وتعدت طوقه تعد اتميل العادة توطؤهم على

الكذب الى اخر الشرط افاد العلم اليقيني بصحة نسبتها الى المؤلف ومثل
 اي الاجتماع المفهوم من فلان اذ اجتمعت ١٢ اي ذلك الحديث ١١

ذلك في الكتب المشهورة كثير الثاني وهو اول اقسام الاحاد ماله
 من الاقسام الاربعة ١٢

طرق محصورة باكثر من اثنين هو المشهور عند المحدثين سمي بذلك
 المقالة للتواتر ١٢ الثاني ١١ اي في اصطلاحهم ١٢

لوضوح هو المستفيض على رأى جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذلك
 اي شهرية ١٢ كائنة ١١ اي النوع الثاني ١٢

لا انتشاره من فاض الماء يفيض فيضا ومنهم من غاير بين
 كما شتهر ١٢ اذا كثرت على طرق الوادي ١٢

المستفيض المشهور بان المستفيض يكون في ابتداءه ونهايته سواء المشهور
 اي انحصار كثيرة طرق ١٢

اعمن في لك منهم من غاير على كيفية اخرى ليس من مباحث هذا
 اي اظهر الغايرة ١٢ المستفيض على تفسيرهم ١٢

انتهى اقول هذا يرشد الى ما قلنا سابقا من ان المتن والشرح لانهما كتاب واحد ثلثا من ائمة الفقهاء والاصوليون في الفقهاء كما يستفاد من ائمة الائمة الى الفقهاء المقصود هو علماء الفروع فلا خلاف في صحة الامة ١٢ كذا في شرح الشرح عه في ان المانع من منعوا التواتر اللفظي والكثير هو التواتر المعنوي ١٢ زاد السخاوي ونيا بينها فكان الاولى ان يقول من ابتداء الى انتها ١٢ اي ما ذكره غيره بحيث يشتمل ما كان اوله منقولا على الامة ١٢ ثم له وهو ان المستفيض ما تلقته الامة بالقبول دون اعتبار عدد ١٢ شرح الشرح

سبعين بلال عند الله شين ومنها حديث من شتم الوهم ولم يصل على فقد جفاني ومنها حديث اذا جاءكم حديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافقوا قبلوه والا فروه او كما قال الى غير ذلك ١٢ ملخص من كتب الموضوعات **له قوله** الثالث لم اعلم ان العزيز اختلف في تفسيره فقال ابن مناذة وقوله ابن السلاّم النوى انه ما يرويه اثنان او ثلاثة فلهذا يكون بين اثنين المشهور عوم وخصوص من وجه خص بعقدهم المشهور بالثبوت والعزيز بالاثنتين اختاره المصنف لذا قال فيما سبق او بهما فقط ١٢ شرح الشرح **له قوله** اقل من اثنين لم قال الشيخ اوى فيشمل ما وجد في بعض طبقاته ثلاثة فاكثرا انتهى لان توالى رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا يكاد يوجد ولذا توقش في عبارة الشرح فقول الاول ان يقول وهو ما يرويه اثنين في بعض المواضع ولا يرد باقل في موضع حتى لا يصدق على المتن والمشهور وانما يريد على ما قال انه يتوهم من ان اثنتين للمروي عنه شرط ويتبعي ان لا يزيد فلو قال اقل من اثنين عن اقل من اثنين لم يلزم ذلك ١٢ شرح الشرح **له قوله** واليه لما قال لوى لان كلام الحاكم يحتمل احتمالين احدهما ان يكون الضمير في قوله بان يكون له راويان راجعا الى الصحيح فيكون الباقي قوله بان يكون بمعنى مع فعله هذا الصحيح هو الذي رواه عن الصحابي المشهور بالرواية ثانيا ورأه عن هذين الراويين الربعة وهو حمز وثانيهما ان يكون الضمير راجعا الى الصحابي فعلى هذا الصحيح هو الذي يرويه الصحابي المشهور بان يكون له راويان وان كان يروى الحديث عنه احدهما وكذا الحكم من يروى عنه راويان وان كان يروى الحديث عنه احدهما ويكون الغرض من هذا الشرط تركية الرواية واشهاد ذلك الحديث بعد ذلك عن قوم مشهورين بالحديث والرواية كذا في الحاشية اقول لهما

الفن شتم المشهور يطبق على ما حرهنا وعلى ما اشتهر على الالسنه فيشمل
 كالمؤثر ١٢ يشمل ١٢ حديث ١٢ الاطلاق ١٢

ماله سنا واحد فصاعد بل لا يوجد له اسناد اصلا والثالث
 ما لم يصل الى رتبة المشهور والمتواتر ١٢ القسم ١٢

العزيز وهو ان لا يريه اقل من اثنين عن اثنين وسمى بذلك اما
 في المأثور ١٢

لقلة وجوه اما لكونه عزى قوى بمجيبه من طريق اخر وليس شرطا
 في المأثور ١٢

للصحيح خلافا لمن رجه وهو ابو على الجبائي من المعتزلة واليه
 اي الزاخر ١٢ بل من ائمتهم ١٢

يومي كلام الحاكم الى عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح
 اي كون العزيز شرطا للصحيح ١٢ اسم كذا ١٢

هو الذي يرويه الصحابي لرائل عند اسم الجباله بان يكون له راويان
 الا لا يكون مجهولا ١٢

ثم يتدوله اهل الحديث الى قتنا كاشهادة على الشهادة وصرح
 يتناوبه في الرواية عنه ١٢ في كل طبقة ١٢

له قوله ما لا يوجد له اقوال امثلة كثيرة منها حديث لولاك لما خلقت الافلاك قال الصنف في موضع
 وسها حديث انا افهم من نفق بالصاد ومنها حديث ولدت في زمن الملك العادل ومنها حديث

كان الظاهر هو الاحتمال الاخير اشار المصنف الى ضعف الاحتمال الاول بقوله يومي لان الايمان هو الاشارة الغفنة قبل عليه اذ كان الظاهر هو الاحتمال الاخير فلا يكون اثنيية الصحابي معتبرة في الصحيح فيشكل الاعتذار الا في عن تفحص في الجواب قلت سياق ما يدفعه اعاب **له قوله** كاشهولة الماي كذا دل الشهادة على الشهادة بان يكون لكل شاهد اصل شاهد اخر فانه يجب ان يكون في الشهادة على الشهادة بكل من الشاهدين شاهدان على شهادته كذا قال شارح اقول ولعل هذا على مذهب الشافعي رضي الله عنه الا فعلى مذهب سيدنا ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجب لكل من الشاهدين شاهدان كما لا يخفى على الفقيه ١٢ **عنه** يضم الجيم ويشد

الموحدة وهرة قبل ياء النسبة منسوب الى جدي كذا في التمهيد والقصر كورة بخوزستان ١٢ **عنه** من عزيز كسر العين في المضارع اذا قل وبفتحها ياء اذا قوى واشتد ١٢

له قوله قلنا الخ قال التلميذ حاصل السؤال انه لم يرو عن عمر بن الخطاب ولا واحد حاصل الجواب انه لا غير وغيره وهذا كما ترى واجيب بان حاصل الجواب ان علقمة لم يسمع منفردا بل سمع في جماعة من الصحابة والتابعين فلا يكون منفردا ولو قلنا بان قوله ولولا انهم يعرفونه لا نكرهه ياتي عن ذلك وقد بان انه اجاب عن تفرد علقمة متوقفا بعد تفرد عمر فان التفرّد يكون غالبا في الاول والآخر اقول هذا يرشدك الى دفع ما اشكل في الحاشية السابقة فتأمل ١٢ **ع ب** **له قوله** وتلقب الخ اي اعتراض والتعقب لنظ

يكنى به عن ابطال الكلام من تعقب

على فلان اي مشي على مشاهد وجعل

عقبه على موضع عقبه وخربا ثم مشيد

في الطريق او تعقب الرجل اذا اخذته

بذنب صدر منه والمناسبة لكلا

المعنيين ظاهر ١٢ ملخص العواشي

له قوله لا يلزم الخ قيل لعل عمر

خاطبه فمروا قال اما سمعتموه او قد سمعتم

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا

في غير ذلك انكارهم صريح في معرفة الخ

اقول هذا احتمال مجرّد فلا يبيد في

ازالة تفرد عمر ١٢ **ع ب** **له قوله**

وبان هذا اي عدم التفرد لو سلم

في عمر مع انه لا مدخل له فيما

نحن فيه لان كلا منا كان في تفرد

علقمة لا تفرد عمر مع اي ذلك

العدم في تفرد علقمة فلا يرد ان

التفرد ليس بممنوع كما هو ظاهر

العبارة ولا يرد ايضا ظاهر التعقب

انه عن اشتراط التقب في الصحابي و

ظاهر كلام الحاكم وابن العربي انه

لا يشترط التقب في الصحابي وانما يشترط

في من بعده وجه الاستوطا بقرنا

ظاهر فتأمل ١٢ **ع ب** **له قوله** وقد

ورث الخ جواب سؤال وهو قول ابن جرير

ورث لهم متابعات فلا يكون لهم تفرد فاجاب

بان تلك متابعات غير مقبولة لما فيها من الضعف ١٢ **له قوله** في غير حديث الخ اي في الاحاد التي تفرد غير عمر من الصحابة

وغير علقمة من التابعين واتباعهم مما اورد في البخاري وغيره من ارباب الصحاح ١٢ شرح الشرح **ع** حافظ مشهور

توفي سنة ثلث واربعين وخمسمائة **ع** مع كونه صحيحا بلا نزاع واقعا في صحيح البخاري ١٢ **ع** فلا يكون ذلك الحديث متواترا كما هو

المشهور بل لا مشهور ولا عزيز ١٢ **له** جمع متابعة وسيأتي معناها ١٢ شرح الشرح

القاضي ابو بكر بن العربي في شرح البخاري بان في ذلك شرط البخاري

اي كون الحديث له راويان ١٢ ش

واجاب عما اورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل

على القاضي اي اجل هذا لا يشترط ١٢

حدثنا اعمال بالنيا فرد لم يرو عن عمر لا علقمة قلنا قد خطب

به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا انهم يعرفونه لا نكرهه كذا

بذلك الحديث ١٢

بمضموره ١٢

بذلك الحديث ١٢

قال تعقب بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه

عن ١٢

بصيغة المجهول ١٢

من غيره وبان هذا الوسو في عمر رضي الله تعالى عنه منع في تفرد علقمة

الجد ١٢

عنه تفرد محمد بن ابراهيم بن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد بن

بذلك الحديث ١٢

ع ١٢

ع ١٢

محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند الحديثين وقد ردد لهم متابعات

لا يعتبر بها وكذا لا تسلم جوابه في غير حديث عمر قال ابن رشد و

كفرتي ١٢

القاضي ١٢

بان تلك متابعات غير مقبولة لما فيها من الضعف ١٢ **له قوله** في غير حديث الخ اي في الاحاد التي تفرد غير عمر من الصحابة وغير علقمة من التابعين واتباعهم مما اورد في البخاري وغيره من ارباب الصحاح ١٢ شرح الشرح **ع** حافظ مشهور توفي سنة ثلث واربعين وخمسمائة **ع** مع كونه صحيحا بلا نزاع واقعا في صحيح البخاري ١٢ **ع** فلا يكون ذلك الحديث متواترا كما هو المشهور بل لا مشهور ولا عزيز ١٢ **له** جمع متابعة وسيأتي معناها ١٢ شرح الشرح

له قوله اول حديث الخ قال الشارح وهو حديث انما الاعمال بالنيات فانه من اوائل حديث البخاري ليس المراد انه اول حقيقي فانه هو حديث بدء الوحي انتهى اقول هذه غفلة عظيمة من الشافعي فان ذلك الحديث اول حقيقي حديث بدء الوحي انما هو بعدة كما لا يخفى على ناظرى البخارى ١٢ **عب** **له قوله** مذكور قال البقاعي وكذا اخر حديث مذكور فيه وهو كلمتان خفيفتان الى اللسان ثقيلتان في الميزان فان ابا هريرة تفرد به عن النبي صلى الله عليه وسلم وتفرد به عنه ابو زرعة وتفرد به عنه عمارة ابن القعقاع وتفرد به عنه محمد بن فضيل وعنه انتشروا عنه اشكاب وغيره

١٢ شرح الشرح -

له قوله فموجودة الخ الا ولى ان يقول اما صورة العزيز التي حررها هابان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين فموجودة مثلا يلزم الفصل بين المفسر والمفسر كذا قيل ١٢ -

له قوله حتى اكون الخ والمراد الحب الاختيارى المستند الى الايمان الحاصل من الاعتقاد لاحب الطبع لان حب الانسان نفسه وولده مركز في الطبع خارج الاستطاعة والمعنى لا يصدق الى حتى يفدى في طاعتي نفسه ويوتر على هواه رضائي وان كان فيه هلاكه ١٢ علوى -

له قوله ورواه عن كل الخ قال الشارح ان كان الاعتبار في الغرة اثنيية الصحابي وان يكون لكل منهما راويان وهكذا فينبغي ان يبين راوى ابى هريرة ايضا وان لم تعتبر فما الحاجة الى ذكر ابى هريرة والظاهر ان تعدد الصحابي غير معتبر في الغرة لان هذا الحديث عزيز عند مسلم مع ان صحابي اعطى

لقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول

عدم التقدير ١٢

منصوب ١٢

لحديث مذكور فيه ادعى ابن حبان نقيض حواه فقال ان رواية

القاضي ١٢

البخاري ١٢

فاعل يكفي ١٢

اثنين عن اثنين الى ان ينتهي لا يوجد اصلا قلت ان اراد ان

قائل للمع ١٢

وهكذا ١٢

رواية اثنين فقط عن اثنين فقط الى ان ينتهي لا يوجد اصلا فيمكن ان يسلم

واما صورة العزيز التي حررها فموجودة بان لا يرويه اقل من اثنين

عن اقل من اثنين مثالها رواه الشيخان من حديث انس والبخاري

البخاري والمسلم ١٢

من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم

احد منكم ١٢

وحدة ١٢

حتى اكون احب اليه من والده ولده الحد ورواه عن انس قتادة و

عبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبه وسعيد بن ابي عن عبد العزيز

كثير ١٢

عند مسلم ١٢ **عب** بكسر الحاء وتشديد الموحدة ١٢ شرح الشرح **عب** في الحديث الصحيح او مطلق الحديث ١٢ **عب** اي ذكرنا احدا وقررناها ١٢ **له** بثلاث المثلة ١٢

موضع وقع التفرد به وقد تقدم ان خلاف المتواتر قد يرد بلا حصر ايتما فهو خارج عن الاقدام غير معروف الاسماء انتهى، والظاهر انه يسمى بالمشهور الذي هو فرد من افراد الاحاد لقولهوا الاحاد مالم ينته الى التواتر غايته ان يكون مشهور الغويا ولقلت وندرته لم يوضع له اسم على حدة انتهى اقول لا يخفى ضعف

هذا الجواب لان اصل

الاشكال هو خروج قسم

الخبر من الاقسام

المتعدودة وله و مجرد

التسمية باسم قسم لا

يجعله من ذلك القسم

فلا اشكال باق على حاله

فلا احسن في الجواب

ان يقال انه داخل

في المشهور الاصطلاحي

وقيد الحصر في المتن

فيما سبق لانه غالب

اتسامه كما قلنا سابقا

فتذكر ١٢ عب

له قوله وفيها الخ

الظاهر ان ههنا مطلوبين

الاول اتسام الاحاد في

المقبول والمزود وهو ظاهر

والثاني انحصار ذلك

الاقسام فيها ويقهر

هذا من تقديم النظم

وقوله "دون الاول"

فيما سيأتي تأكيد

لذلك الا تحصار

كقولك في الدار زيد

دون المسجد فافهم

١٢ عب ١٢

ع ه بقسم الاول وفتح الثاني وتشديد الثالث ١٢ ع ه من الثقات او غيرهم ١٢ ع ه اي في طرف السند وهو التابعي او في اثنا عشر ١٢ ل ه بكسر النون وسكون السين ١٢ ش ل ه من المتواتر والمشهور والعزير والغريب ١٢ ل ه تسمية المنقول باسم الناقل ١٢ ل ه اي اصطلاح اهل اصول الحديث ١٢ ٢

اسماعيل بن علية وعبد الوارث رواه عن كل جماعة الرابع الغريب

وهو ما يتقدم رواية شخص واحد في موضع وقع التفرد به من السند على

ما سيقسم اليه الغريب المطلق الغريب النسبي وكلها اي الاقسام الاربعة

المذكورة سوى الاول وهو المتواتر احاد ويقال لكل واحد منها

خبر واحد خبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد

وفي الاصطلاح ما لم يجمع شرط التواتر وفيها اي في

له قوله ع ما سيقسم الخ قال الشارح الغريب المطلق خبر مبتدأ محذوف والغريب النسبي عطف

عليه والجملة بيان لما سيقسم اليه وفاعله عائذ الى الغريب ولو قال من الغريب كان او فصح القول بالظاهر

عند ان ما مصدرية والغريب المطلق يدل من الضمير المجزئ في اليه ١٢ عب

له قوله ما لم يجمع الخ قال الشارح قال التسمية الذي يحصل ان

الخبر ينقسم الى متواتر واحاد وان الاحاد مشهور وعزير وغريب وان

المشهور ما روى مع حصر عدد بما فوق الاثنين وان العزيز هو الذي لا يرويه

حال التدب الكراهة والاباحة واذا ثبت اثباته للاحكام الشرعية ثبت ايجابها فان الثبوت لا ينفك عن الوجوب لعلك تنقطن من هذا البيان ان المراد بالوجوب المستعمل في هذا القول وكذا المراد بالوجوب المتفهم على حجية الاجماع والقياس هو الوجوب المنطقي الذي هي كيفية ثبوت الاحكام الشرعية لا فعال المكلفين لا الوجوب الفقهي الذي هو وصفة لفعل المكلف وحكم من الاحكام الشرعية وان المراد بالعمل هو الحكم الشرعي فما قيل من ان البحث عن حجية الاجماع والقياس راجع الى الفقه اذا المعنى انه يجب

العمل بمقتضاه ليس على ما ينبغي اذ هذا الوجوب هو الوجوب المنطقي لا الوجوب الفقهي الفقه انما هو باحث عن احوال فعل المكلف لا عن الوجوب وغيرها باي معنى اخذ وكذا ما اوردنا عليه بان جواز العمل ايضا من ثمرات الحجية ليس بسديد لما عرفت من ان المراد بالعمل ههنا هو الحكم الشرعي وهو لا يكون الا واجبا بالدليل اجماعا كان او غيره وكذا ما قيل ان لفظ الوجوب في قولهم يجب العمل بمقتضاه وقع على سبيل التمثيل لان وجوب العمل وقع كثيرا ومسائل الجواز قليلة ليس بشئ وذلك لما عرفت ايضا وعبري عنهم وقعوا في هذه الورطة الظلماء بحملهم لفظ العمل في قولهم يجب العمل الخ على فعل المكلف ولفظ الوجوب على الوجوب الفقهي قد عرفت العمل الصحيح ههنا وهذا البيان قد اهمتي ربي واوضحني خالقي وبه تحقق ايماني وعليه اذ عاني فاتهم ولا تكن من المسرعين في الرد والقبول اعلم **قوله** عند الجمهور الخ احتراز عن المعتزلة فانهم انكروا وجوب العمل بالاحاد وكذا القاساني والرافضة وابن اود وتولهم مردود

الاحاد المقبولة هو ما يجب العمل به عند الجمهور فيها المردود
اعلم بثبت الحكم الشرعي به ١٢

وهو الذي لا يرجع صدق المخبر به لتوقف الاستدلال
وهو الا ثبت الحكم الشرعي به ١٢
دليل الانقسام الاحاد الى المقبولة المردود ١٢

بها على البحث عن احوال واتهادون الاول وهو المتواتر

له قوله وهو ما يجب الخ اورد عليه بان هذا ايماني ما سياأتي من قوله ثم المقبول ايضا ينقسم الى معقول به وغير معقول به واجيب بان وجوب العمل كناية عن ترجيح صدق المخبر به فلا منافاة اقول لا يلايم بهذا المعنى قوله عند الجمهور لان النزاع انما هو في وجوب العمل بالاحاد لا في ترجيح صدق الاحاد والا فظهر في الجواب ان المعنى ما يجب العمل به بالنظر الى نفسه وان لم يعمل لمعارضه الغير بخلاف المردود فانه لا يجب العمل به ولو قطع النظر عن الغير قائل اعلم **له قوله** وهو ما يجب الخ اقول بمولدة قية ان المراد بالعمل هو الحكم الشرعي المتعلق بفعل المكلف من الوجوب امثاله لا فعل المكلف نفس لان المخبر المقبول دليل شرعي عند الجمهور الدليل الشرعي لا يثبت الاحكام الشرعية فلا يوجب ايضا الا تلك الاحكام فان الوجوب يستلزم الثبوت كما تقرر في موضعنا اما المرفوع فظاهره لا يحتاج الى البيان واما الكبرى فتشتمل على جزئين ايجابي وسلبي اما الجزء السلبي اعني قولنا الدليل الشرعي لا يثبت فعلا من افعال فظاهر لانه لو كان مثبتا لم يكن موجبا له فان الثبوت لا ينفك عن الوجوب كما تقرر في موضعنا اذا كان موجبا له لم يكن مرجوحا عند وجودة بالضرورة وليس كذلك واما الجزء الايجابي اعني قولنا الدليل الشرعي يثبت الاحكام الشرعية قبل لا ي ايضا عند اهل الاصول لانه اذا فاد وجوب فعل ثبت وجوب ذلك الفعل بالضرورة او افا دسره مته يثبت حرمة بالضرورة وعلى هذا القياس

اجماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالاحاد بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد عنهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى قد تكور ذلك مرة بعد اخرى شاء وذا من بينهم ولم ينكر عهدهم احد الا نقل ذلك يوجب العلم العادي باننا قد فهمنا القول الصريح ١٢ شرح **له قوله** لم يرج صدق المخبر به اليكس بوجودة سواء كذب بان غلب على الظن كذا ولم يرج صدق لا كذا فكل منهما مردود واما الاول فظاهر اما الثاني فلان في حكم المردود كما سيبي ١٢ علوي **له قوله** لتوقف الاستدلال عند الذين المذهبين المطلوبين الذين سبق ذكرهم واما حمل الاستدلال بالاحاد موقوف على البحث عن احوال واتهادون وجوبهم فشرائط القبول يقبل حديثهم

وهو الذي يسمى بالمقبول يجب كونه ما خذاه وموجبا للعمل بالمعنى الذي قد هو منّا تحقيقاً لأنه ثبت باجتماع السجاية والتأيين وكل ما شئت بالاجماع فهو ضروري فكون ما ترجحه صدق وهو الذي يسمى بالمقبول ما خذاه وموجبا للعمل الضرورى والثاني اما ترجحه كذبه فكونه غير موجب للعمل ضرورى ولعل هذا يحتاج الى البيان اتساي صدق مع كذبه فلا يجب كونه موجبا للعمل لعدم المرجح فلا يكون موجبا للعمل لان ايجابه للعمل ممكن الممكن ما لم يجب له يوجد فان قيل كنهاته لم يعقل لعدم المرجح ينبغي ان لا يرد ايضا لعدم المرجح قلت عنه

كونه مردودا عدم كونه موجبا للعمل والعدم يكفي له عدم تحقق مؤثر الوجود كما تقر في موضعه ثم اعلم ان هذا البيان كما يدل على وجوب العمل بالمقبول يدل على انقسام الاحاد الى المقبول والمردود والتفصيل في الثاني كما وقع من التلمذة بعمية ترجيح المفهوم على المنطوق ١٢ عب

قوله ثبوت صدق الناقل الى المراد ثبوت صدقه مطلقا لا بالنظر الى خصوص هذا الخبر ولا لكان صدق الخبر مجزوما به وكذا الكلام في ثبوت الكذب ١٢

شرح الشرح

قوله او اصل صفة الرداء قال الشارح قال التلميذ هذا يخالف ما في تفسير الردود اي حيث يشمل القسمين انتهى اي قول لا يخفى ضعف هذا الكلام لرد الردود معنيين الاول ما لم يترجح صدقه

وهذا المعنى هو الاصح والثاني ما وجد فيه اصل صفة الرد وهذا المعنى هو الاخص فتفسير الاخص يجب ان يكون مخالفا لتفسير الاصح لا يرد عليه بالمخالفة مخالفة للعقل السليم ولهذا يندفع ما ورم على قوله الا في

فصار كالمردود بان ما تساوى صدق مع كذبه فهو مردود فما معنى تشبيه بالمردود ووجه الابهت قاع ان التشبيه به هو المراد بالمعنى الاخص فافهم ١٢ عب - **ع** ١ لا يوجد احد الثبوتين ١٢ **ع** بتشديد اللام اي يقيد غلبة الظن ١٢ **ع** ١ يعمل به ويقبل ١٢ **ل** ١ ثبوت كذب الناقل ١٢ **ل** ١ المقبول او للمردود ١٢ **ل** ١ شأنه من القبول والمردود ١٢ (حواشي الحاشية) **ع** ١ وجوب الاخذية ١٢ -

فكله مقبول لا فادته القطع بصدق محبرة بخلافه من اخبار

الاحاد لكن انها واجب العمل بالمقبول منها لانها امان يوجد فيها

اصل صفة القبول هو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد هو

ثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر لثبوت صدق

ناقله فيؤخذ به الثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله

فيطرح الثالثان وجد قرينة تلحق باحد القسمين التحق به و

الا فتوقف فيه اذ اتوقف عن العمل به صار كالمردود لثبوت صفة

قوله قوله نكله الى هذا البيان المطلوب الثاني اي انحصار الانقسام في الاحاد وحاصل ان الانقسام لا يوجد في غير الاحاد لان غير الاحاد هو المتواتر والمتواتر كونه مقبول تغير الاحاد كونه مقبول بيان المصغري ظاهر بخبر الخبر في الاحاد والمتواتر بيان الكبرى بقوله لا فادته القطع لم يعمل هذا وافهم وقد حقق على بعض

الناظرين ١٢ عب **قوله** لكن انما وجب الاستدلال على وجوب العمل بالمقبول من الاحاد من غير حاصل لان الخبر الذي ليس بمتواتر هو الذي يسمى بالاحاد اما ترجحه صدق بقرينة صدق ناقله في غير ذلك الخبر او الاول

ثبوت صدق

صاوب قطعاً في هذا الخبر صادق قطعاً ولعل هذا المثال اوفق للمشكلة ما اوردته الشايع الوجيه وتبعه من تلاها من انه اذا اخبر ملك بموت ولد له مشرف على الموت وانضم اليه القرائن من صراخ وجنازة وخروج المخدمات على حال منكراً غير معتادة دون موت مثله وكذا خروج الملك واكاره مملكته فاننا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم بموت الولد ونجد ذلك من افسنا وجدانا ضرورياً لا ينتظر اليه الشك انتهى كما ان في هذا المثال يحس العلم الضروري الذي ينطوي اليه الانسان والممثل له هو العلم النظري الحاصل بملاحظة الاستدلال

فقال ١٢ عيب **له قول** والخلاف

حاصل كلامه على طبق مراده ان من جوز اطلاق العلم على العلم النظري الحاصل بالنظر والاستدلال جوز كون بعض اخبار الاحاد مقيدة للعلم وقيدة بكونه نظرياً لا لا يتوهم كونه ضرورياً لانه هو الفرد الكامل ومن ابي ذلك قلانه خمس لفظ العلم على العلم الحاصل بالمتواتر اي العلم الضروري ولكن لا ينبغي ان ما احتج بالقرائن ارجح مباحلاً عنه اي حيث يتروى عن مرتبة افادة الظن الى افادة العلم النظري فالنزاع لفظه هذا وان كان بعض عبارات المعنى ياتي عنده لكته هو المتصور ١٢ عيب

له قوله لان من جوز اطلاق العلم الخ اي على العلم النظري الحاصل بالنظر والاستدلال لا على المعنى العام الشامل للظن اي بما والا لم يبق الفرق بين الخير المحتج بالقرائن وغيره فان كلا منهما

الربيل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول **الله اعلم** قد يقع فيها

اي في اخبار الاحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز وغريب ما

يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار خلافاً لمن ابي

المذهب ١٢

بالتصام ١٢

اليقيني ١٢

ذلك والخلاف في التحقيق لفظي لان من جوز

بين الفريقين ١٢

اي القول المختار ١٢

اطلاق العلم قيدة بكونه نظرياً وهو الحاصل

عن الاستدلال ومن ابي الاطلاق خص لفظ

العلم بالمتواتر وما عداه عندا ظني لكنه لا ينبغي ان

له قوله وقد يقع الخ لا نأقطع بصدق بعض الاخبار اذا انقسمت اليها القرائن كما اذا اخبر القامق العدل في مجلس قضاة عن حضور جمع من اهل العلم الفضل من معاصريه مخاطباً رسول السلطان ان زيدا قد قتل عن يدي فاخبر السلطان عن القرائن الضعيفة قائمة على خلاف ايضاً فاننا نقطع بصدق هذا الخبر وتدفع تلك القرائن بواسطة النظر والاستدلال بان نقول في الذهن هذا خبر اخبر به شخص كذا في مجلس كذا عند حضور جمع كذا مخاطباً شخص كذا وكل خبر هذا شأنه فهو

اذا كان مقبولاً يفيد العلم بهذا المعنى فالتخصيص بالمحتج بالقرائن يكون لغواً فما قال الشايع اي على المعنى العام المتناول للظن انتهى ليس على ما ينبغي فانهم ١٢ عيب عه اي الحاصل بالنظر والاستدلال ١٢ عه اي في النظر الدقيق ١٢ عه على العلم الحاصل بخبر الاحاد ١٢ عه بالمعنى العام الشامل للعلم النظري ايضاً ١٢

ان الصالح

التبوت هذا هو الفرق بين المتواتر وبين ما أخرجه الشيخان الخ فان الاول يفيده العلم انه ثبوت الثاني النظري هذا بخلافه انما هو الصلاح على حسن وجه ثم تقرير وقد خالفه
 النووي فقال كل ما هو في الصحيحين فهو مطلق الصدور عنه عليه الصلوة والسلام (ما ثبت الصغرى
 فلهذا الكلام فيما دون المتواتر وما ثبت الكبرى فواضح ايضا اذا اصاب لا نقيد الا ان هذا الدليل باننا لا نسلو ان الاحاد التي وقع الاجماع على قبولها لا نقيد الا ان الظن الا ترى
 ان القياس الذي هو ادون من الخبر المعتبر اذا وقع الاجماع على قبوله يسير مدلوله قطعيا والكم في تلك الاحاد فاصل هذا اما لمصلحة من كلامه صليح الدراسات على
 احسن وجه التفسير وقد افهم على اقتراح الجليح

قال فله المديح على تيسير الميسر كبير
 ولم يتبين النبلاء انتهى اقول بالله التوفيق
 هذا الدليل لا اختصاص له بالمتفق عليه بل يجري
 فيما اخرج البخاري في صحيحه ومسلم كذلك بل
 وفيما اخرج غيره من اصحاب السنن الاربعة بان
 فنزل كل ما اخرج البخاري في صحيحه ومسلم كذلك
 او غيره من اصحاب السنن الاربعة ولم يتقدم
 عليه احدا من الحفاظ فهو مقبول بالاجماع وكل ما
 هو مقبول بالاجماع فهو مطلق الصدور عنه
 عليه الصلوة والسلام بالاجماع الى اخر المقدم
 المذكورة سابقا هذا بخلاف ما ذهب اليه الا ان المتواتر
 حينئذ لا يظهر تخصيصه بالمتفق عليه فائدة
 يتبين بها ان عيب **له قوله** متهاجلا تمامه
 اما جلاله البخاري من حيث الحفظ فيدل عليه
 ما في التيسير ان البخاري لما قدم بغداد جاءه
 اصحاب الحديث وارادوا امتحانه فعدوا الى مائة
 حديث فلقبوهم بها واسما ثوبا ودفعوها
 الى عشرة رجال وامرهم ان يلتمسوا اليها فالتفت
 رجل منهم فسأل عن حديث منها فقال لا
 اعرفه فسأل عن اخر فقال لا اعرفه حتى فرغ
 من العشرة ثم اخبره كان حاله بعد ذلك ثم
 اخبر ان تمام العشرة والبخاري لا يريد ان يثبت
 لا اعرفه فاما العلماء فعرفوا بانكاره انه عارف و
 اما غيرهم فلم يدركوا ذلك فلما فرغوا التفت
 البخاري الى الاول منهم فقال ما حدثك ذلك

ما احتق بالقرائن اخرج مما خلاعتها والخبر المحتق بالقرائن انواع

افق ١٢ الحافظ ١٢

منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه

احتق به قرائن منها جلا تهما في هذا الشأن وتقدمهما

١٦٢٨١ كلاهما ١٢ كنهما ١٢ غيرهما من ١٢ اخترا عن ١٢

له قوله والخبر المحتق المذهب ابن الملازم في طائفة خلافا للجمهور ويتبع المصنف الى ان ما أخرجه
 الشيخان في صحيحهما ولم ينتقد عليه احدا من الحفاظ فهو مقيد بالعلم النظري مقطوع الصدور عن النبي صلى
 الله عليه وسلم تسامك بانه مقبول بالاجماع وكل ما هو مقبول بالاجماع فهو مطلق الصدور عنه عليه الصلوة والسلام
 بالاجماع وكل ما هو مطلق الصدور عنه عليه الصلوة والسلام بالاجماع فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلوة والسلام فثبت
 ان ما أخرجه الشيخان في صحيحهما ولم ينتقد عليه احدا من الحفاظ فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلوة والسلام اما نبوت
 الصغرى من قياس الاول فلان ما أخرجه الشيخان الخ لولم يكن مقبولا عند الحفاظ جمعهم لا تنقدوا عليه الثاني باطل
 اذا الكلام فيما لم ينتقد عليه احد منهم فالمقدم شديد الملازمة كونهما باذين صحيح في تيسير التيسير عن السقيم
 والمقبول من المروءة سيما في احاديث الصحيحين بحيث يستدل به ان يسكتوا ما جمعهم عن حديث في عدة قادمة او
 يخفى عليه ذلك الخ وعلته مع كونهم في الصحيحين هذا اظهر عند من له حظ من علوم الحديث وما ثبت الكبرى من القياس
 الاول فلان المتبول من الاما لم يكن مطلق الصدور عنه عليه الصلوة والسلام كان اما مشكوك الصدور لوهو من الاول
 يعني الى الترجيح بالاجماع اذ قبوله في متساويان فلا يكون مقبولا الا بالاجماع وقد فرض عدمه قدمه من الكلام المتعلق
 بهذا المطلوب لثاني ترجيح المرحوم وهو ظاهر اما الصغرى من القياس لثاني فمقيي القياس الاول اما كبره فلان لثا امة
 باجمعهم على الصدور لا يحتل خطأ وكل من لا يحتل الخطأ فهو يقيد قطعية المطلقون فظن الامة باجمعهم على الصدور يقيد
 قطعية الصدور وهو مفاد كبره القياس الثاني اما صغرى هذا القياس فمسلمة عند من يقول باقادة الاجماع القطع
 والكلام مع ما الكبرى فبيته بنفسها لا تحتاج الى البيان عند من لزمهم سليم عقل مستقيم الخطاب ليس محذو
 غباوة ظاهرة وغواية باطنة واذا كان قطعية ما أخرجه الشيخان الخ نظر بالبرهان مقيد ايضا بالعلم النظري فان العلم يتلو

فهو كذا واما الثاني فكذلك على التسليم الى اخر العشرة فوكل متن الى اسناده وكل اسناد الى متن ثم فعل مثل ذلك فاقول الناس له بالحفظ واذا عولاه بالفضل انتهى هكذا
 نقله افضل الحديث في عصره ما ما هو في دهره استاذنا واولانا المولى الخ فظا حمد على السهارة فقرى مد الله ظله العالى في مقدمة البخاري في لسان الحمد ثين لشيخ شيخ
 شيخنا الشاه عبد العزيز نور الله موقده قال حامد بن اسمعيل الذي هو من محدثه عصر البخاري ان البخاري كان يتردد معه في طلب الحديث الى مشاخر
 الزمان لا يكتب شيئا مما سمع فقلنا له مالك هذا الرد العيث اذ لا تملك شيئا مما سمع فقال بعد ستة عشر ايام هاتوا ما كتبتم واعرضوه على ما حفظت وكذا قد كتبنا
 (باقى من المتن)

هذا حال مسلم وجميع بني وبينهما مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين في يوم الحساب وما ذلك على الله بعزيز ١٢ عب
حاشية صفحه هذا له قوله وتلق العلماء الحق وبتقريب شاهد اعدلا على هذا ما افادة افضل المحدثين في زمانه
 واما مهمهم وهذا النص اتفق العلماء على ان اهم الكتب المصنفة صحيح البخاري ومسلم واتفق الجمهور على ان صحيح البخاري
 اصحها واكثرهم فوائده قال الحافظ ابو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب صحيح مسلم اصح
 وانكر العلماء ذلك عليهم و

المصواب ترجيح صحيح البخاري
 وقال النسائي اجد هذه الكتب
 كتاب البخاري اجتمعت الامة
 على صحة هذين الكتابين
 وجوب العمل باحاديثهما
 انتهى اقول هذا يرشدك
 الى ما قلنا سابقا في تحرير مقالة
 ابن الصلاح من ان ما اخرج
 الشيخان واحدهما مقبول
 بالا جماع الا ان ما انتقد
 عليه الحفاظ مستثنى من
 ذلك فانه ليس بما اجبعت
 الامة على صحته وجوب العمل
 به قال صاحب الدرر انما ما حاسله
 ان ما انتقد عليه الحفاظ ايضا واجب
 العمل وان لم يكن قطعيا كغيره وبينه
 ببيان طويل اقول ان ارادنا وجوب
 العمل بالا جماع كغيره فاستثلم
 القطعية عنه لا يصح فان الدليل
 جار من اوله الى اخره وان ارادنا
 وجوب العمل عنده فهو يدعي
 لا يحتاج الى البيان اللهم الا ان يقال
 ارادنا وجوب العمل عند المحققين ١٢ عب
له قوله الا ان هذا يخفى لوقال صاحب
 الدرر والى تكلم فيها من الكتابين عدة

في تمييز الصحيح على غيرها وتلقى العلماء لكتايبها

عن السقيل ١٢ من اصحاب نسخها غيرهم ١٢ اي اخذ مع ١٢

بالقبول وهذا التلق وحده اقوى في افادة

العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن

التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينتقد احد

(حاشية بقية ٢٥) خمسة عشر اثن في تلك المادة فاخذ يقرؤها كلها عن ظهر
 قلب على وجه تصحيح ما لكان قد كتبنا من محفوظاته تعلمنا انه سيكون ولا يوجد له نظير انتهى
 ملخصا هذا اجلا لته من جهة الحفاظ واما من جهة تفقه فكفى يصححه شا هذا
 عدلا واما من جهة ورعه قلما في بستان المحدثين ايضا ان البخاري قال
 ارجو من الله ان لا يسئلتني عن غيبة احد يوم القيمة واما من جهة احتياطه
 في تاليف صحيحه فلما روى عنه انه قال ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا
 الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ولما روى عنه انه قال ما دخلت
 في كتاب الجامع الا ما روى عنه انه قال منفت كتاب الصحيح لست
 عشر سنة خرجت من ست مائة الف حديث وجعلته حجة بيتي وبين
 الله قال النووي في تهذيب الاسماء ومناقبه لا تستقصى لغروجه عن
 ان تحصى وهي منقسمة الى حفظ ودراسة واجتهاد في التحصيل وسراية ونسك
 وافادة وورع وزهادة وتحقيق واتقان وعرفان واحوال وكرامات وغيرها
 من المكرامات وارضاه انتهى هذا كله في مقدمة البخاري وقس على قريب من
 رضي الله عنه ٢

ذلك ما ثلثان وعشرا احاديث اشتركت في اثنين ثلاثين اثن البخاري بثمانين الا اثنين مسلم مائة وقال في موضع اخر اجابوا عن ذلك بما جعلوها منثورا حتى حكم
 المتفقون حكما كلياً على ما نقل السيوطي من النووي في شرح البخاري ان كل ما ضعف عن احاديثها فهو موقوف على علم ليست بقاعدة وحكمها حكما كلياً ان كل ما فيها من الانقطاع
 والذليل ليس انظاره فليس ذلك في الحقيقة هذا مما عقدوا عليه لا نامل مجدا وقد صنف في تفصيل البر والحوادث حديثا جزءا على حيازة قال السيوطي وقد انشأ
 العلماء كتابا في الرد الجواب فيها حديثا وقال العراقي قد انزوت كتابا لما تكلم فيها احاديث الصحيحين احدثها مع الحق عند قد سوا الشيخ الاسلام في البخاري من احاديث الكفر فيها في مقدمة

لا على قطعية فان الصحة متفق عليها كما نقل عنه في الحاشية اذ عرفت هذا فتقول حاصل السؤال انا لا نسلم الاجماع على قطعية ما سوى المنتقد عليه وانما الاجماع على وجوب العمل الذي هو من فروع الصحة فلا يكون الاجماع الا على الصحة لا على القطعية ايضاً وانما قيدنا قوله بوجوب العمل بقولنا الذي هو من فروع الصحة مع ان وجوب العمل من فروع ما يوجد في احاديث الصحيحين ليس الامن فروع الصحة للاجماع على صحتها كما نقل عنه فما قال التلميذ وقلة الشارح ان حاصل السؤال انهم اتفقوا على وجوب العمل وهو لا يستلزم

صحة الجميع بالمعنى المصطلح عليه لان العمل يجب بالمحسن كما يجب بالصحيح فحينئذ لا يلزم ان يكون الاتفاق على الصحة انتزاعاً مبنى على ان الممنوع هو الاجماع على الصحة والحال ان الممنوع هو الاجماع على القطعية وثبوت الصحة كانه مفروض عنه كما عرفت فافهم ١٢ عيب له قوله منعناه الخ هذا الجواب بظاهر خارج عن قانون المناظرة فان المنع لا يتوجه كما اقتدر في موضع وما قيل ان السؤال معارضة فيتوجه عليه المنع فلا يتم تقريرها عندي ولا طائل في ذكره ودفعه لا اولى ان يقال المنع بمعنى الدفع وسند المنع معناه دليل الدفع وتقريره انه لو لم يتحقق الاجماع الا على وجوب العمل بما في الصحيحين لم يبق لهما مزية على غيرهما والتالي باطل فالمقدم مشروط بالضرورة انهم اجمعوا على وجوب العمل بكل ما صح اخرجه الشيخان او غيرهما وجه بطلان التالي ان الاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ويروى عليهما اوردته المصنف بقوله لا يخل وان يقال المزية المذكورة كون احاديثهما

من الحفاظ في الكتابين بما لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع ويختص ايضا ١٣

في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيداً لمتناقضان العلم

بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الاخر مما عدا ذلك فالاجماع

حاصل على تسليم صحته فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به

لا على صحته منعناه سند المنع انهم متفقون على وجوب العمل

بكل ما صح ولو لم يخرج به الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا

له قوله وبما لم يقع الخ هذا الاستثناء غير مسلم فان المتناقضين في كلام الشارح متناقض عندنا وعدم الترجيح عند من فرض عدمه عنده كما ثاب من كان لا يدل على عدم الترجيح في نفس الامر وعدم ظهور وجه الجمع عند من لم يظهر له ذلك لا يدل على عدم وجود وجه الجمع في الواقع وربما يظهر كلا الامرين عند من حكم بامتناعهما بحكم حاله فضلاً عند غيره وفوق كل ذي علم عليم ١٢ دراسات له قوله فالاجماع حاصل على تسليم صحته اي قطعية اذ المدعى كان هو ثبوت القطعية واما ثبوت الصحة فمتفق عليه كما نقل عنه في الحاشية ١٢ عيب له قوله فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته الخ اي

صح الصحيح قال التلميذ ورضي به الشارح وغيره حاصل الجواب ان للشيخين مزية فيما اخرجاه وما حسن او صح وجب العمل به ان لم يكن من مرويهما فيلزم ان ما اخرجاه على الحسن لا على الصحيح فيلزم من الاتفاق على وجوب العمل بما فيهما مع مزية ما الاتفاق على صحته هذا اما مكنتي في تقرير هذا المحل انتهى اقول بعد الاغراض عما في هذا التقرير انه مبنى على ان الممنوع كان هو ثبوت الصحة وهذا الجواب كانه اثبات الصحة وقد عرفت انه بناء فاسد على فاسد وما اطال اللسان على عبارة المصنف في هذا الموضوع نأش عن سوء طينته وغياوته فافهم ١٢ عيبه او غيرهما ما اختلف بالقرائن لم يغير الحكم اعتقاداً

له قوله وقيل ان يقال إنه حاصله ان مزية الصحيحين على غيرهما لا يقتضيان ان يكون ما فيهما قطعيا بل غاية ما يلزم هو كون احاديثهما
 (صحيحين) المطلوب هو ثبوت القطعية فلا يتم التقريب قال الشارح كان حقه ان يفرع ذلك على قوله فيما يرجع الى نفس الصحة ويقدم على
 قوله ومن صرح اليه وترك فقط الاحتمال ويقول فيكون المزية المذكورة الخ انتهى اقول هذا كله مبتدئ على ان هذا القول متفرع على مزية الصحيحين
 والجواب انما يراد على استلزام المزية المذكورة للقطعية نعم لو قدم على قوله ومن صرح الخ لكان اولى لكنه ليس بذلك ثم اقول هذا لا يراد على

دليل المص واما على الدليل الذي قهرنا
 سألنا في تقرير مقالة ابن الصلاح
 فلا يسه هذا الايراد كما لا يخفى و
 لكن يرد عليه ما اوردنا هناك ويمكن
 الجواب عنه بالالتزام وفيه ما فيه
 اعجب **له قوله** ومنها المسلسل
 بالاثمة الحفاظ المتقين بان يكون رجال
 اسناد الاثمة لا يزال يرويه امام
 عن امام وكانه ما خوزه من سلسلت الماء
 في حلقه اى صبيت لان كل شيخ
 بالقائه الى تلميذه كأنه يصبه في
 جوقه والظاهر انه يريد بالمسلسل
 المعنى اللغوي لا الاصطلاحي ولذا
 قال حيث لا يكون اى الحديث غريبا
 اى لا يكون غرابته وتفرقه في سنده
 ومراده ان يكون عزيزا انتهى
 ما في شرح الشرح اقول قال المص
 فيما سيأتي وان اتفق الرواة في
 صيغة الاداء او غيرها من الحالات
 فهو المسلسل وليس في هذا ما ينافي
 كون المسلسل غريبا بل الظاهر
 ان المسلسل كما يوجد في العزيز
 يوجد في الغريب وغيره ايضا
 فانقول بان المراد بالمسلسل هو
 المعنى اللغوي ليس بظاهرها والحق
 ان يقال ليس المراد بالمسلسل

مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة

فسيلا ١٢

ومن صرح بافادة ما خرجه الشيخان العلم النظرى الاستاذ ابو اسحق

استداه ١٢

الاسفرائيني من ائمة الحديث ابو عبد الله الحميدى وابو الفضل بن طاهر

وغيرهما ويحتل ان يقال لمزية المذكورة كون احاديثهما اصح الحديث

الشيخ

وهو الحق ١٢

الزيادة ١٢

ومنها المشهور اذا كانت له طرق مباينة سالمة من ضعف الرواة و

متخاثره ١٢

الواع المختلف ١٢

العلل ومن صرح بافادته العلم النظرى الاستاذ ابو منصور البغدادى

بالفتح ١٢

القادة خفية او جلية ١٢

الاستاذ ابو بكر بن فورك وغيرهما ومنها المسلسل بالاثمة الحفاظ

المروى ١٢

بفتح القاء وفتح الواو ١٢

المتقين حيث لا يكون غريبا كالحديث الذى يرويه احمد بن حنبل

اى اذا لم يكن ١٢

مثلا ويشاركه فيه غيره عن الشافعى يشاركه فيه غيره عن مالك

مثلا ١٢

رواية ذلك الحديث ١٢ مثلا ١٢

مطلق المسلسل بل ما يتحقق في ضمن العزيز اعجب **له قوله** كالحديث الذى يرويه الخ اقول وكالحديث الذى يرويه
 على بن المدينى ويشاركه فيه غيره عن سفيان بن عيينة ويشاركه فيه غيره عن عمرو بن دينار ويشاركه فيه غيره
 وكالحديث الذى يرويه عبد الله بن المبارك ويشاركه فيه غيره عن الادزاعى ويشاركه فيه غيره عن الزهري ويشاركه
 فيه غيره وامثال ذلك اعجب **عه** ابراهيم بن محمد قيل في حقه انه يلزم هذا الاجتهاد **عه** اسفرائين بكسر الهمزة وسكون السين وفتح الفاء بلدة ١٢

له قوله يقوم مقام العدد الخ ولذا يسمى مثل هذا الامام أمة قال الله تعالى ان ابراهيم كان امة والسراة يجتمع فيه من الكمالات ما لا يوجد متفرقة الا في جماعة ولذا قال الشاعر ليس من الله به مستنكر

ان يجمع العالم

في واحد وقد

قيل في الحديث

المشهور عليكم

بالسواد الاعظم

اي الاورع الاعلم

١٢ شرح الشرح

له قوله انه

صادق فيه الخ

اسم اخبر به قال

التلميذ ان

اراد انه لم يعتمد

الكذب فليس يحمل

النزاع وان اراد انه

لا يجوز عليه السهو و

الغلط ففي الكلام

استمى اقول ويزول

احتمال السهو والغلط

بالتضياف اخو مثل

الكلام في العلم العاري

والا فمجرد احتمال الغلط

ثابت في المتواتر ايضا

فقال ١٢ عيب له قوله

بعد ما يخشى عليه من السهو

الذي بعد عن خشية السهو

عليه زال عنه احتمال عند

السامع واذا زال عنه

احتمال السهو والغلط عند

السامع لا شك انه يحصل

العلوم بخبرة فما قال شارح وفيه ان البعد من السهو لا يستلزم القرب من العلم بل من الصدق وليس الكلام فيه ليس على ما ينبغي فتدبر ١٢ عيب

ع ١٢ عيب الخبر وما لك ١٢ عيب من التبخر في الحديث والعرفان ١٢ عيب التبخر في العلم توسع فيه ١٢

ابن النس فانه يفيد العلم عند ساء بالاستدلال من جهة جلاله

متعلق بيفيد ١٢

النظر ١٢

وانه ان فيهم من الصفا اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم له

عطف تفسير ١٢

مقام العد الكثير من غيرهم لا يشك من له ادنى ما رسته بالعلم

يتردد ١٢

بيان لما في ما يقوم ١٢

واخبار الناس ان كما مثلاً نوحاً فله خبر لعل انه صادق

من الحديث ١٢

واجمعه ١٢

فيعلم انه ١٢

فيه فاذا انضاف اليه ايضا من هو في تلك الدرجة ازداد

انضموا ١٢

قوة وبعد عما يختص عليه من السهو هذه الانواع التي ذكرناها

والغلط ١٢

الثلاثة ١٢

لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعالِم بالحديث المتبحر فيه

مولود فمرع ١٢

باحوال الراية المطلع على العلل كون غيره لا يحصل له العلم بصدق

على الكمال ١٢

المشرف ١٢

ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفع حصول العلم للمتبحر

ع ١٢ عيب الخبر

ع ١٢ عيب الخبر

له قوله الأول الخ قول اختصاصا بالصحيحين على ما قرره المصنف ظاهر أما علما قرره ابن الصلاح وهو ما قلناه
فليس اختصاصا بالصحيحين لمجربان الدليل في غيرهما أيضا كما اشرنا سابقا فانهم ١٢ **عب** **له قوله** فلا يبعد القطع الخ اي لا يبعد القطع بمقتضى
عن المنكرين ايما ولا يبعد القطع الذي هو اعني مراتب القطع في العلم النظري فلا يتوهم لزوم توارد العلل مستقلة على معلول واحد على
مسلك المصنف فانهم ١٢ **عب** **له قوله** ثم الغرابة الخ جملة الامران الغرابة هي التفرد في الرواية عن شيء قل كان ذلك التفرد في

الماضي الذي يروى الحديث عن الصحابي
يسمى ذلك الحديث قدرا مطلقا او في
غيره مع عدم تفرد فيسمى قدرا سببيا
هذا توضيح ما في الحاشية ١٢ **عب**
له قوله وهو طريقة الخ اي الموضع
الذي يلازم عليه الاستناد ويرجع
عنه هو طرف ذلك الاستناد الذي في
ذلك الطرف الصحيح وهذا من المعاجات
والمراد بالطرف الذي يتصل بذلك
الصحابي فلا يكون الا تابعا
فحصل ان المراد بالتفرد في
اصل السند هو التفرد في الماضي
الذي يروى عن الصحابي فافهم
١٢ **عب** **له قوله** فالاول الفهم المطلق
الخ فيه انما ان كان المتفرد في تصحيح
الغريب تفرد الماضي من دون تفرد
قطع النظر عن حال الصحابي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولو وقع التفرد
في شيء من المواطن ان كان قريبا يلزم
ان لا ينحصر الغريب في القسمين الوثيقين
وان لم يكن غريبا فقد يصدق عليه
تعريفه وح يجب ان يكون داخل فيها
سوى الغريب ولا يصدق تعريف شيء
مما سواه عليه فلا يكون جامعا اللهم
الا ان ينصركم بما سمعوا الصحابي في القسمين
والتعريفات الخارجة منه فتقول طرفه اراوية

المذكور ومحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص

منها ١٢

من الحق بالقرائن ١٢

بالصحيحين الثاني بماله طرق متعددة والثالث بما رواه الائمة و

لا يمكن اجتماع الثلاثة فحديث واحد يبعد القطع بصدقه والله

الاعلى ١٢

اعلم ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند اي في الموضع الذي

كسادة ١٢

يذكر الاسناد عليه يرجع ولو تعدت الطرق اليه هو طرفه الذي

تتملة ١٢

عنه ١٢

فيه الصحابي او لا يكون كذلك بان يكون التفرد في اثباته

كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم ينفرد برأيه عن واحد

منهم شخص واحد فالاول المطلق كحديث النبی عن بيع الراء وعن

بفتح الراء ١٢

هبة تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر قد ينفرد به راو

تابعي جليل ١٢

الماضي واما الصحابي وان كان من رجال الاستناد الا ان الحديث لم يعبده منهم لان كلهم عدل على الاطلاق ١٢ شرح الشرح **له قوله** كحديث
النبي الخ وهو قوله عليه السلام الراء الخ كلمة النسب الراء ولا يوجب ولا يورث واللحمة بالفتح القرابة اي الاختلاط في الراء كالاختلاط
في النسب فانها تجري مجرى النسب في الميراث ١٢ **عب** **له** **عب** عقلا ونقلا ١٢ **عب** بل يكون ضروريا ١٢ **عب**
له وهو الذي يكون الغرابة في اصل سنده ١٢ **له** لان التفرد في اصله ١٢

له قوله كحديث شعب الإيمان **له** وهو قوله عليه السلام الإيمان بضع وسبعون شعبة فافضلها قوله لا اله الا الله واذا ماها ما لا اله الا الله عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان البضع العدد ما بين الثلاثة الى التسع واماطة الاذى انالها والاذى ما يؤذى الناس نحو الشوك والحجروالطين قيل المراد الكثرة لا خصوص هذه العدد ١٢ **له قوله** وان كان الحديث الخ قوله اي بان يروى من اوجه اخر لم يتفرد فيها راو ومثاله ان يروى الزهري عن سالم عن ابن عمر حديثا ثم يرويه واحد عن الزهري متفردا او

لا يتابعه احد في روايته عن الزهري

وان كان الرواية عن سالم جماعة

وكذا عن ابن عمر فهو فرد بالنسبة

الى راوى الزهري وان كان مشهورا

بالنسبة الى رواية سالم ومرواة

ابن عمر وقس على هذا ١٢ **عيب**

له قوله ويقل اطلاق الفرعية الخ

اعلم ان ههنا مطلبين الاول جواز

اطلاق الفرع عليه الثاني قلته واستدل

على الاول بقوله لان الغريب والفرع

مترادفان وعلى الثاني بقوله الا ان

اهل الاصطلاح الخ فلا بد ان حديث

ترادف الغريب الفرع لا طائل تحت تمام

له قوله لغة واصطلاح الخ قال المبيد

الاول ممنوع والثاني باياه قوله الا ان

اهل الاصطلاح الخ ودرج الاول بوقوع

التعني لتفسير الغريب الفرع كله بما في اللغة

قال في القاموس الغرب الذهاب التعني

وفي موضع اخر شجرة فارداى متخفية ثبتت

ترادفهما في اللغة ودفع الثاني بان

المقصود من قوله الا ان اهل الاصطلاح

الخ هو بيان الفرق في استعمالهم من

حيث القلة والكثرة وذلك لا ينافي الترادف

بحسب اصل الاصطلاح فتأمل ١٢ **عيب**

له قوله الا ان اهل الخ حاصله

ان اهل الاصطلاح فوقوا في استعمال

الغريب الفرع فالاكثر اطلاق الاول على الفرع النسبي الثاني على الفرع المطلق وان كانا مترادفين في اللغة واصل اصطلاحهم فافهم ١٢ **عيب**

له قوله فالفرع الخ لان اطلاقه عليه اولى واحق وما في ما يطلقونه مصدريه وقوله على الفرع خبر قوله اكثر اجملة خبر المبتدأ

اي فالفرع اكثر اطلاقا فلهذا وقع على الفرع المطلق ١٢ **شوح** الشرح **عه** لان اقراة اغرب ١٢ **ش**

عن ذلك المنفرد كحديث شعب الإيمان تفريده ابو صالح عن ابي هريرة

تابعي ١٢

كصحيحه شعبة ١٢

وتفريده عيدا لله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر التفرد في جميع

يبدو ١٢

رواته او اكثرهم في مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة

وكذا المصنف ١٢

استكتب ١٢

الحديث ١٢

كثيرة لذلك الثاني الفرع النسبي سمي نسبيا لكون التفرد فيه

حصل بالنسبة الى شخص معين ان كان الحديث في نفسه مشهورا

ويقل اطلاق الفرعية عليه ن الغريب والفرع مترادفان لغة و

يل يقال له الغريب غالبا ١٢

واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة

جمعة ١٢

نيرة ١٢

الاستعمال قلته فالفرع اكثر ما يطلقونه على الفرع المطلق والغريب

اهل الحديث ١٢ **ش**

اكثرا ما يطلقونه على الفرع النسبي هذا من حيث اطلاق الاسم عليهما

اي الفرق المذكور ١٢

الغريب الفرع فالاكثر اطلاق الاول على الفرع النسبي الثاني على الفرع المطلق وان كانا مترادفين في اللغة واصل اصطلاحهم فافهم ١٢ **عيب**

له قوله فالفرع الخ لان اطلاقه عليه اولى واحق وما في ما يطلقونه مصدريه وقوله على الفرع خبر قوله اكثر اجملة خبر المبتدأ

اي فالفرع اكثر اطلاقا فلهذا وقع على الفرع المطلق ١٢ **شوح** الشرح **عه** لان اقراة اغرب ١٢ **ش**

له قوله هل هما متغايران الخ أي بان المنقطع ما سقط من اسناده راو واحد غير الصحابي والمرسل ما سقط من رواة الصحابي فقط ١٢ شرح الشرح **له قوله** أولا الخ بان يقال المرسل ولذا المنقطع ما سقط بعض رواة صحابيا كان او غيره ١٢ ملخص **له قوله** عند اطلاق الاسماء الخ اي اطلاق صيغة اسم المفعول في المرسل ١ اسم الفاعل في المنقطع وهو الظاهر ١٢ ملخص **له قوله** الفعل المشتق الخ اي من مصدريهما وهو الارسال والانتقاء وحذف المشتق

كان احق واذن ١٢ شرح الشرح -

له قوله على كثير من المحذنين اي الذين قالوا ابتغائهما اي نقل غير واحد من كثير منهما انه لا يتغايرون بين المرسل والمنقطع ا بل مطلقا وليس كذلك لما حرمنا ان الاكثرين غايروا في اطلاق الاسماء وانما لم يغيروا في استعمال الفعل هكذا في شرح الشرح -

له قوله وخبر الاحاد الخ هذه العبارة مثل ان يقال الحيوان الناطق هو الانسان فالمعروف هو الصحيح لذاته والتعريف هو خبر الاحاد الخ وصرح به حيث قال وخبر الاحاد كالجنس ١٢ قاسم **له قوله** تام الضبط الخ اتمامة حالتى العمل والاداء من غير حصول قصور في ضبط وعروض عارض لحفظه فيخرج المغفل الكثير الخطأ بان لا يميز الصواب من غيره فيرتفع الموقوف ويصل المرسل ويصحف الرواة وهو لا يشعر وكذا قيل الضبط وهو ما يسمى ضبطا مبرأ هو المغنبر في الحسن لذاته ١٢ شرح الشرح **له قوله** متصل السند الخ منصوب على انه

حال من المبتدأ وهو خبر الاحاد او

صفة له على ان الامانة فيه معنوية وبها جملة

واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في

بينهما ١٢

المطلق النسبي تفريده فلان او اخرج به فلان قريب من هذا

كثيرا ١٢

اي لا يفرق المذكور ١٢

اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران او لا فالكثير المحذنين

على التباين لكنه عند اطلاق الاسماء وما عند استعمال الفعل

المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسل فلان سواء كان ذلك

اي نعله ١٢

مرسلا ام منقطعا ومن ثم اطلق غير واحد ممن لا يلاحظ مواقع استعمالهم

على كثير من المحذنين انه متغاير بين المرسل والمنقطع وليس

كذلك لما حرمنا قل من نبه على التكتة في ذلك الله اعلم خيره

الاحاد بنقل عدل تام الضبط متصل لسند غير معلل لا شاذ هو الصحيح

خروج به المرسل والمنقطع والمفضل والمعلق الصادر ومن لم يشترط الصحة واما من اشترطها كالبخاري فتعليقه في حكم الاتصال وسيجيئ لهذا مزيد تحقيق انشاء الله ١٢ ملخص الشرح **عه** اي من جهة استعمال الارسال بالفعل على الاطلاق ١٢ **عه** وهو ما عدا المتواتر فصدقه المنقسم الى الصحيح الحسن الضعيف ١٢ **ش** سياتى تفسير هذه الالفاظ ١٢ ش -

وجعل غير الاراد مقسماله بالعرض لا ينافيه الا ترى يعاون مطلق العار متشبا للتصور والتقدير مع ان المتقسم اليهما هو العلم المحصول الحادث
 معه ١٢ **له قوله** على اعلاها الخ اي اعلى مراتب مقادير اربابه الزمنية تشعبت بحرى فيها التفاوت لاحالته مخبوسة لا يجري
 فيها ذلك فلا يناقض قوله الا في تفاوت رتبة سبب تفاوت هذه الاوصاف ١٢ شرح الشرح **له قوله** اول الخ اي لا يشتمل
 على اعلاها بل على اوسطها وان المتقسم هو الحد يث المتبول فلا يتوهم ما يتوهم ١٢ **عب** **له قوله** فهو السليم
 ايضا للحصول المقصود هو الصحة ولو

بالنظر الى طرق معدودة مقوية بعضها
 لبعض وقوله لكن لا ند ان تعلم سبل
 الصحة بالنظر الى اسنادها الخاص ١٢
 الشرح **له قوله** قبول ما يتوقف الخ
 اي ما لم يرجع صدق لا كذب بالنظر
 الى اسناده لكن يرجع صدقه بالنظر
 الى الامور الخارجية كانه الاثمة به و
 مواثيقنا قال الصحابة لم يغيره من
 اسباب الترجيح فهو الحسن ايضا لكن لا
 لذاته ووجه قد عرفت سابقا ١٢ **عب**
له قوله وقدم الكلام على الصحيح الى الظاهر
 ان على جمعي كما في قوله تعالى وان كنتم
 على سفير في سفرا ومحمل على ظاهره
 وكيفما كان فهو متعلق بالكلام والمعنى
 قدم الكلام الواقع في بيان الصحيح او قدم
 الكلام المشتق على بيان العيب على غيره
 من الحسن وبغيره قال الشارح وهو متعلق
 بقديم الابل الكلام ليمتاز ان يقال كائنا او
 مشملا او الكلاما المشتق على بيان العيب انتهى
 اقول هذا خطأ من الشارح لان تعلقه بقديم
 يقتضي ان يكون الكلام مقدما على الصحيح
 والعيب متاخرا عن الكلام وهو كما ترى
 قدام ١٢ **عب** **له قوله** من له ملكة الخ
 اي قوة باطنية ناشئة من معونة الله تعالى
 هي اليقينة الراسخة من الصفات النفسانية فان

لذاته وهذا ١١ **ول** تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه امان يشتمل
 من صفات القبول على اعلاها **له** الاول الصحيح لذاته والثاني ان
 وجد ما يجبر ذلك القصور لكثرة الطرق **له** فهو الصحيح ايضا لكن لا
 لذاته حيث لا جبر ان فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة
 ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن **له** لكن لا لذاته وقدم
 الكلام على الصحيح لذاته لعل رتبته المراد بالعدل من له ملكة
 تحمله على ملازمة التقوى المروءة والبراد بالتقوى اجتناب الاعمال
 السيئة من شرك وفسق او بدعة والضبط ضبطان

له قوله وهذه الاربعة تقسيم المقبول الخ استشكل بان المتقسم هو غير الاراد فاللتفسير لنفسه له وهو شامل
 للمقبول والمزود بالقول بان هذا الاول تفسير المتبول ليس غيبا ينبغي اقول معناه هذا الاول تقسيم المقبول بالذات

لثنتين راسخة في الخالق انما هما تنبيل الشدة والضعف ثم هي يحصل تلك الملكة حالة الاداء فقط او حالة التوصل الى حالة الاداء او حالة التوصل والاداء
 والاول هو الاول ١٢ شرح الشرح **له قوله** المروءة الخ قيل هي الاحتراز عن ما يذم عرف عند ذوى العقول السليمة كابل على الطريق والاكل فيه وصحبة الارذال و
 اللعب بالهوى وامثال ذلك ١٢ **عب** **له قوله** او بدعة الخ اي لرفض الخروج والتشبيه التعليل غير ذلك بالجملة هي كل عمل او اعتقاد له وجه في الدين الشرع المنه
 لها في بويته تحقيق الذي عدم الموانع او وديهم الانكار عليه من يعتد به ١٢ **عب** **له** من حيث الدين ١٢

له قوله وقبده بالمازح قيل اذا كان التام هي المرتبة العليا فلا يتحقق فيه المواتي لا يسبح قوله فيما ساقى ويتفاوت رتبة المازح اقول وجوابه ظاهر فان المراد بالمرتبة العليا ليس هي المرتبة الشخصية بل المرتبة النوعية فلا اشكال في تفاوت مراتبها كذا في التوضيح **له قوله** والسند تقدم الخ اي عند قولنا لو امان ان يكون له طرق الخ اذا السند والاسناد بمعنى واحد قال الشارح او عند قوله في اصل السند اقول هذا هم فان المذكور عنده هو تعريف اصل السند لا تعريف السند والاسناد فلا يسبح المواتي لا يتحقق ان اصل السند السند شيء واحد والمراد باصل السند هنالك هو التام الذي يروي عن الصحابي كما بينا هنالك ظاهر انه ليس يستبدل جزء من السند فقد بر ١٢ عيب **له قوله** والمعلل لغتايه علتاي سقم وموضع قال

في الفاموس العلة بالكسر المرض قال الشافعية
 علة أى صرف من حرف العلة انتهى القول
 هذا وهو من الشارح فان المعلن بهذا
 المعلن هو محلل صرفى لا محلل لغوى كما لا
 يخفى فلما مل ١٢ عيب **له** قوله اصطلاحا
 الخ العلة عبارة عن سبب فامض قادم
 فى محبة الحديث مع ان ظاهر السلامة و
 ينطلق الى الاسناد الخ مع شروط الصحة
 ظاهرا من تقدر رواية وضبطهم واتصال
 سنده وتذكر العلة بتقدير البراوى و
 مخالفة غيره مع تراثن تلبي العارف على
 وهم بأرسال فى موصول او وقت فى مرفوع
 او دخول حديث فى حديث آخر وغير ذلك
 ١٢ من شرح تقريب **له** قوله من هارجم
 عنه الخ الى فى الضبط والعدالة مخالفة له
 يمكن الجميع بليغما قال التليذ يدخل
 فى تعريفه المنكروا لصواب ان يقال ما
 يخالف فيه الثبوت من هوارجم قلت
 يدل عليه قوله ايجم فتدبر مع ان بعضهم
 قالوا ان الشاذ والمنكرو واحد ١٢ شرح السج
له قوله وله تفسير آخر سياق الخ
 وهو قوله ثم سوء الحفظ ان كان لازما
 للراوى فى جميع حالاته فهو الشاذ على راى
 وهو بهذا التفسير غير مراد ههنا
 لان قوله تام الضبط يفخ عن الاحتراز

ضبط صدق وهو ان ثبت ما سمع بحيث يتمكن من استحضاره
 اي اتقان تلك المغلة ١٢ من الاثبات ١٢ اي يقدر على استحضاره ١٢
 متى شاء وضبط كتاب هو صيانت له فيه منذ سمع فيه وصححه
 في زمانه اي من زمانه ١٢ في كتابه ١٢ في كتابه ١٢
 الى ان يؤديه منه قيد بالتمام اشارة الى الرتبة العليا في ذلك
 اي ما فيه ١٢ في التعريف ١٢ النوعية ١٢ الضبط ١٢
 والمتصل ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من
 حديث ١٢ بيان السلامة ١٢
 رجاله سمع ذلك المروى من شيخه في السند تقدم تعريفه والمعلل
 اي الحديث ١٢
 لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية قاذرة والشاذ
 اي عند المحدثين ١٢ وسياق تفصيلها ١٢
 لغة الفراء واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هو ارجح
 حديث ١٢
 منه وله تفسير اخر سياقي ان شاء الله تعالى - تنبيه
 اي الشاذ ١٢
 قوله وخبر الاحاد كالجنس باقى قيوده كالفصل وقوله
 اي المعجم ١٢ اي التعريف ١٢

عندئذ قيل وللشاذ تنسير ان اخرا ان احدهما مارا والمقبول مخالف لمن هو ادلى منه والمقبول اعلم من ان يكون ثقة او صدوقا وهو ذون الثقة وثانيهما مارا والثقة مخالف لما رواه من هو ادنى منه الى غير ذلك ١٢ ملقط من شرح الشرع **كه قول** وغير اليعاد الخ اما قال كالجنس والفصل لان الصحيح ليس من الماهيات الحقيقية حتى يكون له الجنس والفصل الحقيقيان كذا قيل ١٢ - **عم** راوي اوله اذا روى او وسطه ١٣ **عم** في ضمن تعريف الاسناد فانها داخلة ١٤ -

له قوله احتراز عما ينقله غير العدل ^{١٢} وهو من عرف ضعفاً أو جهلت عينه أو حاله فالمراد بالعدل مشهور العدالة لا مستورها واحتراز ما يضبط عن مغفل كثير الخطأ وإن عرفت بالصدق والعدالة لعدم ضبطه ^{١٢} شرح الشرح **له قوله** تتفاوت رتبة الخ بعين الصحيح لذاته تتفاوت مراتبه بتفاوت هذه الأوصاف المتضمنة لصحة فإن الرتبة العليا حالة نوعية تحتها مراتب مشتتة ونظيرة ^{١٢} يقال إن الرتبة العليا في الإنسان هي الرسالة مع أن تحتها مراتب متفاوتة كما لا يخفى ^{١٢} ملخص الشرح **له قوله** فإنها لما كانت الخ استدلال على تفاوت مراتب هذه الأوصاف بتفاوت مراتب معلولها وهو الظن الغالب حاصل إن تلك الأوصاف

علّة مفيدة للظن الغالب في الاختيار والظن

الغالب الذي في الاختيار له مراتب متفاوتة

بالضرورة الوجوبية فلا بد أن يكون بهذه

الأوصاف مراتب متفاوتة بأزواك مرتبة

من الظن الغالب الأثرم انحصار الظن

الغالب في مرتبة واحدة شخصية غير

متعددة إلا بتعدد المحال وتختلف بعض

المعول عن علّة الدائمة واجتماع الظن

الغالب والأغلب بالنسبة إلى خير واحد

من شخص واحد في أن واحد التوالي بأسرها

باطلة ووجه النزوم غير خاف على ذي

حدس ما تب ^{١٢} **له قوله** لظنية الظن الخ

قال في البحر عن أصول اللامتنى في أحد

الطرفين إذا قوى وترجح على الآخر ولم

ياخذ القلب ما ترجح به ولم يطرح الآخر

فهو الظن وإذا عقد القلب على أحدهما

وترك الآخر فهو الكبر للظن وغالب الرأي كذا

في رد المحتار فما قال الشك لا شك أن الغلبة قيد

معتبر كنه من مفهوم الظن إذ لا يطلق غالباً إلا على

الطرف الراجح مبنى على عدم الفرق بين الظن

وغلبة الظن وهو باطل كما عرفت ^{١٢} عب

له قوله في الدرجة العليا الخ أي الحقيقية

أو الإضافية والمراد به العلو الصنف لا النوعي

المعتبر في أصل الصحيح ^{١٢} شرح الشرح **له**

قوله كان الخ مهادونه الخ لم يكن رداً

كذلك قال التلميذ هذا شيء لا يضبط ولم يتيروا في الصحابة قلت أما علمك الآن فبقا فلا يضر فإن في كل ذي علم عليهم ما دعوا أنهم لم يعتبروا في الصحابة فإن أراد أنه

في نفس الصحة فمسلم إذا الصحابة كلهم عدل على الصحيح أن أراد أنه لا فرق بين الخلفاء الأربعة مثلاً وغيرهم من الأصحاب فهو خارج عن المصواب عند أولى الألبان

^{١٢} شرح الشرح **له** تعليل ثان لتسميته فضلاً ^{١٢} عنه لا يحتاج الفصل بين النعت والمنعوت ^{١٢} م كصرد جمع رتبة كنقطة ^{١٢} له دوران أحد العلولين على الآخر ^{١٢}

ينقل عدل احتراز عما ينقله غير العدل وقوله "هو ليبي"

عن حديث ^{١٢}

فصلاً يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بأن ما بعده

دلالة ^{١٢}

يخبر ^{١٢}

المعنيين ^{١٢}

مبالغة وإغدة يحذف الفاصل ^{١٢}

خبر عما قبله ليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحاً

ويسمى صحيحاً لغيره ^{١٢}

بما خرج عنه كما تقدم وتتفاوت رتبته أي رتب الصحيح

بالعلو والسفل ^{١٢}

بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة

متعلق بالتفاوت ^{١٢}

من العدالة والضبط ^{١٢}

فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة

اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور

من تلك الأوصاف ^{١٢}

للصحة ^{١٢}

المقوية وإذا كان كذلك فما يكون رتبته في الدرجة العليا من العدالة

الحقيقية أو الإضافية ^{١٢}

والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مهادونه

بأن ^{١٢}

له قوله فمن المرتبة العليا الخيل انما هما ان ائمة من بعقبة ربابهم قوله فيما بعد حيث قال والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الائمة انها اسم الاسانيد اقول هذا الا شكل مبني على عدم الفرق بين المرتبة العليا التي هي مدار السعد وبين المرتبة الاولى ومنها التي اطلق عليها بعض الائمة انها اسم الاسانيد فليست

وجاء انه ١٢ عيب

له قوله اطلق عليها

بعض الائمة الخ قال

استحق بن داهويه و

احمد بن حنبل اصح

الاسانيد الزهري عن سالم

عن ابيه قال علي بن المديني

وعمر بن علي الفلاس

اصح الاسانيد محمد بن

سيرين عن عبيدة

ابن عمر عن علي و

قال النسائي وابن

معين اصح الاسانيد

ابراهيم النخعي عن علقمة

عن ابن مسعود وقال

البخاري اصح الاسانيد

مالك عن نافع عن

ابن عمر وقال البكري

بن ابي شيبة اصح

الاسانيد الزهري عن

علي بن الحسين عن ابيه

عن علي رضي الله عنهم

اجمع المراد الاسانيد

المنتهية الى ابن عمر

في الاول والى علي في

الثاني والى ابن مسعود

فمن المرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد ^{عنه} ^{بعض} ^{اسناد} ^{من المحدثين ١٢} ^{اصح محمد ١٢}

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ومحمد بن سيرين عن عبيد بن عمر ^{عنه} ^{كحديث ١٢} ^{السلامة ١٢}

عن علي كابر ابيهم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ورونها في المرتبة ^{عنه} ^{ابن ابي طالب ١٢} ^{كحديث ١٢}

كرواية يزيد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي موهب ^{عنه} ^{كحديث ١٢} ^{هو البردة ١٢} ^{يدل من ابيه ١٢} ^{كحديث ١٢}

ابن سلمة عن ثابت عن انس ورونها في المرتبة كسهييل بن ابي صالح عن ^{عنه} ^{كحديث ١٢}

ابيه عن ابي هريرة وكلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ^{عنه} ^{بالقصة ١٢}

فان الجميع يشتملهم اسم العبد الضبط الا ان في المرتبة الاولى من الصفات ^{عنه} ^{من المذكورين ١٢} ^{النام المعتبر في حد الصحيح ١٢}

المرجحة ما يقف تقديم روايتهم على التي تليها وفي التي تليها من قوة ^{عنه} ^{المرتبة ١٢} ^{الطبعة ١٢}

الضبط ما يقف تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من يعد ما ينفرد به ^{عنه} ^{في الحديث ١٢} ^{اي المرتبة الثالثة ١٢}

في الثالث وهكذا ١٢ ملخص الشرح **له قوله** وهي مقدمة الخ اي المرتبة الثالثة مقدمة على رواية من يعد حديثه حسنا ولو نشر به ١٢ كذا في شرح الشرح **عنه** تابعي جليل الشأن منسوب الى زهرة بن كلاب الى حمي من قرائش ١٢ **عنه** تابعي مشهور بتعبير الروايات **له** نكتة كقصة قبيلة ١٢ **له** اي يصدق عليهم انهم عدل ١٢ **له** يعرفونها الخ ذاق من المحدثين ١٢ -

قوله وعمر بن شعيب أي ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه أي شعيب أو محمد عن جدّه أي جد عمر وأجد شعيب والجد محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص كذا في المظهر قيل جد عمرو بن شعيب هو عبيد الله بن عمرو بن العاص والبوة محمد والمراد من الجد الجدة الأعلى وهو النعماني ١٢ شرح الشرح **قوله** والمعتمد الخ حاصل ان القول المختار انه لا يطلق على اسناد معين بانه صحيح الاسانيد مطلقا كما يقال للزهري عن سالفه انه صحيح الاسانيد على الاطلاق من اسانيد جميع الصحابة لان تفاوت مراتب السند في بعض الروايات فلهذا قيل في المتن على ما تقدم ذكره من طرق الحديث فيكون الاسناد مشروطا

الصحة ويعزو جردا على درجات القبول في

كل فرد فرد من ترجمة واحدة بالشية

الى جميع الرواة فان كان لابد من

الاطلاق فيقيد كل ترجمة بمحايلها

او البلدة التي منها ادعاب تلك

التَّوْحِيدَ بِأَن يُقَالَ اللَّهُ اسْمُهُ اسْمُهُ فُلَانٌ

اول الفدا ميں فائدہ اول انگلستان اور ادب

الى محصر بجلال الاول فانه محراب
والسور والاسواق تتأمن الشوارع

٣٥ قبل زعم استقلال التوحيد

کارها طلقه اعلامه اند و صیغه ایساندند

انه احص علم ما عداكم مما لم يطلعوا

عليه ذلك ١٢ ملخص في قوله واخذوا

بعضہم فی ان ایہما ارجح فہذا الاصل

پوشندہ الی الاجماع منہم علی ان الاممۃ

داثرة ينها غير خادجة عنها فسمي الفرع

يقوله قبا النفا عليه ارجع من هذه الجيئة

ای من حیث تلقی کتابیها بالقبول وقد

يعرض عارض يجعل المفق فائقا

نقل عنه في الحاشية ١٢ عيب في قوله

و قد صرح الجمهور بالخاتمة الى دليل تقديم

ما القاديه البخاري على ما القاديه مسامح ١٢

قوله السر من قوله سر يوحنا ٢٠

لَقَوْلِ نِعْتِهِمْ فِي (۱) رَجْمَةِ مُسْلِمٍ قَوْلًا تَقِيهِ

من الشافعي من قوله ما علم بعد كتاب الله

ی وافرادمسلم^۳ عنه هذا اللفظ

الم ١٢

Figure 1. The effect of the concentration of the *Agaricus bisporus* spores on the growth of *Agaricus bisporus* on the substrate. The concentration of the spores was 10⁴ spores/ml (A), 10⁵ spores/ml (B), 10⁶ spores/ml (C), 10⁷ spores/ml (D), 10⁸ spores/ml (E), 10⁹ spores/ml (F), 10¹⁰ spores/ml (G), 10¹¹ spores/ml (H), 10¹² spores/ml (I), 10¹³ spores/ml (J), 10¹⁴ spores/ml (K), 10¹⁵ spores/ml (L). The growth of *Agaricus bisporus* was measured by the diameter of the mycelium (mm) after 7 days of incubation at 25 °C. The data were expressed as the mean ± SD of three replicates. The significance of the difference between the control and the treatment was determined by the Student's *t*-test. The significance level was 0.05.

حسنًا محمد بن اسحاق عن عامر بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب

عن أبيه عن جده وقس على هذه المراتب ما يشهد بها في الصفا المرتبة ^{عنه} ^{عنه} ^{العلوية} ^{المرتبة} ^{من}

الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة أنها أصل الأسانيد المعتمد عدم
كالنماری ودفتر ۱۲۸

الاطلاق لترجمة معينة منها ^{بسمه} نعم يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه

ذلك ارجيئة على ما لم يطلقوه و يلتحق بهذا التفاصيل ما اتفق الشيخان

على تخريب النسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى

متعلق بالتفاضل ۱۲

ما انفرد به مسلم ولا تفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول ^{عظ} واختلاف ^{عظ}

بعضهم في إكهار الرحمة انقاع عليه ربح من هذه الحشنة مهالم تتققا

١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١

وقد سبق ما يفيد^{١٢}

فَقِيصَتْ قُلْتُ لَعَلَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ مَبْنِي عَلَى اِطْلَافِهِمْ مَا لِيَقْعُ مِنْ كَلَامِهِمْ لَا يَكُونُ مِنْهُمْ تَصَرُّحٌ بِذَلِكَ مَا نَقُلْ

من موطأ مالك قليل جود الكتابين كذا في الجواهر ١٢ شرح الشرح ٥٥ من اتفاق الشيخين وافراد البخاري

مجلس شورای اسلامی

له قول فلم يصحح الخ فاعله عائذ الى ما نقل والاستاذ مجازي اذ الى ابي علي فجواب اما محذوف هذا تعليل للجواب العنه واما ما نقل فلا ينبغي ما ذكر لان ذلك النقل او المنقول عنه ولم يصحح به شرح الشرح **له قول** فلم يصحح يكونه اصح الزيل هذا انه ما يحجب الغة واما يحجب العرف فلا والمعتبر هو المفهوم العرفي كما حقق في حديث ما رأيت احسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صرح السيد في شرح المقادير وغيرها بان المقصود من مثل هذا التركيب نفى الافضلية المساواة معا وذلك الازم متبادر من الكلام قال ابن القطان ذهب من لا يعرف معنى الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه وسلم ما اقلت العباد ولا اظلمت الخضراء اصدق لهجة من اني درم مقتناه

ان يكون البقر اصدق العالم اجمع وليس المني
كذلك الا لكان اصدق من الصديق بل انما
نفى ان يكون احدا على رتبة منه في الصديق
ولم ينف ان يكون في الناس مثله اصدق و
الا من الفصل ما ذهب اليه البغاعي حيث قال
ان هذه الصبيغة تارة يستعمل على مفتحة
اصل اللغة فتتقن الزيادة فقط وتارة على
مقتضى ما شاء من العرف فتتقن المساواة مثل
قوله على الله عليه سلامه ما طلعت الشمس ولا
غربت بعد النبيين على احدا افضل من ابي
يكراد عرفت هذا فيجيب قول المصنف ان
يكونا جميع من جميع البخاري لمساواة الاختلاف
عرفا وتزجيها احدهما لغة وهونى الافضل
هذا كله ملتقن بشرح الشرح مع تغيير يسير
اعب الله قوله والترتيب الخ فانه سبدا
بالجهد والمشكل المنسوخ والمغنى المبهم
شوروف بالبين والمفصل الناصح والمطروح
والمعين والمنسوب كذا اقله البعض عن
شرح السخاوي المذكورة والتبصرة وقد
اخص مسلم في كتابه ايضا بحجم طرقت الحديث
في مكان واحد سهل الكشف منه بخلاف
البخاري كما في شرح الترمذي كذا في شرح
الشرح اقول وتفضيل صحيح مسلم بهذه
الوجه ايضا لا يقتضيه ان يقال انه افضل
من صحيح البخاري كما صدر عن بعض المغاربة
فان للبخاري ايضا فضل كثير من الوجه

احد التصريح بنقيضه اما ما نقل عن ابى على النيسابورى انه قال
 مات تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه اصح من
 صحيح البخارى لانه انما نقى جو كتاب اصح من كتاب مسلم اذ المنفى
 انما هو ما يقتضيه صيغة افعل من زيادة صحى فى كتاب شارك
 كتاب مسلم فى الصحى يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المسأوة
 وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخارى
 فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب ولم يفصم
 احد منهم بان ذلك راجع الى الاصحية ولو انصوا به لرؤيه عليهم
 شذا الوجوه الصفا التى تدبر عليها الصحى فى كتاب البخارى اتومنها فى كتاب

التي لا توارى احد منها ووجه فصل صحيح مسلم فتأمل ١٢ ع **قوله** شاهد الوجود الخ الاضافة للبليان يعنى ان اظهر وارجوع التفصيل الى الاصلية لرد شاهد الوجود الذي انكاره مكابرة ذلك الرجوع عليهم ودفعه اليهم لانه خلاف ما عليه الوجود ١٢ شرح الشرح ع اى نظامها ١٢ ع بيان مقتضى صيغة افعال ١٢ ع اى ذلك الكتاب ١٢ ع اى ومثل ما تقدم في عدم افادة نصيحة تقديم صحيح مسلم ١٢ ش **لله** انما الصيرير باعتبار لفظ البعض ١٢ ش **لله** اى في التوبيخ ١٢ **للعصا** المحيطة مسلم من البخارى ١٢ شرح الشرح ع اى يلازم وجودا عدا ١٢ **وجه** الحاشية الواقعة في كتاب ١٢

عند معاصرة أو ثبت من خارج انهما لم يلتقي قط وان كانا في عصر واحد فهو منقطع بالضرورة وان كانا في عصر واحد لم يثبت عدم اللقاء من الخارج وامكن اجتماعهما والراوى ليس بمدلس ايضا وسياق تعريفه فهو محمول على الاتصال عند مسلم البخارى يشترط مع ذلك ثبوت لقاءهما ايضا ولمرة واحدة ولا شك ان هذا الشرط يفيد قوة الاتصال لهذا قال النووى هذا المذهب يرجع كتاب البخارى فقامل ١٢ عيب **قوله** الزم الزم حاصل الانزام ان اشتراط اللقاء ثبوت السماع وزوال احتمال الانقطاع والسماع في كل حديث لا يثبت الا بالنصريح اذا اللقاء لا يستلزم سماع كل حديث يروى عنه فيلزم ان لا يقبل الغفنة اصلا وهو باطل بالاتفاق والجواب ان الكلام في العلم العلى ولا شك

ان ثبوت اللقاء يفيد زوال احتمال الانقطاع عادة مالا يفيد مطلق المعاصرة والكاره مكابرة بالضرورة ١٢ عيب **قوله** لانه يلزم الزم حاصله ان الغفنة وان كانت تحتل السماع وعدم ملائمتها لا تحتل هناك غير السماع والا يلزم ان يكون الزم مدلسا والمسئلة مفردة في غير المدلس ولا يتوهم ان الدليل جار في الراوى عن المعاصر الذى لم يثبت لقاءه ايضا بان نقول اذا ثبت المعاصرة مع الشرط المذكور سابقا فلوجرى فيها احتمال عدم السماع يلزم ان يكون الراوى مدلسا والمسئلة مفردة في غير المدلس لان المدلس هو الذى يروى تدبيرا عين ثبت لقاءه كما سياتى في تحقيقه من المصنف فاما الذى يروى عن المعاصر الذى لم يلقه فهو مرسل بالارسال الخفى وحديثه مرسل خفى فلا يلزم من جريان احتمال عدم السماع في الراوى عن المعاصر البحت كونه مدلسا فلا يلزم خلاف المقصود فقامل ١٢ عيب **قوله** فلان الرجال الذين تكلم فيهم فان الذين اتفق بهم البخارى اربعة عشر وخمسة وثلاثون رجلا والمتكلم فيهم بالضعف نحو ثمانية الذين اتفق بهم مسلم ست مائة وعشرون رجلا والمتكلم فيهم مائة وستين رجلا الغفنة من رجال البخارى كذا ذكره البخارى في شرحه

مسلم اشد شرط فيها اقوى اسد امارتجانه من حيث الاتصال
أكثر سدا ١٢

فلا اشتراط ان يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه لمرة

واكتفى مسلم بطلق المعاصرة والزم البخارى بانه يحتاج ان لا يقبل

الغفنة اصلا وما الزمه به ليس بلازم لان الراوى اذا ثبت له
على البخارى ١٢

اللقاء مرة لا يجزى في روايته احتمال ان لا يكون سمع منه لانه يلزم من
من شيخه ١٢

جريانه ان يكون مدلسا والمسئلة مفردة في غير المدلس واما
سياق تفسيره ١٢ المتنازعة فيها ١٢

رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم فيهم
اي فضيلة البخارى ١٢

من رجال مسلم اكثر عدد من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخارى
الشيوخ ١٢

له قوله فلا اشتراط لانه توضحه المقام ان الراوى اذا مرح بالسماع عن شيخه نحو ان يقول سمعت فلانا او حدثنا فلان الى غير ذلك فهو متصل لا محالة واذا لم يصرح بسماعه نحو ان يقول فلان فان لم يكن بينه وبين المعنعن

العراق ولا شك ان التعرّف عن لم تكلم فيه اصلا الى من التعرّف عن تكلم فيه ١٢ ملخص المشروح **ع** هذا تفصيل قوله فالصفات التي الخ ١٢ **ع** في ثبوت الاتصال لان الاتصال في الصحيح ليس بشرط عند فلا يتوهم ما يتوهم ١٢ **ع** مسمى مضموع معناه الرواية بعن فلان عن فلان ١٢ **ع** اي عدالة الرواية وضبطهم ١٢ **ع** الذين اتفق بهم مسلم ١٢ **ع** اي الذين اتفقد بهم البخارى ١٢

قليلة بالنسبة الى ما في مسلم لم يتعرض لها والمراد من التعليق اللغوي لبشكل الشاذ فلو قال سوى ما انتقد فكان ادلى ١٢ شرح الشرح **قوله** ثم تقدم الم التحقّق ان قوله ثم مسلم كذا قوله ما وافقه شرطهما بتقدّي الفعل معلوف على مجموع الجملة مع القيد اعني على مجموع من ثم تقدم صحيح البخاري (على جملة قدّم صحيح البخاري فلا يرد ما قيل في بعض الحواشي ان قوله صحيح مسلم عطف على صحيح البخاري فيلزم تقديم مسلم غير من هذه الجهة والحال انه ليس كذلك على ما لا يخفى ١٢ شرح الشرح **قوله** لان المراد بشرطيهما الم قال النووي المراد بقوله على شرطيهما ان يكون رجال اساندة في كتابيهما مع بقاء شروط الصحة من النصيب والعدالة ونحوها والمراد بالخير ما لا يرد عليه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما كذا اقله عنه

العراقي وعليه مشي ابن دقيق العيد والذهبي

والمنصف قال محمد بن طاهر في كتابه في شروط

الاثمة ان المراد به ان يخرج الحديث المجمع

على ثقت نقله الى الصحابي المشهور قال العراقي

هذا ليس بجيد لان السألي ضعفت جباة عنه

له اي حديثه الشبان او احدهما ١٢ ش

قوله يطبق اللزم الخ الا ظهور المراد

باللزم الالتزام يعني العلماء بما نقلوا كتابيهما

بالتقريب لزم ان يكون رجالهما على صف العدل

١٢ شرح الشرح **قوله** دون ما اخرج

مسلم او مثله الخ ترد المص في انه مثله ودونه

وجزء غيره ما نه دونه ولعل وجه الجزم

فوات تلقى الامة بالقول ووجه ترددها ان

الدليل على تقديم صحيح مسلم تلقى الامة بالقول

وقد قابل محييه على شرط البخاري فترو

نظر الى الوجهين كذا قال العلوي اقول و

الحق على سلك المصنف هو الجزم بانه

دون ما اخرج مسلم فالتردد ليس في موقعه

ووجهه غير خفي على المستيقظ ثم نوقش

في كلامه بانه جزم في المتن بانه دونه وتورد

في الشرح وهذا التعارض اقول يمكن الجواب عنه

بوجهين الاول انه جزم في المتن لانه مذهب

الجمهور القائلين بهذا الترتيب فذكر في المتن

كاهوشان سائر المسائل الجمهورية واما التردد فهو

ناش عن طبعه فذكر في الشرح والثاني ان ما

البخاري على غيره قدّم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة

مطلقاً ١٢

في الحديث ثم صحيح مسلم لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على

تلقه كتابه بالقبول ايضا سو ما علل ثم يقدم في الترجمة من حيث

فيهما ١٢

احدة ١٢

الاصحية ما وافقه شرطهما لان المراد به وانهما مع باقي شرط الصحيح

ووانهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهما بطريق اللزم فهم

مقدمون على غيرهم في ولايتهم هذا اصل يخرج عنه الابدليل فان

وهو مقعود ١٢

كان الخير على شرطهما معا كان دون ما اخرج مسلم او مثله وان

(بقية جليله ص ١٢) ذلك ببارز قوام البصارة في امره على ما رواه النووي عن سفيان انه كان يقول حدثني

فلان وهو كذاب فقلت له انت تروي عنه وتقول هو كذاب قال اني اعرف مدته من كذبه وذكر وجهها آخرت كذا

خوف الاطباء جملة الامران قول الشيخ الحق فاذا فرض وجود تلك الشروط الخ مسلم لكن الكلام في وجود تلك الشروط

يعني لزوم مسلم وضع المقدم متوخ فامل فان الكلام بعد موضح بنظر ١٢ عب حاشية صفحه هذا **قوله**

سوى ما علل الخ اي من الاحاديث المتقدمة المار ذكرها انفا وتلك الاحاديث المتقدمة وان كانت في البخاري ايضا لكن لما كانت

وافقه شرطهما في ثلثة اقسام ما يوافق شرطيهما معا او شرط البخاري وحده او شرط مسلم وحده فلما كان غالب اقسام

دون عما اخرج مسلم اطلق النا خير في المتن وفصله في الشرح ١٢ عب ع له قبل الاطراف اربعة كيفية الصحاح الما ١٢ ش ع اي يقدم

ما وافق شرطهما على ما عده ١٢ ص دليل على رجحان ما وافقه شرطهما على غيره ١٢ ص اي يكون هو على الاما بطين وغيرهما من اوصاف الصحة ١٢ ش لله اي البخاري مسلم صاحب شرطهما

أورجالهما ١٢ ش لله متفق عليه بين المحدثين ١٢ لله بان كان يخرجها عن رجالهما ١٢ -

له قوله ستة اقسام الخ احدى ما اخرج به البخاري مسلم هو الذي يعبر عنه بالمتفق عليه ^١ ثانيا ما انفرد به البخاري ثالثا ما انفرد به مسلم رابعا ما هو على شرطهما ولم يخرج به احد منهما وخامسا ما هو على شرط البخاري ^٢ وسادسا ما هو على شرط مسلم وودعا ثلاثة منها اصول وثلاثة منها فروع ^٣ شرح الشرح **له قوله** ليس على شرطهما الخ اي مرفوض المتفقين وواجتماع وفراق والحاصل ان ما هو صحيح عند غيرهما من الائمة المختارين وليس على شرطهما ولا على شرط احدهما بان لا يخرج من شيوعهما الذين اتفقا فيه ولا من شيوعهما الذين اختلفا فيه الصحيح ابن خزيمة وابن حبان ثم الحاكم ترتيب هذه الثلاثة في الارضية هكذا قال السخاوي ويظهر نائذة

كان على شرط احدهما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده ^٤ تبعاً اصل

كل منهما فخرج لنا من هذا ستة اقسام يتفاوت درجاتها في الصحة ثم قسم ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١}

على باقي شرط الصحة لو يكن هذا لذاته فانه ١٢ ملخص الشرح **له قوله** نحو حديث المستور الخ اي الراوي الذي لم يتحقق عدالة ولا جرحه قال النجاشي المستور من لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا انقلوا ولم يترجم احدهما وفي حاشية تلميذه قال للمم الراوي اذا لم يسم كرجل يسمى بهما وان ذكر مع عدم تعيين فهو المجهول وان ميز له في عند الا واحد فمجهول الا في مستور انتهى ١٢ شرح الشرح **له قوله** تعدت طرق الخ فان حديث المستور ما يتوقف فيه تعدد طرقه قسيتها ترجيح جانب قبوله فهو حسن لذاته فكل من الحسن لا لذاته والصحيح لا لذاته انما يحصل بكثرة الا ان راوى الصحيح طاهر لعدالة وراوى الحسن مستور لعدالة ويتشكل على هذا قول النجاشي حديث من حفظ من

امتي اربعين حديثا وورد من طرق كثيرات بروايات متنوعة والتحق المحاذ على انه حديث ضعيف وان كثرت طرقه انتهى ما في شرح الشرح اقول الحق ان تعدد الطرق ان كان بحيث يقوى بعضها لبعضا فيكون الحديث بذلك حسنا لغيره وان كان بحيث لا يقوى بعضها بعضا بان لا يخلو طريق منه عن مبرهه او كذاب او مجهول فلا يكون الحديث به حسنا لغيره وعلى هذا فلا اشكال في قول النجاشي لجواز ان يكون ذلك الحديث غير خال عن الضعف في جميع طرقه قليل وهو الحق ١٢ عيب **له قوله** ونخرج الى اخره الى مخرج بقيد بقية الشرط الضعيف هو ما لم يجتمع شرط الصحيح او الحسن ولو يفتقد شرط واحد عما يرجع الى الطعن في الراوي ولو بالخالفة او سقط في السند ويتفاوت ضعفه كقوات صحة الصحيح وحسن الحسن فاعلموا بان النظر الى الطعن في الراوي ما الفردي الوضاع ثم المتهم به ثم الكذاب ثم المتهم بشي ثم الفاسق ثم فاحش الغلط ثم فاحش مخالفة ثم المختلط ثم المتبادر الداعي ثم مجهول العين ادل الحال وبالنظر الى السقط المعلق بحذف السند كله من غير ملتزم الصحة كالنجاشي ثم المعهمل ثم المنقطع ثم المرسل الخ

فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلاً لا سيما اذا كان في اسناده من فيه مقال فان خف الضبط اي قل يقال خف القوم خفوا قتلوا والمرد ^{منفع ١٢} مع بقية الشرط المتقدم في حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا لشي خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتناء نحو حد المستور ^{اسانيد ١٢} تعدت طرقه ونخرج باسراط باقي الروا الضعيف هذا القسم من الحسن ^{من الحسن ١٢} مشاي ^{وجو ١٢} **له قوله** فانه يقدم على ما انفرد به احدهما الخ يريد انه مقدم على ما انفرد به غيره اي ما كالتزمي والنسائي وغيرهما ولم يرد انه مقدم على ما اتفق الشيخان حتى يقال يجوز ان يكون في الاتفاق ما يعادل هذا وفيه انه لاحاجة الى ذكر قوله مثلاً انه يلزم التقديم على ما انفرد به غيره بالطريق الا انه كذا قال المحقق فاسم رضى به الشارح اقول ويمكن ان يكون قوله ايضا اشارة الى انه مقدم على ما اتفق عليه غيره واجبت لا يستدل قوله ايضا لانه لا يلزم من التقديم على ما انفرد به احدهما التقديم على ما اتفق عليه غيره بالطريق الا اني واما التقديم على ما اتفق عليه الشيخان فلا يمكن على سلك المص لانه قلبي عنده فاعلم ١٢ عيب **له قوله** فان خف الضبط الخ لما عرفت الصحيح بانه ما نقله عدل تام الضبط قال فان خف الضبط اي قل قلت قليلة وتعرف بحسب العرف البديهة فلا يتران حد غير معلوم فيكون تعريفا بالمجهول فاعلم ١٢ ملخص الشرح **له قوله** اي قل الخ اي ظهر قلت ضبط ولما كان استعمال الحق يحذف هذا التثقل مشهورا ويحذف القلة قليل الوجوه احتاج الى بيان فقال يقال اغت القوم فتوقا اي تلو او يوثق ما في القاموس الخف بالكسر الخفيف الجماع القليلة ولان الحق مستعمل في كيفية والقيمة ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** الخ والراوي من خف الضبط المستلزمة لفقدان الضبط الذي هو أحد شروط الصحيح فابن الرواد ولو قيل

ثم الحق ثم المدلس ولا انحصار له في هذه فتعريف الحسن لذاته خير الواحد بتقل عدل خفيف الضبط متصل السند غير محل ولا شاذ ثم الضعيف ما ليس بصحيح لاجل ١٢ شرح الشرح **عه** خف الضبط مع وجود باقي الشروط ١٢ **عه** اي ما يكون لشي خارج ١٢ **عه** لكثرة روايته ١٢ -

شرح الشرح **له قوله** لان للصورة المجموعة قوة تجيز بفتح الفوقية وضو الموحدة اى تصاح وتغوض القدر الذي قصر به اى بذلك القدر ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح ١٢ ملخص الشرح : : : **له قوله** ومن ثم

الحاى لاجل ان تعدد طرق الحسن لذاته يققى صحة يطلق الصحة على الاسناد الذى يكون حسنا لذاته لو قلنا ان لما لم يتقدم دليل جاء بطرق متعددة اطلق الصحة عليه ١٢ ملخص الشرح

في الاحتجاج به ان كان منه مشابه له في القسامه الى مراتب بعضها فوق الاستدلال ١٢ في المعارضة ١٢

بعض وبكثرة طرقه يصحح ما نأى يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق ان

للصورة المجموعة قوة تجيز القدر الذى قصر به ضبط راوى الحسن عن نقل ١٢

راوى الصحيح من ثم يطلق الصحة على الاسناد الذى يكون حسنا لذاته لو هذا ١٢

تقدم اذا تعدد وهذا حيث يتقدم الوصف فان جمعاى الصحيح والحسن في

وصف واحد كقول الترمذى وغيره حديث حسن صحيح فلا ترد

له قوله في الاحتجاج به الى ان فى اصل الاستدلال والعمل به ولهذا الدرجة طائفة من المحدثين فى نوع الصحيح ان كان دون الصحيح فى الرتبة والقوة كما عرف من حديث ١٢ شرح الشرح **له قوله** يصحح المبتدئ الماء الاولى مفتوحة اى ينسب الى الصحة ويحكم عليه بانها صحيح قال البخارى وانما يعتبر الكثرة والجمعة فى الطرق المختلفة اما عند التساوى والرجحان فنجيبه من وجه اخر يكفى وحاصله ان الحديث الحسن اذا روى من غير وجه حيث كانت روايته من جهة عن رتبة رواية الاول او من وجه واحد مساو له او راجح يرفع عن درجة الحسن الى درجة الصحيح وصار ثانى فسمى الصحيح المسمى بالصحيح لغيره وهو غير صحيح لذاته فى مواضع من كتابه المسمى بالحكمه على ما ذكره التليذ

جامع غير كالبخارى على ما نقله البخارى كيعقوب بن شبيب فانه جمع بين الصحة والحسن والغراية فى مواضع من كتابه كالبخارى على الطوسى فانه جمع بين الصحيح والحسن فى مواضع من كتابه المسمى بالحكمه على ما ذكره التليذ

فالجمع بينهما العلم القطع والتردد الحاصل من جهة المزمع ملخص الشرح **له قوله** يصحح ما نأى يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق ان **له** المذكور من قوله خبر الواحد الى ههنا ١٢ شى لله بصيغة المجهول ١٢ **له** بالاضافة الى وصف حديث واحد ١٢ **له** فى جامع ١٢ **له** فالجمع للتعدد ١٢ شرح الشرح -

هو الاستخراج والاستنباط وضبط القواعد الكلية وما يتعلق بذلك ولنعلم ما قيل لكل فن رجال وقد يجاب عن أصل الاشكال بان المراد حسن لذاته صحيح بغيره وقيل حسن لفظا ولغة صحيح اسنادا ومصابة أقول وفي هذين الجوابين مالا يخفى قائل ولهذا الاشكال اجوبة اخرى قد تصدى القوم بذكرها وعندى ان الاشكال ساقط من الراس فالتصدي للجواب لا يتجوز عن تصحيح الوقت عيب **له قوله** وهذا حيث لم يمتنع القول بان الجمع بين الوصفين للتردد من المجتهد انما هو اذا لم يكن عند ذلك المجتهد الا اسناد واحد اما اذا كان عند اسنادان فله جواب آخر ساقط قوله

يحصل منه معناه عندك اي عند المجتهد التفريق في الاسناد فامل ١٢ عيب **له قوله** ويحصل الجواب الخ اقول حاصله انه اذا تردد ائمة الحديث في نقل حال

الراوى بحيث يقتضى بعضها الحكم بالتصحيح عند المجتهد وبعضها الحكم بالتعين عند المجتهد فلو هو نفسه يقتضى بالنظر الى حال

المراد لوجود ما يوجب الصحة وما يوجب الحسن وعدم رجحان احدهما على الآخر

فا فهم ١٢ عيب **له قوله** حسن باعتبار وصفه عند قوم الخ اقول الشارح فيه انه يلزم ان يكون الترمذى بل

البحارى قلدا في التصحيح والتحسين استثنى اقول هذا مبني على ان قوله عند قوم في كلا الموضوعين متعلق بقوله

سن ويقوله صحيح وهو باطل هو متعلق بقوله وصف في كلا الموضوعين والمعنى

حسن عندنا باعتبار وصفه الكائن عند قوم ومصحح عندنا باعتبار وصفه الكائن عند قوم و

الا فلا يكون محصل الجواب محصلا لا كما لا يخفى **له قوله** وغاية معافيه الخ ولا

ضير فيه قال الرفعي قد يحدف واو العطف قال ابو علي في قوله تعالى ولا

على الذين اذا ما أولك لهم ما هو قلت لا اجد اى دقلت وحكى ابو زيد

اكت سمك لبننا تمرا وقد يحدف او كما تقول لمن قال كل السمك او اللبن كل سمك لبننا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما ١٢ شرح الشرح ع اي لا يكون الحديث ذا سندين ١٢ ع الا نسب ان يقول ونفى له ١٣ ع كالتزمذى وامثاله ١٢ ش -

الحاصل من المجتهد في الناقل هل جتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها
بيان حال ١٢ اي الناقل ١٢ اي الراوى ١٢

وهذا حيث يحصل منه التفرقة بين الراية وعرف بهذا جواب من الجواب ١٢

استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح كما عرف اي عدم مشكلا ١٢ معترض ١٢

من حديثي ففي الجمع بين الوصفين اثبات ذلك القصور ونفيه شريفها ١٢

ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله يقتضى للمجتهد

ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه الاظهر فيقول ١٢ الكائن ١٢

عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه من القادر ١٢ الكائن ١٢ من الخلق ١٢

له قوله الحاصل من المجتهد الخ قيل هذا ينافي ما ساقى في محصل الجواب من اضافة التردد الى ائمة الحديث والجواب ان المراد ههنا بالمجتهد هو بالاذل جهده مطلقا فيشمل المحدثين

لانهم ياذلون جهدهم في تفتيش صحة الاحاديث وسقمها على ان الاشكال مبني على انهم ليسوا بمجتهدين بل بعض المشهوراى المستخرجين للاحكام من التصوص وهو غير بين ولا مبرهن

بعد نعم غالب اشتغالهم هو نقل الحديث وما يتعلق به كما ان غالب اشتغال المجتهدين

اكت سمك لبننا تمرا وقد يحدف او كما تقول لمن قال كل السمك او اللبن كل سمك لبننا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما ١٢ شرح الشرح ع اي لا يكون الحديث ذا سندين ١٢ ع الا نسب ان يقول ونفى له ١٣ ع كالتزمذى وامثاله ١٢ ش -

ويجوز ان ينظر الى حال

جارية ثوب بساط الى غير ذلك اما باضافة بعد الى الضمير كما في النسخة المنقولة عنها والمعنى على هذا انه حذف حرف العطف ههنا كما حذف في القسم الذي يأتي بعده وهو ما يذكر فيه الوصفان باعتبار الاسنادين هذا التحيص ما في الشرح ١٢ **له قول** وعلى هذا الخ اي على ما قلنا من ان ذكر الوصفين حال كون الاسناد واحد اما هو ال تردد الحاصل للبيعة هذا لا اختلاف التقلية في بيان حال الرواة يكون ما قيل فيه صحيح فقط ادلى ما قيل فيه حسن صحيح لان الاول صحيح بلا تردد بخلاف الثاني وهذا معنى قوله لان الجزم اقوى من التردد فلا يتوهمان الحديث

الصحيح لا يجوز بمضمونه بل يظن ١٢ عب

له قول اما اذا لم يحصل الخ قال

المشراح الاحسن ان يقدر هكذا وان لا

يحصل فانه حذف الفعل وتقلت النون

لما وادغمت فصاروا الا انتهى اقول

الا فظهر ان يقدر وان لم يحصل الشاهد

عليه هو الذوق السليم ١٢ عب

له قول فاطلاق الوصفين الخ اي

الصحة والحسن مثلاً كما يظهر عن السياق

١٢ عب **له قول** يكون باعتبار الاسنادين

الخ اقول اي ويكون احدهما صحيحاً والاخر

حسناً مثلاً فلا يردان الاسنادين لا يلزم

ان يكون احدهما صحيحاً والاخر حسناً

كونهما ضعيفين معاً او احدهما صحيحاً

والوردان ذكر الصحة والحسن ليس على

سبيل المحمول على سبيل التمثيل على ان

اطلاق الصحة او الحسن مع الضعف لعله

لا يوجد فافهم ١٢ عب

له قول لان كثرة الطرق الخ اقول وفيه

ما قدمنا سابقاً من ان كثرة الطرق

مطلقاً لا تنوي الحديث فيجوز ان يكون ما قيل

فيه صحيح فقط مع عدم تفردة ادون ما قيل

فيه حسن صحيح اللهم الا ان يقال المراد بالعدد

هو ان لا يكون مروياً بطريقين من اقربائنا

قيد بذلك لانه لو لم يكن فرداً لا يلزم ان

يكون ادون مما قيل فيه حسن صحيح

بل يحتمل المساواة بل الازيدة ايضا لان يكون مشهوراً فاقبل ١٢ عب

له قول فان قيل الخ زبدة الاشكال ان الحسن عند الترمذي ما روى من غير طريق

واحد فالغريب يكون منافياً للحسن بهذا المعنى قطعاً اذا التفرد بشرط لغزابة فكيف يقول في بعض الاحاديث من غريب لا يعرف الا من هذا

الوجه فان هذا هو الجمع بين المتناهيين ١٢ عب **له** اي ما قيل فيه صحيح فقط يكون مرجحاً اذا كان فرداً ولا يجوز ان يكون مساوياً

له اوجه ١٢ عب

حول التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف

اي نظير هذا ١٢

العطف من الذي بعده على هذا فما قيل فيه حسن صحيح ون ما

ادون ما قيل ١٢

قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا حيث التفرد والا

الاسناد منفردين

اي اذا لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معاً على الحديث

الواحد ١٢

جميعاً ١٢

المتباينين ١٢

في الاسناد ١٢

يكون باعتبار الاسنادين احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما

اي الجواب التقدير ١٢

المتباينين ١٢

قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فرداً لان

للمفرد الشرط ١٢

كثرة الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط

كون الحديث منفرداً ١٢

في صحيحه ١٢

الحسن ان يروي من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاد حسن

اي من غير طريق واحد ١٢

له قول الذي بعد الخ هذا اللفظ اما على صيغة المصادر المجهول من العدد كما في نسخة الش و

المعنى على هذا انه حذف حرف العطف ههنا كما يحذف من الشيء الذي بعده فانه يقال دار غلام

له قول فان قيل الخ زبدة الاشكال ان الحسن عند الترمذي ما روى من غير طريق

واحد فالغريب يكون منافياً للحسن بهذا المعنى قطعاً اذا التفرد بشرط لغزابة فكيف يقول في بعض الاحاديث من غريب لا يعرف الا من هذا

الوجه فان هذا هو الجمع بين المتناهيين ١٢ عب **له** اي ما قيل فيه صحيح فقط يكون مرجحاً اذا كان فرداً ولا يجوز ان يكون مساوياً

له اوجه ١٢ عب

له قول فالجواب الجواب ان التعريف المذكور ليس للحسن مطلقا بل للحسن الذي لا يذكر معه وصفا اخر من المعنى والغاية
فالحسن الذي ينال في الغريب لم يجتمع معه الذي قد اجتمع معه ليس من انياله فاندفع المناقاة ١٢ **عب** **له قول** انما عرفت بنوع الخ
قيل اي لم يعرف الحسن مطلقا بل انما عرفت محقدا بنوع خاص وقيل الباء زائدة كما في قوله تعالى ولا تلتقوا بايديكم وقوله
تعالى ومن يرد فيه بالحدود

الالظهار ان يقول انما عرفت نوعا

خاصا من كذا قيل ووجه الشرح

بتوجيهات أخر ايليكي ذكرها

بهذه الحاشية المختصرة ١٢ **عب**

له قول فانما اردنا به حسن

اسناده عندنا الخ اي لا الحسن

المصطلح عند اهل الحديث ثم

بأن يحسن الاسناد بقوله كل

حديث يروى الخ **عب** ١٢

له قول نمود ذلك الخ بالجو

صفة غير وبال نصب حال

منه ومغاله ان لا يكون راوي

الطريق الثاني متبعا بالكل

ايضا واعلم انه لم يصرح

في تعريف الحسن هذا بنقي

العلة ولا بالتصال السند

ولا بخفة الضبط كما ذكره

الشيخ سابقا وزاد الرواية

من غير وجه فهذا اصطلاح

اخر وبينهما عدم من وجه

١٢ ملقط من شرح الشرح

هه **قوله** فهو عندنا حديث

حسن الخ اي عندي وحب

اصطلاحى دون عند اهل

الحديث كما يتوهم من جمعيته

الضمير قيل الظاهر انه لم يرد

بقوله عندنا حكاية اصطلاح

وانما اراد عنده اهل الحديث ١٢ **عب** **هه** صفة مشبهة او فعل ماض او مصدر كذا قيل ١٢ **عب** اي لا يكون راوي ذلك الاسناد

الاخر ايضا متبعا بالكل

١٢ مل ١٢ **هه** اي لا يكون ذلك الحديث مخالفا للحديث الثمنا ايضا ١٢ -

غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذى لم يعرف
فان اغريب لا يرمى الامن طريق واحد ١٢

الحسن واما عرفت بنوع خاص منه ثم في كتابه هو ما يقول
فما يقول نبي حسن غريب يكون واردا على هذا الاصطلاح ١٢

فيه حسن من غير صفة اخرى ذلك انه يقول في بعض الاحاديث
من غريب غير ١٢ اي دليل او تفصيل ١٢

حسن في بعضها صحيح في بعضها غريب في بعضها حسن صحيح و
نقط ١٢ فقط ١٢ فقط ١٢ فقط ١٢

في بعضها حسن غريب في بعضها صحيح غريب في بعضها حسن
معا ١٢ معا ١٢

صحيح غريب تعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد
جميعا ١٢ يسد ١٢

الى ذلك حيث قال في اخر كتابه ما قلنا في كتابنا حديث حسن
اي الجامع ١٢ ش هذا مقول ١٢

فانما اردنا به حسن اسناده عندنا وكل حديث يرى لا يكون راويه
منه بالكل

متبعا بالكل يروى من غير وجه نمود ذلك ولا يكون شاذ فهو
١٢

١٢

الاتصاف على قوله لانه اصطلاح جديد اي غير اصطلاح الجوهري فلا يترددا اصطلاح غير الترمذي ايضا كما حديث حنبل والبخاري وغيرهما فامل ١٢ عب **له** قوله وذلك قيد
 الى هذا الكلام شيوعا الى رضاه المص بالجراب الثاني وهو قوله لانه اصطلاح جديد ١٢ عب **له** قوله بهذا التقرير الى اي ما قلنا من ان ذكر الوصفين انما هو للتردد اذا كان الحديث
 فردا وباعتبار الاسنادين اذا لم يكن فردا ١٢ عب **له** قوله يندفع كثير من الجمل والبرادات الواردة ان ابن الصلاح قال ان ذلك الاختلاف راجع الى الاسناد فاذا ادى الحديث
 باسنادين احدهما صحيح (الآخر حسن استقام ان يقال انه حديث حسن صحيح اي انه حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد اخر لانه غير مستكمل ان يراد بالحسن معناه
 اللغوي وهو ما عميل اليه النفس لا ياباه القلب

عندنا حسن ^{له} فغير هذا انه انما عز الذي يقول فيه حسن ^{في حقه ١٢} فقط ^{بهذا الكلام ١٢} اما ما

يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب حسن صحيح غريب ^{الظاهر ١٢} فلم يعرج على تعريف ^{جميعا ١٢} ^{معا ١٢}

كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط فكان ترك ^{يصل ١٢}

ذلك استغناء بشهرته عند اهل الفن اقتصر على تعريف ما يقول ^{داشهرته}

فيه في كتاب حسن فقط ما لغرضه ^{اي لتحقيقه ١٢} اما لانه اصطلاح جديد لذلك ^{في حقه ١٢}

قيد بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي ^{اي للتعليل الثاني ١٢} و

بهذا التقرير يندفع كثير من البرادات التي طال البحث

له قوله نعت الخ حيث قال ما قلنا في كتابنا حديث حسن فلم يهذه ان للعلم بهذا التعريف هو الحديث الذي
 يصفى في كتابه يا حسن فقط دون غيره فاوهو ١٢ عب **له** قوله اما لغرضه الخ قيل وجه الغرض انه هو حديث ^{والمحصل}
 له حد ضابط فقيل هو ما عرف مخرجه اشهر رجاله بالعدالة والضبط وتوثق بالصحيح فانه ايضا ما عرف مخرجه
 اشهر رجاله بالعدالة والضبط وقيل هو ما فيه ضعف قريب بحمل وزيف بان ليس في هذا التعريف حد ضابط يميز بالعدل
 المحتمل فيه ان تعريف الترمذي ايضا ليس بضايط فانه يصدق في الصحيح المزمي بطرق متعددة فالاولى في بيان وجه انتشاره هو

دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده قال
 ابن دقيق العيد يروى على الاحاديث التي قيل فيها
 حسن صحيح لا تعرفه الا من هذا الوجه يلزم مليون
 ليطبق على الحديث الموضوع اذا كان حسن للمعناه
 حسن لاجاب عن الاشكال المذكور عند الجوابين
 بان الحسن لا يشترط فيه التصديق عن الصحة الا حديث
 الترمذي الحسن في يراود بالحسن حينئذ معناه اصطلاح
 واما ان كان الحسن في درجة الصحة فالحسن
 حاصل لا محالة تبعا للصحة لان وجود
 الدرجة العليا وهو الحفظ والاتقان
 لا ينافي وجود المرتبة الدنيا فيصح ان يقال
 حسن باعتبار الصفة العليا قال ويلزم على
 هذا ان يكون كل صحيح حسنا قال ابن المواق
 كل صحيح عند الترمذي حسن وليس كل حسن
 صحيحا قال ابن سيد الناس قد بقي عليه
 انه اشترط في الحسن ان يروي نحوه من
 وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فانقضى
 ان يكون كل صحيح حسن فالافراد الصحيحة
 ليست بمسنة عند الترمذي كحديث
 انما الاعمال بالنيات واجاب منه العراقي
 بان الترمذي اشترط في الحديث مجيئه
 من وجه اخر اذا لم يبلغ مرتبة الصحيح
 فاذا بلغها لم يشترط ذلك بدليل
 قوله في مواضع هذا حديث
 حسن صحيح غريب قال السخاوي

ولكنه متقدم من جهة اخرى انتهى وجه بان الحسن والصحيح متباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فالضبط الذي في
 الحسن غير الضبط الذي في الصحيح ١٢ شرح المشرح **له** وجه المعرفة قد بين في الحاشية ١٢ **له** فلم يميل الى تعريف ١٢ **له** وهو
 المحدثون رزقنا الله معيته ١٢ **له** وهو الاشبه بالهوباب ١٢ **له** المعنى والنون للعظمة او عندي وعند من معنى في هذا الاصطلاح
 فلا اشكال في النون ١٢ **له** منسوب الى جلبة خطاب كثر اد ١٢

الدين في كتابه

الثانية مقبولة لانها في حكم الحديث المستقل الذي يتفرجه الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره والا دلى مؤودة لان من قبولها يلزم ترجيح الرجوع وهو باطل وانما قيد الزيادة
برأوى الحسن او الصحيح لان زيادة غيرهما بل روايتهما مطلقا غير مقبولة كذا قيل ١٢ **له قوله** لرواية من هو اوثق من قولنا وقعت الزيادة منافية
لرواية من هو مساو له في الوثوق لا يقبل بل يتوقف مع انه يصدق عليها انها لم تقع منافية لرواية من هو اوثق منه ورفع بان المراد من قوله مقبولة غير مؤودة
قطعا فيصدق على ما وقعت الزيادة منافية للمساوى في الثقات انها غير مؤودة قطعا ولا يظهر في الجواب ان التوقف يقتضى عدم العمل بالاولا لئلا يترى الى ماساوى من تقسيم

المقبول الى محمول به وغير معمول به

له قوله لان الزيادة لا تعليل لمجوز الدعوى

قبول الزيادة اذا لم يكن منافية وانه اذا كانت منافية

وان كان الجزء الاول منظوما والثاني مفهوما ما ع

له قوله واشتهر عن جمع الخاء على معرفة

زيادة الثقة فن لطيف ويستحسن العناية به

لما ليستفاد منها من الاكام وتقيد الاطلاق

والبيان المعاني وغير ذلك واختلف فيه ذهب

المجهر من الفقهاء واصحاب الحديث كما حكا

اللطيف عنهم الى قبولها مطلقا سواء قلنا بطلانهم

شرعى ام لا وسواء غير الحكم الثابت ام لا وسواء

اوجبنا نقصا من احكام تثبت بخبر ليس في خبر

ام لا وسواء كانت ممن رواه ناقصا مرة او ثلثت

من غير من رواه ناقصا وقيل لا تقبل مطلقا الزمن

لرواه ناقصا ولا من غيره لان ترك الحفظ لظنهما

لوهما لا يضرهما مراه وقيل لا تقبل من رواه

ناقصا وتقبل من غير من الثقات لشعاعه بخلاف

في ضبط حفظه وقسمها ابن الصلاح الى ثلث

اقسام احدها ما يقع في الفاها فاما ما رواه سائر

الثقات فهذا حكم الرد الثاني ما لا مخالفة فيه

اصلا فتقبل الثالث ما يقع بين هاتين الرتبتين

وهي زيادة نفعه في حديث لم يذكرها سائر

رواة كحديث جعلت في الارض مسجدا وظهر

لقم والموالك الاشجعي عن سائر رواة فقال اجعلت

ترتيبها لظهور هذا القسم يشبه الاول لما نلاحظ

ما اتي به الجمهور وشبه الثاني لكونه يلزم بينهما م

فيها ولم يسفر روجه توجيها فليلله الحمد على ما اللهم علم زيادة
في جريتها ١٢
عظماء حكموا ١٢

راوهم اى الحسن والصحيح مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو
ما خذوها بها ١٢

او ثق ممن لم يذكر تلك الزيادة لان الزيادة امان تكون ثباتا
بيان لمن هو ١٢
مطلقا ١٢

بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه تقبل مطلقا لانها في
حكم الحديث المستقل الذي يتفرجه الثقة لا يرويه عن شيخه غيره

واما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى
معارضة ١٢
بيان للمنافاة ١٢

فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضتها فيقبل الرابع
الترجيح من اسباب ١٢

ويرد الرجوع واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة
وجهه ههه ١٢

له قوله وزيادة راوهم اى الحديث الذى باسناد واحد او اكثر اذ رواه راوى الصحيح والحسن مع
زيادة لم ترد في ذلك الحديث فزيادته امان تكون بحيث يلزم من قبولها رد رواية من هو اوثق منه ولم يكن كذلك

كالواحد والثنائي انتهى لم يفرق حكم هذا القسم قال النووي والصحيح قبول هذا الاثر اختار المصنفين لدرج الثالث في القسم الاول او في الاشكال على
الجمهور بان ما ذكره لا يتأتى عظم ثقة الحديثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذا فانه على تقدير قبول الزيادة مطلقا يلزم من الصحيح مع ان الحديثين يعرفون به الصحيح

١٢ وجيه الدين عهه سواء كان اوثق من المذكور ولا ١٢ عهه وهى التى ليس فيها تلك الزيادة ١٢

له قوله ولا يتأتى تلك الخ حاصله ان المقبول منحصر في الصحيح والحسن وعدم الشذوذ ومعتبر فيهما والشذوذ هي مخالفة الثقة من هو وثق منه فلو حكم بقبول الزيادة مطلقا يلزم عدم انحصار المقبول في الصحيح والحسن بل عدم انحصار الصحيح والحسن في المقبول لقبول الزيادة الشاذة وهذا المحفوظ المقابل

لما هي فيه فتأمل ١٢ عب

له قوله والمنقول عن

ائمة الخ حاصله ان ائمة

الحديث اعتبروا الترجيح

في حكم يتعلق بالزيادة

او بحديث آخر وان وجدا

تلك الزيادة او ذلك

الحديث الاخر اقوى

مما يقابل قبلوا ذلك

الحكم والا فلا وهذا يرشدك

الى عدم قبول الزيادة مطلقا

وهو المطلوب ١٢ عب

له قوله وا عجب من

ذلك الخ وجهه الاعجية

ظاهرا فان المقلدين

وان لم ينظروا الى قول

المحدثين فهم

ينظرون الى قول

اما مهم البتة

فغفلتهم عن قول

اما مهم لا شك

انه اعجب فافهم

١٢ عب

عه في تعريف الحسن ١٢

عه مبتدأ خبره قوله

اعتبار الترجيح ١٢

به ثقة حافظ عارف

بالرجال ١٢ **له** ثقة متقن

مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين

يشترون في الصحيح ان لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة

الثقة من هو وثق منه العجب من غفل عن ذلك منهم مع اعترافه

باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذلك الحسن و

المنقول عن ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي و

يحيى القطان و احمد بن حنبل و يحيى بن معين و علي بن المديني و

البحاري و ابن رعة الرازي و ابي حاتم و النسائي و الدارقطني وغيرهم

اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد منهم

اطلاق قبول الزيادة اعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية القول

في قبول الزيادة مطلقا **له** ثقة حافظ عارف

بالرجال ١٢ **له** ثقة متقن

حافظ امام ١٢ **له** امام فقيه حافظ حجة ١٢ **له** حافظ امام الجرح والتعديل ١٢ **له** ثقة امام اعلم اهل عصره بالحديث

عه امام الدنيا في ثقة الحديث ١٢ **هـ** امام حافظ ثقة مشهور ١٢

فيكون أي الراوي إذا شارك أحدا من الحفاظ في رواية حديث واحد لم يخالفه أي حقه أن لا يخالفه لا بالزيادة ولا بالنقصان فإن خالفه
إلى الراوي حافظا ولم يراع ما كان حقه فوجد الفاء تفصيلية حديثه أي الراوي انقص من رواية الحافظ كان في ذلك
أي وجد أن المخالفة بالنقصان دليل على صحة مخرجه حديثه أي حديثه المخرج لأنه يدل على احتياطه في الرواية
إذا الكلام في الضابط كما سيأتي ثم قيل هذا إذا لم يكن النقصان منافيا لما رواه الحافظ فخلا لمقصود الحافظ فيضرد ذلك مجديته

ومتى خالف أي الراوي ما وصفت

أي ما ذكرت من وجدان حديثه
انقص بأن يكون رائداً فخر ذلك
بحديثه أي ما ذكر من المخالفة
بالزيادة قليل وفيه أنه لو هم
أن الزيادة على الحافظ مطلقا
غير مقبولة مع أن المصنف هو الرائد
المنافي لا لاؤتى انتهى أقول هذا
الإيراد والإيراد السابق يرشد أنك
إلى أن معنى المخالفة هو عدم
الموافقة ١٢ ملخص -

له قول ومقتضاه الخ أي مقتضى كلامه
الشافعي أنه إذا خالف الراوي أحدا
من الحفاظ بالزيادة فخر ذلك بحديثه
فدل ذلك الكلام على أن زيادة
العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا
وهو المطلوب من نقل كلام الشافعي
له قول وإنما يقبل من الحفاظ
الخ أقول أن أراد أن زيادة الحافظ
تقبل مطلقا وإن كانت منافية لرواية
من هو أحفظ منه فهو ممنوع
كيف وأنه يستلزم ترجيح
الموجود وإن أراد أنها تقبل إذا لم يكن
منافية لرواية الأحفظ فهو مسلم إلا
أنه لا يظهر الفرق بين العدل
والأحفظ في قبول زيادتهما و

يقبول زيادة الثقة مع أن نص الشافعي يدل على غير ذلك فإنه

عدم إطلاق القول ١٢

قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما

الواقع ١٢ يقاس ١٢

نصه ويكون إذا شارك أحدا من الحفاظ لم يخالفه فوجد

الراوي ١٢ يكسب الراوي ١٢

حديثه انقص كان في ذلك دليل على صحة مخرجه حديثه ومتى خالف

ما وصفه فخر ذلك بحديثه انتهى كلامه مقتضاه أنه إذا خالف فوجد

حديثه أن زيادة ذلك بحديثه فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم

قبولها مطلقا وإنما يقبل من الحفاظ فإنه اعتبار أن يكون حديث

هذا المخالف نقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل

له قول قال في أثناء كلامه الواقع على بيان ما يعتبر به يقاس يعرف بحال الراوي ومقداره

في الضبط ما نص أي تصريحي وإنما قال هذا الدفع توهم أنه نقل مضمونه على حسب فهمه فلا يتوهم أنه مستدرج

عدم قبولها وهو خلاف مقتضى كلام المصنف الفرق بين المخالفة بالزيادة وبينها بالنقصان بأن الأولى مغيرة والثانية ليست كذلك

تحمك إياهم سؤلوا كان معنى الإضراب هو عدم قبول الحديث أو إخطا الراوي عن علم مراتب الضبط إلى أدناه وقد أشرفنا إليه سابقا نذكره هذا ولعل الله يحدد

بعد ذلك أمرا ١٢ عب ١٢ على وصف يختبر به حال الراوي ١٢ عنه خروج وظهوره أو سنده ١٢ ١٢ أي ما ذكر وبين أن وجد حديثه

أريد ١٢ له ذلك الكلام ١٢

له قوله لانه يدل على تحريه بتشديد الراوى طلبه الاولى الاخرى قال تلميذه لم لا يجوز ان يكون نقصان عن الحافظ دليلا على نقصان حفظه انتهى والجواب ان هذا بين لم يعرف بالحفظ واما من عرف بالحفظ فانه لما نقص من الحديث علم انه قوى واحتمل يكون نقصانه بالاحتياط فيقبل كذا قال الشواقول لا يخفى ما فيه فتدبر **له قوله** وجعل اى الشافعى ما عدا ذلك اى النقصان مضرا بحديثه فدخلت فيه اى فيما عدا ذلك الزيادة واما قال دخلت الزيادة لان النقصان ايضا قديكون مضرا كما ذكر فلو كانت اى الزيادة عنده اى عند الشافعى مقبولة مطلقا اى اعمر من ان يكون الراوى مخا الحافظ

اول من هو اوثق منه والمثله علم ضبط او لم تكن اى الزيادة المذكورة مضرة بحديث صاحبها ولم يجعلها دالة على ضعف مخرج حديثه والله اعلم **له قوله** فان خولف الى الراى والمرواى الحسن والصحیح بالزيادة والتعقبات في السند او المتن على ما ذكره السخرو باربع اى بسبب وجود راجح حاله الخالفة منه اى من الراوى المخالف المروج فخرج المساوى لما فيه من التوقف لمزيد ضبط او تغلق يارجح او اكثره عدوان كان كل منهما حذونه في الحفظ والاتقان لان العدد الكثير اولى بالحفظ من الواحد بطرق الخطأ الواحد اكثر منه للجماعة او غير ذلك من وجوه الترجيحات التى سياتى ذكرها ومن جعلتها نعمة الراوى وعلوسدكا وكونه في كتاب لقاء الامة بالقبول **له قوله** شرح الشرح **له قوله** ومثال ذلك المثل هذا مثال الشذوذ في السند واما مثال الشذوذ في المتن فزيادة يوم عرفة في حديث ايام التشريق ايام اكل وشرب فان الحديث من جميع طرق بدونها وانما جاء بها موسى بن علي بن دجاج عن ابيه عن عتبة بن عامر كما اشار اليه ابن عبد البر كذا في شرح الشرح **له قوله** الحديث المروي عن ابيه ومثله تمامه فقال

نقصان هذا الراوى من الحديث لئلا على صحته يدل على تحريه

اى احتياطه ^{١٢}

وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده

اى فيما عدا ذلك ^{١٢}

مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث صاحبها والله اعلم فان خولف

بارجح منه لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من جوه الترجيح

فالراجح يقال له المحفوظ ومقابلته هو المروج يقال له الشاذ مثال

ذلك ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق ابن عيينة

سفيان ^{١٢}

عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس ان رجلا توفي على عهد

للمجربة مولى ابن عباس ^{١٢}

رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لم يدع وارثا الا مولى هو عتبة

مقتضا ^{١٢}

لم يترك ^{١٢}

الحديث وتابع ابن عيينة على صلة ابن جريج وغيره وخالفه

لما وصل هذا الحديث ^{١٢}

صلى الله عليه وسلم هل لاحد قالوا الا انهم ائتموه فجعل صلى الله عليه وسلم ميراثه له كذا في فرائض المشكوة هذا ما قاله الشارح واقول الحديث في المشكوة هكذا عن ابن عباس ان رجلا مات ولم يدع وارثا الا غلاما كان ائتمه فقال النبي صلى الله عليه وسلم له احد قالوا الا غلاما له كان ائتمه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه له ^{١٢} اى سواء كانت منافقة لمن هو اوثق منها ولا ^{١٢} **له** لانه اذا قبل زيادته فامضر المحي بحديثه **له** فقصة الراوى وعلموا السند وكونه في كتاب لقاء الامة بالقبول ^{١٢} **له** لان الغالب انه محفوظ عن الخطأ ^{١٢} **له** لانه الفهم من روايته بغير الرواية ^{١٢} **له** باليمين مصغرا

له قوله من هذا التقرير الخ لا تقرير المتن حيث فرغ قوله فان خولف على قوله وزيادة راويهما أي الحسن والعجيج فاعلم ان فاعلهما هو راوي الحسن والعجيج هو مقبول وثقة لا من تقرير الشرح لان الحكم يكون راوياً مثال خاص ثقة ومقبول لا يبدل على وجوب كونه مقبولا في جميع المصهور ١٢ قاسم **قوله** ما رواه المقبول الخ قبل هذا مناف لما سبق من حصر المقبول في اربعة اقسام العجيج والحسن بقسميهما مع نفى الشذوذ بالمخالفة الاعرف في تعريفهما واجب بان الحصر فيما سبق انما هو للمؤثر المراد بالمقبول هناك انما هو الراوي فلا منافاة قائل ١٢ عيب **قوله** وهذا هو المعتمد الخ ودية عرفت الشانقي واهل الحجاز وقال الخليلي عليه الحفاظ الحديث الشاذ ما ليس

له الا اسناد واحد شذبه شيخ ثقة او غيره فما كان عن غير ثقة متروك وما كان عن ثقة يوقف ولا يحتج به فلم يعتبر المخالفة ولا اقتصر على الثقة وقال الحاكم الشاذ هو الحديث الذي يتفرقه ثقة من الثقات وليس له اصل متابع لذلك الثقة فلم يعتبر المخالفة ولكن قيمة بالثقة قال ابن الصلاح انما ما حكمه الشانقي عليه بالشذوذ فلا اشكال فيه واما ما ذكره الخليل والحاكم فيشكل بما يفرقه بالعدل الحفاظ الضابط حديث انما الاعمال بالثقات وحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ١٢ شرح الشرح **قوله** مع الضعف الخ بان كان الراوي المخالف ضعيفا بسوء حفظه او جهالة او نحوهما وهل الشاذ ضعيف ام لا والظاهر ان الشاذ والمنكر كلاهما ضعيف لكن الشاذ راويه قد يكون مقبولا والمنكر راويه ضعيف ١٢ -

قوله من طريق حبيب بن جبيب بفتح حلو مهملته وفتح موحدة وتشديد تحقيرة مكسورة ابن حبيب بفتح فس وهو اخو حمزة ابن حبيب الزيات بتثنية التثنية ياءم الزيت او سائده المقرئ وهو امام القراء ومن اقباح التابعين

حماد بن زيد فرواه عن عمر بن دينار عن عوسجة ولم يذكر

مرسلا ١٢

ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة انتهى كلامه

حافظ مشهور ١٢

فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم

رواية من هم اكثر عددا منه عرف من هذا التقرير ان الشاذ ما رواه

المقبول مخالف لمن هو اولى منه وهذا هو المعتمد في تعريف

المفهوم ١٢

الشاذ بحسب الاصطلاح وان وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح

يقال له المعروف مقابل يقال له المنكر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم

لكنه معروف فاعدهم ١٢ ش لانهم انكروه ١٢

من طريق حبيب بن جبيب هو اخو حمزة بن جبيب الزيات المقرئ

باءم الزيت ١٢

عن ابي اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي

كفر ليش ١٢

السبيعي ١٢ ش

عرض عليه تلمذة ما رقى يوم جاز في تورعاً وقال ان لا اخذ اجماعاً على القرآن ارجو ذلك الشرح قمر على بعض الصادق استادة السمي بسلسلة الذهب على جماعة آخرين رضي الله عنهم اجمعين ١٢ شرح الشرح عجم الغيور رعاية لمعنى ١٣ عه اي علم فان الشاذ مفهم كل فاعله لا يكون معرفة على ما اشتهر ١٢ عه اي في نفس المتن او سنده بزيادة او نقص ١٢ له اي مخالفة الحديث القوي مع الضعيف عه بفتح مهملته وسكون تحقيرة والف بين ذراي وراعي ١٢ ش -

١٤ قول من سوي المراد بين الصلح فانه سوي بينهما حيث لم يميز بينهما ثولا فيحتمل ان الفرق اما هو مجيب غالب الاستعمال ولا فقد يطلق احدهما مكان الآخر فلا يرد انه قال الوداؤد في حديث نزع الخاتم هذا حديث منكر مع ان راويه همام بن يحيى وهو ثقة احتج به اهل العميم على انه يجوز ان يكون ضعيفا عندنا في دأد لانه يجهل لا يجب عليه تقليد غيره ١٢ ملخص الشرح **١٥ قول وما تقدم الخ الوادها طقة للمتن على المتن والشرح على الشرح فباختيار المتن يرفع الفرد وباختيار الشرح يخفض ومثل هذا المنزح لا يستحسن المحققون لكن لما غلب الشرح على المتن وجعلهما للكتاب واحد ساغ له ذلك**

ولو قال المتقدم ذكره وهو الفرد كان

اولى ١٢ شرح الشرح -

١٦ قول من الفرد النسبي الخ ان قيل

لمزيد الفرد بالنسبي مع ان المتابع

بهذا المعنى يوجد للفرد المطلق ايضا

فانه ان كان وحيد للراوى عن صحابي

بعد ظن الفرد شريك عن ذلك

الصحابي فهو المتابع وان كان عن

صحابي آخر فهو الشاهد يقال سلما ذلك

ولعله يتأخر على الاصطلاح فانه في

اصطلاحهم محض بالفرد النسبي وقيد

جعل الفرد النسبي مورا القسم ليس

على ما ينبغي بل الذي ينبغي ان يجعل

ما هو عموم من الفرد المطلق على

ما هو ظاهر كلامه غير بل صريحه قول

هذا هو الاشبه بالصواب اذا الاصطلاح

وان كان مما لا نقشة فيه الا انه لا

يدل من باعث وحامل بالضرورة

كما لا يخفى ١٢ عيب -

١٧ قول فهو المتابع الخ اي ذلك الغير

هو المتابع بالكسر لانه يتبع راوى الفرد

والفرد هو المتابع بالفتح قيل وتسمية

الراوى متابع والحديث الفرد متابع مجرد

اصطلاح ١٢ عيب -

١٨ قول والمتابعة على مراتب الخ وان

صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقام الصلوة واتى الزكوة وحج البيت

وصام قرى الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان

غيره من الثقات رآه عن ابي اسحق موقوفا وهو المعروف عرف بهذا

ان بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط

المخالفة واقتراقا في ان الشاذ رواية ثقة او صدق المنكر رواية ضعيف

وقد غفل من سوي بينهما والله اعلم ما تقدم ذكره من الفرد النسبي

ان جد بعد ظن كونه فردا قد افقه غيره فهو المتابع بكسر الواو والمتابعة

على مراتب ان حصلت للراوى نفسه في التامة ان حصلت لشخص فمن

له قول عموما وخصوصا من وجه الخ ليس المراد بالعموم والتخصص من وجه هو مصطلح اهل الميزان صدق اكان

او تحققت بل المراد انها يجتمعان بحسب المفهوم في امر واحد هي المخالفة للاوجه ويفترقان في ان راوى

الشاذ مقبول وراو المنكر ضعيف فكان بينهما عموما وخصوصا من وجه هكذا وجب الشرح فقام مل ١٢ عيب

كان مالها الى مرتبتين كما لا يخفى قال الشاذ حاصل كلامه ان الراوى المتقدم في اثناء السندان شريك من راو فرواه عن شيخه او شريك

شريك فمن فوقه الى آخر السند فهو المتابع فالاولى هي المتابعة التامة ولا يد في كونها تامة من اتقاها في السند الى النبي صلى الله عليه وسلم فان

توبه وفارقه ولو في الصحابي فلا يكون تامة والثانية هي القاصرة وكلما قربت عنها كانت اتم من التي بعدت عنها انتهى ١٢ عيب -

شهر رمضان بالتام ١٢ عيب اي قد ذلك الراوى الغير هو المتابع ١٢

له قوله ويستفاد منها أي من المتابعة سواء كانت تامة أو قاصرة التقوية لأن الوهن يلحق الأسنادر الباذ بعد ما بين طرفيه لكثرة الوسائط فإذا توبع الراوي قوى الأسناد بالمتابعة و زال وهنه كذا في هوامش النسخة المنقولة منها **له قوله** الشهر الحرام تارة إراقله تسع وعشرون وهذا محقق وفيه حث على طلب الهلال ليلة ثلاثين إذ قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فإذا كان الأمر كذلك فلا تصوموا أي رمضان حتى تروا أي حتى تعلموا ولو برؤية عدل الهلال أي هلال رمضان فاللام للبعد لا لتقطر أي لا تدخلوا في إفطار رمضان بأن تتروا صيامة قبلوا صلوته عيد الفطر ١٢ شرح الشرح

له قوله في غرائبه الخ جمع غريب وهو الحديث الذي يتفرده بعض

الرواة أو الحديث الذي يتفرده بعضهم بامر لا يذكر فيه غيره

إما في متنه أو في أسناده ١٢ شرح

الشرح **له قوله** فان غم عليكم أي ستألهلال عليكم قال في جمع

البحار غم علينا الهلال إذا حال دون رؤيته غير من غمته إذا

غطيته وغمر مسند إلى النظر

أو ضمير الهلال انتهى ١٢ ع

له قوله فأكدره الخ بقدر الدال وكسرهما وقيل الضم خطأ يقال

قدما الشيء قدرا بفتح الدال أي

قدما بالتشديد قال الله تعالى

فقدما نافعنا القادس ون كذا

في شمس العلوم فالقدر قدرا لله أي

لاجل تحقق هلال رمضان عدد

أيام شهر شعبان حتى تكملوا ثلاثين

يوما ثم صوموا رمضان ولو لم تروا

هلاله حينئذ لحيم ونحوه إذا لم يقصود

من الرؤية العدل اليقيني وهو ما برؤية

الهلال عند نقصان الشهر أو المحمول

كمال الشهر حاصل معناه أنو شهر شعبان

ثلاثين فيوافق قوله صلى الله عليه وسلم

فوقه في القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال متابعة التامة ما رواه

الشافعي في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لشهر تسع وعشرون فلا تصوموا

حتى تروا الهلال أو تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة

ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ من قوم الشافعي تفريده عن

مالك فعده في غرائبهم لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد

بلفظ فان غم عليكم فأكملوا العدة لكن وجدنا للشافعي متابعا وهو

عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك

هذه متابعة تامة وجدنا له أيضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من

له قوله وجدنا له أيضا الخ وهي متابعة محمد بن زيد لعبد الله بن دينار عن ابن عمر ١٢ شرح الشرح

له لأنه حصل للشافعي نفسه ١٢

له لأنه حصل لشيخه وهو عبد الله بن دينار ١٢ -

له لأنه حصل لشيخه وهو عبد الله بن دينار ١٢ -

له قوله وفي صحيح مسلم وهي متابعا نافع لعبد الله بن دينار عن ابن عمر فقد تابع عبد الله بن دينار متابعا تاما بوجهين عن ابن عمر ولما استشعر المصنف مناقشته في كون المتابعين الاخيرتين متابعين بآراء على تفاوت

الالفاظ حيث وقع في الاولى

منها فكملاوا ثلثين بدل قوله

فاكملوا العدة ثلثين

وفي الثانية منهما فاقدحا

ثلاثين دفعها بقوله ولا

اقتصارا الخ ١٢ شرح المشرح

له قوله اوفي المعنى فقط

الخ اى دون اللفظ لا يقال لم لم

يعتبر المتابعة في اللفظ فقط

مع انه قد يتصور بان يكون

ميسر الفاظ الحديث مشتركة

اريد بها في احدهما معان

وفي الاخر معان اخر لان

مثل ذلك لا يسمى شاهدا

لان العبرة للمعنى لا سيما

وانه نادر وغير موجود

١٢ شرح المشرح -

له قوله فهو الشاهد الخ

اى فالمشابه لذلك المتن هو

الشاهد والمماثل المطلق المسئلة

وهو قيدوها فقالوا اثر بعد

فقد المتابعات على الوجه

المشروح اذا وجد متن آخر

في الباب عن صحابي اخر يشبهه

فهو الشاهد فو قال ثمران

وجد كان توضيحا ولو

قال فان وجد كان تلويحا

الى كلام القوم تخليصا

من مخالفة رقم ١٢ شرح

رواية عاصم بن محمد عن ابيه محمد بن زيد عن جد عبد الله بن عمر رضى

الله عنه باللفظ فكملاوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد بن عمر عن

نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدحا ثلثين لا اقتصارا في هذه المتابعة سواء

دفع دخل ١٢

كانت تامتا واقاصرة على اللفظ بل وجاءت بالمعنى لكفى لكنها مختصة

بكونها من اية ذلك الصحابي وان وجد متن يروى من حديث

صحابي اخر يشبهه في اللفظ والمعنى اوفي المعنى فقط فهو الشاهد

معاً

يماثل ١٢

ومثاله في الحديث الذى قد مناه ما رواه النسائي من رواية محمد

ابن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه فذكر مثل

حديث عبد الله بن جبير عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ واما بالمعنى

فقط ١٢

الشاهد ١٢

الشرح :- وهذه ايضا متابعة قاصرة لانه حصل ايضاً لعبد الله بن دينار عنه المبحوثة عنها في علم الحديث ١٢ -

مه كما في الامثلة المذكورة كان عبد الله بن عمر رضى

كتابا واحدا فلا بد عليه ان لفظ تتبع الطرق ينبغي ان يكون مرفوعا في المتن ومنصوبا بالشرح فيقال بالنصب فكان الشرح الذي بعد المتن ناسخا لا عرابه انتهى اقول هذا يرشدك الى ما قلنا في اوائل الخطبة من ان الشرح والتمت كتاب واحد فتذكر ان أعب **له قوله** من الجوامع اى الكتب التى جمع فيها الاحاديث على ترتيب ابواب ككتب الفقهية كالكتب الستة او ترتيب حروف الهجائية في اوائل المعنون عند الكتاب الايمان وكتاب البر وكتاب التوبة وكتاب الثواب وهكذا الى اخر الحروف كما فعله صاحب جامع الاموال او ايا اعتبار رعاية الحروف في اوائل

انفا الحديث كما فعل شيخنا مشايخنا الحافظ

السيوطي والمساندي الكتب التى جمع فيها مستدرك صحابي على حدة على اختلاف في مراتب الصيانة وطبقاتهم والتزام

نقل جميع مروياتهم صحيحا كان الحديث او ضعيفا وجمع السيوطي في جامع الكبير بين الامرين فجعل القسم الثولى على ترتيب

الحروف القسم الثعلبي على ترتيب المسانيد والاجزاء وهى مادون فيه حديث شخص واحد او احاديث جماعة في مادة واحدة

لذلك الحديث متعلق بالتبعية الى الاجل معرفة حال الحديث الذى يظن انه فرد ظاهرة الاطلاق الشامل النفسى غير يعلم

هل له اى لاديه متابع ام لا وكذا هل له شاهد ام لا شرح الشرح **له قوله**

هو الاعتبار الى اى التبع المذكور قال العراقى الاعتبار ان ياتى الى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره

من الرواة ليسر طرق الحديث لتعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره

فرواه عن شيخه ام لا فان يكن شاركه احد ممن يعتبر حديثه اى يصلح

ان يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد به فيسمى حديث هذا الذى شاركه تابع وسياق بيان

من يعتبر حديثه في مراتب الجرح والتعديل وان لم تجد احدا تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع احد شيخه شيخه شيخه شيخه فلو كان

فهو ما رواه البخارى من رواية محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان ^{الشاهد ١٢}

عنكم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين^{١٢} خص قوم المتابعة بما حصل

باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا ^{عط} ^{الشاهد بما} ^{خص ١٢}

حصل بالمعنى كذلك وقد يطلق المتابعة على الشاهد بالعكس ^{فيه مسامحة والبراد المتابع ١٢ ش}

والامرفيه سهل اعلم ان تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد ^{استقراء الاسانيد ١٢} ^{في شمله ١٢}

والاجزاء لذلك الحديث الذى يظن انه فرد ليعلم هل له ^{الاصحح ١٢} ^{المعتمد ١٢}

متابع ام لا هو الاعتبار وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار المتابع ^{مقولة ١٢}

له قوله والشاهد بالنصب عطفت على المتابعة اى وخص قوم او ذلك القوم الشاهد بما حصل بالحق كذلك قال المصنف اى سواء كان ذلك من رواية ذلك الصحابي ام لا شرح الشرح

له قوله والامرفيه سهل اى المقصود الذى هو التقوية حاصل بكل منهما سواء سعى متابعا او ^{شاهد ١٢} ^{شرح الشرح}

له قوله واعلم ان تتبع الطرق الى قال الشارح قيل تقديره انه ارفع ما بعده على الاشياء كقوله تعالى ان هذان فلا تدر في المزج وقد ذكر مرارا انه جعل الشرح مع المتن

والتعديل وان لم تجد احدا تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع احد شيخه شيخه شيخه شيخه فلو كان

كما رواه قسمه ايضا تابعه او قد يسمونه شاهدا وان لم تجد لاحد من فوقه متابعا على فأنظر الى معناه حديث اخر في الباب ام لا فان الى معناه حديث اخر فسر ذلك الحديث شاهدا وان لم تجد حديثا اخر ليرى معناه فقد عد المتابع والشاهدنا حديثا اذا فرغتم من كلا ويستفاد من اطلاق الاعتبار يكون للفرق مطلقا لى فيه المطلق والنسبي فضع المصنف جعل لفرق النسبي من النسبي ليرى بان الاعتبار يكون للفرق النسبي فقط فأنظر الى ما عليه ١٢ شرح الشرح

تسببها واغرب التميز حيث قال ما قال ابن الصلاح ميجر لان هيئة التوصل الى الشيء غير الشيء انتهى وفيه ان ليس كل مغائر للشيء قسما لفراده
انه ليس نوعا على حدة قسما لهما تذبذب ثم تقفب والا فتأذب فان الادب خير من الذهوب ١٢ شرح الشرح بادنى تغيير **قوله** وجميع ما تقدم الخ ذم في
مقدر تقريره ان انقسام المقبول بحسب المراتب لا يرجع الى طائل اذا لاقسام كلها مقبولة تجوز الجواب ان فائدتها تظهر عند المعارضة فيقدم ما هو
اعلى مرتبة على ما هو دونه فاذا تعارض الصحيح لذاته وبغيره يقدم الصحيح لذاته وعلى هذا القياس ١٢ عيب **قوله** ثم المقبول الخ فاصله
ان المقبول من حيث هو مقبول وملحوظ

في نفسه ان كان مما يجب العمل به كما سبق
الا انه اذا نظر الى الغير فيقسم الى معمول
به وغير معمول به لانه لا يخلو اما ان يكون
سالمًا عن معارضة حديث آخر مثله او
غير سالم عنها فالاول هو الاول والثاني
هو الثاني فلا يتوهم ما يتوهم ١٢ عيب
قوله مقبول لا مثله الخ يريد عليه ان
اراد بالمثل هو المثل في مرتبة الحسن
الصحيح فالترديد غير حاصر لجواز ان يكون
معارضًا لما هو فوقه وادونه في القبول وان
اراد المثل في اصل القبول فلا حاجة اليه
لانه اذا كان مقبولا كان مثل المقبول
بالضرورة اللهم الا ان يقال انه اسرار
التوضيح قال المشرح قد ذكر تلميذه انه
قال للمم في تقريره المواردية اصل القبول
لا السدادى فيحتجى يكون القوى للاقوى بل
الحسن للصحيح ناسخا لوجود اصل القبول قال
التلميذ في هذا الخالفة ما تقدم من قوله
يحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند
المعارضة انتهى اقول لا يحصل لهذا
اليراد اسلا ولعله لم ينظر الى قول المم فيما
سبق وان لم ير في التاريخ فلا يخلو اما ان
يمكن ترجيح احدهما على الآخر بوجه
من وجوه الترجيح المطلقة بالمتن
او بالاسناد الخ فتأمل ١٢ عيب -

والشاهد قد يوم ان الاعتبار قسيم لهما وليس كذلك بل هو هيئة
في الواقع ان الاعتبار علمة لمعرفة القسامين ١٢

التوصل اليهما وجميع ما تقدم من اقسام المقبول تحصل
اي القسيم الخ لذاته وبغيره ١٢

فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة والله اعلم ثم
اي كل من الاقسام ١٢ فيقدم الا على الاوى ١٢

المقبول ينقسم ايضا الى معمول به غير معمول به لانه ان سلم من
تقسيمه ان للمقبول ١٢ بالنظر الى الغير ١٢ بالنظر الى الغير ١٢

المعارضة اى لم يأت خبر زيادة فهو المحكوم امثله كثيرة و
يناقية ١٢ الراسخ ١٢ في الصحاح ١٢

ان عورض فلا يخلو اما ان يكون معارضه مقبولا مثله او
اي الحال من احد الشيئين ١٢ يكمل الرأى ١٢ في القبول ١٢

يكون مرودا والثاني لا اثر له لان القوى لا يؤثر فيه مخالفة
لانه لا يعمل به في نفسه ١٢

الضعيف ان كانت المعارضة بمثله فلا يخلو اما ان يمكن
المراد ١٢

له قوله قسيم لهما الخ قال المشرح اى حيث اضيفت المعرفة الى الاعتبار وما بعده وكان حق العبارة ان يقول
التتبع هو اعتبار المتابعات والشواهد انتهى اقول الاحسن ان يقول الاعتبار هو تتبع المتابعات والشواهد
فان العرف هو الاعتبار لا التتبع ١٢ عيب **قوله** هيئة التوصل الى طريق التوصل وهو التتبع فلا يكون

له قوله والثاني الخ اى المرود لا اثر له اى لا تأثير له في ان يكون مقابلا فضلا عن ان يكون معارضا معناه ان القوى اعم من ان يكون صحيحا
او حسنا لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف لعدم العمل به ١٢ شرح الشرح عه اى الهيئة الحاملة من التتبع للتوصل اليهما ١٢
عه العلما والسفلة والوسط ١٢ - عه يتاويل ميجر قريب القهوه ١٢ -

له قوله مختلف الحديث الخ اي نوع الحديث الذي عارض حديث قد امكن الجمع بين مدلوليهما من غير تصف هو النوع المسمى بمختلف الحديث على صيغة اسم الفاعل اي الحديث الذي مختلف مدلوله لظاهره مدلوله المؤول اليه او على صيغة اسم المفعول عطائه مصدره مسمى بالمعنى هو الذي ذكرنا الا انه على الاول يكون من قبيل اخلاق ثنائيه على الثاني من قبيل حصول الصورة فانه ١٢ عيب **له قوله** لا عدوى الخ العدى مجاوزة العلة او الخلق الى الغير وهو نوع الطلب في سبع الخ اذا لم يجز الخ المسمى بالخصبة والجمع الرمد الامراض الوابئة فابطل الشرع اي لا تسرى علة الى شخص ١٢ جمع الجار **له قوله** ولا طيرة الخ هي بكسر طاء وفتح ياء وقد تسكن التثنية بشئ وهو مصدر تطير طيرة لكتغير

خبرة ولم يجز من المصدر هكذا غيرهما واصلا التطير بالسواخ والبارح من الطير والسباع وغيرهما وكان يصدمهم عن مقاصدهم ففعلوا الشرع ونهاه عنه اخبر ان لا تأثير له في جلب نفع ودفع ضرر ١٢ جمع الجار **له قوله** مع حديث فوكسر الفاء وتشديد الراء المفتوحة ويجوز كسرهما من الخ و هو الذي اصابه الخ اذا كانه جنم اي قطع قال في القمو الخ اذا لم يفرط علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كد فيفسد مزاج الاعضاء وهيئتها وربما انتفى الى تأكل الاعضاء وسقوطها عن تقزم فوارك بالنصب لم يفرط من الاسد له رغو وهو ظاهر الخ اي فرار اسد يدا شرح الشرح **له قوله** في المعارض الخ اي في المعنى المدلول بهما اذا الاول يدل على نفي الاعداء مطلقا والثاني على اثباته المؤكدا الامر للجزء المشبه بالمتهم ١٢ شرح الشرح **له قوله** كذا جمع بينهما الخ حاصل ان النقي في الحديث الاول الاعداء تلك الامراض بطائنها والاشياء في الحديث الثاني اشارت الى انها اسباب عادية للاعداء كسائر الاسباب وفي التشبيه بالاسرايماء اليه والظواهر ان الامر بالفرار من خصمة للضعفاء ولذا اخصه بالخاطب واما الكاملون المتكلمون فلا يخرج في محهم اذ هم انما على الله وسلموا الخ مع تجزؤ وقال اسم الله تبارك

الجمع بين مدلوليهما بغير تصف اولافان امكن الجمع فهو ^{١٢} الطريق المتفق ^{١٢} هو عدل عن ^{١٢} اي لا يمكن اصلا او بدون التصف ١٢
النوع المسمى بمختلف الحديث ومثل له ابن الصلاح بحديث ^{١٢} كعدوى ^{١٢} تحيرة ^{١٢}
لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر من المجذوم فرارك من الاسد ^{١٢}
كلاهما في الصحيح ظاهرهما التعارض وجه الجمع بينهما ان هذه ^{١٢}
الامراض لا تعدى بطبعها لكن الله سبحانه جعل مخالطة ^{١٢} من الخدام والبرص وغيرهما ١٢
البرص بها للصحيح سببا لاعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذلك عن ^{١٢} عاديا ١٢
سببه كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعا ^{١٢} وهو المخالطة ١٢
لغيره والاولى في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وعلى آله ^{١٢} عندي ١٢
وصحبه وسلم للعدوى باق على عومه قد صح قوله صلى الله عليه وعلى آله ^{١٢} كيف ١٢

بالله وتوابعه خلاصة شرح الشرح **له قوله** باق على عومه الخ فيان على التقدير الاول ان الباقي على عومه لان كلام ابن الصلاح ليس تحصيل بل هو تامل وصرف عن ظاهره ضرورة الجمع بينه وبين معارضة كمن المفهوم من كلامه الا انه اذا بقوله على --- عومه الظاهر له لاعدوى اصلا لا بالطبع ولا بالسبب ١٢ شرح الشرح -
عه اما الاول فرواه احمد ومسلم واما الثاني فقال الزركشي رواهها الشيخان ١٢ شرح الشرح -
عه العادية كشراب الداء ١٢ -

له قوله لا يعدي شئ الخ أراد به انه مؤيد لبقائه على عمومته قيل هذا ايضا يقبل تاويل ابن الصلاح واجب بان تعد العبارات وتكررها يدل على ان المراد بها ما يتبادر منها دونش بان ابن الصلاح يسلم هذا لكن يصر فيه عن الظاهر الحديث آخر يعارضه بحسب الظاهر اقول حاصل كلام المصنف انه يمكن نعم المعارف مع ايقانه على عمومته المؤيد بالا حاديت الأخرى والمصير الى التاويل انما هو اذا لم يمكن حمل النصوص على ظاهرها على ان التاويل في حديث واحد اسهل من التاويل في احاديث كثيرة فالمنافضة ليست بشئ ١٢ **له قوله** من عارضه الخ اي بحسب نظاهم الاتعاضة التي هي على الله عليه سلم في الحقيقة كتم مع ان المعارض كان مسلما كما يظهر من سياق الحديث فيجمل المعارضة على المعارضة اللغوية

لا الاصطلاحية فالمعنى استشكله وسأل له وقابل كلامه ١٢ شرح المشرح مع زيادة - **له قوله** من اعدى الاول غير بالاسد مع ان سوق الحديث يدل على نفي التبعين كما ولذا قال النووي معنى الحديث ان البعير الاول الذي جرب من اجريه او يقال هو من باب ارضاء عنان الختم اي سلمنا ان البعير الاول عدى الاول بمخالطة فمن اعدى الاول و غير من مع ان الظاهر هو ما اشار الى ان هذا انما هو قول الفاعل الحقيقي ملخص السور **له قوله** من باب سد الذرائع الخ يريد عليا كالتبني صلى الله عليه وسلم مع المجدوم حيث كان يعلم انه لا يصيب شئ الا باذن الله وكان امانا ان يقع في مثل هذا الظن ولو اصابه مكره ولا امر ليس الا لمن لم يجد في نفسه صدق اليقين يتوهم ان تحدث نفسه بشئ لا يصيب شئ فلهذا اخذ بحجزة من الوقوع في الشرك الخف جزاه الله عن امته خير الجزا و اعطاه الوسيلة والفضيلة والنواصط الله عليه وسلم وشرف وكريم اذ في هو امش النفع المتقولة عنها **له قوله** حملا للمادة الخ يريد عليه احتياجه صلى الله عليه وسلم عن المجدوم عند اذلة المباحية على ان منصب النبوة بعيد من ان يورد لحم مادة العدوى كلاما يكون مادة لظنهما ايضا فان الامر بالتجنيد يظهر في قلة مادة ظن ان العدوى لها تأثير بالطريق على كل

الله صبيته سلم لا يعدي شئ شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يعدي شئ شيئا
وسلم من عارضه بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة فينما الظاهر
فتجرب حيث لم عليه بقوله فمن اعدى الاول يعني ان الله سبحانه
ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداءه في الاول اما الامر بالفرار من المجدوم
فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخاطه شئ
من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لابل العدوى المنفية فيظن
ان ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في العرج فامر
بتجنبيه حسا للمادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام
الشافعي كتابا ختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه صنف فيه

له قوله لكنه لم يقصد استيعابه الخ كناية عن عدم استيعابه الا من ين يعلم قصد لكنه يشير اليه انه لم يقصد بالاف بل جعله جزءا من كتابه الا انه قول بل لا يمكن الاستيعاب لاختلاف مفهوم اولي الادب انما اظهر الامام في الامم طريق الجمع في بعض الاحاديث ليعلم كيفية انواع الجمع لا يلزم بعد ضبط القواعد الاربعة استيعاب الاشياء الجزئية وحاصله انه ذكر جملة اعمالية تنبيه لعارف على طرق الجمع التفصيلية شرح المشرح ع ليس الامر كما تزعمون ان الله الخ ١٢ ع اي سائل سموا الاعتقاد ١٢ ع اي فلا يكون ان يتفق الخ ١٢ للعه اي الخذ امر وغيره ١٢ ع ذلك الشخص ١٢ -

له قوله وغيرهما الخ قال ابن خزيمة لا اعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده شئ فليأتني لا ولف بينهما ١٢ شرح الشرح **له قوله** والنسخ الخ انما قال رفع تعلق حكم ولم يقل رفع حكم لان الحكم وهو خطاب الله قديم والمقدم لا يصلح للرفع قيل خرج الرفع بالموت والنوم والغفلة والجنون مما ليس بدليل شرعي وتوش

يان مالها كلها

الى دليل شرعي

اقول ولا يبعد

ان يقال معنى

رفع تعلق الحكم

هو ان لا يبقى تعلق

ذلك الحكم بشئ

مما كان متعلقا

به مع صلاحية

للتعلق ولا شك

ان في الصور المذكورة

لم يرفع بهذا النحو

على هذا الايراد المناقشة

فانهم ١٢ عيب **له قوله**

والناسخ الخ في الخلاصة

الناسخ كل حديث دل على

رفع حكم شرعي سابق و

منسوخ كل حديث رفع

حكمه الشرعي بدليل شرعي

متاخر عما تنقأ اول محل

هذا تعريف للناسخ الحديث

ومنسوخه الا فالناسخ وكذا

المنسوخ لا ينقص بالحديث ١٢ عيب

له قوله لان الناسخ الخ سواء

صور في كلامه او في انبيائه

صلى الله عليه وسلم فان الدل على

النسخ كما يكون الا يتكون الحديث

ايضا ١٢ ملخص شرح الشرح

من غرائب الناسخ والمنسوخ حيث شملها والغالب ان يكونا حديثين بينهما فصل ما ١٢ ملخص الشرح **عه** كتمه عليه السلام بنسخه احد

الحديثين ١٢ **عه** من باب اضافة الفعل الى السبب ١٢ **عه** لانه الحاكم في الحقيقة ١٢ -

بعد ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما وان لم يمكن الجمع فلا يخلو اما

ان يعرف التاريخ او لا فان عرف وثبت المتأخر به او باصرح

منه فهو الناسخ والاخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي

بدليل شرعي متاخر عنه الناسخ ما يدل على الرفع المذكور

وتسميته ناسخا فجاز لان الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف الناسخ

بامور اصرحها ما ورد في النص كحديث بريرة في صحيح مسلم كنت غيثكم

عن زيارة القبور فزورها فانها تذكر الآخرة ومنها ما يجزم الصحابي

بانه متاخر كقول جابر رضي الله تعالى عنه كان اخرا الامرين من

رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ترك الموضوع مما مسته

اي طبخة ١٢

ايضا ١٢ ملخص شرح الشرح **له قوله** تذكر الآخرة الخ وتبين على فوائد فافرة وعوائد آخرة منها الزهد في الدنيا والتوجه الى الله وقصر الامل وحسن العمل وهذا الحديث

من غرائب الناسخ والمنسوخ حيث شملها والغالب ان يكونا حديثين بينهما فصل ما ١٢ ملخص الشرح **عه** كتمه عليه السلام بنسخه احد

الحديثين ١٢ **عه** من باب اضافة الفعل الى السبب ١٢ **عه** لانه الحاكم في الحقيقة ١٢ -

رواه عنه اختصارا وسعى هذا مرسل الصحابي وهو غير مرسل التابعي وسبغ حكمهما ١٢ شرح قوله قبل اسلامه الخ فانه لم يحل قبل اسلامه ورواه بعد اسلامه لا يميز ان يكون حديثه ناسخا لجواز تقدمه على حديث متقدم الاسلام الناسخ لا يبدان يكون متأخرا قال مولانا علي القاري (نا قلا عن المحتش وفيه ان عدم تحلل متأخر الاسلام شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه لا يوجب تأخر مروييه من متقدم الاسلام لجواز ان يسمع المتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يسمع متقدم الاسلام فاصواب ان يقول بشرط عدم تحمله شيئا منه صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه مع موت متقدم

الاسلام قبل الاسلام المتأخر ومع العلم بان المتقدم لم يسمع شيئا بعد اسلام المتأخر انتهى وعين ان يقال اتفق المصنفين على ذكرها لوضوح اعتبارها انتهى ١٢ عب **قوله** وما الاجماع اى على حكم شرعى معارض يحكموا شرعى متقدم فليس بناسخ لان الاجماع هو اجماع الامة والامة لا ينسخ حكما اتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قيل وقيل لانه لا ينبغي الا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدها ارتفع الشيخ ١٢ شرح الشرح -

قوله بل يدل على ذلك الخ يعنى ان بالاجماع يستدل على وجود خبر معه ليقع الشيخ وذلك كحديث معاوية وابى هريرة فى قتل شارب الخمر فى التمرة الرابعة فانه منسوخ بدلالة الاجماع على ترك العمل به على انه قد ظهر ناسخه ايضا قال الترمذى فى جامعته وانما كان هذا فى اول الامر ثم نسخ بعد هكذا روى محمد بن اسحق عن محمد بن الميمون عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من

النار اخرجها اصحاب السنن منها ما يعرف بالتاريخ وهو كثير وليس

اى مثله كثير ١٢

اى الاربعة ١٢

منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضا للمتقدم عليه

بالحس ١٢

بالحس ١٢

احتمال ان يكون سمعه من صحابي خرافا قدم من المتقدم المذكور

اى الحديث ١٢

اى الحديث ١٢

او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسماعه له من النبي صلى الله

لعه حذف ١٢

عليه على الله صحيحه سلم فيتمه ان يكون ناسخا بشرط ان يكون

لم يتحمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبل اسلامه واما

الاجماع فليس بناسخ بل يدل على ذلك ان لم يعرف التاريخ فلا يخلو

حتى يعلم تأخر احدهما ١٢

قوله وهو كثير الخ قال الشارح اى لا يحتاج الى ذكره كحديث شداد بن اوس وغيرها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم هو صاعق فقد بين الشافعى ان الثاني ناسخ لاول لانه كان فى ستة عشر الاول فى سنة ثمان كذا فى الخلاصة انتهى اقول نسخ الحديث الاول انما هو اذا حصل على طامة والا فهو مؤول فلا حاجة الى القول بالنسخ ١٢ عب - **قوله** فارسله الخ اى اسند المتأخر مروييه الى النبي صلى الله عليه وسلم وحذف ذكر الصحابي الذى

شرب الخمر فا جلدوه فان عاد فى الرابعة فا قتلوه قال ثمر اتي النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل قد شرب فى الرابعة فضر به ولم يقتله انتهى ١٢ عب **قوله** اى حذف المتأخر المتقدم واسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ عب بان قال سمعت النبي عليه السلام ١٢ **قوله** اى فيتمه حديث المتأخر ١٢ **قوله** على حكم شرعى معارض لحكم شرعى ١٢ **قوله** لانه من قبل الامة فكيف ينسخ حكم النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ **قوله** على وجود النسخ ١٢ **قوله** متأخر الاسلام ١٢ **قوله** قول المحتش ١٢

وكون احدهما مرويا بالطرق الكثيرة وعلى هذا القياس ١٢ ملخص شرح الشرح **له** قوله فصار ما ظاهره التعارض الخ قال الشارح
تيد بما ظاهره التعارض اذ لا يتعارض النضان في الواقع ولا يقع متناقضان شرعيان في نفس الاموات **له** اقول هذا يرشدك الى
دفع ما استشكل بان ركن المعارضة تساوي المحتجين في الثبوت فاذا كان احد السندين ادعى لم يتحقق المعارضة انتهى وجه
الدفع ان المراد بالمعارضة هي المعارضة بحسب الظاهر ١٢ **عب** **له** قوله ثم التوقف الخ حتى يظهر حكمه ويتبين امرة وقيل يجوز
فيقتى واحدا منهما او يفتى بهذا في

وقت وبهذا في وقت كما يفعله احد
وذلك غالبا بسبب اختلاف روايات
اصحابه عنه كذا ذكره السخاوي ١٢ شرح
الشرح **له** قوله من التعبير
بالساقط الخ اي على ما اشتهر على
الا لست من ان الدليلين اذا تعارضا
تساقط اي تساقط حكمها وهو مهم
الاستمرار مع ان الامرين كذلك
لان سقوط حكمهما انما هو بعدم
لهور ترجيح احدهما حينئذ ولا
يلزم منه استمرار التساقط مع ان
اطلاق التساقط على الادلة الشرعية
خارج عن سنن الاداب السنية ١٢ ش
له قوله في الحالة الواهنة الخ اي
الحالة الرهونة في الان الحاضر والمحل
ان خفاء الترجيم انما هو في تلك الحالة
الحاضرة لانه يبقى خفيا في الحالة اللاحقة
ايضا ١٢ **عب** **له** قوله مع احتمال
ان يظهر لغيره الخ فان فوق كل
ذي علم عليه ما سمعت
قول امام الاثمة ابن خزيمة
لا عرف حديثين صحيحين
متضادين فمن كان عنده
شيء فليأتني به لاؤلف
بينهما ١٢ **عب** -

اما ان يمكن ترجيح احدهما على الاخر بوجه من جوه الترجيم المتعلقة
بالمتم او بالاسناد او لان امكن الترجيم تعيين المصير اليه و
^{يمكن الترجيم ١٢}
الا فلا فصلا ما ظاهره التعارض افعا على هذا الترتيب الجمع
^{المذكور بقوله الجمع الخ ١٢}
ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ فالترجيم ان تعيين ثم التوقف
^{اي فبعد اعتبار النسخ ١٢}
عن العمل باحد الحديثين التعبير بالتوقف اولى من التعبير
^{كما قلنا ١٢}
بالتساقط لان خفاء ترجيم احدهما على الاخر انما هو بالنسبة للمعتبر
^{لان فيه سوء ادب ١٢}
في الحالة الواهنة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي عليه الله علم ثم الرد
^{اوله في ان الخ ١٢}

له قوله المتعلقة بالمتم الخ اقول لكون احدهما مثبتا والاخر نافيا فالراجح هو المثبت
بالشروط المذكورة في موضع وكون احدهما محرما والاخر مبيحا والراجح هو المحرم وعلى
هذا القياس وما قال الشارح وغيره كونه متنا اتفق عليه الشيخان فعندي انه يرجع
الى وجه الترجيم المتعلقة بالاسناد قائل ١٢ **عب** **له** قوله او بالاسناد الخ لكون احدهما مرويا
باسناد انصف بالاصح وكون احدهما سماعا او عرضا والاخر كتابا او مناولا وكون احدهما

له قوله ثم المرود الخ لما فرغ من اقسام المقبول وقدمه لانه احق بالتقديم شرعا في اقسام المرود وحاصل ان المرود من
حيث هو مرود ما يقتضى كونه مرودا اعني فوت صفة القبول من العدالة والضيطة اما ان يتحقق لاجل ما سقوط راي وحذف من الاسناد
على اختلاف الزعم السقوط والحذف او طعن فيه وللشارح في هذا المقام كلمات وفيما ذكرنا كفاية ١٢ **عب** **له** اي فلا يشار الى الترجيم بل يتوقف ١٢ -
عه اي فبعد الترجيم ١٢ **له** المعقولة في الان الحاضر ١٢

له قوله او طعن في راوي من رواة استاده على اختلاف وجوه الطعن المختلفة مما سيأتي اعم من ان يكون ذلك الاختلاف لا يرجع الى يانة الراوي او الى ضبط هذا كانه تصرف لمعوم وجوه الطعن بيان له فلا يرد انه مخن عن قوله على اختلاف وجوه الطعن فان كل بيان يكون معنيا عماله بيان ١٢ **له قوله** اما ان يكون الحد الظاهران من الادلى صلتة للسقط والثانية للتعليل والمغنى انه اما ان يحصل المحذف من مبادئ السند بتصرف من المصنف سواء كان مخرجا او غيره وسواء كان السقوط من المبدء فقط كما في الصورة الثالثة من الصور المذكورة للمحقق او من المبادئ

والا وسط ايضا كما في الصورة الثانية لتقلد من الاخر ايضا كما في الصورة الاولى له ٢ ملخص المشرح **له قوله** ومن اخره اي الاسناد المخارشار بهذا التفسير الى اتحاد السند الاسناد وان كان قد يفرق بينهما بان السند هورجال الحديث الاسناد بانهما ثمر المراد ان يكون السقوط من اخر السند فقط بقرينة المقابلة ١٢ شرح المشرح مع زيادة **له قوله** فالاول الخ وهو ما حذف من مبدء سند في نسب الحديث الى من فوقه معلق سقط واحد او اكثر على التوالي او على التوالي وقصر الشارح على التوالي تقصير فتا مل ١٢ عب **له قوله** وبينه وبين المعضل الخ قيل فيه اشكال اذ المعضل من القسم الثالث المقابل للمعلق فيكونان متباينين واجيب بان الظاهر انه اراد بالعموم والخصوص من وجه مجزئ الاجتهاد في وصف وهو السقوط على التوالي والافتراق في وصف اخر وهو السقوط لا على التوالي وقد سبق مثل هذا حيث قال ان بين الشار والمكرر عموما وخصوصا من وجه فتذكر ١٢ عب **له قوله** عموم وخصوص من وجه الخ فالمعلق والمعضل يجتمعان حيث اسقط المصنف من مبدء السند اكثر من واحد على التوالي ويصدق المعلق بدون

وموجب الرد اما ان يكون لسقط من اسناد او طعن في راوي على

لستوط ١٢

اي ما وقع عليه الرد ١٢

اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون لا يرجع الى يانة الراوي

تدني ١٢

التي سيأتي ذكرها ١٢

او الى ضبط فالسقط اما ان يكون من مبادئ السند من تصرف

او ائله الاضائية ١٢

المحذف ١٢

مصنف او من اخره الى الاسناد بعد التابعي او غير ذلك فالاول

الحقيقي ١٢

المعلق سواء كان الساقط واحدا ام اكثر وبينه وبين المعضل

الاتي ذكره عموم وخصوص من وجه فمن حيث تعريف المعضل بانه

اي فمن جهة ١٢

سقط منه اثنان فصاعدا يجتمع مع بعض صور المعلق ومن

على التوالي ١٢

حيث تقييد المعلق بانه من تصرف المصنف من مبادئ السند

اي جسد ١٢

جهة ١٢

يفترق عنه اذ هو اعم من ذلك من صور المعلق ان يحذف

المصنف ١٢

منه

المعضل حيث اسقط المصنف من مبادئ السند واحد او اكثر لا على التوالي وبالعكس حيث اسقط المصنف اثنين فصاعدا مع التوالي من الاوسط لامن المبادئ واسقط غير المصنف لا يزيد عليه بقوله فمن حيث تعريف المعضل الى اخره ١٢ اقسام مع زيادة **له قوله** ومن صور المعلق الخ كقول البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم الخ من محبة من بعض او يقول مثله لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقول **قُلْ** بحضرة كذا ١٢ عب ٥ اي من غير شرط الادلية مع تصرف المصنف والاخرية ١٢

المذكورة ١٢ ملخص الحواشي **له** قوله شيخنا ذلك المصنف المزايا إذا لم يكن شيخا فإنه تعليق ألفا قاصم عده من موارى التعليق بلا خلاف
 ١٢ شرح الشرح **له** قوله فان عرف بالنص أي نص امام من أئمة الحديث أو الاستقراء أي التنجيم المأمن فاعل ذلك المحدث مدلس يتشد يد
 اللام المكسورة وهو الذي يفعل ذلك ترويحاً لحدشه قضى به أي حكم بتدليسهم وإلا أي وإن لم يعرف بأحد هاتين مدلس فتعليق له فعله وحديثه
 معلق وهذا يدل على ما ثبتنا المعلق للمدلس فيه أنه يصدق عليه تصريف فينبغي أن يحدد تعريف المعلق بأن يكون سقوط شيء من الأسناد وأصلاً
 خفياً حتى يخرج المدلس ١٢ شرح الشرح

له قوله وإنما ذكر التعليق لإدخال

مقدّر تقريبه أن المعلق ليس مردوداً
 بجميع أقسامه فمردوداً في أقسام المردود
 والجواب أن عده من أقسام المردود للجهل
 بحال المحدث والمعلق من حيث هو معلق
 ليس مقبولا أصلاً وإنما يقبل حيث يقبل
 لا مخرجاً كونه من معلقات مدلول
 الصحة أو مجيئه من طريق آخر غير معلق و
 هذا معنى قوله وقد يحكم بصحته أن عرف

المراد ١٢ **له** قوله "فإن قال أي
 راوى المعلق جميع من أخذ ثقات
 جاءت" أم حصلت مسألة التعديل
 على الأيهام كان يقول الراوى أخيراً
 الثقة وفي نسخة بنصب المسئلة أي كانت
 هذه المقالة أو المسئلة فكلما جاء
 هذه ناقصة مثلها في ما جاءت
 حاجتك "وعند الجمهور ومنهم
 الخطيب أبو بكر المصيرفي لا يقبل أي
 الميهوم حتى يسكن لاحتمال أن يكون
 ثقة عنده دون غيره فإذا ذكر
 يعلم حاله وقال التسليد هذا
 ليس بشئ لأنه تقديم للجرح

المتوهم على التعديل الصريح
 وفيه أن التعديل الصريح
 على الميهوم المجهول كالتعديل

جميع السند يقال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

ومنها أن يحذف في الصحابي أو التابعي والصحابي معاً و
 جميع السند ١٢

منها أن يحذف من حديثه ويضيف إلى من فوقه فإن كان من قوله
 المصنف ١٢ ينسبه ١٣

شيخنا ذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقاً أولاً والصحيح
 المسقط ١٢ في أنه ١٣

في هذا التفصيل فإن عرفت بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك

مدلس قضى به إلا فتعليقاً إنما ذكر التعليق في قسم المردود
 يكسر اللام ١٢ حكم به ١٣

للجهل بحال المحدث وقد يحكم بصحته أن عرف بأن يحيى مستمن
 غير مدلس أو ضابطه ١٢

وجاء خرفان قال جميع من أخذ فيه ثقات جاءت مسألة التعديل
 الراوى ١٢

له قوله ومنها أن يحذف المراد المصنف جميع السند إلا الصحابي أو التابعي صحابي معاً ولم
 يستثن التابع فقط مع أنه لم يشترط التوالى في المعلق أو لم يسلّم كونه معلقاً كان لم يرد المحصر في هذه الأمور

استتم ما قال الشارح وأقول لا يعبد أن يقال أن معدل الراوى الميهوم كان أمّا من أئمة الحديث فلا شك
 أنه يليق بالقبول والافلا ١٢ **ع** الظاهر أنه متعلق إلا أن التعليق أيضاً يطلق عليه ١٢

له قوله واتخاذ كوفي اقسام المردود الخ واعلم ان كون المرسل حديثاً ضعيفاً مردوداً لا يخرج به مذهب جماهير المحدثين وكذا الشافعي وكثير من الفقهاء و اصحاب الاصول قال مالك في المشهور عنه والوخيفة وطائفة من اصحابها وغيرهم من ائمة العلماء كما حشد في القول المشهور عنه انه صحيح محتج به بل حكى ابن جرير اجماع التابعين باسراهم على قبوله وانه لم يأت عنهم انكار ولا عن واحد من الائمة بعدهم الى رأس المائتين الذين هم من القرون الفاضلة المشهود لها بالخير من الشارع على الله عليه السلام بالخيرية وبالغ بعض القائلين بقبوله فقواه على المسند معللاً بان من اسند فقد احاطك ومن ارسل فقد تكفل لك هذا اذا لم يعرف حاله فان عرف

من عادة التابعي الخ ١٢ شرح الشرح -
له قوله فالى ما لا نهاية له الخ الظاهر انه اراد الكثرة واتى بما لا نهاية له مبالغة اذ من العلوم عند العقلاء ان الانساب الى آدم عليه السلام امر متناه فكيف الى نبينا صلى الله عليه وسلم فلا يردان من الحال عند العقل ان يجوز بين التابعي والنبي صلى الله عليه وسلم من لا يتساوى كيف وقد وقع التساوي في الوجود الخارجي لذكر النبي صلى الله عليه وسلم خلاصة شرح الشرح **له قوله** فالى ستة اوسبعة الخ نقل التليد عنه انه قال او هذا لما في لان السند الذي فيه سبعة النفس اختلفوا في واحد منهم هل هو صحابي اربعى فان ثبتت صحبة فان التابعين ستة والاسبعة ١٢ شرح الشرح **له قوله** الى التوقف الخ اى في قبوله وما دة قال الشارح ويرد على المصنف انه حينئذ لا يصح جعله تسماً من المردود القطع على مذهبه وانتهى اقول اذا سلم ان التوقف فيه مذهب المحدثين فلا شك انه من اقسام المردود بل بعض الاعوام من ابن يعلم انه جعله من اقسام المردود القطعي الذي هو مردود بل بعض الاعراض فايراد الشارح غير وارد على المصنف ١٢ عجب **له قوله** لبقاء الاحتمال الخ اذا يجوز ان يكون ثقة

بخصته كذا او تخولك انما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحدثين

بان يقول كان النبي عليه السلام كذا ١٢

لانه يحتمل ان يكون صحابياً ويحتمل ان يكون تابعياً وعلى الثاني

يحتمل ان يكون ضعيفاً ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل

اى كونه تابعياً ١٢

ان يكون حمل عن صحابي ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي آخر

اخذ ١٢

وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدى اما بالتجويز العقلي

اى اخذه عن التابعي ١٢

فالى ما لا نهاية له واما بالاستقراء فالى ستة اوسبعة وهو

العدد ١٢

اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة

التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين

الى على زعمه ١٢

الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولى احمد وثانيهما

عنده لا في نفس الامر كذا قيل وهو غير صحيح اذا الكلام مبني على فرض انه لا يرسل الا عن ثقة وعلم هذا من دأبه بالتسليم في نقله لانه بناء على قوله فالصواب ان يقال لبقاء احتمال ان يكون هذا الارسال بخصوصه من غير عادته ١٢ شرح الشرح ع لانه التابعين كانوا بين عدل وضعف بخلاف الصحابة فان كلهم عدل ١٢ ع لعدم تفيدهم بالرواية عن الصحابة ١٢ ع من كونه عدلاً او ضعيفاً ١٢

له قوله وهو قول المالكيين والكويتيين الخ قال الشارح يرد على المصنف انه لا يصح جعله تسام من المردود بناء على جميع المذاهب انتهى اقول ومن اين يعلم انه جعله مردودا على جميع المذاهب بل الظاهر انه اختار مذهب اهل الحديث لان المختصر في اصوله او مذهب الشافعي بناء على مذهب فلا يراد منه دفع عنه ١٢ عيب ١٢ عيب ١٢ عيب

له قوله لا يقبل مهيمل

اتفاقا الخ اي اذا عرف حاله

انه غير ملتزم بان يرسله

عن ثقة فلا يقبل مرسله

اتفاقا واما اذا لم يعلم حاله

فهو مرسله مقبول اتفاقا

١٢ شرح الشرح ١٢ عيب

له قوله فهو المعضل الخ

اي فالقسم الذي في

اسناده ذلك هو المسمى

بالمعضل من اعضل يعجز

اعياه ففى القاموس

عضل عليه ضيق ربه الامر

اشتد كعضل وأعضله

وتعضل الداء الاطباء

فاعضله ١٢ شرح الشرح

له قوله والا الخ اي ان

لم يسقطا اثنان فصاعدا

او سقط اثنان فصاعدا لكن

لا على التوالى فهو المنقطع عيب

له قوله فهو المنقطع الخ

والا نسب تاخير قوله

فهو المنقطع عن قوله

وكذا ان سقط واحد الخ

قال المصنف وليسمى

ما سقط منه واحدا منقطع

في موضع وما سقط منه اثنان

له قوله المالكيين الكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل ان اعتضد بحجة

تقوى ١٢ عيب

وهو الاشبه بالحق ١٢ عيب

من حجة اخرى بين الطريق الاولى مسندا كان او مرسل لا يرجح احتمال كون

المحدوف ثقة في نفس الامر نقل بوبكر الرازي من الخفية وابو الوليد

صاحب شريعة الاسلام ١٢ ش

الباجي من المالكية ان الراوى اذا كان يرسل عن الثقة وغيرهم يقبل

مرسله اتفاقا والقسم الثالث من اقسام السقط من الاسناد ان كان

١٢ ش السقط

بأثنين فصاعدا مع التوالى فهو المعضل والا بان كان السقط اثنين

غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان

لا نقطاع سلسلة اسناده ١٢

مجرد تأكيد ١٢

سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالى

ثم ان السقط من الاسناد قد يكون واضحا يحصل الاشتراك

١٢ مفة كاشفة للوغم ١٢

ظاهرا ١٢

تفسير ثمان للسقط بل للمردود باعتبار السقط ١٢

بالبشرط منقطع في موضعين وهكذا ان في ثلاثة ففي ثلاثة وان في اربعة ففي اربعة نقله التميمي الصحيح الذي ذهب اليه الجمهور منهم الخطيب ابن عبد البر وغيرهما من محدثي ان المنقلة ما لم يتصل اسناده على وجه كان انقطاعه سواء ترك ذكر الراوى من اول الاسناد او وسطه او اخره بحيث يشتمل المرسل والحصل والمعلق الا ان اكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر ١٢ شرح الشرح ١٢ عيب وسواء كان الثاني صحيحا او ضعيفا ذكره الشيخ زكريا ١٢ عيب بالموحدة والجميع نسبة الى باج بلد بافرقية ١٢ ش ١٢ عيب وان لم يحصل مجموع ما ذكر في المعضل ١٢ ش -

له قوله كون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه الخ اى لم يدرك عصره وقوله مثلاً قيد لم يعاصر يفيد انه كذلك اذا ادرك عصره لكنه ما اجتمع به
 ١٢ شرح الشرح له قوله وليست له مثلاً الخ اى لئلا يخلط بين الراوى عن شيخه على تقدير ادراك عصره اجازة ولا وجادة كما سيأتي تفصيلهما واما اذا
 ثبت اجازة او وجادة على تقدير عدم الاجتماع فانه ثبت حينئذ تلاقى معنواً فتفيهما معاً في عدم التلاقى لكن عدة من الواضع لا يخلعون خفاءً فكانه
 امرافاً في ١٢ شرح الشرح له قوله ظهر بالتاريخ كذب دعواه الخ استيناف وقع جواباً للسؤال عن كيفية الاقتضاح وسبب احتمال ان يكون صفة للشيخ بتدوير
 اى كذب دعواه باسماخ منهم شرح

الشرح له قوله الثاني المدلس الخ علم

ان التدليس ليس قسماً لتدليس الاسناد كدليس

الشيخ كدليس الاسناد ايتيه عن نفيه

او عاصراً ما لم يسمع منه موها انه سمعه

منه كعن فلان او قال فلان وان فلانا

قال او ما شئت ذلك مما ليس فيه تصريح

السماء وعندهم وفاعله مذموم جداً عند

أكثر العلماء ومن عرف به فهو محرم عند

جماعة لا يقبل روايته بين السماء والارض

التفصيل تما بين فيه الاتصال كسمعت و

حدثنا ونحو مما يدل على السماع بالتصريح

فهو مقبول ففى المتبحرين وغيرهما كثير

وتدليس الشيخ وهو ان يسمي شيخه اسم

منه لغير اسمه المعروف او ينسب له يصفه

بما لا يشتهر كيلا يعرف وهذا اخف من

الاول ويختلف الحال فى كراهيته بحسب

اختلاف القصد الحامل عليه ١٢ شرح

الشرح له قوله واشتقاقه من الدلس

الخ ومنه التدليس فى البيع يقال دلس فلان

على فلان اى ستر عنه العيب الذى

فى متاعه كانه اظلم عليه الامر وهو فى

الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان

من اسقط من الاسناد شيئاً فقد غطى

ذلك الذى اسقطه وزاد فى

التغطية لا تبيان بعبارة موهمة

وكذا تدليس الشيخ فان الراوى يغطى الوصف الذى

به يعرف او يغطى الشيخ بوصف بغير ما يشتهر به كذا حققه البقاعى

١٢ شرح الشرح عه كان الاظهر ان يقول وقد يكون ١٢ شرح عه من الاتصال والانقطاع ونحوهما من

العلل القادحة فى السند ١٢ شرح الشرح -

فى معرفته كون الراوى مثلاً لم يعاصر من روى عنه او يكون

خفياً فلا يدركه الا الائمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث و

علل الاسانيد فالاول هو الواضح يدرك بعدم التلاقى بين الراوى

من نوعى السقط ١٢ ش

وشيئى يكون لم يدرك عصره او ادركه لكن لم يجتمعا وليست له منه

وعلم ذلك من خارج ١٢

اجازة ولا وجادة ومن ثم احتيج الى التاريخ لتضمنه تحرير مواليده

فى هذا الفن ١٢

سبب تعريفه ١٢

الرواة ووفياتهم واوقات طلبهم ارتحاهم قد افتضح اقوام ادعوا

اوقات دفاتهم ١٢

الرواية عن شيخه ظهر بالتاريخ كذب عواهم القسم الثانى وهو

بالسماخ منهم ١٢ ش

كثير ١٢ ش

الخفى المدلس بفتح اللام سمي بذلك كون الراوى لم يسم من حديثه

واوهم سماع الحديث ممن لم يحذبه اشتقاقه من الدلس بالتحويل

اى اخذه ١٢ ش

الراوى ١٢

تدليس الراوى

له قوله يحتمل وقوع اللقاء قال التلميذ الاول ان يقال يحتمل السماع كما صرح به النووي وغيره انتهى وقال السخاوي كنى شيخنا باللقاء عن السماع لتصرف غير واحد من الائمة في تعريفه بالسماع ١٢ شرح الشرح **له قوله** متى وقع الخ حاصله انه متى وقع الحديث المدلس يلفظ صريح فهو كذب واما اذا وقع من المدلس لم ينع من وقع منه التدليس في بعض الصور حديث يلفظ صريح فانه مقبول

اذا كان المدلس عدلا ١٢ شرح الشرح

له قوله صرح فيه الخ اي بين السماء فيه بحيث زال احتمال الانقطاع واتي بلفظ

مبين للاتصال وصريح فيه كسمعت حدثنا

واخبرنا فهو مقبول محتمل به ١٢ شرح الشرح

له قوله اذا صدر من معاصر لم يلق الخ قال الشارح قيد اقوى لا احتوازي

وكان الانسب ان يقول وهو الصادر من معاصر ولذا قال التلميذ هذا

الشرط يوهم ان له مفهوما وليس كذلك اذ ليس لنا مرسل خفي الا ما

صدر من معاصر لم يلق انتهى اتول كلام التلميذ في غير الاعبار

عليه واما قول الشارح كان الانسب ان يقول وهو الصادر

من معاصر فليس بظاهر اذ الصادر من معاصر يشتمل الصادر

من معاصر ملاق وهو ليس بمرسل خفي كما سيصرح به المصنف بعد هذا

فكان الاحسن ان يقول وهو الصادر من معاصر لم يلق ١٢ ع

له قوله فهو المرسل الخ اي والمرسل الخفي يتخص بين روى عن معاصرة ولم يعرف

انه لقيه على ما ذكره السخاوي ١٢ شرح الشرح

ع بالنور كما يكون في اول الليل ١٢ شرح الشرح

ع اي وحققان يرد ١٢ شرح الشرح

له فلا يقبل حديثه اصلا ١٢ **له** وقيل لا يقبل حديثه اصلا ١٢ شرح الشرح

له اي بغير لقي ١٢ **له** اي بغير لقي ١٢

له اي بغير لقي ١٢ **له** اي بغير لقي ١٢

له اي بغير لقي ١٢ **له** اي بغير لقي ١٢

له اي بغير لقي ١٢ **له** اي بغير لقي ١٢

له اي بغير لقي ١٢ **له** اي بغير لقي ١٢

له اي بغير لقي ١٢ **له** اي بغير لقي ١٢

له اي بغير لقي ١٢ **له** اي بغير لقي ١٢

له اي بغير لقي ١٢ **له** اي بغير لقي ١٢

وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء **يرد المدلس**

بصيغة من صيغ الاداء تحتمل وقوع **التلقي بين المدلس** من اسند عنه كعن

كذا قال متى وقع بصيغة صريحة كان كذبا وحكم من ثبت عنه التدليس

اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما صرح به بالتحدث على الاصح وكذا

المرسل الخفي اذا صد من معاصر لم يلق من حدث عنه بل بينه وبينه اسطة

والفرق بين المدلس والمرسل الخفي قبيح يحصل تحريره بما ذكره هنا وهو

ان التدليس يختص بمن روى عن غير لقاءه اياه فاما ان عاصر ولم يعرف

انه لقيه فهو المرسل الخفي ومن ادخل في تعريفه التدليس لمعاصرة ولو بغير

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

لقي لزمه قول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على

له قوله رواية المخضرمين الزجرجي المخضرم بالخاء والصاد المعجمتين وقبح الراوي يقال خضرم عما أدركه أي قطع وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي عليه السلام ولم يره وسيقا في الخلاف في أنهم معدودون من الصحابة أم من كبار التابعين كما هو الصحيح وعدهم مسلم عشرين نقاشاً **له قوله** ولكن لم يعرف الخليل الظاهر أن المخضرم من عرف عدم لقيه لأن لم يعرف أنه لقيه وبيدهما فرق كما لا يخفى **له** لا يخفى أنه لا مدخل لهذا اللفظ في الإيراد فإنه يتوعد به ١٢ عيب **له قوله** بإخباره عن نفسه الخ كما حكى على بن خشرم كما يروى عند سفيان بن عيينة فقال عن الزهري فقيل له حدثك

الزهري فسكت ثم قال قال الزهري فقيل له أسمعته من الزهري فقال لم أسمع من الزهري ولا من سمع من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ١٢ ملقط من شرح الشرح **له قوله** إمام مطلق الخ أي بذلك وهو عدم الملاقاة وإنما يعلم ذلك بالتاريخ كحديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال بلال قد قامت الصلاة فخص وكبر قال الإمام أحمد العوام لم يدرك ابن أبي أوفى ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولا يكفي أن يقع الخ حاصل أنه لا يكفي للحكم بالتدليس وقوع زيادة راويين من راوي بصيغة تحتل السماع وبين المروي عنه في بعض الطرق فلا يحكم بمجرد هذه الزيادة بالتدليس لاحتمال أن يكون هذا الزائد من المزيد وهو أن يزيد الراوي في أسناد واحد رجلاً أو أكثر وهما منه وغلطا ١٢ شرح الشرح مع تقديم وتأخير

ان اعتبار اللقي في التدليس من المعاصرة وحدها لا يرد منه أطباق أهل العلم بالحدوث على أن رواية المخضرمين كإبي عثمان التميمي وقيس بن أبي حازم ^{خبر أن ١٢} ^{فاعل يدل ١٢} ^{كالمذهب بين ١٢} عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس لو كان مجزماً المعاصرة يكتفيه في التدليس لكان هو إمام ليس ^{أي الخفي ١٢} ^{المخضرمين ١٢} ^{ولا يشترط اللقاء ١٢} لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم صحبه سلم قطعاً ولكن لم يعرفه لقوا أم لا ومن قال باشتراط اللقاء في التدليس إمام الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضي هو المعتمد يعرف عدم الملاقاة بإخباره ^{أسر كتاب له ١٢} ^{اشتراط اللقاء ١٢} ^{الملاس ١٢} نفسه بذلك ويجزم إمام مطلق لا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راو أكثر ^{في إثبات عدم اللقاء ١٢} ^{بالتدليس ١٢} ^{الأمري في مقبل ١٢} بينهما لاحتمال أن يكون من المزيد لا يحكم في هذه الصيغة حكماً كلياً لغرض

عنه بفتح فون وسكون هاء ١٢ شرح الشرح عنه خبر بقوله الإمام الشافعي ١٢ **له** على أحوال الرجال و طبقاً لهم ١٢ **له** أي الراوي والمروي عنه بالتدليس ١٢ :-

له قوله على سبيل التدرج الى المتزل من الاعلى في الشدة الى الادنى فيها عكس طريق الترقى من الادنى الى الاعلى كما فعل في تسميتها لقاد
نشرامرتيا قيل وهذا لا يخلو عن استدراك لانفهام من الاشد فالاشد وفيه ان العبارة محتملة لان يكون للترقى وللتندي بل الاول هو المتبادر
الى الذهن وحاصله انه اذا تقرب احدها الى الاخر في الاشدية فان بعض اقسام احد القسمين يتروتب في الاشدية
على بعض اقسام الاخر دون اقسامه
الاخر قيل الاوfter في العبارة مكانها

احتمال الاتصال بالانقطاع وقد صنف الخطيب ^{فيه} كتاب التفصيل بل هو المراسيل

اسم كتاب ١٢

وكتا المزيدي متصل لا ينقطع ههنا اقسام حكم لسا من سناتو الطعن

اسم كتاب ١٢

يكون بعشرة اشياء بعضها اشد في القدر من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة

وخمسة تتعلق بالضبط ولم يحصل الاعتناء بتمييز احد القسمين من الاخر

لمصلحة اقتضت ذلك وهي ترتيبها على الاشد فالاشد في حيز الرد على سبيل

سبب ١٢

ولا تحصل الا بالاختلاف ١٢

الذلل لان الطعن اما ان يكون لكذب الراوي في الحديث النبوي بان يرى

وانما انحصرت في الطعن في العشرة لان الطعن في ١٢

عن علي بن ابي طالب على انه عليه السلام لم يقل متعمدا ذلك او تهمة

الكذب ١٢

حديث ١٢

بذلك بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفا

للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب في كلامه ان لم يظهر منه

بالضرورة ١٢

بحسب الشدة والضعف اذا لا شديدة
للاخير ويدفع بان هذه عبارة مشهورة
بين البلغاء وقد ورد في الحديث الشريف
ايضا اشد الناس بلاء الانبياء ثم
الامثل فالامثل رواه البخاري وغيره
وقد يوجب بانه لو كان هناك سبب
اخر للطعن كان الاخير اشد منه
١٢ شرح الشرح **له قوله** متعمدا
لذلك الخ اي بخلاف ما اذا
روى ساهيا فالمراد بالكذب
في المتن الكذب على سبيل
العمد فلو قال بدله الافتراء
وهو الكذب عن عمد لكان ادنى
ثم لما كان هذا الكذب الخاص
اشد انواع الفسق واقبح اسباب
الطعن حتى قيل يكفر المفسد
عليه صلى الله عليه وسلم اذ كان
جنس اخر وقد مد على الكل ١٢ شرح الشرح
له قوله ويكون مخالفا الخ العطف للتفسير
والبيان ويبيح ما يشعر بان هذا من الاول
حيث عد كونه مناقضا لنفس القرآن من تراين
كونه موضوعا ١٢ شرح الشرح **له قوله** وكذا
من عرف الخ قلت هذا داخل في الفسق القولي
وجعله اخلا في التهمة غير مستبعد ١٢ شرح
الشرح **له** في بيان المدلس المرسل الخفي

والمزيد والفرق بينهما ١٢ **له** قيل الانسب

ان يقول وانتهت احكام اقسام السابق ١٢ **له** هي الكذب التهمة والفسق والمجالة والبدعة ١٢ **له** هي فحش الخط والغفلة والوهم فخالفا لثقات وسوء الحفظ ١٢
له بان يبين ما يتعلق بالعدالة على مجردة بل بين مختلطة ١٢ **له** اي كون الراوي متهمها بالكذب في الحديث ١٢ **له** اي
اتهامها بالكذب يكون بان لا يروى الحديث الا من جهته مع كونه مخالفا للقواعد المعلومة ١٢ -

١٢ شرح الشرح **له قوله** او غفلت عن الاتقان الخ اى الحفظ والايقان والظاهر انه عطفت على غلطه لا على الفحش والمخبر او فحش غلطه اى كثرة غفلة لان الظاهر ان مجرد الغفلة ليس سببا للطعن لقلة من يعاين الله منها ويدل عليه قوله فيما بعد او كثرت غفلة ١٢ شرح الشرح **له قوله** ما لم يبلغ الكفر الخ يعنى ان المراد بالفسق الفعلى او القول هو ما دون الكفر اما الكفر فهو خارج عن البحث اذ الكلام فى الراى المسلم ١٢ شرح الشرح مع زيادة **له قوله** او مخالفت اى للشقات الخ قيل فى تأخيرهما عن الفسق نظرا لهما فانهما اكثر ما سببه للكذب من الفسق بالفعل انتهى اقول ولا يبعد كل البعد ان يقال التوهّم فى الرواية او مخالفة الشقات يورث ظن الكذب الغير العدى وارتكاب الفسق يورث ظن الكذب العدى فيلحق بالتقدم بعد ادل هذا امر وجدا فى لا مجال للنقاش فيه ١٢ عب **له قوله** لا تجرح معين الخ قيد التجريح بالمعين اشارة الى انه لو جرح فيه جرح مجر لا يكون فى هذه المرتبة اذ التجريح لا يقبل بالمعبرين وجهه بخلاف التعديل فانه يكفى فيه ان يقول عدل او ثقة مثلاً ١٢ شرح الشرح **له قوله** اريد من قال الشارح اعلم ان البدعة اضعفت من مقدمه ومؤخره لان اعتقاد خلاف العروة انما هو دليل لاح عليه فلا يؤثر مثل ما سواه فى عدم الاعتماد ولذا قد يوجد فى الصيحين من يكون رافضيا او خارجيا او معتزليا وغيرهم فى رجال الاسلام انتهى اقول عدل البتة من اسباب الطعن انما هو لان البدعة قد يكون داعية الى الكذب فى الحديث لترويج معتقده وقد ثبت ذلك باقوال بعض المتقدمين بعد التوبة والا فلا طعن فى البتة املا لانه سبب ضيف كما يقتضيه كلام الشارح وحسب فلا سلم قوله فلا يؤثر مثل ما سواه فى عدم الاعتقاد نعم لو ثبت عدم المقتضى بانه المتبع وتوابعه حيب مذهب فلا باس باخذ حديثه وهذا هو وجه وجوده فى الصحيح

وقوع ذلك فى الحديث النبوى وهذا من الاول او فحش غلطه

كثرت او غفلت عن الاتقان او فسقه بالفعل او القول مما ^{اى ذهوله ١٢}

لم يبلغ الكفر بينه وبين الاول عموم وانما افراد الاول لكون ^{الكذب العدى ١٢} ^{والثانى اعلم ١٢} ^{فلا بد لى ١٢} ^{لا يثبت وغيره ١٢}

القدح به اشد فى هذا الفن واما الفسق بالاعتقاد فسيأتى ^{لا معتزال والرفض والخروج ١٢}

بيانه او وهبه بان يروى على سبيل التوهّم او مخالفت اى

للشقات او جهالته بان لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين ^{لعموم الجرح ١٢}

او بدعته وهى اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبى صلى الله ^{مما عرف ١٢}

له قوله وهذا من الاول الخ قال التلميذ قوله هذا من الاول مستغنى عنه انتهى كانه فهم ان هذا اشارة الى التهمة والمراد بالاول الاول الحقيقي الصواب جعله اشارة الى قوله وكذا من عرف الخ جعل الاول اضافيا وهو اشارة اليه بقوله وتهمة بذلك ثم وجه تقديم الثانى على ما بعده من الفسق وغيره ان كون كل من العشرة موجبة للمرور انما هو من جهة ايجابها ظن الكذب فى الرواية وهذا هو وجه تقديم النوعين الذين يليان على الفسق ١٢ شرح الشرح **له قوله** اى كثرة الخ بان يكون خطأ اكثر من صوابه او يتساويا فلا يخلو الانسان من الغلط والفسيان

على انه يجوز ان يكون فى الشواهد المتابعات قائل ١٢ عب **له قوله** وهى اعتقاد ما احدث الخ اى البدعة المحدثه فى وجوه الطعن هى اعتقاد ما احدث على خلاف ما اقرع عن النبى عليه السلام واصحابه وهى ما عرف عنهم ولم يذكروهم لان ما عرف عنهم فهو داخل فى المعروف عن النبى عليه السلام فلا يكون بدعة وهكذا ما عرف من الائمة المجتهدين رحمة الله عليهم اجمعين داخل فى المعروف عنه عليه الصلاة والسلام فلا يكون بدعة ايضا وهذا يرشدك الى ان اتباعهم يرجع الى اتباع النبى عليه السلام ١٢ عب **له** دعى اصحابه عليه الصلاة والسلام ١٢ علمه اذ هو مخالفة المصوم ١٢ -

له قوله أقل من أصاب الخ سواء كان ساويا أو أكثر وأما إذا كان غلطه أقل من أصابته أو قليلا بالنسبة إليها فهو مقبول ١٢ شرح الشرح **له قوله** والخبر الخ في ساقه إذا الموضوع هو الحديث الذي فيه الطعن بكذب الراوي لا نفس الطعن به ١٣ شرح **له قوله** بطريق الظن الغالب الخ قال الشارح صفة كاشفة للتأكيد إذا قد يطلق الظن بمعنى العلم كقوله تعالى إن الذين يظنون أنهم ملا قوا ربهم انتهى قول القول بأن الغالب صفة كاشفة للتأكيد مبنى على عدم الفرق بين الظن وغالب الظن وهو باطل كما نقلنا الفرق بينهما عن الختمار سابقا وإطلاقه على العلم لا يستلزم أن يكون الغالب صفة كاشفة فلا يصح التعليل به فالصواب أن

الغالب صفة احترازية لإخراج الظن الغير الغالب ١٢ عيب **له قوله** من يكون اطلاعا الخ قال البارقي ياهل بغداد لا تفتلوا أن أحدا يفتد بأن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأناحي ذكوة السخاوي قال الربيع بن خيثم إن الحديث ضوء الكسوف النهار يعرف وظلمة كظلمة الليل تنكره وقال ابن الجوزي إن الحديث المنكر تشتعل له جلد الطالب للعلم وينكر منه قليلا في الغالب ١٣ شرح الشرح **له قوله** وقد يعرف الوضع بأقرار واضعه الخ أي واضع الحديث المتفرد به كقول عروبن صبيح أنا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم أي التي نسبها إليه كالحديث الطويل عن أبي بن كعب رضي الله عنه في فضائل سور القرآن أعترف رهاويه بالوضع وقد أكره على التعليل البضاوي وغيرهما من المفسرين الذين ذكروا في تفاسيرهم من غير بيان وضحه ١٢ شرح الشرح **له قوله** لكن لا يقطع الخ قيل لا يحصل القطع من القرائن الأخرى الصافيا الوجه في تخصيص الاستدلال به أحيب بأنه قد تكرر حصول القطع بكونه أقرب من سائر القرائن ١٢ شرح الشرح **له قوله** لا احتمال أن يكون كذبا الخ وإن كان يبعد عادة أن يسبب المرء إلى نفسه مثل

عليه على الله صحة سلم لا بمعاندة بل بنوع شبهة أو سوء حفظ وهي

بدليل باطل ١٢

عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل من أصابته فالقسم الأول وهو

الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع والمحكوم عليه

بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع إذ قد يصدق

مكان الصدوق قد يكتب ١٢

أي يكون موضوعا ١٢

الكذب لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك

من غير موضوع الموضوع

وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعا تاما وهذه ثاقبا ونهضا

مفيدا ١٢ ش

أي الحكم على الحديث بأنه موضوع ١٢ ش

قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف

الوضع ١٢ ثابته راسخة ١٢ ش

الوضع بأقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك

بالوضع ١٢

مع هذا ١٢

من العلماء للبتريين ١٢

لا احتمال أن يكون كذبا في ذلك الاقرار انتهى فهم منه بعضهم أنه لا يعمل

أي من قول ابن دقيق العيد ١٢

هذا الأمر الشنيع من غير باعث ديني وديني والغالب أن الداعي إليه أغاهو التوبة وحيفت يبعد أن يكون كذبا لكن لا احتمال جراته على الله تعالى فقلته حيا من الحق أو قصد فساد في الرواية وعدم العمل به لا يقطع بالوضع إلا إذا دل دليل قطعي على صدقه وأيضا يقوم مقام الأقرار بالوضع روايته بالسامع ممن لم يلقه قط فلا يرد أنه مع احتمال التدليس كيف يحكم بالوضع ١٢ شرح الشرح مع زيادة عه أي مهارة علمية وحذاقة قوية ١٢ ش عه أي كابن الجوزي على ما ذكره السخاوي ١٢ ش :

له قوله ولا يلزم من نفي القطع الخ قيل فيه خفاء اذ غاية ما في الباب انه وقوع متخيران متناقضان فكيف يغلب الظن بكذب الاول ويرد قوله بما اشرنا سابقا من احد من المسلمين اذا اسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثم اعترفت

انه كذب فلا شك

انه يغلب على الظن

مدد في الثاني وكذا

في الاول اذ لا يجزئ

مؤمن على نسبة مثل

هذا القبيح الشنيع

الذي اتفق العلماء

على انه كبيرة بل

قال بعضهم انه كفر

الى نفسه اشرح الشرح

له قوله اسناد الى

النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال اي اسنادا

متصلا الى النبي صلى

الله عليه وسلم مذكورا

فيه انه اي الراوي قال

سمع الحسن من ابي

هريرة اي الى اخر ما

ذكره رواه البيهقي

في المدخل ١٢ شرح

الشرح **له قوله**

لا سبق الخ قال

الخطابي الرواية الصحيحة

بفتح الباء وهو ما

يجعل من المال

دعنا على المسابقة

والمعنى لا يحل اخذ

المال بالمسابقة

الا في هذه الثلاثة

١٢ ملخص العواشي

بذلك الاقرار اصلا لكونه كاذبا وليس في ذلك مرادة انها نفي القطع بذلك
لعدم العمل به ١٢

ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم يقطع بالظن الغالب هو هذا كذلك
ايضا ١٢ بالوضع ادعى ١٢

ولو لا ذلك لما ساء قتل المقر بالقتل لا مرجع الاعتراف بالنزاع الاحتمال ان
اي جواز الحكم بالظن ١٢ جاز ١٢

يكونا كاذبين فيما اعترف به من القرائن التي يدرك بها الوضع ما يوجد
في الموضع يؤخذ

من حال الراوي كما وقع لما مؤمن احدا انه ذكر بحضرة الخلا في كون

الحسن سمع من ابي هريرة او لافاق في الحال سناد الى النبي صلى الله عليه
البصري ١٢

وعلى الله وصحبه سلم انه قال سمع الحسن من ابي هريرة وكما وقع لقيان ابراهيم

حيث دخل على المهدي فوجد يلعب بالحماساق في الحال سناد الى النبي
الغني ١٢

صلى الله عليه وعلى الله وصحبه سلم انه قال لا سبق الا في فصل او خف او
اي لا مسابقة ١٢ هو لا بل ١٢

عنه هذا اللفظ ليس في نسخة السامري ١٢ عنه اي رواها مرادة نفي القطع ١٢ عنه كالتقريب للخلفاء والامراء بوضع ما يوافق فعلهم وارادهم ١٢ ش
له هو محمد بن المنصور عبد الله العباسي والدا هارون الرشيد ١٢ ش له هو جديدة السهم ١٢ ش -

أما برامته كالحضر والحن البصري والامام جعفر الصادق وقد يذكر في اخره ان من شك في هذا كفر ١٢ شرح المشرح **له** قوله كالتزادة التمثيل
لواضع لا ليعامل والمضاف محذوف وكذا البواقي وهم المبطنون الكفر المظهرين للاسلام والذين لا يتدينون بدين يفعلون ذلك استخفافا بالدين
ليضلوا به الناس فقد قال حماد بن زيد فيما خرج العجلي انهم وضعوا الربعة عشر الف حديث وقال المهدي اقرعني رجل من الزنادقة بوضع مائة
حديث يقول في ايدي الناس ذكره السخاوي وقال ابن عدي لما اخذ عبد الكريم ابن ابي العوجاء الذي امر بضرع عنقه محمد بن سليمان بن علي
بضرع فقال لقد وضعت فيكم اربعة

الاف حديث احرم فيها واحلل ومنهم
الحارث الكذاب الذي ادعى النبوة وامثاله
وضعوا جهلا بل الوفا من الحديث استخفافا
بالدين وتلبيسا على المسلمين فبين نقاد
الحديث امرها في ذلك كله لم يفت عليهم
من شأنها ما خفي على غيرهم ١٢ شرح المشرح
له قوله او غلبة الجهل لبعض المتعدين
الحزاي المنتسبين الى العباد والرهادة
وضعوا الاحاديث في الفضائل والروايات
كصلوة ليلة نصف شعبان ولبلة الزنايات
ونحوها يتدينون بذلك في زعمهم و
جهلهم وهم اعظم الاصناف ضررا
على الفقههم وعلى غيرهم لانهم يروون قربة
ويرجون عليه مشربة فلا يكن تركهم لذلك
والناس يحتمدون عليهم ويركون اديهم
بما شربوا اليه من الزهد والصلاح ١٢
شرح المشرح **له** قوله او فرط العصبية
الحزاي افرطها وشدة التعصب لذمهم
وقد روى ابن ابي حاتم عن شيخ
عن الخوارزمي انه كان يقول بعد
ما تاب انظروا عمن تأخذون
دينكم فاننا كنا اذا هوينا امرا
صيرناه حديثا زاد غيره في
رواية ونحسب الخير في اضلالكم
ذكره السخاوي وقوم وضعوها

حافرا وجناح فزاد في الحديث اوجناح فنف المهدى انه كذب لاجل فامريذ بح
هو الخليل ١٢
الحمام منها ما يوجد من حال المروي كان يكون مناقضا لنص القرآن او
نريد اخذ
اي المروي ١٢
السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح العقل حيث لا يقبل شيء من
ذلك التاويل ثم المرويات تارة يختارها الواضع تارة يأخذ من كلام غيره
كبعض السلف الصالح او قدام الحكماء او الاسرائيليين او يأخذ حديثا ضعيفا
كالصحابة والتابعين ١٣ كسفر ابا وغيره ١٢
اسم اثار بن اسرائيل ١٢
الاسناد فير كلب اسنادا صحيحا يروج وللمامل للواضع على الوضع اما
ذلك الحديث ١٢
نضع ١٢
عدم الدين كالتزادة او غلبة الجهل لبعض المتعدين او فرط العصبية
من الصفة الجملية ١٢
جمع زنديق ١٢

له قوله فامريذ بح الحمام المزوي ان المهدي استحسنه ولا واعطا لا عشرة الاف درهم قلما ادبر التي في
قلب المهدي انه كذب لاجل فامريذ بح الحمام لكونه سببا في موضوع باعتبار جزئه الاخير فخلا ف
السابق فانه موضوع بتمامه ١٢ شرح المشرح **له** قوله اسنادا صحيحا يروج الحزاي الحديث فهذا الحديث
موضوع الاسناد لا المتن وقد يذكر كلاما ليس له اصل كما يذكره اهل التعاويذ في اسناد دعاء ونحوه
ويذكرون له اسنادا رجل رجاله من اعانوا المحدثين منتها اليه صلى الله عليه وسلم او الى احد من

تعصبا وهو كيا مومن بن احمد الهروي في وضع حديثا يكون في امتي رجل يقال له محمد بن ادريس يكون اضرع على امق
من ابلين والحديث الوحيقة سراج امق ١٢ ملتقط شرح المشرح **له** اي ريش وهو للناثر ١٢ ش عنه كالا جماع الغير السكوتي بقول
بطريق التواتر اش **له** كالحديث المجوز لاجتماع الضدين مثلا ١٢ **له** وكذا لا يحتمل سقوط شيء منه على بعض رواته ١٢
له اي يختار المروي بنفسه ١٢ **له** اي كونه ثقة الزنادقة ١٢ **له** في البواقي ١٢

الوضع حديثا وكذا في على رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يتعبر من ذلك ولم يأخذها اعطاء فذلك الحديث ١٢

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله يخلق من كل كلمة منها طائرًا متقارًا من ذهب ريشه من مرجان اخذني قصته من نحو عشرين ورقة
فجعل احمد ينظر الى يحيى يحيى ينظر الى احمد فقال انت حدثت بهذا فقال والله ما سمعته به الا هذه الساعة قال فكلنا جميعا حتى فرغ فقال اى اشار يحيى بيده
ان تعال فجاهد متوهما لنوال يحيى فزال فقال له يحيى من حدثك بهذا فقال احمد بن حنبل ويحيى بن معين فقال انا ابن معين وهذا احمد بن حنبل ما سمعنا بهذا
قط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ولا يد من الكذب نطع غيرنا فقال له انت ابن معين قال نعم قال لم ازل اسمع ان ابن معين احمق
وما علمته الا هذه الساعة فقال يحيى وكيف

قلت الى احمق قال فانه ليس في الدنيا

يحيى بن معين واحمد بن حنبل غير كما كتبت
عن سبعة عشر احمد بن حنبل غير هذا قال
فوضع احمد بن حنبل كفه على وجهه وقال

دعه يقوم فقام كاملا مستهزئا بهما ١٢ شرح

الشرح **له قوله** الا ان بعض الكرامية

الخ يتشدد الرأى على اللغة المشهورة

ذكر السخاوى قيل وهو فرقة من

المشبهة نسبت الى عبد الله بن كرام

وهو الذى صرح بان معبوده على

العرش واطلق اسم الجوهري عليه تعالى

وهو يدعون زيادة الورع والتقوى

والمعرفة التامة ١٢ شرح الشرح

له قوله نقل عنهم الخ - حاصله

ان بعضهم جوزوا وضع الاحاديث

فيما يتعلق به حكم من الثواب و

العقاب وترغيبا للناس في الحسنات

ودرجا لهم عن السيئات واستدلوا

بما في بعض الروايات من كذب على

متعمدا يفضل الناس فليتوبوا مقدرة

من النار اخذوا بمفهومه جواز الكذب

عليه صلى الله عليه وسلم لقصد اهتداء

الناس وقالوا في الحديث المشهور

بدن زيادة ليضل به الناس ان على الضرر

ونحن انما نكذب لدو حبل بعضهم علان

المراد به من قال في خفة صلى الله عليه وسلم ساجدا ومجنونا واثارا وما شال ذلك ١٢ شرح الشرح

الحديث الدال على العموم واما ما ذكره فهو من الماديات الفاسدة بناء على غفلةهم من قواعد الدين ١٢ شرح الشرح **له قوله** من جملة الاحكام الشرعية

الخ والاذل يجوز الوضع لساير الاحكام بالاتفاق لم يجز الترغيب والترهيب ايضا لساير الاحكام ١٢ عاب **عنه** الذين يضعون في مدح **عنه** او ثبات

او اهلهم ١٢ **عنه** اى الاتيان بمحدث غريب يرغب الناس فيه ١٢ شرح الشرح -

كعصف المقلدين واتباع هوى بعض الرؤسا او الإغراب لقصد الاستظهار

وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به الا ان بعض الكرامية وبعض

المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع في الترغيب والترهيب وهو خطأ

من فاعله نشأ عن جهل لان الترغيب والترهيب من جملة الاحكام

الشرعية والتفقوا على ان تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه و

على الله صحبه سلم من الكبار وبالخ ابو محمد الجويني فكفر

من تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه و على الله صحبه سلم

له قوله لقصد الاستظهار الخ اى ليشتهر عند العامة انهم من العلماء الكبار او ليشتهر ذلك الحديث

في اهل الديار وذكر في خلاصة الطيبي ان من الواضحين قوم من السؤال والاشهاد ينفون في الاسواق

والمساجد فيضعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث باسناد صحيحة قد حفظوها فيذكر كرسن الموضوعات

بتلك الاسانيد قال جعفر بن محمد الطيالسي على احمد بن حنبل يحيى بن معين في سمي الرصافة فقام مرين

ايديهما قام فقال حدثنا احمد بن حنبل يحيى بن معين قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن قتادة عن النبي

المراد به من قال في خفة صلى الله عليه وسلم ساجدا ومجنونا واثارا وما شال ذلك ١٢ شرح الشرح

الحديث الدال على العموم واما ما ذكره فهو من الماديات الفاسدة بناء على غفلةهم من قواعد الدين ١٢ شرح الشرح **له قوله** من جملة الاحكام الشرعية

الخ والاذل يجوز الوضع لساير الاحكام بالاتفاق لم يجز الترغيب والترهيب ايضا لساير الاحكام ١٢ عاب **عنه** الذين يضعون في مدح **عنه** او ثبات

او اهلهم ١٢ **عنه** اى الاتيان بمحدث غريب يرغب الناس فيه ١٢ شرح الشرح -

المراد به من قال في خفة صلى الله عليه وسلم ساجدا ومجنونا واثارا وما شال ذلك ١٢ شرح الشرح

الحديث الدال على العموم واما ما ذكره فهو من الماديات الفاسدة بناء على غفلةهم من قواعد الدين ١٢ شرح الشرح **له قوله** من جملة الاحكام الشرعية

الخ والاذل يجوز الوضع لساير الاحكام بالاتفاق لم يجز الترغيب والترهيب ايضا لساير الاحكام ١٢ عاب **عنه** الذين يضعون في مدح **عنه** او ثبات

او اهلهم ١٢ **عنه** اى الاتيان بمحدث غريب يرغب الناس فيه ١٢ شرح الشرح -

المراد به من قال في خفة صلى الله عليه وسلم ساجدا ومجنونا واثارا وما شال ذلك ١٢ شرح الشرح

الحديث الدال على العموم واما ما ذكره فهو من الماديات الفاسدة بناء على غفلةهم من قواعد الدين ١٢ شرح الشرح **له قوله** من جملة الاحكام الشرعية

الخ والاذل يجوز الوضع لساير الاحكام بالاتفاق لم يجز الترغيب والترهيب ايضا لساير الاحكام ١٢ عاب **عنه** الذين يضعون في مدح **عنه** او ثبات

او اهلهم ١٢ **عنه** اى الاتيان بمحدث غريب يرغب الناس فيه ١٢ شرح الشرح -

١١١
٨
١١١
١١١
١١١

6
2

الاشياء القادرة الخ قال السخاوي كابل راو ضعيف بثقة كما اتفق لابن مروي في حديث موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفعان الله اذهب عنكم عبيته الجاهلية فانه قال ان راوية غلط في تسمية موسى بن عقبة وانما هو موسى بن عبيدة وذلك ثقة وابن عقبة ضعيف انتهى شرح الشرح **له قوله** وجمع الطرق الى الاسانيد المشتملة على المتن واستقصاها من المجامع والمسانيد النظر في اختلاف رواة الحديث وضبطهم افعالهم ليحصل الترجيح بذلك ويعلم انه موصل او مرسل موقوف او مرفوع ورواية غيرهم على سبيل التوهم فقد روى عن علي بن الحسين انه قال الباب اذا التزم طرقة لم يبين خطأه ١٢

كذا في شرح الشرح **له قوله** فهذا هو المعلل الخ في سائر كما في اخوانه اذا المعلل هو ما فيه الوهم لا الوهم بنفسه قد وقع في عبارة كثير من المحدثين كالبخاري والترمذي وابن عدي والدارقطني تسمية بالمعلول وسادة ابن الصلاح بان ذلك معلول عند اهل اللغة والعربية لان المعلول من علته بالشراب الى سقاه مرة بعد اخرى هو غير ملائم وسماه معللا قال العراقي الا جرد في تسمية المعلل وكذا وقع هوني عبادة بعضهم واكثر عباراتهم في الفعل اعلاه فلان بكذا وقيل سمع علي قال الجوهري لا اعلمك الله بعله اي ما اصابك بمصيبة وما علة فانه يستعمل اهل اللغة يحذف الهاء بالشيء وشغل به من تحليل الصبي بالطعام ١٢ شرح الشرح **له قوله** وادتها الموعظ تفسيره اي اخفاها دسا كما وادتها ادراكا قيل ومن اثرها حتى قال ابن الهيثم لان اعرف علة حديث واحد احب الي من ان الكتب عشرين حديثا ليس عندي ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولا يقوم به الخ ومثاله ما رواه زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن ابي عبد الله سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في المغرب بالطور قال

الفصل ان اطلع عليه اي على الوهم بالقرائن الدالة على وهم

والبحث فيه ١٢ على صيغة المجهول ١٢

راويه من مرسل او منقطع او اداخل حديث في حديث

عطف على وصل ١٢

من بيانية للقرائن ١٢ ش

او نحو ذلك من الاشياء القادرة ويحصل معرفة ذلك بكثرة

الوهم ١٢

المشتركة ١٢

التتبع وجميع الطرق فهذا هو المعلل هو من اغضب انواع

اي علم هذا النوع ١٢

الاستق ١٢

علوم الحديث اذ قها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا

مفتيا ١٢

وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية بالاسانيد

مهارة راسخة ١٢

كاملة ١٢

له قوله ان اطلع عليه الخ قال السخاوي اما ان لم يطعم عليه فهو المقبول وفيه ان جميع اسباب الطعن مشترك في انه يطلع عليه فهو مقبول قبالاطلاع يجعل موجبا للطعن فلا وجه لاختصاص الاطلاء بالسادس انتهى اقول يمكن ان يقال لما كان الاطلاء على توهم الراوي في الاسناد والمتن من اغضب العلوم وادقها ولا يحصل الا لمن رزقه الله تعالى خصه بالبيان بخلاف الاطلاء على الوجوه الاخر فانه ليس بهذه المشاية فافهم ١٢ عب **له قوله** بالقرائن الدالة الخ اسم المنبهة للحارف علة بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث لذلك اكتفاء بقلبة النظم اورد عدم ترجيح احد الطرفين فيتوقف في الحكم بالهجوم عدمها واما اذا لم يطعم عليه بما ذكر من القرائن فالظاهر السلامة من الجرح فهو من اقسام المقبول ١٢ شرح الشرح **له قوله** او نحو ذلك من

ابو عبد الله الحاكم انه معلول من ثلاثة اوجه الاول ان عثمان هو ابن ابي سليمان والثاني ان عثمان انما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابي عبد الله الثالث ان ابا سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروا وابو سليمان هذا هو اخونا فح ١٢ كذا في بعض الجواشي **له** كاد سال موصل او وقف مرفوع ١٢ **له** التي هي خمسة وستون فتا على ما ذكره البهوي ١٢ ش **له** اي بعلم هذا الفن الغامض ١٢ **له** شاملا للاسانيد والمتون ١٢ ش **له** من العدالة والضبط وغيرها ١٢

له قوله الثاني ان يكون المتن الخ مثله حديث رواه البوداد ومن روايته زائدة وشريك رواه النسائي من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عامر بن كليب عن ابيه عن ابي دائل بن حجر في نسخة ^{مسند} رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيه ثم جئتهم في زمان فيه برود شديد فأتيت الناس عليهم جل الشياخ تحرك ايدهم تحت الشياخ قال موسى بن هرون وذلك عندنا وهو فقولهم ثم جئت ليس بهذا الاسناد وانما هو ادرج عليه عن عامر عن عبد الجبار بن ائمل عن بعض اهلته عن وائل هكذا رواه متبيننا زهير بن معاوية وابو يدريش عن ابي داود في نسخة تحريك الايدي تحت الشياخ وفصلها من الحديث

فذكرها يا سنا دها ١١ شرح الشرح -

قوله او يروى احد الحديثين الخ
 مثاله حديث رواه سعيد بن ابى
 مريم عن مالك عن الزهري عن انس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا
 تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا
 تنافسوا الحديث فقوله ولا تنافسوا مدرج
 في الحديث ادرجه ابن ابى مريم
 من حديث آخر لماك عن ابى الزناد
 عن الاعرج عن ابى هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان
 الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا و
 لا تخسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا
 وكلا الحديثين متفق عليه من طريق
 مالك وليس في الاول ولا تنافسوا وانما
 هو في الحديث الثاني ١٣ شرح الشرح
قوله الرابع ان يسوق الى الرابع
 ان لا يذكر الحديث متن الحديث بل
 يسوق اسناده فقط ثم يقطع قاطع
 فيذكر كلاما من قبل نفسه فيظن بعض
 من سماعه ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد
 كذا قال السخاوي في شرح الالفية فيظهر
 منه انه لا ذكر لمتن الحديث في الرابع فلا
 يصدق تعريف مدبر المتن على خلاف ما قبل
 ان تعريف مدبر المتن غير ما نه لدخول القسم
 الرابع من مدبر الاسناد ١٤ وحده المدبر

فيجتمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسانيد لا يبين الاختلاف الثاني
طريق ١٢
ان يكون المتن عند الاطراف منه فانه عند اسناد اخر فيرويه
جميعا ١٢
واحد ١٢
راوعنه تامبا الاسناد الاول منه ان يسمع الحديث من شئ الاطراف
اي سم ذلك الطرف ١٢
آخر ١٢
منه فيسمع عن شئ بواسطة فيرويه راوعنه تامبا محذوف بواسطة
من ان له لسمع الطرف الا بواسطة ١٢
الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين
القسم ١٢
فيرويهما راوعنه مقتصر على احد الاسنادين او يروي احدا الحديثين
مع ١٢
باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الاخر ما ليس
لفظ ١٢
في الاول والآخر ان يسوق الاسناد فيعرض عليه عارض فيقول كلاهما
الراوي او المحدث ١٢
القسم ١٢
من قبل نفسه فيظن بعض من سمع ان ذلك الكلام هو متن
وهو المطعون بالمخالفة ١٢

له قول فيقول كلاما من قبل نفسه الخ كما قال بعض المستدين حال الاستماع كثرت ملوئها بالليل من وجهه بالنهار فإنه لما ساق الاستاد رأي جلاصا لما
 من الوجه فقال بنسابة حال ذلك الكلام فيتوهم بجملة ان هذا الاستاد لذلك الكلام الحال انه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ قاسم
 ع ١٥ ما من معاصيين او من واحد فقط ١٢ ع ١٥ اي المختلفين ليظهر الفرق بين هذا الوجه والقسم الثاني ١٢ ش ٥ فلا يذكو
 متن الحديث بل يقول كلاما الخ ١٢ ع ١٢

عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره أو أتيه أو رفته فليتبوئاً قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام وهو في ذكر الانبياء والرسل وأدراج ذلك في حديث بسرة قال والحفظان ذلك من قول عروة انتهى الرُفْعُ بضم الراء وفتحها الاصل والفتح والظاهر ان الثاني هو المواد ههنا ١٢ ملخص شرح الشرح **له قوله** وتارة في أخوة الخ مثاله ما روى أبو خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن خزيمة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلوة فقال قل العيات لله فذكر حين قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله

فاذا قلت هذا فقد قضيت ملائكت ان شئت ان تقدم فتعرو ان شئت ان تقعد فاعلم كذا رواه أبو خيثمة فادرج في الحديث قوله فاذا قلت الخ واسأله من كلام ابن مسعود ان كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدليل علي ان القصة عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان مرواه عن ابن الحر المذکور هكذا والتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه شبابة عن أبي خيثمة فوصله ايضا ١٢ شرح الشرح **له قوله** وهو الاكثر الخ اي ما يكون في الآخر هو الاكثر وتوما وقيل المدرج في الاول يكون اكثر لان الراوي يقول او لا ما يريد ان يستدل عليه بالحديث فيدرجه من غير فصل فيتهم ان الجميع حديث واحد كما سبق من قول أبي هريرة استبغوا الوضوء الخ ١٢ تلخيص الحواشي

له قوله لانه يقع بعطف جملة على جملة الخ اي فيمكن استقلاله من اللفظ السابق فيتميز من لفظ الحديث بخلاف ما اذا كان بغير جملة كما ابن ديق العيل لما يكون الادراج بلفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ السابق واستشكل اي ابن دقيق العيد على الاولين فقال وما يفتع ان يكون

مدرجاً في آشاء لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مقدماً على اللفظ المراد ومعطوفاً عليه او اعطف كما قال من مس ذكره فليتبوئاً بتقديم لفظ الانبياء على الذكر فهما يضعف الادراج لما فيه من اتصال هذا اللفظ بالعامل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المص لا مانع من الحكم عليهما في الاول والاخر والاوسط اذا قام الدليل المورث غلبة الظن ١٢ وجيه الدين **له قوله** ادخله من موقوف للاعطف على قوله بتغيير السياق اي الخالفة اما ان تكون بتغيير السياق او بدخول موقوف اي درج عروق اي في مرفوع يقال بجم الشيء في الشيء اذا دخل فيه واستقر ١٢ ععب اي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن ١٢ ش ععب الدخول في الخفاء من الدخول ١٢ ش

ذلك الاسناد في رويته عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد

الوجه الرابع ١٢

ذلك الاسناد ١٢

واما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتأمر

يكون في اوله تارة في اثنا تارة في اخيره وهو الاكثر لانه

ما يقع في الآخر ١٢

الادراج ١٢

يقع بعطف جملة على جملة او بدخول موقوف من كلام الصحابة

له قوله وهذه اقسام مدرج الاسناد الخ اما الثلاثة الاول فظاهر اما الاخير فتغير السياق فيه باعتبار ان سياق الاسناد يقتضي ان يذكر الحديث بعده لا كلاماً من قبل نفسه ١٢ شرح الشرح **له قوله** واماً مدرج المتن الخ قال الشارح حاصله ان يذكر الراوي محايلاً كان او غيره كلاماً نفسه او غيره فيروي به من بعده متصلاً بالحديث من غير فصل يتميز عنه بان يعزوه لقائل صريحاً او كذا فيقولهم من لا يعرف حقيقة الحال انه من الحديث وحقيقته على ما صرح به السخاوي اضافة الشيء لغير قائله قال المشي هذا التعريف لدرج المتن اعم من تعريفه الخارج من عبارة المتن اذ قول كلام ليس منه اعم من الحاصل ان يكون من كلام نفسه او غيره من الصحابة ومن بعدهم الا ان يخص بكلام غيره انتهى اقول لو سلم قول المشي فالصواب ان يقول هذا التعريف لمدرج المتن اخس من تعريفه الخارج من عبارة المتن كما لا يخفى ١٢ ععب **له قوله** وتارة يكون في اوله الخ مثاله ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقولوا استبغوا الوضوء من قول أبي هريرة وصل بالحديث في اوله كذلك رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال استبغوا الوضوء فان اباقوا سقر قال ويل للاعقاب من النار قال الخطيب هم ابو قطن وشبابة في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقنا وذلك ان قوله ويل للاعقاب من النار من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ شرح الشرح **له قوله** وتارة في اثنا الخ مثاله ما رواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه

مدرجاً في آشاء لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مقدماً على اللفظ المراد ومعطوفاً عليه او اعطف كما قال من مس ذكره فليتبوئاً بتقديم لفظ الانبياء على الذكر فهما يضعف الادراج لما فيه من اتصال هذا اللفظ بالعامل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المص لا مانع من الحكم عليهما في الاول والاخر والاوسط اذا قام الدليل المورث غلبة الظن ١٢ وجيه الدين **له قوله** ادخله من موقوف للاعطف على قوله بتغيير السياق اي الخالفة اما ان تكون بتغيير السياق او بدخول موقوف اي درج عروق اي في مرفوع يقال بجم الشيء في الشيء اذا دخل فيه واستقر ١٢ ععب اي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن ١٢ ش ععب الدخول في الخفاء من الدخول ١٢ ش

مدرجاً في آشاء لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مقدماً على اللفظ المراد ومعطوفاً عليه او اعطف كما قال من مس ذكره فليتبوئاً بتقديم لفظ الانبياء على الذكر فهما يضعف الادراج لما فيه من اتصال هذا اللفظ بالعامل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المص لا مانع من الحكم عليهما في الاول والاخر والاوسط اذا قام الدليل المورث غلبة الظن ١٢ وجيه الدين **له قوله** ادخله من موقوف للاعطف على قوله بتغيير السياق اي الخالفة اما ان تكون بتغيير السياق او بدخول موقوف اي درج عروق اي في مرفوع يقال بجم الشيء في الشيء اذا دخل فيه واستقر ١٢ ععب اي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن ١٢ ش ععب الدخول في الخفاء من الدخول ١٢ ش

له قوله بوتر رواية مفصلة الخ وقد سبقت أمثلة في الحواشي السابقة اما مثال التخصيص فكحديث ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جعل لله ندا دخل النار وقال كلمة أخرى ١٢ أخرى اقولها ولم اسمعها منه من مات لا يجعل لله ندا دخل الجنة ١٣ شرح الشرح **له قوله** او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم الخ حديث البخاري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجند المملوك اجران والذي نسيه بكرة لولا الجهاد في سبيل الله وبرأى لاجبت ان اموت وانا مملوك فلا يجوز كون والذي الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم لامتناع عينه ان يكون مملوكا لان امه لو تكن موروثة حتى يبرها وانما هو قول ابي هريرة كما بينا انشقات من رواية والذي نفس ابي هريرة بيده ١٤ كذا في حواشي النسخة المفقولة عنها **له قوله** وقد

صنف الخطيب كتابا في سماء الفضل بوصف المدح في النقل وقد خفضه المم مرتبا على الابواب سم الزيادة وسماء تقريبا لمنهج يتربى المدح ثم اعلم انه قالوا الادراج باقسامه حرام لما فيه من التلبس المدلس ان كان بعضه اخفى من بعض كتف ريفظة غريبة مثل المزابرة والمجبرة والعرايا ونحوها مما فضل الزمري وغيره من الائمة بل لا يظهر التحريم في مثله لاسيما في المتفق عليه قول ابن السعدي وغيره المتقدم ساقط العدالة ومن يحرف الكلم من مواضعه هو ملحق بالكذابين يميل على ما عداه وقد ذكرنا من المم من ابن دقيق العيد ما يدل على جواز في الجملة ١٥ ملقط من شرح الشرح **له قوله** كمر بن كعب بن كعب بن مرة الخ بعضهم يميم وتشديد اراءه اراة مثلا يكون الائم في الاسناد كعب بن مرة فيغلط الراوي ويقول بدله مرة بن كعب فهو سهو وغلط من الراوي وانما نشأ هذا الوهم منه لان اسوا حدها اسمها في الآخر ١٦ شرح الشرح **له قوله** فهو المقلوب الخ قيل المقلوب هو ان يكون اسم احد الراويين اسما في الآخر مع كونهما من طبقة واحدة فيجعل الراوي سهوا ما هو الا حدها للاخر كما ذكره السخاوي في ترك المم قيد السهو وتكونها طبقة واحدة اجيب بان التعريف الصحيح هو ما ذكره المم ويحمل كلام السخاوي على قسمين اقسامه لان المقلوب منحصر فيه وسياتي ما يفيد ١٧ ملخص شرح الشرح **له قوله** والخطيب كتابا في سماء رانم الادراج في المقلوب من الاسماء والاشباة للمقلوب اقسام آخر ادرج بعضها في قسم الابدال كما سيأتي بيانه لما انه انشبه به ١٨ ملخص شرح الشرح **له** بيان للموتوف وبيان الماهان الموتوف ههنا اعم شامل للمقطوع ايضا على سبيل عموم المجاز فلا يوهو ما يوهو ١٩ عيب عمه بخلاف باقي الحديث فانه ثبت انه حديثه عليه السلام ١٢

او من بعدهم برفوع من كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله

كاتبين واتباعهم ١٢

وصحبه سلم من غير فصل فهذا هو مدح المتن ويدرك

يصرف ١٢

من غير تميز بين الوقت والمرفوع ١٢

الادراج بوتر رواية مفصلة للقد المدح مما ادرج فيه او

اي من حديث ١٣

أخرى مبيزة ١٢

بالتنصيص على ذلك من الراوي او من بعض الائمة المطلعين

العارفين ١٢

الادراج او المدرج ١٢

بالنصر ١٢

او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وعلى آله صحبه سلم يقول ذلك

وقد صنف الخطيب المدح كتابا ولخصته وزدت عليه قدر

ما ذكر مرتين واكثر والله الحمد وان كانت المخالفة بتقدير

دله المجد ١٢

فصار كتاب المم ثلاثة اشعاف ١٢

تاخير اى في الاسماء كمر بن كعب بن كعب بن مرة لان اسم احدهما

اي اذا نشأ هذا الوهم لان الخ ١٢

غالبا ١٢ كدرة ١٢

اسمها في الآخر فهذا هو المقلوب للخطيب فيه كتاب افع الارتياب

هو ما ذكره المم ويحمل كلام السخاوي على قسمين اقسامه لان المقلوب منحصر فيه وسياتي ما يفيد ١٧ ملخص شرح الشرح **له قوله** والخطيب كتابا في سماء رانم الادراج في المقلوب من الاسماء والاشباة للمقلوب اقسام آخر ادرج بعضها في قسم الابدال كما سيأتي بيانه لما انه انشبه به ١٨ ملخص شرح الشرح **له** بيان للموتوف وبيان الماهان الموتوف ههنا اعم شامل للمقطوع ايضا على سبيل عموم المجاز فلا يوهو ما يوهو ١٩ عيب عمه بخلاف باقي الحديث فانه ثبت انه حديثه عليه السلام ١٢

١٥ وجد فيه ذلك التقدير والمآ خير ١٣ ش

له قوله لا تعلم شمال الخ راى يسار المنق على ارادته غاية المبالغة في الاخفاء والرداب من على شماله كالحل ارادة الحال يجوز القول ثم تجوز من تحتها (الانهار) شرح الشرح
له قوله اتقن من زادها الخ اسم تفصيل من الاتقان كافي من الافادة وبلغ من المبالغة اى اكثر اتقاناً وافادة ومبالغة واخل التفصيل مما مضى على اربعة اجوف عند
 سيبويه قياس عن غيره سماع كذا في الموشح ١٢ شرح الشرح **له قوله** هو المزيدي في متصل الاسانيد الخ وهو ان يزيد الراوى في اسناد حديث رجلاً او اكثر وها منه وغلطاً
 ما روى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بسير بن عبد الله قال سمعت ابا ادريس يقول سمعت واثله بن الاسم يقول سمعت

ابا مرشد الغزوى يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فذكر سفيان
 وابي ادريس في هذا هم اما ابو ادريس فنسب الهم
 الى ابن المبارك لان جماعة من الشقات مرادهم عن
 ابن جابر بن بسير واثله ولم يذكر ابو ادريس
 بين بسير واثله وصرح بعضهم بسماع بسير واثله
 قال ابو اسلم الرازى كثيراً ما يحدث بسير عن ابي
 ادريس فهو ابن المبارك ولكن ان هذا اماداه
 عنه عن واثله وليس كذلك بل هو ماسم بسير
 من واثله واما سفيان فهو فيه من يرون ابن
 المبارك لان جماعة من الشقات مرادهم عن ابن المبارك
 عن ابن جابر بلا واسطة وصرح بعضهم بلفظ الراى
 بينهم ١٢ شرح الشرح **له قوله** شرطه ان يقع السمع
 بالسماع الخ اى مع ذلك تدل القصة على ان الزيادة
 وهم الا فحجم التصريح بالسماع في موضع الزيادة لا
 يستلزم كون الزيادة دها يجوز ان يكون الراوى سمع
 من رجل هو من شخص سمع ذلك الراوى من ذلك
 الشخص نفسه لا ملخص شرح الشرح **له قوله** نرى
 بان معننا بصيغة المفعول وهي صيغة مفعول
 لا موضوع كالجملة والمجدلة اى متى كان الاسناد
 بلفظ عن فلان عن فلان مثلاً او نحوه مما يحتمل
 عدم الاتصال بترجيح الزيادة فيعلم ان حديث
 الشقة كان منقطعاً لا متصلاً وان كان محتملاً قبل
 هذه الزيادة ١٢ شرح الشرح **له قوله** بائد له
 اى الراوى الخ قال التميمي اى بائد له الشيخ المروغى
 كان يروى اثنان حديثاً فبريداً أحدهما عن الشيخ

وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه

عند مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه ففيه و

رجل تصدق بصدقة اخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تصدق شماله

فهذا اما القلب على احاد الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تصدق يمينه

كما في الصحيحين او ان كانت المخالفة بزيادة راوى في اثناء الاسناد

ومن لم يزد لها اتقن ممن زادها فهذا هو المزيدي في متصل

الاسانيد شرطه ان يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة و

الافسنة كان معننا مثلاً ترجحت الزيادة او ان كانت المخالفة

بائد له اى الراوى ولا مرجح لاحدى الروايين على الاخرى

أخر عن اخويه فقاما بعد ذلك الشيخ وقال البخارى كان يروى اثنان او اكثر ثم اء واحد مرة على واحد اخرى على آخر فماله ١٢ شرح الشرح **له قوله** لا مرجح الخ فان ترجحت بان يكون
 راويها احفظ او اكثر معرفة للعلمى عن سماع اذا كان ولادة او قربة او مولاة او ملد به او غير ذلك من وجع الترجيم المتعددة ككون حين العمل بالغا او سماعه من لفظ شيخ فالحكم للراجح
 ولا يكون للحدث حيث يفتقر معطر باو كذا ان امكن الجمع بحيث يمكن ان يكون المتكلم معبرا باللفظين فاكتر من معتر واحد يحتمل كل منهما على حالة لا تثنى الاخرى ١٢ شرح الشرح
له اى فى رواية عن ابى هريرة ولا تفقد رواه عن غيره على الاصل ١٢ عب **له** اى فى جميع طرق البخارى بعض طرق مسلم ١٢ عب **له** واما ان ترجحت احدهما فالحكم للراجح ولا يكون

أخر لا بدل استادا سندا آخر من غير ان يلاحظ تركيبه عن آخره حديث رواه جرير بن حازم عن ثابت البناني عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قمت الصلوة فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث القلب اسناده على جرير بن حازم وهذا الحديث مشهور لعلي بن كثير عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا اما قاله وجيه الدين وقال الشارح انه خطأ فاحش اذ الكلام في الابدال عند امتحاننا عيب **فهو قوله** وقع للبخاري والعقيلي بضم بين وفتح تاء وغيرهما ممن وقع الابدال عندنا في حقهم امتحاننا المعروفة ضبطهم وحفظهم اما البخاري فنقدوى انه لما قى بغدا سمع به اصحاب الحديث فاجتمعوا وعردوه الى ما رثه حديث قلبوا متونها و

اسانيد ها وجعلوا متن هذا الاسناد

لا سنادا اخر واسناد هذا المتن ملحق اخر

وانتخبوا عشرة من الرجل ودفعوا كل

منهم عشرة منها وتوا عدوا كما هم على

الحضور بمجلس البخاري قلما حضروا

واطمأن المجلس باهلهما لبخاريين

ومن انضم اليهم من الغرباء من

اهل خراسان وغيرهم تقدم اليه احد

من العشرة وسأله عن احاديثه لحد

واحد أو البخاري يقول له في كل منها

لا اعرف وفعل الثاني كذلك الى

ان استوفى العشرة المائة وهو لا

يزيد في كل منها على قوله لا اعرف

وكان الفقهاء ممن حضروا يفتت بعضهم

الى بعض ويقولون فهم الرجل ومن

كان منهم غير ذلك يقضى عليه بالعجز

والقصير وقلة الفهم لكونه عنده

المقتضى عدم تمييزه حيث لم يعرف

واحدًا من بابيه ولما فهم البخاري

من قرينة الحال انتهاء هم من مسائلهم

انفتحت الى السائل الاول وقال له سألت

عن حديث كذا وصوابه كذا الى آخر احاديثه

وهكذا الباقي فزود المائة الى حكمها الغير

قبل القلب فاقره الناس بالحفظ واذا عوا له

بالفضل وعلموا لجل المنزل في هذا الشأن

واما العقيلي فذكر مسلم بن قاسم في ترجمته

انه كان لا يخرج اصله لمن يجيبه من اصحاب الحديث بل يقول له اقرأ في كتابك فانكرنا او قلنا اما ان يكون من احفظ الناس او من اكد بهم نحو عمدنا الى كتابة

احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا وزدنا فيها الفاظا وتركنا منها احاديث صحيحة وايتناه بها او التمسنا منه سماعها فقال لي اقرأ فقرأها

عليه فلما انتهيت الى الزيادة والنقصان فطن واخذ مني الكتاب فالحق فيه بخله النقص وضرب على الزيادة ومصححها كما كانت ثم قرأها علينا

وقد طابت انفسنا وعلمنا انه من احفظ الناس من ذكره السخاوي ١٢ شرح الشرح ٥٥ ويزم منه ان يكون الحديث متصفا ١٢ شـ

فهذا هو المضطرب هو يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في

اي الاضطراب ١٢ ش

المتن لكن قل ان يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة

اي قل حكم الحديث ١٢ ش

الى الاختلاف في المتن واد الاسناد وقد يقع الابدال عند المتن

اي المتن او الاسناد ١٢ ش

يراد اختيار حفظه امتحانا من فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي

امتحان ١٢ ش

له قوله وهو يقع في الاسناد غالبا ثم يميزه من ان يكون الحديث متصفا للاشارة بانه لم يضبط على ما ذكره

الجزري ومثاله رواه ابو داود وابن ماجه من رواية اسماعيل بن امية عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث

عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اضل احدكم فلم يجعل شيئا خلفه وجه الحديث وفيه ما لم يجد عصا

ينصبها بين يديه فليخط خطا وقد اختلف فيه على اسمعيل اخذنا كثيرا اخره ابا بشر بن الفضل روح ابن القاسم عن

اسمعيل هكذا رواه سفيان الثوري عن ابي عمرو بن حريث عن ابيه عن ابي هريرة ورواه حميد بن الاسود عن اسمعيل عن ابي

عمرو بن محمد بن حريث بن سليم عن ابيه عن ابي هريرة ورواه وهيب بن عبد الوارث عن اسمعيل عن ابي عمرو بن حريث عن جده حريث

ورواه ابن جرير عن حريث بن مزارع عن ابي هريرة وفيه من الاضطراب اكثر من هذا قال ابن خيثمة لم نجد شيئا يشبه هذا الحديث ١٢

وجيه الدين **له قوله** وقد يقع في المتن لمثاله حديث فاطمة بنت قيس قالت سألت ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم عن الزكوة فقال ان

في المال حق سوى الزكوة فهذا حديث قد اضطرب لفظه معناه فرواه الترمذي هكذا من رواية بشر بن عمار عن ابي حنيفة عن الشعبي عن فاطمة ورواه

ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكوة فهذا اضطراب لا يقبل الا في رواية جيه الدين **له قوله** لكن قل الخ

استدراعا لغيرهم انه يجوز ان يكون قليلا في نفسه وكثيرا باعتبار حكم الحديث **شرح الشرح** **له قوله** من فاعله المحدث امتحانا

فامشينا من ناعل الابدال جعله من اقسام الابدال وان جعله غيره من اقسام القلب لقلته مناسبتة بالقلب الا ان الاشب كما قال

السخاوي جعل من اقسام المركب تسميته به وهو ما ركب مقتله اسنادا لا يمكن له لان المقصود بالذات هنا تركيب اسناد متن يمتنع

انه كان لا يخرج اصله لمن يجيبه من اصحاب الحديث بل يقول له اقرأ في كتابك فانكرنا او قلنا اما ان يكون من احفظ الناس او من اكد بهم نحو عمدنا الى كتابة

احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا وزدنا فيها الفاظا وتركنا منها احاديث صحيحة وايتناه بها او التمسنا منه سماعها فقال لي اقرأ فقرأها

عليه فلما انتهيت الى الزيادة والنقصان فطن واخذ مني الكتاب فالحق فيه بخله النقص وضرب على الزيادة ومصححها كما كانت ثم قرأها علينا

وقد طابت انفسنا وعلمنا انه من احفظ الناس من ذكره السخاوي ١٢ شرح الشرح ٥٥ ويزم منه ان يكون الحديث متصفا ١٢ شـ

له قوله بتغيير حروف او حروف الخ اي ذاك كما في المصحف حيث تغيرت الست بالشئ في المثال الذي سيأتي او مصحفه كما في الحرف حيث تغيرت في باقي في المثال الذي سيمضي ايضا ١٢ **عب** **له قوله** فالمصحف الخ اسم مفعول من التقييف وهو اعم من ان يكون معه تغيير اعراب ام لا ومثاله حديث من صام رمضان واتبعه ستاً من شوال مصحف ابو بكر الصولي شيئاً بالشرين المعجزة الباء التحتية ١٢ ملخص الشرح **له قوله** فالمعرف الخ هذا ايضا اسم مفعول من التحريف ومثاله حديث جابر روى ابي

يوم الاحزاب على الخلف فكواه
رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرفه عند فقال فيه ابي
بالاضافة وانما هو ابي بن
كعب والواجب ان كان قد
استشهد قبل ذلك في
أحد كما ذكره الجزري
وجعل صاحب الخلاصة
المصحف اقساماً منها ما
يكون محسوساً بالبصر اما في
الاستدراك كما صحف يحيى بن
معين مراجع البراء الممهلة
والجميع بمرزاهم بالزاي والحاء
المهمله او في المتن كما صحف
ابو بكر الصولي شيئاً ومنها
ما يكون محسوساً بالسمع اما في الراء
كتقييف عامم الاصل بواصل
الاحادب قال الرازي فظني ان
هذا من تقييف السمع لا من تقييف
البصر لعدم الاشتباه في الكتابة
واما في المتن كتقييف الرجاء
بالزاي المعجمة لا بالحاء بالذال
المهمله ومنها ما يكون مخفياً كما
توهم مما ثبت في الصحيحين رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى على غزوة
وهي حربة تصيب بين يديه انه

وغيرها وشرطه ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحجة فلو وقع

اي الابدال للاعتين ١٢ اي بقاء الابدال ١٢ ش

الابدال عمداً لا لمصلحة بل للاغراب مثلاً فهو من اقسام الموضوع

شوعية ١٢ اظهار الغرابة ١٢

ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب المعلن وان كانت المخالفة

ان وجد معناه ١٢ ان وجد معناه ١٢

بتغيير حرف او حرف مع بقاء صورة الخط في السياق فان

اي سياق اللفظ ١٢ ش

في اللفظ ١٢

كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف ان كان بالنسبة

التغيير ١٢

الى الشكل فالمحرف ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه

العسكري الدار قطنى غيرهما واكثر مما يقع في المتون وقد يقع

في الاسماء التي في الاسانيد لا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقاً

ولا الاختصار منه بالنقص لا ابدال اللفظ المراد باللفظ

هذا النوع ١٢

صلى قبيلة بنى غزوة انتهى ابن الصلاح وغيره سمي التقيين مخفواً ولا مشاحة في الاصطلاح والفرق ادق عند ارباب الفلاح ١٢ شوح الشرح **له قوله** ولا يجوز تعدد الخ حاصلان التغيير في الحديث سواء كان تغيير كلمة بكلمة او حرف بحرف او هيئة بهيئة او اختصار من طويل لا يجوز اصلاً الا للعلم اذا علم واذ عن انه لا يتغير اللفظ اصلاً بتغيير اللفظ والا فلا يجوز له ايضا ١٢ **عب** **له** كالخطاين وابن الجزري ١٢ ش **عب** اي اكثر وقومه كاشت في المتون ١٢ ش **عب** في المفردات والمركبات ١٢

ان بعض اصحاب الحديث رُئي في المنام وكان قد من شفقة اوليائه شئ ثقيل له في ذلك فقال لفظه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرتها
ففعل بي هذا وكثيرا ما يقع ما يتوهم كثير من اهل العلم خطأ وربما غيره وديكون صحيحا وان خفي وجهه واستخرب وقوعه لاسيما فيما يمكن من حيث
العربية وذلك لتثعب لغاتها ١٢ شرح الشرح **له قوله** اما اختصار الحديث الخ اختلف العلماء في جواز الاختصار على بعض الحديث وحذف
بعضه على احوال احدها المنع مطلقا بناء على منع الرواية بالمعنى لما فيه من القصص في الجملة وثانيها الجواز مطلقا وثالثها انه ان لم يكن رواه
هو او غيره على التمام مرة لم يجز والاحاد

ورابعها وهو الصحيح الذي ذهب اليه

الاكثرين واختاره ابن الصلاح التفصيل
وهو منع الجواز من غير العالم والجواز منه

سواء جوزنا الرواية بالمعنى ام لا وسواء

رواه هو او غيره على التمام ام لا ١٣ وجيه لدني

له قوله حتى يكون المذكور المحذوف الخ

قال الشارح اى لا يختلف حتى لو اختلف

لكان المذكور المحذوف انتهى اقل الظاهر

ان حتى غاية للمعنى لا للمعنى فانه لو اختلفت

الدلالة داخل البيان لم يكن المحذوف

والمذكور بمنزلة خبرين بل يكون المذكور

المحذوف كأنهما خبر واحد قائل ١٤ عب

له قوله او يدل ما ذكره على ما حذف الخ يجوز

ان يكون قوله او يدل عطفًا على قوله لا تعلق له

عطف الفعلية على الاسمية ويكون قوله واخذته

من وضع الظاهر موضع الضمير العائد الى

ما المقدرة قبل قوله يدل شرح الشرح

له قوله كترك الاستثناء الخ اى فى

نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا يساع الذهب بالذهب سواء

يساو فانه لا يجوز حذفه بلا خلاف وفى هذا

ترك الغاية فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم انما

التمرة حتى تهز قيل وهذا الجواز للعالم انما

هو اذا ارتفعت منزلة عن التهمة تاما من

رواية تاما فاما ان رواة ثانيا تاما فاما ان يتم

زيادة فيما رواه اولاد ونسيان لغفلة

وقلة ضبط فيما رواه ثانيا فلا يجوز له التمسك

عن حيز الاحتياج واما تقطيع الم الحديث الواحد وتفرقة فى الابواب للاحتياج به فى المسائل المتفرقة المتنوعة فهو الى الجواز اقرب ١٥ شرح الشرح

المرادف له الا لعالم ببدلوات الالفاظ وبما يحيل المعانى

يغير ١٢

على الصحيح في المسئلتين اما اختصار الحديث فلا كثرون على

الذهب ١٣

جوازه بشرط ان يكون الذى يختصره عالما لان العالم لا ينقص

من الحديث الا ما لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف

اى للستون من الموزون ١٤ ش

الدلالة ولا يختل البيان حتى يكون المذكور المحذوف بمنزلة

غاية للنفى لا للمنفى ١٥

عند حذنه ١٦

خبرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه

حيث لا يجوز له الاختصار ١٧

مستقلين ١٨

قد ينقص ماله تعلق كترك الاستثناء واما الرواية بالمعنى

فالخلاف فيه شهير اكثر على الجواز ايضا ومن اقوى مجبهم

ادله ١٩

كما فى الاختصار ٢٠

منهم الائمة الاربعة ٢١

مشهور ٢٢

له قوله على الصحيح فى المسئلتين الخ اى مسئلة اختصار الحديث ومسئلة الرواية بالمعنى فانهما جائزتان

للعالم المذكور بناء على القول الصحيح خلا من خالف فيهما واما غير العالم فلا يجوز له ذلك بالفاق العلماء وروى

وقلة ضبط فيما رواه ثانيا فلا يجوز له التمسك

عن حيز الاحتياج واما تقطيع الم الحديث الواحد وتفرقة فى الابواب للاحتياج به فى المسائل المتفرقة المتنوعة فهو الى الجواز اقرب ١٥ شرح الشرح

له قوله فالخلاف فيها شهير والاكثر اى من اهل الحديث والفقهاء الاصول ومنهم الائمة الاربعة رضوان الله عليهم اجمعين (بقية الكلاصغري)

ع تفصيل للمسئلتين وكونها جائزتين على الصحيح ١٢ ش **ع** وقيل بالمنع مطلقا وقيل بالجواز مطلقا وقيل بالتفصيل ١٣ **ع** بحيث لا يفسد المعنى

عند حذنه ١٤ **له** فلا يكون المذوف مفقدا للمعنى ايضا ١٥

بقية حاشية گذشته صفحه ٩٧

على الجواز اى بالشرط

المذكور ايضا اى كما فى اختصار الحديث ومن اقوى حججهما اى دلتهما الاجماع على جواز شرح الشريعة اى احكامها من الكتاب السنة للعجم وهم ما عدا العرب بلسانهم اى بلغاتهم المختلفة من الفارسية والتركية والهندية لقوله صلى الله عليه وسلم بلغوا حتى يسمعوا وليلبلغ الشاهد منكم الغائب ١٢ شرح الشرح للملا على الفارسي **له قوله** فجواز باللغة العربية اولى الخ قيل ويدل عليه ايضا رواية الصحابة ومن بعدهم القصص الواحدة بالفاظ مختلفة قيل ويدل عليه ايضا ما روى من حديث عبد الله بن سليمان الليثى قال قلت يا رسول الله انى اسمع منك الحديث لا استطيع ان اؤديه كما اسمع منك ازيد حرفا او نقص حرفا فقال اذا لم تحموا حراما ولم تحرموا حلالا لا د اصيبتم المعضة فلا بأس نوقش فى الادلة الثلاثة بانها تنقيد الرواية بالمعنى عند الضرورة اما بدونها ايضا نكلا اقول و لعل الحق ان المنع انما هو خوف من فوت مرادة صلى الله عليه وسلم والا فافى ضررى الرواية بالمعنى واذ المسئلة مفهومة فى العالم بمدلولات الالفاظ وما يحيل المعنى فى نكاشك فى جوازها الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تحموا حراما ولم تحرموا حلالا واو اصيبتم المعضة فلا بأس ١٢ **له قوله** بخلاف من كان مستحضر اللفظ

الاجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز

الابدال بلغة اخرى فجوازها باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز فى

المفردات ون المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ لى تمكن

من التصرف فيه قيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسى لفظه

ولبقى معناه مرتسما فى ذهنه فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة

تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظ فجميع ما تقدم

يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ايراد الحديث بالفاظ دون

التصرف فيه قال القاضى عياض "ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا

يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة

عبد الله بن سليمان الليثى قال قلت يا رسول الله انى اسمع منك الحديث لا استطيع ان اؤديه كما اسمع منك ازيد حرفا او نقص حرفا فقال اذا لم تحموا حراما ولم تحرموا حلالا لا د اصيبتم المعضة فلا بأس نوقش فى الادلة الثلاثة بانها تنقيد الرواية بالمعنى عند الضرورة اما بدونها ايضا نكلا اقول و لعل الحق ان المنع انما هو خوف من فوت مرادة صلى الله عليه وسلم والا فافى ضررى الرواية بالمعنى واذ المسئلة مفهومة فى العالم بمدلولات الالفاظ وما يحيل المعنى فى نكاشك فى جوازها الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تحموا حراما ولم تحرموا حلالا واو اصيبتم المعضة فلا بأس ١٢ **له قوله** بخلاف من كان مستحضر اللفظ اى لفظ الحديث الصادر من مشكاة صدر النبوة المنفوت بانه لا ينطق عن الهوى هذا القول عندى هو الاول وهو المروى عن ابن سيرين وغيره ١٢ كذا قال الشارح **له قوله** ولا شك الخ قال عليه الصلوة والسلام تضرع الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وادها كما سمع ١٢ شرح الشرح **له قوله** قال القاضى عياض الخ حاصله انه ينبغي سد باب الرواية بالمعنى ولو انقضى العلماء ونظن الذين لا يعلمون انهم يعلمون فليتروا على الرواية بالمعنى ويحرفون الكلام عن مواضعه اقول ونظيره العمل بالحديث مع ترك التعوض لا قول

السلف فى تفسيره فذا وليه رايا فان كان غايته المقصود ونهاية المامول عند من له حظ من الاسلام تصحيح الايمان الا انه لو اتفق بانه يتجلبا لاجتماع اسماء الذين لا يعلمون وهم من انهم يعلمون فيعرفون معاني الحديث يعلمون بها من غير خوف على مراد النبي صلى الله عليه وسلم اما قرع سمعك قوله عليه السلام تنبؤة قتلهم الله الاسأوا اذا العيوا فانما شفاء العي السؤال فى حق الله انتم ابعدم جواز التيمم هم انهم اخذوا بظاهره قول تعالى وهو التقيد بالشرط وهذا يرشد الى وجوب التقليد على العاصم هو الحق واما على المجتهد ولو فى مسئلة واحدة فلا ريب **له قوله** كما تتم لكثير من الرواة قدما وحديثا الخ قال السخاوى لكن كلال الجواز ان يكون اجماعا تلت فليعمل على التمسك بجمعها بين الادلة وتوقيها بين كلام المقلدة ١٢ شرح الشرح **له** منعظا من هذا استحسان اللفظ

روى عن ذلك

له قوله بان كان اللفظ مستعملاً بقله اراد به غريب الحديث وهو ما جاء في المتن من لفظ عامض يعيد
عن الفهر لقله استعماله احتيج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب وهو من مهم يقيم جهله للمحدثين
خصوصاً ولطلق العلماء عمومًا ويجب ان يثبت فيه ويتحرى ١٢ شرح الشرح -

له قوله

لكتاب ابى عبيد
الجز وهو مع انه
اقام في تصنيفه
اربعين سنة
غير مرتب لكن
وقع من اهل العلم
بوقع جليل صار
قدوة في هذا الشأن
١٢ كذا في شرح الشرح

له قوله

مع اعواز قليل
الجز مصدر اعوز
اي اخرج يعني مع
فقدان استيفاء
في مواضع قليلة
وقد لخصه شيخ
مشائخنا الجلال
السيوطي رحمه
الله وزاد اشياء
وسماه الدرر للتثير
في تلخيص نهاية
ابن الاثير وهو كتاب
لا يستغنى عنه الطالب
١٢ شرح الشرح

له قوله

لكن في مدلوله الجز في معناه المقصود في الدلالة على المطلوب وهو المستفاد من مدلوله التركيبي دقة وخفاء ١٢ شرح الشرح
ذكر هذا الكلام استطرادى بادق مناسبة ١٢ به بضم قاف وتخفيف وال مهملة ١٢ ش به اي على ترتيب الحروف كما في الصحاح وغيره
لعه يظهر من هذا البيان منعت ما اشتهر ان الحديث سهل كله ١٢ عب -

قديمًا وحديثًا والله الوفاق فان خفي المعنى بان كان اللفظ مستعملًا

بقلة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب لكتاب ابى عبيد
بالتصغير ١٢

القاسم بن سلام وهو غير مرتب قدر تبه الشيخ موفق الدين بن
كبراف ١٢

قدامة على الحرف اجمع منه كتاب ابى عبيد الهري وقد اعتنه
الخطيب ١٢ اهتم ١٢

به الحافظ ابو موسى المديني فتعقب عليه استدراك ولزم مخشي
اي زاد اشياء ١٢ صاحب الكشاف ١٢

كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جميع الجميع ابن الاثير في النهاية
المشهور بالجزري ١٢

وكتابه اسهل الكتب تناولا مع اعواز قليل فيه وان كان اللفظ
اغذا ١٢

مستعملًا بكثرة لكن في مدلوله قوة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح
مرادة عند التركيب ١٢

معاني الاخبار وبيان المشكل منها وقد اكثر الائمة من التصانيف في

له قوله قد تكثر نعوته الخ اراد بالنعوت ما يدل على الذات سواء كان باعتبار معنى أو لا قيل العلم وهو ما يدل على الذات ان اشتغل على لفظ الاب او الابن او الام كما في بكر وابن عباس وام سلمة فهي كنية والا فان دل بحسب مضاف النعوى على مدح او ذم فهو لقب والا فهو اسم ١٢ عب -

له قوله الموضح لا وهام الجمع

والتفريق الخ من اضافة المصدر

الى المفعول اى جميع الصفات فى رجل وتفريقها فيه بان يعتبر تارة بنعت وتارة بنعت اخرى المراد بالموضح اسم جنس لكل ما صنف فى هذا النوع اى ما يوضح او هاما ناشية من اجتماع النعوت فيه وذكر واحد منها ١٢ ملخص الحواشى -

له قوله ثم الصورى الخ قال

التلميذ هو تلميذ عبد الغنى و شيخ الخطيب انتهى قيل لكن ما اجاد فيه كالخطيب وهو ظاهرا فان هذا ادأب المتأخر لكن الفضل للمقدم وقد حكى ان بعض العلماء صنف كتابا فى ثلاثين سنة ثم احدث من تلاميذه هديه ورتبه فى ثلاث سنين فصار احسن فاراد به الاستحسان من اهل مجلس عرض عليهم الكتابين فقال له بعض المظرفاء اننا صنفنا هذا الكتاب فى ثلاث وثلاثين سنة فلو لم يصنفه لنا

بلغته ١٢ شرح المشرح

مع حذف قليل

ع اراد بالنعوت ما يدل على الذات مطلقا ١٤ عم الراوى عن احتيا لا لدفع التديس ١٢ م بناء على ان له اسمين وعلى ان الحاد لقب له ١٢ ش له وقيل بالصاد المهملة ١٢ ش له بناء على اضافته الى احد اولاده ١٢ ش -

ذلك كالطحاوى الخطابى ابن عبد البر وغيرهم ثم الجهالت بالراوى

صفحة ١٢
بذاته او

من كبراء الحنفية ١٢

وهى السبب الثامن فى الطعن بسببها امران احدهما ان الراوى

قد تكثر نعوته من اسم او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسب

فيشتهر بشئ منها فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الاغراض

فيظن انه اخر فيحصل الجهل بحاله صنفوا فيه اى فى هذا

النوع الموضح لا وهام الجمع التفريق اجاد فيه الخطيب وسبق اليه

احسن ١٢

عبد الغنى ثم الصورى ومن امثله محمد بن السائب بن بشر الكلبى

نسبه بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد

ابن السائب كناه بعضهم ابا النضر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم

له قوله والامر الثاني اي من اسباب الجهالة ان الراوى قد يكون مقلا من الحديث اى ليس عنده الا الاحاديث القليلة فلا يكثر الاخذ عنه اى اذا كان قليل الحديث فلا يكثر عنه اخذ الحديث وقد صنفوا فيه اى فيمن لم يكثر الاخذ عنه الواحدان وهو اى هذا النوع اعنى الواحدان من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي تدل لوالوصلية ان هذا النوع شامل لمن لم يسم ايضا مع انه هو القسم الثاني المقابل له على ما يظهر من عبارة المتن فكيف

التوجيه؟ اقول

يمكن ان يقال ان

المقابلة بينهما

انما هو من

حيث المقوم و

اما من حيث التحقيق

فلعل بينهما عموما

وخصوصا مطلقا

كالمقابلة بين

الدائمة المطلقة و

الضرورية المطلقة

على ما تقرر فى

موضع هذا ما

يظهر فى فعل الله

يحدث بعد ذلك

امرا ١٢ عيب

له قوله او لا

يسمى الراوى الخ

عطف على قوله فلا

يكثر الاخذ عنه اى

اذا كان الراوى

قليل الحديث

فلا يكثر الاخذ عنه

او لا يسمى هذا

النوع من الجهول

ليسى بهما عيب

١٢

اباهتأمر فصار يُظن انه جماعة وهو واحد من لا يعرف حقيقة

اي والحال انه واحد ١٢

بصيغة الجهول ١٢

الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك الامر الثاني ان الراوى

من اسباب الجهالة ١٢

فيلتبس الامر عليه ١٢

حال السيم ١٢

قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الاخذ عنه قد صنفوا فيه الواحدان

كفخران ١٢

فيكون مجهولا ١٢

وهو من لم يرو عنه الا واحد وسمى من جمعة مسلم الحسن بن سفيان و

اي هو مجهول ولو سمي ١٢

اي بعض اتسام العقل ١٢

غيرهما او لا يسمى الراوى اختصارا من الراوى عنه كقوله اخبرني فلان

الراوى عنه ١٢

او شيخا او رجلا وبعضهم او ابن فلان يستدل على معرفة اسم المبهمة

بمرادة من طريق آخر يسمى صنفوا فيه المبهمة ولا يقبل بث المبهمة بالسم لان

من طريق آخر ١٢

في بيان هذا النوع ١٢

شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن ابهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالت و

يعرف ١٢

كذا لا يقبل خبره لو ابهم بافظ التعديل كأن يقول الراوى عنه اخبرني الثقة

فيه نظر ١٢

له قوله وصنفوا فيه المبهمة الخ اى المصنفات التى صنفوها فى شأن من لم يسم وابهم من الرجال او النساء وهو فن جليل

صنف فيه غير واحد من الحفاظ وكتاب ابى القاسم من بشكوال اجمع مصنف فيه ١٢ عيب عطف على قوله فلا يكثر الاخذ عنه ١٢

عيبه واخفاء ايضا لكونه مقلا ١٢ مع اى من الذى روى عنه ١٢ -

من البخاري بل هذا التوثيق ادون من التوثيق الصحيح ١٢ **له قوله** في حق من يوافقه لعله كفى هذا التعديل في حق مقلديه دون غيره اقول التقليد لا بد ان يكون في معرفة احوال الرواة ولعل هذا التقليد ليس بتقليد في الحقيقة فان التقليد هو تسليم رأي الغير من غير توقف على دليله فافهم ١٢ **له قوله** فان سمي الراوي الفخر الحق اقول هذا التسليم للنوع الاول اعني الواحدان وهو وان كان شاملا لمن لم يسلم الا انهم خرج بقضية المقابلة فلا يرد انه لم يفسح عن حكمه ثم علم ان هذا التسليم انما هو جاريما على الصحابة واما الصحابة فكلهم عدل انفراد الراوي عنهم ولا سموا ولا لم يسلموا كذا قيل ١٢ **له قوله** كذا من الفخر عنه اذا كان متأهلا لم يرد عليه مطالبته

الفرق بين المتفخر وغيره باشتراط التأهل في الاول دون الثاني فان الظاهر هو الاشتراط فيها قال الشارح والسعيح الذي عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل مطلقا وقبل يقبل مطلقا وقيل ان كان المتفخر بالرواية عنه لا يردى الا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن سعيد قبل والا فلا وقيل ان كان مشهورا في غير العلم كالزهد و الشهامة يخرج عن اسم الجهالة وقبل حديثه الا انه هذا انتهى ١٢ **له قوله** ان روى عنه اثنان الفخر عنه عطف على قوله انفراد كما هو ظاهر عبارة المتن الحاصل انه ان سمي الراوي والفخر فهو مجهول العين اوردى عنه اثنان فصلا ولم يوثق فهو مجهول الحال ١٢ ملخص الجواب في **له قوله** فهو مجهول الحال اخرى من العدالة والضبط ومنهما مع عرفان عينه بروايته عنه عنه الا انه لما لم يوثق بقي مجهول الحال ١٢ مستورا **له قوله** وهو المستور الخ انما هو انما هو فيه قسمي المجهول الحال وينتهي كلا منهما مستورا ان كان ابن الصلاح وغيره سمي الاخير مستورا لوجود الستر في كل منهما وهما مجهول العدالة للامم والباغنة والمراد بالباغنة هي التي ترجع الى احوال المالكين في الظاهر ما يعجزون بها في الحال ١٢ شرح الشرح **له قوله** قد قيل رواية جماعة الخ منه هو حقيقة رضي الله عنه وبعده ابن حبان اذا عدل عنه من غير لا يثبت الخ قال ابن حبان في احوالهم خلاصا للامم العدالة حتى يظهر منهم او يجرحهم لم يكف الناس بما غاب عنهم وانما يكفوا بالماضي بانما هو قال الله تعالى لا تجسسوا ولا ينبي الا خايعا من الظن ١٢ شرح الشرح **له قوله** ورماها الجمهور الخ قالوا لا يقبل رواة المستور للاجماع على ان الفسق يمنع القبول فلا بد من ظن عدمه كونه عدلا وذلك مغيب فاما ١٢ شرح الشرح **له قوله** والتحقيق الخ اقول حاصل هذا التحقيق انما هو التوقف عن قبول هؤلاء الملقين الا بعد ما سبق من المص في اوائل الكتاب في التحقيق ان الردان اخذوا بحضره عدم وجود صفة القبول فالحق مع الجمهور وان اخذ بالملقين الاخص هو وجود صفة الرد فالحق مع الامام الحرميين ١٢ **له** سمى الراوي المتفخر عنه بالمجهول العين مجرورا مصلا ١٢ **له** في الحكم فلا يقبل حديثه ١٢ ش

لانه قد يكون ثقته عنده مجرعا عند غيره وهذا على الاصح في المسئلة ولهذه
دليل لقوله لا يقبل ١٢
النكتة لم يقبل لم يسل لوارسله العدل جازما به لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل

تمسكا بالظاهر اذ الجرح على خلاف الاصل قيل ان كان القائل علما اجز ذلك في حق
وهو العدالة ١٢
فانما باحوال الرجال ١٢

من يوافقه في مذهبه هذا ليس من مباحلوم الحديث الله الموفق فان سمي
لانه من شعب التقليد ١٢
للتحقيق ١٢

الراوي انفراد واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمجهول الا ان
المقل ١٢

يوثق غير من يفر عنه على الاصح وكذا من يفر عنه اذا كان متأهلا
اذا كان ١٢
٢ صالحا ١٢
بزيك ١٢

لذلك وان روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال
الموثق ١٢
فانما ١٢
احد ١٢

وهو المستور وقد قيل وايضا جماعة بغير قيد رماها الجمهور والتحقيق
لله

له قوله على الاصح الخ اقول لعل الحق هو التفصيل فان تعديل المجهول كان صادرا عن امام ناقد من ائمة الحديث كالبخاري واحمد بن حنبل والشافعي ومالك وغيرهم فلا شك انه يليق بالقبول كيف وقد قبلوا مطلقا البخاري كما نقله المص من ابن الصلاح ونقلنا قول النووي وغيره هناك فليح عليه اننا رضي المص هل هذا الا قبول توثيق المجهول

له قوله ورماها الجمهور الخ قالوا لا يقبل رواة المستور للاجماع على ان الفسق يمنع القبول فلا بد من ظن عدمه كونه عدلا وذلك مغيب فاما ١٢ شرح الشرح **له قوله** والتحقيق الخ اقول حاصل هذا التحقيق انما هو التوقف عن قبول هؤلاء الملقين الا بعد ما سبق من المص في اوائل الكتاب في التحقيق ان الردان اخذوا بحضره عدم وجود صفة القبول فالحق مع الجمهور وان اخذ بالملقين الاخص هو وجود صفة الرد فالحق مع الامام الحرميين ١٢ **له** سمى الراوي المتفخر عنه بالمجهول العين مجرورا مصلا ١٢ **له** في الحكم فلا يقبل حديثه ١٢ ش

له قوله وهي اما ان تكون بكفر المحاصل له ان البدعة وهي اعتقاد ما احدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم
نوعان نوع يتنسب صاحبها الى الكفر اما بالاتفاق كاعتقاد حلول الاله في علي او مع الاختلاف كاعتقاد خلق القرآن والكارا امامة الشيعة
رضي الله عنهم ونوع يتنسب صاحبها الى الفسق وهو الخروج عن الطاعة بالاعتقاد الفاسد وفي كل من النوعين اقوال ثلثة وقد
فصلها المصنف بما لا مزيد عليه ١٢ **عب** **له قوله** وقيل ان كان لا يعتقد الخ ويعتقد ان استحل الكذب كالحطابية لم يقبل ثم يفسبون
الى ان الخطاب وهو رجل كان بالكوفة

يعتقد ان عليا هو الاله الاكبر ويعض
الصادق الاله الاصغر واجمعوا على
رد رواية المبتدع ببذعة مكفرة بالاتفاق
واما المبتدع بغيرها فثلاثة اقوال
اعدلها انه يحتاج به ان لم يكن
داعيا الى بدعته ولا يحتمل به ان
كان داعيا الى بدعته ١٢ تلخيص
الحواشي **له قوله** لاستلزم الخ
الاصوب ان يقول لاستلزم سداد
رواية جميع الطوائف اذ هو المترتب
على اخذ الرد على الاطلاق لا ما
ذكره وايضا هو المقصود من سوق
الكلام وحينئذ لا يترتب محذور
ولا يتأتى محذور فلا يقبل قول جميع
المبتدعة كما لا يقبل خبر الفسقة
بل هم اولى بعدم القبول لان فسقهم
اقبح وتعصيتهم اوضح ١٢ شرح
الشرح **له قوله** ان الذي
ترد الخ اي بالرد القطعي الذي موجب
البدعة فلا يرد ان الرد ليس منحصر
فيما ذكر كما هو المفهوم من نظره
العبارة والامور المحلومة من الدين
بالضرورة كطلق الصوم والصلوة الى
غير ذلك وقوله وكذا من اعتقد عكسه
مناه ان يعتقد من الدين ما ليس من

ان رواية المستور نحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا

كالجهو ١٢
اي احتمال البدعة ١٢ ش

يقبولها بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين

ابو المعالي ١٢

ظهر ١٢

ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرم غير مفسر ثم البدعة وهي السبب

مبتدأ اي نحو القول بالوقت ١٢ اي في قول حديثه ١٢

التاسع من اسباب الطعن في الروي هي اما ان تكون بمكفر كان يعتقد

تحقق ١٢
اي ينبغي ان يوجب نسبة الكفر ١٢

ما يستلزم الكفر او بمفسق فالاول لا يقبل صاحبها المجهور وقيل

اتفاقا واختلفنا ١٢ اي ينبغي ان يوجب نسبة الفسق ١٢ هو من يقتضي بدعته الكفر ١٢ ش اي حديث صاحبها ١٢ لا يخفى وهذا ١٢

يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته

في المذهب ١٢

قيل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعة لان كل طائفة تدعى ان

مخالفها مبتدعة وقد بالغ فتكفر في فيها فلو اخذ ذلك على الاطلاق

لا يستلزم تكفير جميع الطوائف فالعتمد ان الذي تُردس وايته من

هو ١٢

الدين بالضرورة كسجود الصم ١٢ **عب** بان لو يذكر سببه بل اقترافه على مجرد فلائ ضعیف او نحوه ١٢ ش **عب** اراد بالفسق غير الكفر بقربية
المطابقة ١٢ ش **عب** اي سواء اعتقد حل الكذب او لا ١٢ ش **له** هذا التحقيق يرجع الى ان ربه بدعة تديكف صاحبها طائفة اخرى
وهي ليست ببوجبة للكفر بل البدعة المكفرة هي التي تقف الى انكار ضرورات الدين ١٢ **عب** **له** فيلزم ان لا يقبل حديثه هو

الظاهرة ولا منافاة بينه وبين البدعة في الاعتقاد أو يقال المراد بالتقوى ما عدل البدعة بقبحها في السياق فإن الكلام في المبتدعة ١٢ شرح الشرح **له** قول فقيل يريد مطلقا الخ أي سواء كان داعيا إلى بدعة أو لا وسواء كان معتقدا حل الكذب لفحوة مقالته أم لا وهذا القول يحكي عن مالك وغيره لأنه فاسق ببدعة وانفقوا على ما ألفا حتى يغيروا ويل فيلحق به المتأول إذ لا ينفك التأويل ١٢ شرح الشرح **له** قوله وهو بعيد الخ قال ابن الصلاح وهو بعيد مباح للشارح عن أئمة الحديث فإن كتبهم طائفة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول انتهى قال الشارح ولا يبعد

عدم اطلاع المحدثين على بدعتهم وهو محذورون

في ذلك لحقاء ما في الباطن من اعتناء السوء والحكم بالظاهر من ملازمة التقوى انتهى أقول هذا الاحتمال بعيد غاية البعد فإن الأمة متفقة على قبول ما في الصحيحين ولو تطرق هذا الاحتمال لا يكون لهما فضل على سائر الكتب وهو خلاف الإجماع وهل هذا إلا الكثرة اطلاع مصنفيهما وثبتهما في الرواية وقد نقلنا نيدا من أحوال البخاري التي تشعر على غاية تيقظه سابقا فأرجع إليه ١٢ عيب **له** قوله وأكثر ما علل به الخ قيل هذا دليل واحد فما معنى كثرة فضلا عن الكثرة وإيجاب بان الكثرة باعتبار كثرة المستدلين بكثرة استدلالهم وتلفظهم فيما بينهم فقال يدل قوله أكثر قوى كان أولى ١٢ شرح الشرح **له** قوله فينبغي أن لا يروى الخ حاصلان الدليل بيقينه عدم أخذ ما رواه المبتدع ولو شارك غيره فإن تيقنه أو تيقنه أيضا مع أنهما يكونان بقبول روايته إذا شارك غيره وركا الشارح بان ترويه أمرا وتوحيه شانه في أخذ حديثه إذا لم يشارك غيره أشد وأكثر فلا يلزم من منع الأول منع الثاني أيضا ١٢ عيب **له** قوله قيل يقبل مطا الخ أي سواء كان داعيا أم لا لكن بشرط أن يكون متقيا لأن صدق لهجة تدبيرة الذي عليه مدار الرواية عن

الكذب قال الحافظ السيوطي في الدائرة شرح النقاية

انكر امرأ متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى

ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله والثاني وهو من لا يقتضي بدعته التكفير أصلا وقد اختلفت الأي

في قبوله ورواه فقيل يرد مطلقا وهو بعيد وأكثر ما علل به أن

في الرواية عنه ترويجا لأمرة وتوبيها بذكره وعلى هذا فينبغي

أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع و

قيل يقبل مطلقا إلا أن اعتقد

له قوله وتقواه الخ فيه انه ضاع التقوى في بيان تعريف الصحيح بالاجتناب من الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة فلا يجتمع التقوى مع الكفر البدعة وعين أن يكون المراد بالتقوى المعنى المعروف منه أي الاجتناب من الأعمال السيئة

المبتدع أن كفر فوافقه أن لا يقبل وإن لم يفرق قيل الإلادى إلى كثير من أحاديث الأحكام مما رواها الشيعة والقدورية وغيرهم في الصحيحين من رواياتهم لا يحصى محل نظرها الظاهر أنه محمول على المبالغة انتهى كذا نقل الشارح ١٢ **له** قوله إلا أن اعتقد حل الكذب الخ قال الشارح فيه أنه إذا اعتقد حل الكذب صار كافرا والمفروض أن بدعته ليس مما يقتضيه الكفر هذا انتهى أقول لحل المراد باعتقاد حل الكذب هو اعتقاد حله لمصلحة دينه وترويج مذهبه وكون ذلك الاعتقاد كافرا محل نظر الأئمة في قصة قتيل كعب بن أشرف ١٢ عيب

له قوله وقيل يقبل من لو يكن داعية الخ أي داعيا إلى بدعة والنماء للنقل من الوصفية إلى الاسمية لانه جعل فيما بينهم اسما لمن يدعو إلى بدعته وتعديته بالي باعتبار معناه الاصل وقيل يمكن ان يكون النماء للمبالغة والمراد المعز الوصفه وحيد لا اشكال في تعلق إلى كمن يدع عليه ان ذلك مخصوص بصيغ المبالغة مثل علامة ١٢ شرح الشرح **له قوله** لان تزيين بدعته قد يحمله الخ وقد مر حديث الشئ يعنى ويصور قيل وفيه انه إنما يفيد التحليل المذكور عدم قبول من كان داعية اذا روى ما يقوى مذهبه والمقصود انه مردود مطلقا ولا تغير الداعية من المبدعة اذا روى ما يقوى مذهبه يرد كما سيذكره

بعيد ذلك القول لعل المراد ان الداعية يتحمل في تحريف الروايات وتسويتها على مناج بحيث لا يطلع عليه كل احد فلا يقبل داعية اصلا سدا للباب الشرع واخذ بالحزم واما غير الداعية فاحتمال احتيالق التعريف بعيد نعم لو وجد مرجح ما يقوى مذهبه فلا يقبل ١٢ عب **له قوله** وهذا في الاصح الخ قال ابن الصلاح وهذا المذهب اعدل المذاهب واولاها وهو قول اكثر العلماء قال الجزري وهو المختار ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** من غير تفصيل الخ أي بين ما يقوى بدعته وبين ما لا يقوى بدعته حيث قال ليس بين اهل العلم من اختلفوا خلاف في ان الصدوق المتقن اذا كان فيه بدعة ولو يكن يدعو اليها فالاحتجاج باخياره جائز فاذا دعا سقط الاحتجاج باخياره ١٢ وجه الدين **له قوله** الا ان روى الخ قال السخاوي يحتمل ان ابن حبان اراد الشافعية بقوله من اختلفوا ولا يخفى انه بعيد ١٢ ملخص الهاشمي - **له قوله** شيخه ابى داود والنسائي الخ قال شارح والاولى الخاق ابى داود في الشرح بعد تمام المتن ولعله قد مره تقدم

دبتنا انتهى اقول فكان ينبغي ايراد في المتن ثم اقول او احدهما في المتن وقدم الآخر في الشرح مراعاة لحقهما وتسوية بين مرتبتهما ١٢ عب **له قوله** فقال في وصف الرواة ومنهم زائغ عن الحق أي عن السنة الخ أي عن الحق المفهوم من السنة وانما قيد بها لان اكثر زائغيهم لاجل عدو لهم عن السنة المبينة كما في الكتاب ١٢ شرح الشرح **عه** بضوحيه وسكون واودقتم ذاي ١٢ ش **عه** أي اللسان والكلام والمراد بها الرواية ١٢

حل الكذب كما تقدم وقيل يقبل من لو يكن داعية إلى بدعته
لترويج دينه ١٢
أي دعاء ظاهر ١٢

لان تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها
أي ولا يقبل من الداعية لان الخ ١٢
يبحثه ١٢
تبدلها ١٢
تنطبقها ١٢

على ما يقتضيه مذهب هذا في الاصح غريب بن حبان داعي
أي أتى بقوله غريب ١٢ ش

الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر على
مع ان ليس يسمي لما نقل من قول الجزري ١٢

قبول غير الداعية الا ان روى ما يقوى بدعته فير على المذهب المختار
لان المرجح يفوق الدلالة ١٢

وبه صرح الحافظ ابواسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ
أي بهذا المذهب ١٢ ش

ابى داود والنسائي في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف
اسو كتاب له ١٢
يا نهج ١٢

الرواة ومنهم زائغ عن الحق أي عن السنة صادق اللبنة
عه
جلسه ١٢

فليس فيه حيلة

له قوله الآن يؤخذ لا إى ليس فى دفع حديثه حيلة وعلاج الا ان يترك من حديثه ما يقوى مذهبه وبهذا ايندفع ما يتوهان الاستثناء والاستتفاء الاخذ من الحديث ما لا يكون منكرا ليس مخصوصا بالمتدع حتى يكون ذلك حيلة لدفع حديثه وحيل الانعام ان معنى الاستثناء هو ترك حديث الغير المنكر ايضا اذا كان يقوى مذهبه وهذا الامر مخصوص به البتة ١٢ **عب** **له قوله** اذا لم يقويه بدعة الخ فيل ظاهر كلامه الجوزجاني شامل للداعية ايضا فهو وان كان مفيدا لكن مضرا ايضا والجواب سلمنا انه شامل للداعية الا ان خروجه قد دل عليه خارجي وهو ما قد بينا انفا فيخصص كلامه فى

غير الداعية ١٢ **عب** **له قوله** والمواد به من لم يرجع جانب اصابتها قيل هذا يتا فى ما تقدم من المص فى الاجمال فى بيان سوء الحفظ وهى عبارة عن يكون غلطه اقل من اصابتها والجواب ان العبارة الصحيحة فى الاجمال هكذا وهى عبارة عن ان لا يكون غلطه اقل من اصابتها يؤيده بل يعينه ما نقل عن المص هناك اما بان ترجح خطئه او استويا فالاشكال مبنى على نسخ الكاتب لا على عبارة المص ١٢ ملخص العواشى **له قوله** ان كان لازما اى دائما غير منقك للراوى فى جميع حالاته اى من غير عرض سبب لسوء حفظه فى بعض اوقاته فهو الراوى المذكور بل حديثه الشاذ على رأى بعض اهل الحديث وهذا المعنى غير المعانى المذكورة للشاذ ١٢ شرح الشرح **له قوله** اولذهاب بصرة الخ وقد كان متعودا بعد النظر فى محفظه فلا يرد ان ذهاب البصر مما يقوى الحفظ لسلامته عن الخواطر الحادثة من الخواطر ولا حثواقه كما وقع لابن الملقن او عدمها اى ذهابها كما وقع لابن لهيعة واقتل عتل بعروض عارض كسوت ابن اوسفة سال كما وقع للمسعودى الى غير ذلك

له **الآن يؤخذ من حديثه** ما لا يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته
اتمنى ما قاله متجه لان العلة التى بهايرو حديث الداعية واردة
اى من شذوذه مقبول ١٢ ش وهى احتمال حمل بدعته على التعريف ١٢ موجودة ١٢

فما اذا كان ظاهرا مروى يوافق مذهب المتدع ولو لم يكن
داعية والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب
د علمه آخر ١٢

الطعن المراد به من لم يرجع جانب اصابتها على جانب خطئه وهو
يقبل ١٢

على قسمين ان كان لانها للراوى فى جميع حالاته فهو الشاذ
لازمه غير لازم فان كان لازما الخ ١٢

على أى بعض هل الحديث أو ان كان سوء الحفظ طارئا على الراوى

اما لكثرة اولذهاب بصرة ولا حثواق كتبه او عدد مها
كما تعطا ١٢٦ من غير اختراق ١٢

بأن كان يعتمدها فرجع الى حفظه فساء فهذا هو المختلطو
المذكورة للاخبار العقل اى ناسد

قال ابن الصلاح وهذا فى مهم عظيم لا اعلم احدا اعتمى به مع كونه حقيقا بذلك جدا انتهى قال السخاوى قد افرد للمختلطين كتابا لما فظ ابو بكر الخازمى حسبا ذكره فى تصنيفه تحت المستفيد لم يفت عيان الصلاح وفائدة ضبطهم تحييز المقبول من غيره ٢ ملخص شرح الشرح **عب** بل بالطريق الاولى فان الصريح يوق الدلالة ١٢ **عب** اى السبب الحفظ المفهوم من سوء الحفظ ١٢ **عب** اى كان يعتمد على الكتب فاذا ذهبت رجع معتمدا على حفظه ١٢ - الله القائل استاذ استاذنا مولانا وجيه الدين ١٢٦

له قوله والحكم فيه الجدل الاحتمالات هناك اربعة العلم بتقدمه قبل الاختلاف فقط او بعده فقط او في الحالتين او لم يعلم زمان تقدمه اصلا والاول مقبول بلا اشتباه والثاني مردود بلا امتراء والاربع موقوف عن القبول والثالث اما ان يتميز ما حدث قبل الاختلاف عما بعده او لم يتميز فالاول ملحق بالاول والثاني والثالث بالثالث هذه التلخيص ما في بعض المراسي ١٢ **ع** **قوله** باعتبار الاخذين الخ فمن انقط في اخره عطاء ومن سمع منه قبل الاختلاف شعبة وسفيان الثوري ومن سمع منه بعد الاختلاف جريبن عبد الحميد ومن سمع منه في الحالتين معا ابو عوانة فلم يجز مجديته ١٢ شرح الشرح **له قوله** متى توبع السي

الحفظ بمعتبر الخ اقول لعل المراد بالمعتبر هو الراوي الذي حصل بالتميز الاعتبار لا المعنى المتعارف فلا اشكال في قوله كان يكون فوته او مثله ووجه الاشكال ان المثل كيف يكون مقبولا منه قال المم اذا تابع السي الحفظ شخص فو قد انقل بسبب ذلك الشخص الى اعلى من درجة نفسه التي كان فيها حتى يرجع على مساويه من غير متابعة من دون انتهائى كذا نقل الشارح فتأمل ١٢ **ع** **قوله** وكذا المختلط الذي لا يتميزو الذي لا يتميز الخ اى لا يتميز ما حدث به قبل الاختلاف عما بعده ويورد علي بن الحنفية قسم من السي الفظ فلا وجه للعطف والجواب ان المراد به هو القسم الاول اذا انطلق ينصرف الى الفظ الكامل ولا يخفى بعد ١٢ **ع** **قوله** والاسناد المرسل وكذا المدلس الخ الظاهر ان المرسل وكذا المدلس على صيغة اسم المفعول فان الاسناد لا يكون مرسل او مدلسا على صيغة اسم الفاعل والعبارة على حذف المضاف اى وكذا راوى الاسناد المرسل والمدلس وعلى هذا فلا اشكال في تغيير قوله صار حديثهم حسنا لانه اى صار حديث المختلط والمستور وراوى الاسناد المرسل وكذا المدلس حسنا لانه اى انه متى

الحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاف اذا تميز قبل واذا لم يتميز

اى في حديثه ١٢

توقف فيه وكذا من اشتبه الامر فيه وانما يعرف ذلك

باعتبار الاخذين عنه ومتى توبع السي الحفظ بمعتبر كأن

يكون فوقه او مثله لادونه وكذا المختلط الذي لا يتميزو

توبع في حديث غير متميز ١٢

المستور والاسناد المرسل وكذا المدلس اذا لم يعرف المحذوف

راوى ١٢

منه صار حديثهم حسنا لانه بل صفة بذلك باعتبار

المتأخرين ١٢

المجموع من المتابع المتابع لان كل واحد منهم باحتمال كون

بسبب ١٢

من المذكورين ١٢

بالفتح ١٢

بالكسر ١٢

روايته صوابا او غير صواب على حد سواء فاذا اجازت من

كائن ١٢

المعتبرين واية موافقة لاحد هم رجع احد الجانبين من الاحتمالين

وهو كونه صوابا ١٢

توجروا للشرح ههنا كلمات لا نشغل بذكرها تارة ويدفعها اخرى ١٢ **ع** **ع** مع تقدمه بعد الاختلاف ولا فلا حاجة الى التمييز ١٢ **ع** اى في انه مختلط ام لا او حدث بعد الاختلاف ايضا ام لا ١٢ **ع** اى وتوبع راوى الاسناد المرسل ١٢ **له** فان عرف كان حكمه كغير المدلس ١٢

ذلك الى درجة ذلك الشخص ومثله

ولذا وقع الإشارة في الحسن الذاتي الى انه المحتج به بعبارة تفيد المحرقة كرو تدبر استهوى اقل الحق ان التوقف عن اطلاق اسم الحسن عليه ليس بشئ والوجه التي
بيدها السارح جليها واهية اما الاول فلان السن غير كذا كان قسما من الحسن فكيف يعصم القول بانه ليس بحسن حقيقة نعم انه ليس بحسن ذاتي لكن ليس
السلام في اطلاق اسم الحسن الذاتي بل في اطلاق الحسن مطلقا واما الثاني فلا نه معارض لقولهم المطلق يجري على اطلاق واما الثالث فهو اضعف من
الاولين اذ لزم الاحتجاج بالحسن غير ليس بمحدد واصلافا نه من اقسام المقبول الاحتجاج به امر ضروري كما عده المص سابقا في اقسام المقبول
واما قوله ولذا وقع الإشارة في الحسن الذاتي

المذكورين و دلّ ذلك على ان الحديث محفوظا رتقى من رجة التوقف

التي رجة القبول والله أعلم مع ارتقائه الى درجة القبول فهو

ای ۱۲۵

منحط عن رتبة الحسن لذاته وربها توقف بعضهم عن اطلاق

فَيَكُونُ حَسْبًا لِّلْغَيْرَةِ ۚ ۝١٢ ش

ساقط ۱۲

اسم الحسن عليه وقد انقض^{۱۲} ما يتعلق بالماتن من حيث

مباحث ۱۲

مباحث ۱۲

القبول الردي ثم الاستاد وهو الطريق الموصلة الى المتن و

افغانستان
نقطة زلزله

المتن هو رعاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام وهو اما ان

بیان ماینتھی ۱۲۳

مِنتَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقْتَضَى تَلْفِظُهُ أَمَّا

فاعل يفتنى ١٢

14/11/19

تصريحاً وحكماً إن المنقول بذلك الإسناد من قوله صلى الله عليه وسلم

من حضور قیام

کائنات

منقول لقنضم ١٢

له قوله وربما توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه لآل السارح لانه ليس بحسن حقيقة ولا ن الحسن اذا اطلق ينصرف الى الحسن لذاته ويلزم من اطلاق الحسن عليه الاحتجاج به عند الفقهاء وهو محل خلاف^١

الصحابة ومن بعدهم الكلام المشتمل على بيان افتقارهم الى الله كذا في ١٢ ملخص الشروح **هو قوله** و**يقينه** تلفظ الخ اي **يقينه** تلفظ ذلك الاسنادان المنقول بذلك الاسناد هو قوله صلى الله عليه وسلم او تقريرة او تقريرة افعاء صريح او حكما وسيأتي امثلة الكل فانظروا مقتضاها لله درالم حيث اشار الى تعريف المرفوع بحيث لا يشذ عنه شئ من اقسام تعريف الجمهور حيث قالوا المرفوع ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا ادخلوا وتيل تقرير او جهة فهذا الباطنة لا يشتمل المرفوع الحكمي الا ان يعبروا الاضافه ١٣ ملخص الحواشي **ع** اي رجحان العمل بالشيخين على لسانه محفوظ ١٢ **ع** وقد تباين ما يتعين بالاسناد فشرح بقوله في الاسناد الخ ١٤ يجوز تركه وتاثيره ١٢ -

له
قوله

ان

يقول

الصحابي

الز فيه

مساحة

ولو قال:

"ما يقول"

كما قال

في بعض

ما يجي

لويكن

مساحة

كذا قاله

محش إذا

تلقا أن

يقول بمعنى

القول وهو

يعني القول

يرجع إلى ما

يقول قل

يكن فيه ساء

ه شرح الشرح

عليه على الله صحبه وسلم او من فعله او من تقريرة مثال المرفوع

جنس ١٢ جنس ١٢ اي فهو المرفوع ١٢

من القول تصريحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى

الله عليه على الله صحبه سلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى

الله عليه على الله صحبه سلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله

اي الصحابي او غيره ١٢

صلى الله عليه على الله صحبه سلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه على

الله صحبه سلم انه قال كذا او نحو ذلك مثال المرفوع من الفعل

تصريحاً ان يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه على الله صحبه وسلم

فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله صلى الله عليه وعلى الله

اي الصحابي ١٢ كذا يعني ١٢

وصحبه سلم يفعل كذا او مثال المرفوع من التقريرة تصريحاً ان يقول

عن من الفاظ التحديث المحتل وغيره ١٢ ش

له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب وكان يخبرنا فيها من الامور المغيبة حتى كان بعض اصحابه ربما قال حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا عن الصيغة ذكره السخاوي بقوله لا يكون من المرفوع حكما لقوة الاحتمال ١٢ شرح الشرح **له قول** ما لا مجال للاجتهاد فيه لانه ظاهر انه مفعول ليقول والمعنى يقول الصحابي الذي لم يأخذ خبرا عن الاسرائيليات حديثا لا مجال للاجتهاد فيه قال الشارح قال السخاوي مثل حديث من اتى ساحرا او عرافا فقد كفر بما انزل على

محمد صلى الله عليه وسلم ما رواه ابن مسعود ومن امثلة ذلك قول ابى هريرة ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقول عمار بن ياسر من ما اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم كن قد جوز شيئا في ذلك وما يشبهه احتمال حالة الامر على ما ظهر من القواعد بل يمكن ان يقال ذلك ايضا في الحديث الاول اما السخاوي فلقوله تعالى وابتغوا ما تتلون الشياطين وبقوله تعالى ولكن الشياطين كفرا وابتغوا الناس السجود اما العراف وهو المنجم فلقوله تعالى قل لا يعلمون في السموات والارض الغيب الا الله انتهى مع حذف يسير من البين اقول وهذا احتمال الشيخ هو الاقرب فالمثال الاظهر ما روى عن ابى بن كعب ان لوقوء شيئا يقال له الولهان فالتوا وسواس الماء فان رفع هذا الحديث ليس بالقوة كما صرح الترمذي على ان حديث ابن مسعود المذكور قد روى مرفوعا ايضا كما صرح به الشارح ١٢ **له قول** من يدع الحق الى ما عساه خلق اولاً قبل خلق السماء والارض كقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن كان الله وله كين شئ قبله كان عرشه على الماء ثم خلق السموات والارض كتب في الذكر كل شئ انتهى لفظ الحديث فالله والعرش خلقا قبل السموات والارضين فالعرش على الماء والماء على متن الزمزم قائمة بقدرتها على الدلك عبارة عن اللوح المحفوظ ١٢ شرح الشرح **له قول** كما لا حرج في بيع المجمع الملعن هو المقتل المراد بها الحروب لاشتباك الناس فيها كالسدة والعملة او كثرة لحم يقتل فيها ١٢ شرح الشرح **عه** ومنه قول الصحابي اكل الضب على ما رثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ **ش عه** اى الصحابي او غيره ويزكروا عدم انكاره ١٢ **عه** اى قول الصحابي على ان ما مصدرية ١٢

الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كذا

او يقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله

وصحبه وسلم كذا ولا يذكروا انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول

حكما لا تصريحاً ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن

تأكيد لقوله حكماً ١٢

الاسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ولاله تعلق ببيان

اى ضبطه ١٢

حديثاً ١٢

لغة او شرح غريب كالاجابة عن الامور الماضية من بد

اى تفسيره ١٢

الخلق واخبار الانبياء عليهم السلام او الاتية كالملاحم و

الفتن واحوال يوم القيمة وكذا الاخبار عما يحصل بفعله

واحوال الجنة والنار ١٢

له قول لم يأخذ عن الاسرائيليات الخ اى من كتب بنى اسرائيل او من اتواهم هم هو احتراز عن الصحابي الذي عرف بالنظر في الاسرائيليات كعبد الله بن سلام وعبد الله بن عمرو بن العاص فانه كان قد حصل

السموات والارضين كتب في الذكر كل شئ انتهى لفظ الحديث فالله والعرش خلقا قبل السموات والارضين فالعرش على الماء والماء على متن الزمزم قائمة بقدرتها على الدلك عبارة عن اللوح المحفوظ ١٢ شرح الشرح **له قول** كما لا حرج في بيع المجمع الملعن هو المقتل المراد بها الحروب لاشتباك الناس فيها كالسدة والعملة او كثرة لحم يقتل فيها ١٢ شرح الشرح **عه** ومنه قول الصحابي اكل الضب على ما رثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ **ش عه** اى الصحابي او غيره ويزكروا عدم انكاره ١٢ **عه** اى قول الصحابي على ان ما مصدرية ١٢

له قوله ثواب مخصص او عقاب مخصص الخ قيد به لان مطلق الثواب والعقاب على الخير والشر للاجتهاد فيه مدخل بخلاف التقدير فيها فان ذلك انما يعلم بالوحي ١٢ شرح الشرح **له قوله** وقع الاحتراز عن القسم الثاني الخ وهو بعض من يخبر عن الكتب القديمة ووقع الاحتراز عنه بقوله فيما تقدم ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات كذا قال التلميذ ١٢ **له قوله** سواء كان ممن سمع منه الخ اي بغير واسطة او عنه بواسطة فان كلمة من للاتصال وكلمة عن عن الابطاع **له قوله** فاذا قيل سمعت منه لا نقطاع

يكون سماعه بلا واسطة وإذا قيل
عنه "يكون بواسطة ويحتمل أن يكون
بلا واسطة وحاصله أنه لا يضره صيغة
المدح لأن الصحابي عدل ثقة

محفوظاً خصوصاً في الرواية ١٢ شرح الشرح
كذلك قوله و مثال المرفوع الخ استشكل
 بأنه يجوز أن يوحد فعل الصحابي
 ما لا مجال للاجتهاد فيه لسماحه منه

عليه السلام لانه عليه السلام فعه
فلا يكون من مرفوع الفعل انتهى
وهو مدفوع بان المراد من المثال
ان يكون فعل الصحابي له حكم

المرفوع بان لا يكون من تلقا نفسه
لاشتراط ما لا مجال للاجتهاد فيه بل يكون
ما حوذا عنه عليه السلام وهو اعوام ان
يكون مستقدا من قوله صلى الله عليه وسلم

او نقله او تقریر ۱۲ شرح الشرح -
ہم قولہ کما قال الشافعیؒ فی صلوٰۃ
 علی الخ ای حمل فعل علی علانہ
 فی حکم المرفوع قال الشارح لعل

هذا قول في مذهب والا فالمتشهور
من مذهب وهو قول مالك واحمد
في كل ركعة ركوعان وعند ابي
حنيفة ركوع واحد **فيمنه** قوله

بأن هذا يحتمل أن يكون من القول بالرجوع عن المبحث لاحتمال الغلط فيه مما لا

ثَوَابٌ مُخْصِوْنٌ أَوْ عِقَابٌ مُخْصِوْنٌ إِنَّمَا كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ
 اى لهذا الحديث ١٢

لان اخباره بذالك يقتضيه خبر الله ما لا مجال للاجتهاد فيه
(اے اخبار الصبیحہ وغیرہ ۱۲)

تَقِيضُهُ مُؤَقَّطًا لِلْقَائِلِ بِهِ لَا مُؤَقِّفَ لِلصَّحَابَةِ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 أَيْ مَحَلًّا وَمُطْلَعًا ١٢

وعلى الله صحة سلامه وبعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا

وَقَعَ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْقِسْمِ الثَّانِي وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَهُ حُكْمُ مَا لَوْ قَالَ
 اءِى كَمَا ذَكَرُوا ۱۲

والسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له حجة ثم فهو مرفوع سواء كان ممن سمعه
 أو من ذلك السماع ١٢

عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ

مَدَامَ أَوْ حَتَّى بَوَاسِطِهِ وَمِمَّا تَرَوْنَ مِنْ الشَّيْءِ حِينَ أَنْ يَفْعَلَ لَمْ يَجِبِ

قد رتبہ ۱۲ (۱۲) فی ذلک الفصل ۱۲ (۱۲) من

اللہ علیہ السلام کما قال (الشافعی) فی صلوۃ علیہ السلام

في الأنوار وهو كتاب مشهور في مذهب الشافعي أقل صلوة الخمسة والكسوف ركعتان في

میزاد وان زبید عامد ابطلت ولا یقض وان نقص عامد ایتدارک استهای قیل و یکن ان یو
المقدیر و ما فی الانوار فهو من القول المجدید والعمل علی الحدید ۱۲ عه اما الکشف اللهاهم
عه اسلکون حصص الموقف فی هذین القیین ۱۲ ش مه تمهیناً للظن بالصحابیة رضی الله عنهم ۱۲ ش -

له قوله كانوا يفعلون في زمان النبي عليه السلام الخ أي يضيفه إلى زمانه صلى الله عليه وسلم لا إلى حضرة كقوله كنا نأكل لحوم الإضاحي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكقول جابر كنا نعزل والقرآن ينزل أو كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالصحيح الذي عليه الاعتماد وبه قطع الحاكم وغيره من أئمة الحديث أنه مرفوع وقال الاسماعيلي أنه موقوف والصواب الأول ١٢ شرح الشرح

رباني فإن الله حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان وارتضاهم للصحة نبيه واختارهم لتقوية دينه ومجاهدة خیرامة أخرجه للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ولذا قال صلى الله عليه وسلم خير الأمم قومي ١٢ شرح الشرح **له قوله** ويلتحق بقولي الخ حاصله أن ماورد بصيغة يكتفي بها عن صريح المرفوع فهو أيضا مرفوع حكما لقول المتأخرين عن الصحابي يرفع الحديث الخ ١٢ عب

ع

أ

الصحابة

١٢

ع

كناية

عن

الفعل

١٢

ع

أ

تكثر

بواعثهم

١٢

٥

الله وجهه في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين، ومثال المرفوع من التقرير حكما أن يجبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فإنه يكون له حكم المرفوع من جهة أن الظاهر طاعة صلى الله عليه وسلم على أنه محبة سلم على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم لأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء وليستمن عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل قد استدل جابر بن عبد الله أبو سعيد رضى الله تعالى عنهما على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه القرآن ينزل ولو كان مما ينهى عنه لنهى عنه القرآن ويلتحق بقولي حكما ماورد بصيغة الكناية في

في المتن ١٣

له فيه إشارة إلى أنه لو وقع نادرا أو في موضع لا يطلع عليه غالبا لا يكون في حكم المرفوع كالصلوة خلف عمرو بن أبي سلمة صغيرا ١٢ عب -

له قوله قول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث كحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس الشفاء في ثلاث شربة غسل وشرطة محجم ودية نار وانهى امتي عن الكي رفع الحديث اديرويه او يميمه كحديث مالك عن ابي حنيفة عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراع اليسر **له** قال ابو حنيفة لا اعلم الا انه يمتي ذلك او مرأية كحديث سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رواية العطرة خمس او يبلغ به كحديث مسلم عن ابي الزناد عن الاموي عن ابي هريرة يبلغ به الناس تبع لقرش او مرأية او كانه اقل استعما لامن المضارعة والمصدر ولهذا

اخبر عنه ما شرح الشرح مع حذف ليس

من المبين **له** قوله ثقاتون قوما

الحديث الخ تمامه معار الاعين تسوونهم

ثلاث مرات حتى تلحقونهم بحزيرة العرب

فاما في السياقة الاولى فينجون من حرب

منهم واما في الثانية فينبو بعض ويهلك

بعض واما في الثالثة فيمطمعون او

كما قال انتهى وصغار الاعين الترك

وحزيرة العرب ما احاط بها بحر الحشة وبحر

فارس دجلة والفرات واصطلموا اهلك ١٢

شرح الشرح **له** قوله ونقل ابن عبد البر

فيه الخ اي في قول الصحابي المذكور الاتفاق

اطلق الحاكم والبيهقي اتفاق اهل النقل

على الرقة وقال السخاوي ورخص ابن

الاثير في الخلاف بابي بكر الصديق خاصة

اذ لم يتأمر عليه احد غير النبي صلى الله عليه

وسلم بخلاف غيره اذ قد تأمر عليه الربيع

١٢ شرح الشرح **له** قوله كسنة العبرين

اي ابي بكر وعمر وعلي بن ابي طالب

واخبروا لتقابلهم بالقمرين لفظا وان

كان تغليب القمر على الشمس لكونه منكرا

لفظا واما ما اشتهر على السنة العامة

من قولهم اللهم ابدل الاسلام بأهل العبرين

المراد بهما عمر ابي الخطاب وعمر

بن هشام المكنى بأبي الحكم في

الجاهلية وكنا صلى الله عليه وسلم

بأبي جهل في الاسلام فلا اصل له بهذا اللفظ ١٢ شرح الشرح

افردة لكان الاختلاف فيه ١٢ **له** كقول علي من السنة ومنع الكف على الكف في الصلوة تحت السجدة ذكره البخاري ١٢ ش **له** اي الجوهري ومن

المحدثين والعلماء ١٢ ش **له** فقي القديري ان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او التابعي ثم رجع عنه وقال في الجديد

ليس بمرفوع ١٢ ش -

موضع الصيغ الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث او يريه او يميمه او مرأية او يبلغ ^{١٢} ناقلا ^{١٢} اي الصيغ ^{١٢} اي يميمه ^{١٢} اي قاله مرأية ١٢

به او مرأية وقد يقتصرن على القول مع حذف القائل يريان به النبي ^{١٢} اي الى النبي عليه السلام

صلى الله عليه واله وصحبه وسلم كقول ابن سيرين عن ابو هريرة قل قال تقتلون ^{١٢} اي قوله

قوما الحديث في كلام الخطيب فيه اصطلاح خاص من اهل البصرة ومن الصيغ ^{١٢} اي قوله الحديث الى آخره ^{١٢} القائل اي حذف

المحتملة قول الصحابي من السنة كذا فاذا كثرت على ان ذلك مرفوع ونقل ^{١٢} اي قوله الحديث الى آخره

ابن عبد البر فيه الاتفاق قال اذا قالها غير الصحابي فكذلك ما لم يضمنها ^{١٢} اي قوله الحديث الى آخره ^{١٢} ينسبها

الى صاحبها كسنة العبرين في نقل الاتفاق نظر فعن الشافعي في اصل المسئلة ^{١٢} اي قوله الحديث الى آخره ^{١٢} اي قوله الحديث الى آخره

قوله ان ذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي من الشافعية وابو بكر الرازي من ^{١٢} اي قوله الحديث الى آخره ^{١٢} اي قوله الحديث الى آخره

بأبي جهل في الاسلام فلا اصل له بهذا اللفظ ١٢ شرح الشرح ^{١٢} اي قوله الحديث الى آخره ^{١٢} اي قوله الحديث الى آخره

افردة لكان الاختلاف فيه ١٢ **له** كقول علي من السنة ومنع الكف على الكف في الصلوة تحت السجدة ذكره البخاري ١٢ ش **له** اي الجوهري ومن

له قوله وبين غيره الخ أي من الخلفاء فقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم سنة في قوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين وإذا استعملت في سنة غيره عليه الصلوة والسلام أيضا فلا يرجع كونه سنة النبي عليه الصلوة والسلام إلا بالقرينة الخارجية ١٢ **عب** **له قوله** بعيد الخ لأن الظاهر من حال الصحابة أنهم لا يريدون إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن مقصودهم بيان الشرع ولأن السنة لا تصرف في الظاهر إلا إلى الشارع ولأن سنته صلى الله عليه

وسلم أصل وسنة غيره تبع فحمل كلا مهم على الأصل أدنى وأيضا قد ورث ما يشهد له وهو قوله وقد

دوى البخاري الخ ١٢ علوى

له قوله في قصة مع الحجاج الخ وهو ابن يوسف أمير مشهور

من أمراء عبد الملك بن مروان قيل قتل مائة وعشرين

ألفا من الصحابة والتابعين والسادة والصالحين صبرا

غير ما قتل منهم في المحاربة وقصته على ما نقله السخاوي

عن البخاري أن الحجاج عام نزل بابن الزبير سأل

عبد الله يعني ابن عمر رضى الله عنهما كيف

تصرف في الموقف يوم عرفة فقال

سألم إن كنت تريد السنة فحجز بالصلوة يوم عرفة فقال ابن عمر

صدق أنهم كانوا يجتمعون بين الظهر والعصر في السنة انتهى

١٢ ملقط من شرح الشرح **له قوله** أحد الفقهاء السبعة

الخ وهم ابن المسيب القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وعروة

الخفية وابن خرم من أهل الظاهر **اختجوا بأن السنة تنزّل بين النبي صلى الله عليه**

للمذكورون ١٢

وعلى أنه محبة وسلم بين غيره وأجيبوا بأن احتمال راد غير النبي صلى الله عليه وسلم **عليه**

عن طليح ١٢

وصحبه **بعيد قد روى البخاري في صحيحه** فحديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

مع عدم القرينة ١٢

ابن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج حين قال له إن كنت تريد السنة فحجز بالصلوة

فأورد ١٢

قال بن شهاب فقلت لسألم أفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال**

وهل يعنون بذلك السنة فنقل **سألم هو أحد الفقهاء السبعة من أهل**

يريدون ١٢

المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا اطلقوا السنة لا يريدون

بذلك السنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قل بعضهم إن كان مرفوعا فلم يقولون

فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجوابه أنهم تركوا الجزم بذلك تورعا و

التابعين ١٢

ابن الزبير وخارجة بن زيد وسليمان بن يسير وعبد الله بن عتبة بن مسعود والسابع الواسطة بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن المبارك سألم بن عبد الله بن عمرو قال أبو الزناد أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة والظاهر أنه نقله وهو أحد الفقهاء السبعة على خلاف واحد الحفاظ من التابعين بالاتفاق الخ ١٢ ش -

له قوله امرنا بكذا او نهينا عن كذا الخ كقول أم عطية رضي الله عنها أمرنا ان نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدش
فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم وتعتزل الحيض عن مصلاتهم قالت امرأة يارسول الله احذ لنا ليس بها جلاب قال
لتلبسها ما جبتها من

جلابها متفق عليه كذا

في المشكوة الحيض يضر

الحاء وتشد يد الياء جميع

حائض والخدر وريح خدر

بالسرناحية في البيت

يترك عليها ستونفكون

فيه الكبر والستر نفسه كذا

في المجمع قوله لتلبسها

ما جبتها جلابها بكسجم

وسكون لام قميص او خمار

واسم اي ليحرمها جلابا

لا تخرج اليه او تتركها

فيه ان كان واسعاً او

هو مبالغته اي يخرج

د لوثنتان في ثوب احد

كذا في مجمع ١٢ عب

له قوله وايضا

الخ الظاهر انه دليل آخر

والفرق بينه وبين الاول

ان الاول كان بالنظر الى

خصوص الامير وهو النبي

عليه السلام وهذا بالنظر

الى مطلق الامير ومثل

هذا شائع في كلامهم

فمن قال برجوعه الى

الاول فكان له يفرق

بين ما ثبت فتما وبين

ما ثبت قصدا ١٢ عب

له دليل للمذهب للنسور اي الرفع

احتياطاً ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس من السنة اذا تزوج البكر
لعمري هذا القبيل ١٢ بكس القاف ١٢ ش

على الثياب عندها سبعة أخرجاه في الصحيحين قال أبو قلابة لو شئت
اعلى البقاع ١٢ ومسلم ١٢

لقلت ان السارفعه الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لو قلت لم كذا

لأن قوله من السنة هذا معناه لكن ايراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي
اعلى المرفوع ١٢

أولى من ذلك قول الصحابي أمرنا بكذا او نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالخلاف
لعمري قوله من السنة كذا ١٢

في الذي قبله لأن مطلق ذلك يغير بظاهره الى من له الامر النهي وهو
لعمري الامر والنهي ١٢

الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وخالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال
منهم الاسماعيلي ١٢ ش

ان يكون المراد غيره كأمر القرآن والاجماع او بعض الخلفاء او الاستنباط
اعلى الاجماع ١٢

واجيبوا بان الاصل هو الاول ما عداه محتمل لكن بالنسبة اليه مرجوح ايضا
له

ما ثبت قصدا ١٢ عب

له فليصار الى المرجوح مع وجود المرجح ١٢ -

له قوله لا يفهم عندنا أمره الرئيس الخ حق العبارة ان يقول لا يفهم الا ان أمره رئيسه بتقديم الا اولاً لا يفهم أمره الرئيسة بخلاف ان اى لا يفهم أمره على صفة كونهم رئيساً لا يفهم ان أمره ليس الرئيسة الا يظهر ان يقال لا يفهم منه الا ان أمره لا يكون الرئيسة حاصل معنى كلامه انه لا يفهم من ان أمره غير رئيسه بل يفهم منه انه رئيسه ١٢ شرح الشرح له قوله ضعيف الخ اى لو تطرق هذا الاحتمال لا ترفع الايمان عن رواية الصحابة ولا يلزمه عاقل فضلاً عن الفاضل ١٣ عب له قوله ومن ذلك قوله كنا نفعل كذا الخ اى بدون قوله في عهد النبي عليه السلام ورضاه صلى الله عليه وسلم قال الشارح ثم رأيت التمسيد ذكر في حاشية ان قال المصنف كنا نفعل كذا الخ سبب تسمية من قولهم كنا نفعل في عهد النبي صلى

فمن كان طاعة رئيس اذا قال اُمرت لا يفهم عنه ان أمره الرئيسة اماً

١٢ غير رئيسه ١٣ اى عن قوله ١٢

قول من قال يحتمل ان يظن باليس بأمر أمراً فلا يختص له بهذه المسئلة

الروى ١٢

بل هو مذكور في الوصر فقال من ارسول الله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

اى متصور ١٢

بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك

اى هذا الاحتمال ١٢

الابعد التحقيق من ذلك قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرفع ايضاً كما تقدم

من ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال بانه طاعة لله ولرسوله

اذا رسول

ومعصية كقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم صلى

كصرا ١٢

الله عليه وسلم فله حكم الرفع ايضاً لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه عنه صلى الله

اخذ ١٢

عليه وعلى اله وصحبه وسلم او ينتهى غاية الاسناد الى الصحابي كذلك اى

لفظ غاية مستدرك ١٢

الله عليه وسلم لان هذا وان اورداه محتاجاً به يحتمل ان يريد الاجماع او تقرير النبي صلى الله عليه وسلم فالاحتجاج صحيح وفي كونه من التقرير التردد انتهى ولهذا له حكم المرفوع عند الحكم الامام فخر الدين الرازى وموقوف عند جمهور المحدثين واصحاب الفقهاء والامول وكذا عند ابن الصلاح والحطيب انتهى كلام الشارح اقول ففى قول المصنف فى الحاشية وقوله فى الشرح تدفع ولعل الاظهر هو ما فى الحاشية ١٢ عب له قوله فله حكم الرفع ايضاً لان الظاهر ان ذلك مما تلقاه الخ اقول اذا كانت هذه الموقوفات فى حكم المرفوعات فلا يجد كل البعدان يعد من المرفوعات ما ثبت من الصحابي الكثير الملازمة ما هو ظاهر الخالف الحديث مرفوع اشتهر فيما بينهم كما استثناء جابر رضى الله عنه وقت الاقتداء عن عزم قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بفتح الكتاب اقول وسما عند جمهور الامام كيف قد ذهب اليه جمهور السلف والخلف وهو مذاهب مالئ واخذوا به خيفة واحد قولى الشافعى انه لا يقروا بالفتح ولا غيرها عند جمهور الامام وسما قراءت على ما نقله اصدق معاصرينا فى كتابه هداية السائل الى ادلة المسائل عن الشيخ

المحقق تقي الدين ابن تيمية رحمه الله عليه الذى هو الامام المحيظ بمذاهب سلف هذه الامة وخلفها علما قاله المحقق الشوكاني رحمه الله عليه فى كتابه شرح المصدر فى تحريم رفع القبور كما فى الخاف النبلاء الا ان هذا الاستثناء لا يدل على حرمة القراءة ايضاً ولعله مدلول عليه بدليل اخر عنه من ذهب اليه تمام العمل به وهو مرجع اهل بلدنى الامور النبوى ١٢ عنه اى امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ اى تحقيق اننا مرسل الله صلى الله عليه وسلم ١٢ له فى انه من شبان او من رمضان ١٢ بلى السيد العلامة البوالبيب النواب سيد محمد صديق حسن خان ١٢

له قوله ولا يخفى فيه جميع ما تقدم إليه حامله ان جميع اقسام المرفوع من الحقيقي الحكمي لا يتأتى في الموقوف فانه لو اخبر التابعي عن امورية او ماضية مع كونه غير اخذ عن الاسرائيليات يكون مرفوعاً لا موقوفاً وكذلك الحكم بثواب مخصوص او عقاب مخصوص وبالجملة اكثر ما يكون مرفوعاً حكماً بالنظر الى الصحابة يكون مرفوعاً حكماً بالنظر الى التابعي ايضا ١٢ ملخص الحاشي **له قوله** من لقى النبي صلى الله عليه وسلم الخ اورا النبي عليه السلام حال كونه مؤمناً اي بالنبي صلى الله عليه وسلم بما جاء به من عند الله قال السخاوي دخل فيه من رآه وامن به من الجن لانه صلى الله عليه وسلم بعث اليهم قطعاً وهم مكفوفون و

فيهم العصاة والطائفون ولذا قال ابن

حزم في الاقضية من المحلى قد اعلمنا

الله تعالى ان نقراً من الجن امنوا وسمعوا

القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم فهم

صحابة فضلاء وحينئذ يتعين ذكر من

عرف منهم في الصحابة ولا التفات

لانكار ابن الاثير عطابي موسى المديني

توجيه في الصحابة لبعض من عرفه

منهم فانه منهم فانه لم يستند فيه الى

حجة ١٢ شرح الشرح **له قوله** ولو تخللت

مرة الخ اي على مذهب الشافعي واما في

مذهبنا فنبطل محبته بالردة فلا يكون صحابياً

الا ان حصلت له رؤيته ثانية وعليه الام

مالك ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** وفي

احدهما الآخر الخ ولو لم يخلط لشرف منزلة مطا

طلحة النبي عليه السلام الذي هو افضل من

الكبيرات الاحمر واليا قوت الاخضر والمواد

رأيت في حال حياته والا فورا لا بعد موته

قبل دفنه فقيه خلافت ١٢ خلافة شرح الشرح

له قوله بنفسه او بغيره الخ اي سواء

كان ينظر اليه قصداً او قصداً رؤيته غير ذراة

تتباينون نظره على اتفاق من غير قصد الانا رؤيته

بالغير مبالا معني له قال التليذ قوله بغيره بان

يكون صغيراً فيحصل الى النبي عليه السلام ١٢ كذا

في شرح الشرح **له قوله** والتعبير باللقى اولى

والا فاما قال اولى لانه يمكن ان يقال ذكر الرؤيته

مثل ما تقدم في كون اللفظ يقف في التصريح بان المنقول هو من

قول الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يخفى فيه جميع ما تقدم بل معظم

يتحقق ١٢

والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا المختصر

دفع دخل ١٢

شاملاً لجميع انواع علوم الحديث استطدته الى تعريف الصحابي من فقلت

وهو من لقي النبي صلى الله عليه وعلى اله صحبه وسلم مؤمناً ما على الاسلام ولو

تخللت مرة في الاصح المراد باللقاء ما هو اعلم من المجالسة والمماشة ووصول

وصلية ١٢

احدهما الى الاخران لم يكمل ويدخل فيه رؤيته احدهما الاخر سواء كان

ذلك بنفسه او بغيره والتعبير باللقى اولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى

الله عليه وعلى اله صحبه وسلم لانه يخرج حيثئذ ان امركم ونحوه من العميان

الشان ١٢

في قول بعضهم بناء على الغالب او يقال المراد بالرؤية ما هو اعلم من الرؤية بالفعل وبالقوة اى لو لم يعرض لعراض العي او غيره كظلمة الليل الشديدة فراه قال العراقي هكذا

اطلقه كثيرون اهل الحديث ومرادهم بذلك مع زوال المانع من الرؤية كالصمت انتهى وعلى كل تقدير فتعريف المم اولى ١٢ ملخص شرح الشرح :-

عنه طلبت طرادا ١٢ سورة ١٢ ع ١٢ قوله من لقي الخ ١٢ ع ١٢ حين اشتراط الرؤية ١٢ له صحابي مشهور نزل في حقه عيس ١٢

عنه

له قوله لكن بغيرة من الانبياء عليهم السلام الخ قال التكميذ بما حاصله ان الايمان بغيرة من الانبياء عليهم السلام يستلزم الايمان به عليهم السلام لانهم اخبروا اممهم برسالة عليهم الصلوة والسلام فلم يفرق الفصل عن الجئس وهو كما ترى والجواب ان اخباره كان بأنه سيكون نبي هو خاتم النبيين ووصفه كذا وكذا ومن البين ان الايمان بهذا المفهوم لا يستلزم الايمان به عليه الصلوة والسلام بخصوصه لزمعهم تحقيق هذا المفهوم في غير ذلك الفرد المخصوص المقدس عليه الصلوة والسلام اللهم الا ان يسلم الملازمة بالنسبة الى البعض الذين يعرفون انما هو فافهم ١٢

عنه قوله تيه نظر الخ اي ترد قال المم في الحاشية قلت مرجحا احد جانبيه هذا التردد ان الصعبة و عدهما من الاحكام الظاهرة فلا تحصل الا عند حصول مقتنييهما في الظاهر حصوله في الظاهر يتوقف على البعثة انتهى وقيل في وجه النظر ان المؤمن في العرف لا يطلق على من يصدق بانه سيبحث ولم يرد من حال البعثة لكن فيه بحث لان كلامنا بالنسبة الى المصدق بانه سيبحث ومات قبل البعثة الكذا في شرح قوله يخرج من ارتد الخ وفي حاشية التكميذ قال المم وكذا من روى عنه ثمر مات مرتد ا بعد وفاته عليه السلام كرواية ابن امية بن خلف فانه لقيه مؤمنا وروى عنه واستتم الى خلافة عمر فارقه ومات على الردة انتهى قال السخاوي وما وقع لاحمد في مسند من ذكر حديث ربيعة بن امية بن خلف المسمى وهو من سلمى في الفتح وشهد مع النبي عليه السلام حجة الوداع وحدث عنه بعد موته ثم لحق الخذلان فدخل في خلافة عمر بالروم وتصور بسبب شئ اغضبه يمكن توجيهه بعدم الوقوف على قصة ارتداده وقد قال شيخنا دار واخراج حديث مثل هذا يعني مطلقا في المسانيد وغيرها مشكلا بل من اخرج له لم يقف على قصة ارتداده

وهو صحابة بلا ترد واللق في هذا التعريف كالجئس وقولي "مؤمنًا" كالفصل يخرج
بلا اختلاف وشك ١٢
اي البعيد ١٢

من حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافرا وقولي به فصل ثان يخرج
دوا من بعد وفاته عليه السلام ١٢
به ١٣

من لقيه مؤمنا لكن بغيرة من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه
كأكثر أهل الكتاب ١٢
كثيرا والروايات ١٢

سيبحث ولم يردك البعثة؟ فيه نظرو قولي ومات على الاسلام فصل ثالث
نعمانه ١٢

يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات على الردة كعبيد الله بن جحش ابن
س

خط قولي لو تخللت مدة اي بين لقيه له مؤمنا بين موته على الاسلام فان
مفسر بهذا التفسير ١٢

اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام في حياته ام بعدة وسواء لقيه ثانيا
اذ اسلم في حياته ١٢

ام لا وقولي في الاصح "اشارة الى الخلا في المسئلة ويبدل على رجحان الاول قصة
الذي يقيض ان يكون مقابلة صحيحا او ضعيفا ١٢
اي لقاء
اصح الصحبة ١٢

الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد واتى به الى ابي بكر الصديق
جني ١٢

شرح الشرح كقوله زيد على رجحان الاول الخ اي المفهوم من الاصح المقابل للصحيح او الضعيف الذي هو الثاني وتقرير باق كلامه ظاهر قال الشارح فاعلم ان السخاوي ما حاصله انه هل يدخل من رآه عليه السلام ميتا قتل او هو الراجح عند شيخنا وتبين نعم واليه مال الزكشي والبلقيني وابن عبد البر وغيرهم ١٢ عب ١٢ انما قال كالجئس كالفصل لعدم الجئس بالخصسية والفضلية وفيه ما فيه ١٢ عمه والظاهر لا لا لم يبق نبيا من حيث انه نبي واخراكم المم في الحاشية ١٢ عب ١٢ مكر في التسمية المتعولة عنها وقال الشارح مصغرا له قيل وهو متعلق باستار الكعبة ١٢ ش ١٢ له دليل لما يفهم من الواسطة انه يقبض على بابا ١٢ لله اي غير باطل عند الشافعية خلافا للحنفية ١٢ ش

له قوله تحدّثه مرسل من حيث الرواية الخ قال المم وهو مقبول بلا خلاف والفرق بينه وبين التابعي حيث اختلف فيه مع اشترأكهما في احتمال الرواية عن التابعين ان احتمال رواية الصحابي عن التابعي بعيد بخلاف احتمال روايته التابعي عن التابعي فانها ليست بعيدة قال التلميذ قال المم و يلغزه فيقال حديث مرسل يحتمل به بالاتفاق ١٢ شرح الشرح **له قوله** ومع ذلك معدودون المماد على ما حكى عن سعيد بن المسيب انه لا يعد صحابيا الا من قام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة او سنتين او غزا معه فزوة او غزوتين قال

احمد بن حنبل ومثله للبخاري

في صحيحه من صحبه عليه السلام

سنة او شهرا او يوما او

ساعة او اراه فهو من الصحابة

لان الصحبة تعم القليل والكثير

واختاره ابن الحبيب والميه

ذهب الامدي ١٢ ملقط عن

شرح الشرح **له قوله** يعرف

كونه صحابيا بالتراتب المم فابي بكر

المظفر بقوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا

تحزن ان الله مع الصابرين

ذكره السخاوي لكن الفرق بين

الصديق وغيره ان من اكره صحبة

الصديق لم يقر لاستلزام انكار صحبة

انكار نص القرآن المجمع على انه

هو المراد به بخلاف من اكره صحبة

غيره ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله**

او الاستفاضة او الشهرة المم المفاخر

بينهما بان المستفيض يكون في ابتداءه و

اعتباره سواه المشهور اعلم من ذلك قال

السخاوي اي الشهرة القاصرة عن

التواتر وهي الاستفاضة على رأي كثر

ابن حنبل فتمام بن ثعلبة وغيرهما انتهى

وكانه اراد بالشهرة الشهرة عند الحديث

١٢ شرح الشرح **له قوله** تدخل

تحت الامكان الخ اي الامكان الحاد

والامكان الشرعي فمن ادعى صحبته عليه الصلوة والسلام بعد مضي مائة سنة من سنة وفاته صلى الله عليه وسلم لا تقبل دعواه لما صح عنه عليه الصلوة والسلام انه

قال لا صحابي في اخر عمره ارايتكم ليلتكم هذه فانه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض ممن هو اليوم عليها احد ما واه البخاري ومسلم

من حديث ابن عمر كذا في شرح الشرح ١٢ **عه** هذا الشرط يلحق باعتباره باخبار الصحابة والتابعي ايتم ١٢ عب **عه** منصوب على المعنوية

اي ادعاء ذلك ١٢ ش -

اسير انفراد الى الاسلام فقبل من ذلك ومن جاحته لم يتخلف احد عن ذكره في

الاسلام ١٢ لما رأى حسن اسلامه ١٢

الصحابة لا عن تخريج احائنه في المسانيد وغيرها تبين بان احدهما انخفاء في

من المعاجز والاخبار ١٢

وحكى نبته من ربه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال اوقبل تحت ايتي علي من

لم يلازمه او لم يحضر معه مشهدا وعلى من كلمه يسيرا او ماشاة قليلا او

راة على بعد او في حال الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ومن

ليس له منه هو سماع منه فحديث مرسل من حيث الرؤية وهو مع ذلك معدون في

الصحابة لما نالوه من شرا الرؤية ثانيها يعرفونه صحابيا بالتواتر والاستفاضة

او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين او باخباره

عن نفسه بانه صحابي اذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الامكان

والامكان الشرعي فمن ادعى صحبته عليه الصلوة والسلام بعد مضي مائة سنة من سنة وفاته صلى الله عليه وسلم لا تقبل دعواه لما صح عنه عليه الصلوة والسلام انه

قال لا صحابي في اخر عمره ارايتكم ليلتكم هذه فانه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض ممن هو اليوم عليها احد ما واه البخاري ومسلم

من حديث ابن عمر كذا في شرح الشرح ١٢ **عه** هذا الشرط يلحق باعتباره باخبار الصحابة والتابعي ايتم ١٢ عب **عه** منصوب على المعنوية

الشرح له قوله الاقيد الايمان الخ فالعقيدان قيد الايمان بالنبي عليه السلام ليس بشرط وقت اللقاء في الدنيا بل هو كإيمانهم بآثاره وسموات على الاسلام يكون تابعا لذلك ولا يخفى انه بعيد والظاهر جوع الضمير الى الصحابي والمعنى ان قيد الايمان بالصحابي ليس بشرط في كون العروة تابعا بل الايمان بالصحابي لا معنى له ولا يخفى عدم استقامة الاستثناء على هذا التقدير فان الايمان بالصحابي لم يكن داخل في ما ذكره الملقى حتى يحتاج الى الاستثناء وبالجمل لا يغفل العبارة عن نوع خلل ١٢ **ع** **له قوله** وهذا هو المختار الخ قال الشارح قال العراقي وعليه عمل الاكثرين وقد اشار النبي عليه السلام الى الصحابة والتابعين بقوله طوبى لمن رأى رآني وأمن في طوبى لمن رأى

من رأى الحديث فالتقى فيهما مجرى الرؤية قلت وفيه يندرج الامام الاعظم رضي الله عنه في سلك التابعين فانه قد رأى النبي بن مالك وغيره من الصحابة على ما ذكره الشيخ الجزري في اسام رجال القراء والا مام التوريشي في تحفة المسترشدين صاحب كشت الكشاف في سورة المؤمنين وصاحب صراحة الجنان وغيرهم من العلماء المتبحرين فمن بقى انه تابعي فاما من الشيع القاصر او التعصب الفاتر انتهى اقول وقد اقر برؤيته رضي الله عنه انس بن مالك رضي الله عنه امام الجرح والتعديل الدارقطني مع شدة طعنه في ذلك الامام الاعظم رضي الله عنهم صرح به صاحب مجمع البحار حيث قال قال الدارقطني لم يلق ابو حنيفة احدا من الصحابة وانما رأى السابغينة لم يسع منه انتهى ١٢ **ع** **له قوله** واصح السماع الخ كان جانب فانه اشترط ان يكون رآه في سن من يحفظ عنه فان كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته كخلف ابن خليفة فانه عد في اتباع التابعين وان كان رأى عن ابن حنبل لم يكنه صغيرا ١٢ **ع** **له قوله** وهو المختصون الخ سواء بذلك لانهم حضروا اى قطعوا عن نظراتهم من المسالين حيث ما عاين الصحابة ولم يحصل لهم رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الذين ادركوا الجاهلية الخ فصاروا كانوا وكبارا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم والجاهلية ما قبل البعثة سموا بذلك لكثرة جهالتهم وقيل ما قبل فتح مكة لنزول امر الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وبطل امور الجاهلية الاما كان من سقاية الحاجر وسدانة الكعبة ١٢ ملخص الشرح **ع** اى اخبره عن نفسه بانه صحابي ١٢ **ع** اى انما يجهون لقي الصحابي مؤمنا بالنبي عليه السلام ولو تخللت ردقة في الاصح ١٢ ش **ع** اى سن التمييز وهو الاربعة او الخمسة ١٢ ش -

وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك
 عن مشكلا ١٢ من الحديثين ١٢

نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج الى تأمل او ينتهى
 فلا يقبل مثله ١٢ بقوله ينفقه الدرر ١٢ جوابه ١٢

غاية الاسناد الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذلك
 لعل الاضافة بيانية فلا يترحم ما يترحمه ١٢

وهذا متعلق باللقى وما ذكر معه الاقيد الايمان
 اى التشبيه بقوله كذلك ١٢ جميع ١٢

به وذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 اى قيد الايمان ١٢

وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول
 اى التعريف المذكور للتابعي ١٢ كالخطيب ١٢

السلامة او صحة السماع والتمييز وبقي بين الصحابة
 زمنية

والتابعين طبقة اختلف في الحاقهم باى القسمين وهم المختصون
 الصحابة والتابعين ١٢

له قوله ويحتاج الى تأمل الخ اقول محل هذا الاستشكال اذا كان المدعى مجهول الحال واما اذا كان ظاهرا اعد ال قبل الدعوى فلا اشكال فكما يقبل خبر العدل في روايته يقبل قوله في ادعاء رؤيته والله اعلم بحقيقته ١٢ ش

وسلم الذين ادركوا الجاهلية الخ فصاروا كانوا وكبارا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم والجاهلية ما قبل البعثة سموا بذلك لكثرة جهالتهم وقيل ما قبل فتح مكة لنزول امر الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وبطل امور الجاهلية الاما كان من سقاية الحاجر وسدانة الكعبة ١٢ ملخص الشرح **ع** اى اخبره عن نفسه بانه صحابي ١٢ **ع** اى انما يجهون لقي الصحابي مؤمنا بالنبي عليه السلام ولو تخللت ردقة في الاصح ١٢ ش **ع** اى سن التمييز وهو الاربعة او الخمسة ١٢ ش -

له قول لا اسلام الاخر اى فى حياته صلى الله عليه وسلم او بعده وختمهم ابن تيمية بمن ادرك الاسلام فى الكبر ثم اسلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم كبار من تغير فاته اسلم هو بالعم فى خلوة اى بكر الصديق رضى الله عنه شخص بعضهم من اسلم فى حياته صلى الله عليه وسلم كزيد بن وهب فانه رجع الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي عليه السلام وهو فى الطريق وكذا وقع لقين بن ابي حاتم وابى مسلم الخولاني وابى عبد الله الصائغى مات النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومهم بليل واقرب من هؤلاء سويد بن غفلة قدم حين نفقت الايدي من دفن صلى الله عليه وسلم على الارض فى الاخرين ذكره السخاوى ١٢ شرح الشرح لله قوله لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم الا وراة لكن قبل الاسلام وقد عد الفخر من مسلم عشرين نقسا قال

الفروى هم اكثر من هذا ولا يخفى ان الفخر من المتابعين وليسوا من الصحابة قطعا لانهم لم يروا نبيه بين يديه حقيقة باقيا العصر الزمان لاختلاف الزمنية وانشان فالذى اتهموا بالصحابة نظروا الى انهم كانوا فى عصرهم مدارا لطلبه عليه الذى اتهموا بالمتابعين نظروا الى انهم فى زمانهم كانوا متقدمين على طبقتهم ١٢ شرح الشرح لله قوله فعلمهم ابن عبد البر لا محالة ان ابن عبد البر ذكره فى طبقة الصحابة فاتهم القاضى عياض انه يقول انهم صحابة ذلك خطأ لانه صرح فى كتابه بان ذكرهم لاستيعاب اهل القرن كما هم سواهم تشرعوا برويته صلى الله عليه وسلم بالصحابة وتشرعوا بمجاورة صلى الله عليه وسلم دون روية عليه السلام كالنفس فاعصاب انهم من التابعين ١٢ اسلمهم الشرح لله قوله والمسيح انهم معدودون فى كبار التابعين الخ اى مطلقا لا بد ان شرف روية زمانه صلى الله عليه وسلم وكبر سنهم المستقر ان يكونا من الكبراء بخلاف صفات التابعين فانهم ليسوا على منوال ذلك والظاهر انهم كانوا الصحابة ولذا جزم المصنف بما ذكره فاحتمل عدم ملاقات بعضهم صحابيا اصلا المستلزم لعدم كونهم تابعيا بمجرد عقله ١٢ كذا فى شرح الشرح لله قوله ولا اله الا قال السارح اى اوله يعرف انه كان مسلما فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم بحيث لم يشتهر كنهان مسلما فى نفس الامر وانما قلنا هذا اليعقوب كونه من المخضرمين لامن الصحابة ولامن التابعين فانه بالاسلام السابق يميز عن التابعين وعدم الروية فيحط عن روية الصحابة فتأمل فانه عمل ولا انتهى

الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم

الضاح ١٢ زمانها ١٣

وعلى اله وصحبه وسلم فقد هم ابن عبد البر فى الصحابة

وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه

نظر لانه انصح فى خطبة كتابه بانه انما اوردهم ليكون كتابه

جامعا مستوعبا لاهل القرن الاول والمسيح انهم معدودون فى

كبار التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان مسلما فى زمن النبي صلى

الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم كالتجاشع ولا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله

عليه وعلى اله وصحبه وسلم ليلة الاسراء كشف له عن جميع من فى الارض

فراهم فينبغى ان يعد من كان مؤمنا به فى حياته

اول هذا الكلام ما نقص ما سبق منه من التعمير تحت قول المم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام حيث قلنا اى فى حياته صلى الله عليه وسلم او بعده موتة الخ ما اعيب لله قوله كشف له عن جميع من فى الارض الخ حاصله انه لو ثبت ان النبي عليه السلام كشف له جميع من فى الارض فى ليلة الاسراء بحيث رأى كله تفصيلا لدخل فى الصحابة كل من كان مؤمنا فى تلك الليلة وان لم يلاق فى عين الناس اذ خرج عليه السلام كان فى القطة على ما هو مذموم والمعتبر فى كون الرواية صحابيا هو الرواية من اهل التابعين فى عالم الظاهر وقد تحقق روية فى القطة على التقدير المذكور ولا يراد ما قيل انما ذكر المم فيما تقدم من ان الصحبة من الاحكام الظاهر كيدل على انه لو ثبت لا يدل على الصحبة لان ما فى عالم الغيب لا يكون حكمه الشهادة وجب الاندفاع بما قررنا ظاهره ١٢ عيب

له قوله هو المرفوع الخ سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل ام لا بان يكون منقطعا فان المرفوع اعم من ان يكون اضافة اليه صلى الله عليه وسلم بخالي او تابعي او من بعدهما حتى يدخل فيه قول المصنفين ولولا خروا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكره السخاوي فهذا دليل صريح على ان المرفوع والموقوف نعمان للمتن لا للاسناد ١٢ شرح الشرح له قوله والثاني الموقوف المرفوع عند الاطلاق ما روى عن الصحابي من قول او فعل او نحو ذلك متصلا كان او منقطعا وقد يستعمل في غير الصحابي مقيدا اقتل وقت عمر على هام الى غير ذلك ١٣ كذا في الحواشي -

له قوله فمن بعدهم الخ اي حديث من بعدهم اي من بعد التابعي في التسمية مثل الملقب فلا يرد ما تفوه التسيذ بان معناه الكلامان من دون التابعي مثل المقطوع وهو كما ترى وجه الاستدفاع ان العبارة على حذف المضاف وهو شائع ١٢ عيب -

له قوله فحصلت التفرقة الخ فان المقطوع ما ينتهي الى التابعي سواء سقط من اسناده شيء ام لا وانما ينقطع ما سقط من اسناده شيء انتهى الى التابعي ام لا والسر ان المنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن كما ترى ١٢ عيب -

له قوله وبالعكس الخ اني اشرح اي وبعض اخر يعكس انتهى اقول ان يقول ان يكون معناه وقد اطلق بعضهم هذا

١١ المقطوع في موضع هذا المعنى المنقطع وبالعكس اي اطلق ذلك البعض المنقطع في موضع المقطوع ايضا بل هذا الاحتمال هو الظاهر من العبارة ١٢ عيب ١١ اي يعنى في الصحابة لحصول الرؤية الخ ١٢ عنه وهو العموم والخصوص من وجه ١٢

اذ ذلك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرؤية من جانيه صلى الله عليه وعلى آله
اي في اثنين الناس ١٢

وهو ما ينتهي الى
يصل ١٢

النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم غاية الاسماء وهو المرفوع سواء كان ذلك الانتهاء
له

باسناد متصل ام لا والثاني الموقوف وهو ما ينتهي الى الصحابي والثالث

المقطوع وهو ما ينتهي الى التابعي من دون التابعي من اتباع التابعين

فمن بعدهم فيه اي في التسمية مثله اي مثل ما ينتهي الى التابعي في تسمية
اي حديث من بعدهم ١٢

جميع ذلك مقطوعا وان شئت قلت موقوف على فلان فحصلت التفرقة
في التابعي ومن دونه ١٢

في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع

من مباحث المتن كما ترى قد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس

١١ المقطوع في موضع هذا المعنى المنقطع وبالعكس اي اطلق ذلك البعض المنقطع في موضع المقطوع ايضا بل هذا الاحتمال هو الظاهر من العبارة ١٢ عيب ١١ اي يعنى في الصحابة لحصول الرؤية الخ ١٢ عنه وهو العموم والخصوص من وجه ١٢

له قوله ويقال للاخيرين الم والمعلم ان الفقهاء يستعملون الاثر في كلام السلف والخبر في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل الخبر والحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والاثر اعوم منهما وهو الاظهر ١٢ شرح الشرح له قوله مرفوع صحابي الم اراد يكون مرفوع الصحابي ان لا يترك الصحابي في الاسناد احدا ويرفعه التابعي ان يترك التابعي الصحابي من الوسط ويرفعه من دون التابعي ان يترك هو التابعي والصحابي ايضا من الوسط ١٢ شرح الشرح له قوله او معلق الم الظاهر ان ذكر المفضل المعلق على سبيل التمثيل لا المصير ما قيل ان اولئك المعلقون ليس بشئ اذ المفضل خارج عنهما وليس بمنهم المجمع ايضا اذا المفضل والمعلق قد يجمعان

كما سنف من المصنف ١٢ عب له قوله

و يدخل ما فيه الاحتمال الم اى يدخل في

المستند ما فيه احتمال الانقطاع على خلاف

الظاهر فلا يرد انه اذا ساوى احتمال الاتصال

والانقطاع فالحاق بالمستند لا يخلو عن الترجيح

بلا مرجح ١٢ عب له قوله وما لو وجد فيه

حقيقة الاتصال من باب الاولى الم اى

قد خول في المستند من باب الاولى وعلى طريق

دلالة الحق فلا يترجح ان المستند هو ما يكون

ظاهرة الاتصال فما يكون حقيقة الاتصال

وظاهر الانقطاع لا يكون مستندا وهو كما ترى

١٢ عب له قوله وهذا التعريف موافق

للمرسل الم اى ان اريد بقيد ظهور

السماح ما يتبادر منه وهو انه ليسع ويكون سماه

منه ظاهرا فالتعريف مخصص بتفصيل المستند

ولا يدخل فيه ما فيه الاحتمال الم الم اى المرسل

المفروض ان اريد ما يكون ظاهرا السماح على قياس

قوله ظاهرا الاتصال فالتعريفان متساويان

ومتوافقان لكنه انما يظهر دلالة قوله يظهر

سماه على الاول انتهى مع جرد بعض

الزوائد اقول لا يظهر الفرق بين قوله

ظاهرا الاتصال وبين قول الحاكم يظهر

سماه في ان الاول يشمل ما فيه

الاحتمال والمندلس والمرسل الم اى

بموجب الظاهر دون الثانى الم اللازمة

تجوز عن الاصطلاح يقال للاخيرين اى الموقوف المقطوع الاثر والمستند

في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهرا

الاتصال فقولى مرفوع كالجنس قولى صحابي كالفصل يخرج ما رفعه التابعي

ليشمل الحد ود وغيره ١٢

فانه مرسل او من فانه مفضل او معلق قولى ظاهرا الاتصال يخرج

قد مر تفسيرها ١٢

ما ظاهرا الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال ما يوجد فيه حقيقة الاتصال

كالمرسل الم اى

كالمرسل الم اى

من باب الاولى فيفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الحنفى كنعمة المندلس

والمعاصر الذى لم يثبت لبقية لا يخرج الحديث عن كونه مستندا لطباق الائمة

الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المستندا

رواه الحد عن شيخ يظهر سماه وكذا شيخ عن شيخ متصل الى صحابي

الظاهرة بين الاتصال والسماح وصيغة اسم الفاعل والمضارع ههنا فالابزار على المم كانه تحكم ١٢ عب عه اى تجاوزا عنه الى ارادة المعنى اللغوى ١٢ ش عه لى كنعنى اصله لقوى لدخول اجتمعت الواو والياء الاولى منهما ساكنة فاقبلت الواو ياء و ادغمت الياء فى الياء فصارت لى ١٢ عب به بدل من قوله قول الحاكم ١٢ -

له قوله كن قال ان ذلك قد يأتي بقلة الخ لما كان تعريف المسند بالمتصل وصداقه على الموقوف موهايان اطلاق المسند على الموقوف كاطلاقه على المرفوع استدركه بقوله لكنه الخ وحاصله ان التعريف وان كان صادقا على الموقوف قليل ونفظة قد هفتا للتحقيق اودكرت للتاكيد فلا بأس في اجتماعهما مع القلة ١٢ عب له قوله ولم يتعرض

للاستاد الخ من حيث

التعيين فلا يرد

انه قد عمم بقوله

متصلا كان او منفصلا

وفيه ان هذا التأويل

بعبء ١٢ ملخص

الخواشي

له قوله ولا فائل

به الخ حاصله ان

هذا التعريف يعد

من تعريف الخطيب

لان تعريف الخطيب

لا يصدق على شيء من

اخبار المحدود

الا على الموقوف

المتصل وهو ما يقال

بدخوله في المحدود

وهذا التعريف يصدق

على انواع متعددة

من اخبار المحدود

ولم يقل بدخولها

في المحدود

احدا صلا ١٢

شرح الشرح

عنه الخطيب فيشمل

المرفوع والموقوف

الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واما الخطيب فقال المسند المتصل

هـ ١٢

فعلى هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسندا لكن قال

الحديث ١٢

ان ذلك قد يأتي بقلة وايعاد ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع

سلك مسلكا بعبء ١٢

ولم يتعرض للاستاد فانه يصدق على المرسل المعضل والمنقطع

اذا كان المتن مرفوعا ولا فائل به فان قل عدده اى عدد رجال

المسند فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

اى السند القليل العدد ١٢ ش

بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند اخر يرد به ذلك الحديث

بعينه بعد كثير او ينتهي الى امام من ائمة الحديث ذى صفة عليه

كالخيارى ونحوه ١٢

كالخلف والفقه الضبط والتصنيف غير ذلك من الصفات المقتضية

بل المقطوع ايضا ١٢ ش عنه اى اطلاق المسند على الموقوف المتصل بالسند ١٢ معه وهو ما جاء عن النبي عليه السلام جماعة

١٢ له اى بالاتصال والانقطاع وغيرهما ١٢ لله يعنى بالنسبة الى عدد رجال سند اخر ١٢ ش له قال السخاوى

تارة يكون بالنظر الى سائر الاسانيد وتارة بالنسبة الى سند اخر ١٢ ش

قوله العلم المطلق المسمى مطلقا لكونه بالنسبة الى صاحب الشريعة الذي هو حال مطلقا قال الشارح ثم اعلما ان اصل الاسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الامة وسنة بالغة من السنن المؤكدة بل من فروع الكفاية قال ابن المبارك الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء وقال الثوري الاسناد سلام المؤمن فاذا لم يكن مع سلام لم يقدر ان يقال قال يقيه ذكرت حماد بن زيد با حديث فقال ما جردها لو كان لها اجتهاد يعني الاسانيد قال مطرف قوله تعالى ادا تارة من علمي اسناد الحديث ثم طلب العلم امر مطلوب شأن مرغوب قال احمد بن حنبل طلب الاسناد العالي سنة عن سلف وعن ابن معين لما قيل له في مرضه الذي مات فيه ما تشتهي قال بيت خال اسناد عال قال احمد بن اسلم

قرب الاسناد قرب اقرب الى الله عز وجل قال ابن الصلاح لان قرب الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب اليه القرب اليه قرب الى الله عز وجل قال الحاكم طلب الاسناد سنة صححة فذكر حديث السنن في حجم الشراعي وقوله يا محمد انا نارسولك فزعم كذا الحديث قال ولو كان طلب العلم في الاسناد غير مستحب

لا نكر عليه سؤاله عما اخبره رسول الله عنه ولا مرة بالانكسار على ما اخبره الرسول عنه قال الجوزي وقد رحل جابر بن عبد الله الانصاري من المدينة الى مصر في طلب حديث واحد انتهى واما ما قاله بعض الكابر الصوفية من ان حدثنا باب من ابواب الدنيا فيعمله اذا كان الغرض منه حصول عرض او عرض ونيوى قال محمد بن حاتم ان الله تعالى قد اكرم هذه الامة بالاسناد وليس لاحد من الامراء اسنادا ما هو مضمون في ايديهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم فليس عندهم تمييز ما نزل من التوراة والانجيل وبين ما الحق به كتبهم من الاخبار التي اخذوها من غير الثقات انتهى ما في شرح الفرج عيب **قوله** ما لم يكن مرضوا لم دفع لئلا مقدرة ان يقال قلة العدد قد توجب الموضوع ولما قيل لعل ذلك قال فالاول اى قليل العدد انتهى الى النبي عليه السلام العلم المطلق والوهاب ان الموضوع مثل المحدث فلا يدخل في قليل العدد فلا

للترجيم كسبغة ومالك الثوري الشافعي البخاري مسلم ونحوهم فالاول على قوله ١٢
وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه سلم العلم المطلق فان بفتين نقض يد ١٢
اتفق ان يكون سنده صحيحا كان الغاية القصوى والا فصورة العليا ١٢
العلوية موجودة ما لم يكن موضوعا فهو كالعدم والثاني العلم النسبي هو اى اذا كان موضوعا فهو كالعدم ١٢
ما يقل العد فيه الى ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك الامام الى منتهاه الواصل ١٢
كثيرا وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلبت على كثير منهم بحيث اهلوا اشتدت ١٢
الاشتغال بما هو اهم منه انما كان فيك العلوم مرغوبا فيه لكونه اقرب الى سواها كان مطلقا او نسبيا ١٢
الصحة وقلة الخطا لانه ما من راو من جال الاسناد الا والخطا
جاء عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويزو معال ١٢

ويجدي صورة العلم ايضا ١٢ شرح الشرح **قوله** ولو كان العدد من ذلك الامام الى منتهاه كثير الزمان الحديث يرجو ذلك الامام في رجاله يحصل له دفعة بنية ومزية وافهة بالنسبة الى سند لم يوجد فيه امام ولم يبق الاكثر المتأخرة اذا انقلب ان مشائخ الامام ثقات عظام ١٢ شرح الشرح **قوله** ما هو اهم منه الخ من العلم وهو الحفظ والاعتناء والتفتيش في احوال الرواة وكل ما يتعلق بصحة الحديث قال الدراسات ربما يدخل مسلم من حديث غير الاثبات مارواه الثقات عن شيوخهم الا انه بسند نازل فيعتمد الى رواية غيرهم والاعتماد الى على الاطلاق لا بالنسبة الى شخص من رجال السند دون شخص ١٢

له قوله وكلما قلت قلت التنازل فيها الثلاثيات البخاري وغيره والثنايات في مؤطا الامام مالك والوحيدان في حديث الامام ابي حنيفة وقال البخاري
لكن الاخير يستدفعه غير مقبول اذا التزمه لاروايه له عن احدهما من الصحابة يعجز عن معرفة في زمن ادراكه اياهم انتهى اقول بوسلم قول البخاري فلا يدل على نفي
التابعية اذا الرواية ليست بلازمة للتابعية بل يكفيه الرواية كما سبق التحقيق من المصنف قد ذكره اعقب الله قوله فلا تردد في ان النزول حينئذ اولى الخ اقول ان
اولوية علو السند كان لقلته احتمال الخطأ فاذا تحقق ذلك في النازل مع عدمه في العالي كان النازل اولى وهو ظاهر ١٢ اعقب الله قوله اما من رجم التنازلة
الى ما حكى ابن خلاد عن بعض اهل النظر ان

كلما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلوكان يكون رجاله

تفصيله ١٢

اوثق منه وأحفظ وأوفقه والاتصال فيه اظهر فلا تردد في ان النزول

كان يروى الرواة كلها بصيغة سمعت ١٢

أولى وأما من رجم النزول مطلقا واحتم بأن كثرة البحث يقتضي

النازل في السند الذي يقع

استدلال ١٢

المشقة فيعظم الاجر فذلك ترجيح بامراجني عما يتعلق بالصحيح

والامرا لا هم ما يقوى المصحة ١٢

والتضعيف فيه اي في علو النسب الموافقة وهي الوصول الى شيخ احد

المصنفين من غير طريق اي الطريقة التي تصل الى ذلك المصنف المعين

اي مصنف في الكتب الستة وغيره هو ١٢ ش

مثاله روى البخاري عن قتبية عن مالك حديثا فلورويته من طريقه

في صحيحه ١١ مصنفه ١٢

كان بيننا وبين قتبية ثمانية ولو رويناه ذلك الحديث بعينه من طريق

اي الروي عن طريق البخاري ١٢

ابي العباس السراج عن قتبية مثلا لكن بيننا وبين قتبية فيه سبعة

لحماد ١٢

النزول في الاسناد رجم واحتم بانه يجب على الراوي ان يجتهد في معرفة جرح من يروى عنه وتعديله والاجتهاد في احوال رواة النازل اكثر فكان الثواب فيه اوفر قال ابن الصلاح وهو مذهب ضعيف الحق وجهه ما ذكره المصنف ١٢ شرح الشرح لله قوله فذلك ترجيح بامراجني الخ اي كثرة المشقة ليست مطلوبة لتقصها ومراعاة المعظم المقصود من الرواية وهو الصحة اولى وهذا اعثا به من يقصد المسجد للجماعة فيسلك الطريق البعيدة لكثير الخفي رغبة في تكثير الاجر وان ادى ساوكلها الى قوت الجماعة التي هي المقصودة وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى صحته وبعدا لوهم وكلما كثرت رجال الاسناد تطرق اليها احتمال الخطأ والخلل وكلما قصر السند كان اسلم والله اعلم كذا حققه البخاري ١٢ شرح الشرح لله قوله الى شيخ احد المصنفين الخ اي مصنف في الكتب الستة او غيرهم كما سبق وهل يجب كون الوصول الى شيخ المصنف في الموافقة او يكفي الوصول الى شيخ امام معتبر من ائمة اهل الحديث فيه تردد والعبارة صريحة في الاول وكذا الكلام في الاشارة الثلاثة الباقية من غير طريق اي من غير طريق ذلك المصنف الى ذلك الشيخ بان

لا يكون المصنف في الموافقة ان يكون العدد فيه اقل من العدد في الطريق الذي يوجد ذلك المصنف فيه صرح به ابن الصلاح ١٢ شرح الشرح لله قوله الى العباس السراج الخ يشهد به الواو اثم العرج او ما نفع وهو امام جليل كان مستجاب الدعوة ولادته سنة ثمان وعشرين ومات في سنة ثلاث عشرة وثلاث مائة كان تلميذ البخاري وقد روى البخاري عنه ومسلم عاش بعد البخاري سبعا وخمسين سنة فان البخاري مات سنة ست وخمسين وماتت ١٢ شرح الشرح لله هذا مرصوص في الحديث شان اخر ١٢ عنه بالبناء للمجهول وقيل بالمعروف ١٢ ش

له قوله والافاسم الموافقة والبدال اقم بدنه الحاصل المعثر ان اكثر استعمالهما موافقة والبدال في صورة العلو لقصده بحث الطالبين تحريضهم على سماع الاعتناء به وان كان التساوي في الطرفين بل النزول في طريقك لا يمنع التسمية وقد يطلق بدونه ايضا قال العراقي وفي كلام غير ابن الصلاح اطلاق اسم الموافقة والبدال مع عدم العلو فان علا قالوا موافقة عالية وبدلا عاليا وقيد ابن الصلاح اطلاقهما بالعلو فلو لم يكن عاليا فهو ايضا موافقة وبدل لكن لا يطلق عليهما اسم الموافقة والبدال لعدم الالتفات اليه ١٢ شرح الشرح -

له قوله اي في العلو النسب الخ قال

تلميذه تقدم ان علو النسب ان يتبين

الاسناد الى امام ذي صفة عليية و

هذه المساواة ليست كذلك اي

بالتفسير والتشيل الاتيين فحقها

ان تكون من افراد العلو المطلق

كذا قال الشارح اتول والقول الفصيل

ان المساواة كما يمكن ان توجد

في العلو المطلق وهو الظاهر من

المثال كذلك يمكن ان توجد في

العلو النسبي ايضا فالحق انه داخل

في القسمين والحكم الكلي من المصنف

وتلميذه لعله ليس يذاك ١٢ ع

له قوله مع اسناد احد المصنفين

الخ قال الشارح اي مع عدد رجاله

بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم

او بينه وبين صحابي او تابعي او من

دونه صرح بهذا التعميم ابن

الصلاح في المقدمة لكن لا يخفى على

الاذهان ان هذه المساواة مفقودة

في هذه الازمان انتهى اقول هذه

التعميم يؤيد ما قلنا من وجود المساواة

في العلو المطلق والعلو النسبي

فتأمل ١٢ ع

ع سمي بدلا لوقوعه في طريق ما وبدل

الراوي الذي اومأه احد اصحاب الستة

فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد

نقطة العدد بدرجته ١٢

وهو قتيبة ١٢

اليه فيه اي العلو النسبي البديل هو الوصول الى شيخه كذا لك

بالكسر منسوب الى النسخة ١٢

كان يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق اخرى الى القعبي عن مالك

فيكون القعبي بدله من قتيبة واكثر ما يعتبرون الموافقة والبدال

اذا قارنا العلو الا فاسم الموافقة والبدال اقم بدنه فيه اي في العلو

النسبي المساواة وهي استواء عدد الاسناد من الراوي الى اخره اي اسناد

العلو النسبي مع اسناد احد المصنفين كان يرمى النسائي مثلا حديثا يقع

بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد عشر نفسا فيقع لنا ذلك

الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بينا فيه و

من جهة ١٢ ش **ع** اي مع علو بدرجته فاكثر ١٢ ش **ع** اي اسناد ابن العباس المتقدم ١٢ ش **له** لفته قاف وسكون عين وفتح النون بعدها

موحدة ١٢ ش **له** اي تقييد اطلاق الموافقة والبدال بقران العلواتا هو في الاكثر والا فاسم الموافقة الخ ١٢

له اي بدون الاقتران ١٢ -

سأله قوله وفيه أي العلو النسب والرحم وهي أن يستوي أسناد الراوي مع تليذ المعنى العلى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث يكون عدد ما بين كل واحد منهما وبينه على الله عليه وسلم سواء فيكون ذلك الراوي كان مصالفاً ذلك المصنف أو أخذ ذلك الحديث عنه ١٢ كذا في حواشي النسخة المنقولة عنها **سأله** قوله ويقابل العلو باقسام المذكورة النزول الخ قال العراقي ثلثون النزول حيث ذمه ذمه فهو مجهول على ما إذا لم يكن مع النزول ما يبركه كزيادة الثقة في رجاله على العالي أو كونها حفظ أو افتة أو كونه متصلاً بالسماع وفي العالي حضوراً وإجازة أو مناداة ونحو ذلك فإن الصدوق حينئذ إلى النزول ليس بمذموم ولا مقبول مردياً عن ابن المبارك قال ليس جودة الحديث قرب الاستدلال

بين النبي صلى الله عليه وسلم **سأله** فسلم أحد عشر نفساً فأنسا والنساء من حيث

العدم مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الأسان الخاصة في العلو النسب أيضاً

المصاحف توهي الاستواء مع تليذ ذلك المصنف على الوجه المشرح

أو أو سميت لمصلاً لأن العادة جرت في الغالب بالمصائب من تلاقياً ونحو في

هذه الصوكتان لقينا النسائي فكانا صافحاً يقابل العلو باقسام المذكورة

النزول فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول خلافاً

لمن زعم أن العلو قد يقع غير تابع للنزول فإن تشارك الراوي من روى عنه في

أمر من الأمور المتعلقة بالرؤية مثل السنن واللقم وهو الأخذ عن المشائخ

فهو النوع الذي يقال له ولاية الاقران لأنه لا يكون رايًا عن قبينه

الاقتران خبر ١٢ بيان لوجه التسمية ١٢

جودة الحديث صحة الرجال وروايتهم عن السلفي قال الأصل الاخذ من العلماء فزادوا اولي من العلو بالاخذ عن الجهالة على مذهب المحققين من النقلة والنزول حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق كما روي عن نظام الملك قال عني أن الحديث العالي ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بلغت روايته مائة قال ابن الصلاح هذا ليس من قبيل العلو المتعارف عند الإطلاق بين أهل الحديث وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب انتهى قال السخاوي وانزل ما في الصحيحين مما وقعت عليه ما بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه ثمانية ١٢ شرح المشرح **سأله** قوله مثل السنن واللقم التشارك في السنن أن يكون مولداً منهما قريباً من مولد الآخر وفي ملاقات الشيوخ أن يكون كل واحد عن غالب شيوخ الآخر وإن لم يكن التقارب في السن موجوداً ١٢ كذا في بعض الحواشي **سأله** قوله فهو النوع الذي يقال له ولاية الاقران الخ هذا من المزج الغير المستحسن الرطل ما اخترعه الشيخ من جعل الكتابين واحداً لأن الاقران مرفوع باعتبار المتن مجرور باعتبار الشرح غاية أن المضاف مقدم لتصحيح الحمل ١٢ شرح المشرح

سأله فإن كان سند العلو المطلق ثلاثاً كان سند النزول المطلق اربعاً وهكذا بين الاقسام الباقية ١٢ كذا في الحواشي **سأله** وهو العلو على ما يفهم من ظاهر كلامه كما نقله وجيه الدين رحمه ١٢ عيب مع أي العرف في مخاض العلم ١٢ ش **سأله** أي أو اللقمة كما صرح السخاوي ولعله أتى بالواو ونظر للغالب والأقرب ما يكتب باللقم ١٢ ش

له قوله فهو المدبج الخ اسم مفعول من التدبج سمي به اخذ امن ديا حتى الوجه وهما الخدان لتساويهما وتقابلتهما وهو نوع مهجور فائدة ضبط الامن من ظن الزيادة في الاسناد او ابدال الواو بعين ان كان بالعنعنة ١٢ سخاوي -

له قوله فكل مدبج اقرا الخ اي فكل حديث مدبج حديث الاقرا وليس كل حديث الاقرا حديثا مدبجا قال الجزري على ما نقله الشارح شال المدبج في الصحابة عائشة رضى الله عنها وابو هريرة رضى الله عنه كل واحد منهما عن الآخر وفي التابعين الزهري

عن عمار بن عبد العزيز

وهو عنه وفي اتباع التابعين

مالك عن الاوزاعي وهو عنه

وفي اتباع الاتباع احمد بن

حنبل عن علي بن المديني

وهو عنه رضى الله تعالى

عنه ١٢ عب عنه قوله في السن

اوفي اللق اوفي المقدار الخ حاصله ان

هذا النوع اقسام احدها ان يكون الراوي

اكبر سنا واقدم طبقة كالزهري ويحيى

بن سعيد عن مالك وثانيها ان يكون

اكبر قدرا في الحفظ والعلو كمالك عن

عبد الله بن دينار واحمد اسحاق عن ابن

موسى الثالث ان يكون اكبر من الجهتين

كرواية العجالة عن كعب بن كرواية كثير

من العلماء عن تلاميذهم كذا نقل عنه

في الحاشية ١٢ عب عنه قوله فهما

النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغر الخ

هو نوع مهجور ندعو لفعله المهر الخلية

والانفس الزكية ولذا قيل الرجل لا يكون

محدثا حتى ياخذ عن فقهه ومثله و

دونه وفائدة ضبط الامن من ظن

الانقلاب في السند مع ما فيه العمل

بقوله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس

من انفسهم الى ذلك اشار ابن الصلاح بقوله

ومن الفائدة ان لا يهمل كون المروي عنه

اكبر سنا وفضل نظرا الى ان الاغلب كون المروي عنه كذلك فيجهل بذلك منزلهما والاصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم حديث الجساسة عن عويم الداري كما في صحيح مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم

في كتابي اليمن وان ما لكايضى ابن مارة حديثي بكذا وذكر شيئا اخرجه ابن مندة وقوله ايضا حديثي عملته ما سابق ابا بكر الى خيوط الاسبق اخرجه الطيب في تاريخه ذكره البخاري ١٢ شرح

الشرح **له قوله** ومنه الاباء الخ الابناء الخ وفيه امثلة كثيرة كقول الشافعي حديثي امتي امينة انه دفن بصلي الى مقدم الحجاج البصرة ليعمر وعمر بن ومائة وكرواية عياض عن الفضل

حديث الجمع بين اصولين بالمزدلفة ذكره البخاري ١٢ شرح الشرح **له** ان في المدبج كتابا فلا في محله وسماه به ١٢ ش

وان روى كل منهما اي القرينيين عن الاخر فهو المدبج وهو اخص من الاول

فكل مدبج اقرا ليس كل اقرا مدبجا وقد صنف الدارقطني في ذلك صنف

ابو الشيخ الاصبهاني الذي قبله اذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان

كل ما يروى عن الاخر فهل يسمى مدبجا فيه بحث الظاهر لانه

من رواية الاكابر عن الاصاغر والتدبج ما خوف من يباحثي الوجه فيقتضي

ان يكون لك مستويا من الجانبين فلا يجي فيه هذا وان روى الراوي عن

هوونه في السن اوفي اللق اوفي المقدار فهذه النوع هو رواية الاكابر عن

الاصاغر ومنه اي من جملة هذا النوع وهو اخص من مطلق رواية الاباء عن

الابناء والصحابة عن التابعين الشيخ عن تلميذه ونحو ذلك في عكسه كثيرة لانه

اي رواية الاصاغر عن الاكابر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

اي رواية الاكابر عن الاصاغر ١٢

له قوله وذلك ان الحافظ السلفي لم حاصله ان ابا علي البرقي الذي هو من مشايخ السلفي سمع حديثاً منه
وسماه ومات على رأس خمسمائة وكان اخرا صاحب السلفي سبطه ابو القاسم ومات على رأس
خمسين

وست مائة

فحصل

الفصل

بين وفات

ابي علي الي

القاسم مائة

عنه بقية

موجدة و

فتح راء ١٢

ش عنه

مرفوع على

انه اسر كان

اي ولد ولده

١٢ ش

س اي هذا

النوع اذا السلفي

متأخر عن

البخاري ١٢ ش

له كشاد

ما نعم الحقت

او يا نعم ١٢

له اي السبب

الغالب لوقوع ذلك

اليعديين وذاقهما

ان المسموع متاخر

١٢ غيب

لعه

من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة وذلك

ان الحافظ السلفي سمع منه ابو علي البرقي احد مشايخ حديثه وسماه
^٢ مشيخة حجة سلف كعيب ١٢ ^١ بيان ابي علي ١٢

عنه مات على رأس خمسمائة ثم كان اخرا صاحب السلفي بالسما ع سبطه ابو القاسم
^٣ اي منتهى خمس مائة ١٢ ^٢ قيد للاخر ١٢ ش

عبد الرحمن بن مكي كانت وفاته سنة خمسين وستمائة ومن قديم ذلك

ان البخاري حدث عن تلميذه ابي العباس السراج اشياء في التاريخ وغيرها و
^{١٢} برز كره ١٢

مات ستة وست وخمسين مائتين اخر من حدث عن السراج بالسما ع ابو الحسين
^{١٢} البخاري ١٢

الخفاف ومات ستة ثلث وتسعين وثلثمائة وغالب ما يقع من
^{١٢} اي الخفاف ١٢ ش

ذلك ان المسموع منه قديماً آخر بعد موت احد الراويين عنه

زماناً حتى يسمع منه بعض الاعداد فيعيش بعد السماع منه دهرًا
^{١٢} حديث السن ١٢

فيكون بين وفات البخاري والخفاف مائة وسبعة وثلثون سنة ١٢ ش ١٢

له قوله متقى الاسم الخ قد روى المحدث عن رجلين متفقين في الاسم فقط او في الاسم واسم الاب او في الاسم واسم الاب الجد او في الاسم واسم الاب والجد والنسبة ولم يتميزا احدهما عن الآخر فسبق الذهن الى انهما رجل واحد وليس كذلك ويتبين الفرق بالاختصاص اى اختصاص الراوى ما يخص كلا من المروى عنه ٢٠ ملخص الحواشى له قوله او مع اسم الاب الخ مثال ما اتفق اسماء هروا و اسماء ابا نهم الخ الخليل بن احمد الاول هو الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم النعوى صاحب العروض روى عن عاصم الاجول ذكره ابن جن في الثقات والثاني الخليل بن احمد البوشهرى

الزرقاني روى عن المستنير ومثاله ما اتفق
اسماءهم واسماء آبائهم واجدادهم احمد
ابن جعفر بن حمدان اربعة معاصرين
في طبقة واحدة فالاول احمد بن
جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي
والثاني احمد بن جعفر بن حمدان
ابن عيسى السقطي البصري والثالث
احمد بن جعفر بن حمدان الدينوري
والرابع احمد بن جعفر بن حمدان
الطرسوسي ومثاله ما اتفق اسمائهم
واسماء آبائهم ونسبهم محمد بن عبد الله
الانصاري الاول القاضى ابو عبد الله محمد
ابن عبد الله بن المشكلا انصارى
البصري شيخ البخارى والثاني ابو
سلمة محمد بن عبد الله بن
زياد الانصارى ١٢ شرح الشرح
له قوله فباختصاصه اى
فليعلم انه باختصاصه اى الراوى
فغير تبطل بالمتن والشروح معاً
باختصاصه بان يكون تلميذ احدهما
دون الآخر او يكون تلميذ هما
لكن له باحد هما زيادة اختصاص
كملازمة او بلد او قرية ليس
للاخرين بين المهمل الفرق
بين المهمل والمهمل ان المهم

طويلاً فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المقدرة والله الموفق أن روى الراوي عن

ثَينِ مُتَّفَقِي الْأَسْمَاءِ مَعَ الْأَبِ أَوْ مَعَ اسْمِ الْجَدِّ مَعَ النَّسَبِ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ بِأَيِّ خِصِّ

كَلَامُهُمَا فَإِنْ كَانَا ثَقَتَيْنِ لَمْ يَضُرَّ مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي الْبَخَارِ فِي سِرَايَةِ عَنْ أَحْمَدَ
 فِي صَحِيحَةِ الْمَدِينَةِ ۱۲

غير منسوب عن ابن زهب فإنه اما احمد بن صالح و احمد بن عيسى و عن محمد بن غير

منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام او محمد بن يحيى الذهلى وقد
 كمل ١٢

استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري فمن اراد ذلك ضابطا كليا يتنازه
فصلت بالتمام ١٢

احدهما عن الآخر باختصاصه اى الراوى باحدهما يتبين الهمل ومثل يتبين

ذلك اذ كان مخصبا لهما معا فاشكاله شديد فيرجع فيه الى القرائن والظن
الوصف ١٢ اى شاملا لهما ١٢

الغالبان رمى عن شيخه حديثا وجدا الشيخ مريه فان كان جرما كان يقول
 انكر ١٣ انكر ١٣

لم يذكر له اسم والمهمل ذكر اسم مع الاشتباه ١٢ ملقط من شرح الشرح عه اى تأخر الشيخ بعد موت احد الراويين
زما نامديدا وعيش التلميذ بعد موت الشيخ دها طويلا ١٢ عه يحتمل العطف على اسم الاب او على فقط المقدمه و
كذا قوله الامع النسبه ١٢ عه اى مما اتفقنا في الاسم فقط ١٢ بعضم الذال المعجمة وفتح الهاء ١٢ لله المسمى بفتح الياء ١٣ ش
له اى قلعلوان باختصاصه الخ ١٢

له قوله لكذب واحد منهما لا بعينه إلخ قال تلميذه أي لكذب الأصل في قوله كذب على أو ما رويت أن كان الفرع صادقا وكذب الفرع في الرواية أن كان الأصل صادقا في قوله كذب على ما رويت إلا أن عدالة الأصل يمنع كذبه فيجوز النسيان على الفرع وعدالة الفرع يمنع كذبه فيجوز النسيان على الأصل ولم يتبين أن مطابقة الواقع مع أيهما فلذلك لا يكون قادحا انتهى فان قيل كذب الشيخ مستلزم لصحة الحديث لا لردده فانه إذا كان الشيخ كاذبا في قوله كذب على كان التلميذ صادقا فيكون الحديث صحيحا اجيب بأننا سلمنا ذلك لكن إذا ظهر منه

الكذب فلا يعتمد على قوله ١٢ شرح الشرح

له قوله ولا يكون ذلك قادحا إلخ أي لا

يكون قادحا في عدالتهما ولا في روايتهما إذا دل

سهما على كذب الآخر وليس قول أحدهما أدلى

من الآخر فإذا تعارضتا قطا فبقيا على أصل

عدالتهما ١٢ كذا في بعض العواشي ٧

له قوله في الأصح المختار وهو مذموم

أهل الحديث وجهور الفقهاء والمتكلمين

لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ والحكم

لذلك إذا ثبتت الجازم مقدم على النافي

الشاك ١٢ وجيه الدين علوى

له قوله فالثبت مقدم على النافي إلخ

قال التلميذ هذا ليس بجيد لأن في مسألة

تكذيب الأصل جزما الأصل ناف والفرع

مثبت وليس الحكم فيها للمثبت فالأولى

أن يقول لأن المحقق مقدم على المظنون

أو الجزم مقدم على التردد كذا نقل الشارح

١٢ عب

له قوله وأما قياس ذلك بالشهادة

للمقياس ذلك بالشهادة على الشهادة

بأن تكذيب الأصل للفرع جرح للفرع

في الشهادة فكذا في الرواية ففاسد

لوجود الفارق بين الشهادة والرواية

من وجوه أحدها ما بين المص والثاني

أن الشهادة لا تقبل إلا من الإحرام

الرواية ليست كذلك والثالث أن

شهادة رجل واحد بخلاف الرواية

لأصحة ١٢ عب أي الراوى أو نحوه كلاما ذكرنا في حديثه ١٢ ش عبه وهو مذموم

أهل الحديث وأكثر الفقهاء والمتكلمين ١٢ ش عبه القائل

به بعض أصحاب أبي حنيفة ١٢ ش عبه أي في تحقيق النفي يعني وقد أكره أصله فلا يقبل حديثه ١٢ ش عبه أي صدقه وهو مثبت جازم ١٢ ش

عبه أمام الجرح والتعديل ولذا في ستة ست وثلاث مائة وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاث مائة ١٢ -

كذب على أو ما رويت له هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك ثم ذلك الخبر لكذب

إعاد الشرط للتأكيد ١٢

واحد منهما لا بعينه لا يكون ذلك قادحا في أحد منهما للتعارض أو كان جرحه

أي رد الحديث ١٢

والنسا قط ١٢

احتمالا كأن يقول إذا ذكر هذا أولا أعرفه قيل ذلك الحديث في الأصح لأن

الحديث ١٢

ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في اثبات الحديث

بحيث إذا ثبت الأصل لحديث ثبتت رواية الفرع وكذلك ينبغي أن يكون

فرعا عليه تعالى في التحقيق هذا متعقب بأن عدالة الفرع يقتضيه صدقه

أي متعقب ومردود ١٢

وعدم علم الأصل لا ينافيه فالثبت مقدم على النافي وأما قياس ذلك

بالحديث ١٢

بالشهادة ففاسد لأن شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الأصل

بخلاف الرواية فافترقا وفيه أي وفي هذا النوع صنف البارقطني

الرواية والشهادة ١٢

شهادة رجل واحد بخلاف الرواية والرابع أن الشهادة لا تقبل إلا من اثنين والرواية على خلافه وبالجمله هذا القياس فاسد

لأصحة ١٢ عب أي الراوى أو نحوه كلاما ذكرنا في حديثه ١٢ ش عبه وهو مذموم أهل الحديث وأكثر الفقهاء والمتكلمين ١٢ ش عبه القائل

به بعض أصحاب أبي حنيفة ١٢ ش عبه أي في تحقيق النفي يعني وقد أكره أصله فلا يقبل حديثه ١٢ ش عبه أي صدقه وهو مثبت جازم ١٢ ش

عبه أمام الجرح والتعديل ولذا في ستة ست وثلاث مائة وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاث مائة ١٢ -

له قوله الذين رواها عنهم عن أنفسهم الخ قوله عن أنفسهم ليس تأكيداً لقوله عنهم بل سرق الاسناد عن تلك الرواة الى
أنفسهم فضمير عنهم يرجع الى القوم وضمير عن أنفسهم يرجع الى الامول ١٢ كذا يفهم من شرح الشرح -
له قوله في قصة الشاهد واليمين الخ وهوان النبي عليه السلام قضى بالشاهد واليمين وبهذا أخذ الشافعي أنه اذا

كان للمدعى

شاهد واحد

يلتزم المدعى

فيكون حلفه

بمنزلة شاهد

أخر كذا في

شرح الشرح

أقول والخفية

قد اجابوا عن

هذا الحديث

باجابة مسطورة

في اسفارهم

١٢ عب

له قوله

وان اتفق الرواة

في اسناد من

الاسانيد في

صيغ الاداء

الخ قال الشاذ

لما كان المتن

والشرح متغايرين

في الحقيقة

وان جلا كتابا

واحد اجاز

تعلق الجارين

في معنى

كتاب من حديث ونسي فيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم
اسم كتابه ١٢

حدثوا با حديث فلما عرضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لا عتادهم على

الرواة عنهم صاروا يروونها عن الذين رواها عنهم عن أنفسهم
اسم تلاميذهم ١٢

حدث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال
كفر ليش ١٢

عبد العزيز بن محمد الدارمي حدثني به ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهل قال

فليت سهيلاً فسألت عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني عنك بكذا

فكان سهيلاً بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عن ابي حنيفة عن ابي بنظارة كثيرة
اي بالحديث المذكور ١٢

وان اتفق الرواة في اسناد من الاسانيد في صيغ الاداء كسمعت فلان قال سمعت

فلانا واحد ثنا فلان قال حدثنا فلان غير ذلك من الصيغ وغيرها من الحالات

واحد بقوله اتفق مع انه يمكن ان يكون الثاني بدل البعض من الكل باعادة الجار قول الظاهر عندي
هو الاحتمال الثاني ١٢ عب ع اي عن تلاميذهم عن أنفسهم ١٢ عنه كاخبرنا فلان قال اخبرنا فلان
ونحوه ١٢ بيت معطوف على قوله في صيغ الاداء ١٢

الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيرة وشره طولا ومرة قال ونفى رسول الله صلى الله عليه وسلم على حديثه قال أمنت بالقدر فقد تسلسل لنا يقين كل واحد من رواته على حديثه مع قوله أمنت الخ ١٢ شرح الشرح **كقوله** فهو المسلسل الخ التسلسل في اللغة اتصال الشيء ببعضه ومنه سلسلة الحديد ومن تضيئة التسلسل الاقتران أو بالمتبني صلى الله عليه وسلم نحوه والاشتمال على مزيد القطب من الرواية ١٢ السخاوي **كقوله** من صفات الاسناد الخ أي مسقط غلطات المرفوع ونحوه فانه من صفات المنزلة وبخلاف الصحيح نحوه فانه من صفاتهما ثم الأصل ان يقع التسلسل من أول الاسناد إلى آخره كما تقدم وقد يقع التسلسل الخ ١٢ شرح الشرح **كقوله** فقد فهم الخ أي كمالها أو غلظت وفيه نظر ١٢

قال السخاوي من المسلسل ما هو ناقص التسلسل

أما في أوله أو وسطه أو آخره وله أمثلة كحديث

عبد الله بن عمر بن العاص الراحمون يرحمهم الرحمن

المسلسل بالولية وقعت بحج رواته حيث كان

أول حديث سمعه كل واحد من شيوخه فانه لم يسمع

التسلسل فيه إلى ابن عيينة فانه ثم أنقلهم فبين

قوله على القول المحتمل انتهى إلى اصل ان المسلسل

من الحديث ما تكرر رجوع الاسناد واحد أو واحد

على حالة واحدة أو سواها وقع فيه ذلك متعلقا بصيغ

الأداء أو متعلقا بزم الرواية أو ما تنها سواها

كانت صفة الرواية أو قولاً أو فعلاً أو قولاً وفعلاً

كما سبق وهذا ما عليه الأكثرون ١٢ شرح الشرح

كقوله الأولي سمعت وحديثي الخ

هذا اجمال المراتب وتفصيلها مع تعليلها

ان وجد تقديم سمعت على حديثي هو ان

الثنائي يحتمل الواسطة كما يذكره المصنف ووجه

تقديم حديثي على اخبرني ما يذكره ايضا

او كون اخبرني ما اخبره من الخبر وهو اعم من

الحديث ووجه تقديمه على قرأت مع ان

كلا منهما لا يحتمل الواسطة احتمال الغفلة

حتى لم يجعل بعضهم قرأت من وجوه التعليل

هذا أو سياتي ما يقوى تعديم قرأت على

اخبرني في قرأت عليه ووجه تقديم قرأت

عليه على قرأت عليه انا اسمع تأكله امر الغفلة

باعتبار الشيخ والرواية وجه تقديمه على الثاني

انما هو الاصطلاح حيث جعله المتأخرون للاجازه ووجه

تقديمه على الاجازة بالمشافهة انه اقوى منها ووجه

تقديمه على الاجازة بالكتابة اليه لانه لا مشافهة فيها ١٢ شرح

سلسل ولا يقال حديث سلسل ١٢ عمه أي الذي رواه التلميذ عن شيخه في أول ملاقاة ١٢ عمه أي الاسناد وهو المعنى الذي يروى هذا الحديث ١٢ ش

لعمه وبنيهما فرق كما سياتي وفي الترتيب المذكور أياء اليه ١٢ ش -

القولية سمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني فلان إلى آخره أو الفعلية

كقوله خلنا على فلان فاطمنا ثم إلى آخره أو القولية والفعلية معاً كقوله

حدثني فلان هو اخذ بحديثه قال أمنت بالقدر إلى آخره فهو المسلسل هو

من صفات الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد كحديث المسلسل بالولية

فان السلسلة ينتهي فيه إلى سفيان بن عيينة فقط ومن رآه مسلسلا إلى

منتهاه فقد فهم صيغ الاداء المشار اليها على ثمان مراتب الأولى سمعت

وحديثي ثم اخبرني وقرأت عليه هي المرتبة الثانية ثم قرأت عليه انا اسمع

كقوله سمعت فلانا الخ قال السخاوي وكحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لما ذكرني عن أبي اريك نقل

في دير كل صلوة اللهم اعني على ذكره وشكرك وحسن عبادتك فقد تسلسل لنا يقول كل من رواته وانا انا اريك نقل ١٢

شرح الشرح للاطلاع القاري **كقوله** كقوله دخلنا الخ وكحديث ابني هريرة قال شريك بيدي الباقم صلى الله عليه وسلم

وقال خلق الله الارض يوم السبت فقد تسلسل لنا بتشكيل كل من رواته بيده من رواه عنه ١٢ كذا في هو اشئ النسخة

المعولة عنها **كقوله** أو القولية والفعلية الخ قال السخاوي وذلك في حديث واحد كحديث انس مرفوعا لا يحد الحديث

انما هو الاصطلاح حيث جعله المتأخرون للاجازه ووجه تقديمه على الاجازة بالمشافهة انه اقوى منها ووجه

تقديمه على الاجازة بالكتابة اليه لانه لا مشافهة فيها ١٢ شرح سلسل ولا يقال حديث سلسل ١٢ عمه أي الذي رواه التلميذ عن شيخه في أول ملاقاة ١٢ عمه أي الاسناد وهو المعنى الذي يروى هذا الحديث ١٢ ش

لعمه وبنيهما فرق كما سياتي وفي الترتيب المذكور أياء اليه ١٢ ش -

له قوله وهذا مثل قال ورأي الحارثي من غير ذكرنا أولى وأما معها كقال لي أولنا فنشأ حدثنا في أنه متصل لكنهم كثيراً ما يستعملونها فيما سمعوه في حالة المذاكرة لا للتحديث بخلاف حدثنا ١٢ كذا في شرح الشرح -

له قوله من لفظ الشيخ الحرماقي أن حدثنا ليس بنص في أن قائلها سمع من لفظ الشيخ كخبر الرجل الذي يقتله الدجال فيحييه أي الدجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن ذلك الرجل لم يسمع منه صلى الله عليه وسلم فقيه أن ذلك حيث يكون السماع ممكناً ولا فيفتحين الحمل على المجاز للقرينة ولا ندقيل أن ذلك الرجل اختر فلما نعت حينئذ من سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو أن مراده حدث أمته هو منهم كذا في هو أمش النسخة النقلة عنها **له** قوله تكلف شديد لم يعمل تكلف هو أن الأخبار ما نوز من الخبرة وهو الاختيار في القراءة على الشيخ معنى الامتحان موجود وهو أنه هل يقوله أم لا قال ابن الصلاح الفرق بينهما هو الشائع الغالب على أهل الحديث إلا متجاوز لذلك من حيث اللغة غلبت وكلف وخبر ما يقال فيه أي من ما يوجب به أنه اصطلاح بينهم ورود التمييز بين النوعين ١٢ شرح الشرح **له** قوله فتقدم على الحقيقة النغوية الحر ذكر السماع في شرح الفقيه العراقي أن التمييز بين الخبرنا حدثنا استشهد به بعض الأئمة بأنه لو قال من أخبرني هكذا فهو حرج ولا ينة لذا خبره بذلك بعض أقرانه بكتاب أو رسول الكلام متى بخلاف ما قال من حدثني هكذا فإنه لا يثق إلا أن شافه زاد بعضهم البشارة مثل الخبر انتهى قال ابن

دقيق العيد حدثنا يعني في العرض معين أنهم النغوي بخلاف خبرنا فهو صالح لما حذبه الشيخ ولما قوى عليه فاقربه لفظ الأخبار أعرض عن الحديث نكل تحديث أخبار ولا ينكس وحاصل كلام الشيخ أن العرف مقدم على اللغة كما هو مقرراً وأما ما قيل من أن الخبرنا يحمل على سماع الشيخ شرح الشرح مع حذف قليل من الدين **له** قوله عند المشاركة في جملتهم ومن تبعهم فهو مذهب الأوزاعي ابن جريج والإمام الشافعي ومسلم بل قيل أنه مذهب أكثر المحدثين منهم ابن وهب المصري والنسائي ١٢ شرح الشرح للا على القاري -

وهي الثالثة ثم أنبأني وهي الرابعة ثم ناولني هي الخامسة ثم شافهني

أي بالاجازة وهي السادسة ثم كتب إلى أي بالاجازة وهي السابعة

ثم عن نخوها من الصيغ المحتملة للسماع والاجازة ولعدم السماع أيضاً

وهذا مثل قال ذكر ورأي فاللفظان الأولان من صيغ الاداء و

لغة عن مثل قال نحوه ١٢ شروع في بيان التقاوت بين المراتب المذكورة ١٢

هما سمعت حدثني صالحان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ تخصيص

الأولى ثابان ١٢ ش

التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحاً

الشهر ١٢ الثاني ١٢

أي حدثني أرحدثنا ١٢

ولا فرق بين الحديث الأخبار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما

وكذا الأخبار مخصوص بالقرعة على الشيخ ١٢ ش

تكلف شديد لكن لما أقر في الاصطلاح ما ذكر لك حقيقة عرقية فتقدم

الفرق ١٢

صعباً ١٢

على الحقيقة النغوية مع أن هذا الاصطلاح إنما شاع عند المشاركة ومن تبعهم

أهل المشاركة ١٢

أما الفرق بينهما ١٢

دقيق العيد حدثنا يعني في العرض معين أنهم النغوي بخلاف خبرنا فهو صالح لما حذبه الشيخ ولما قوى عليه فاقربه لفظ الأخبار أعرض عن الحديث نكل تحديث أخبار ولا ينكس وحاصل كلام الشيخ أن العرف مقدم على اللغة كما هو مقرراً وأما ما قيل من أن الخبرنا يحمل على سماع الشيخ شرح الشرح مع حذف قليل من الدين **له** قوله عند المشاركة في جملتهم ومن تبعهم فهو مذهب الأوزاعي ابن جريج والإمام الشافعي ومسلم بل قيل أنه مذهب أكثر المحدثين منهم ابن وهب المصري والنسائي ١٢ شرح الشرح للا على القاري -

له قولهم **بعجز** واحد الخ وهو جواز اطلاقهما في القراءة على الشيخ وفي قواعة الشيخ عليه وقد قيل ان هذا مذهب الحجازيين والكوفيين وقول الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد في آخرين من الائمة المتقدمين وهو مذهب البخاري وجباعة اجلاء من المحدثين ٢ كذا قال الشارح على القاري **له** قوله وقد يكون النون اى في المتكلم للعظيمة اى للعظم

نفسه فموانا فتجالت ففتى مبينا
 وانا اعطيناك الكوثر وهو كثير في
 القرآن لكن بقلة "اي يوجد
 بوصف قلته في الاسناد وغيره
 اذ اكثر ما يقول المنفرد حديثي
 واخبرني "واولها" اي
 المحقق وهو سمعت من حديثي

ويبدل عليه قوله الأتي: "ولأنه
حدثني" الخ فالظاهر
تفسير كلا الصيغتين بصيغ
الاداء أو تفسير الاول بصيغ
الاداء والثاني بالمراتب الثمانية
على عكس ما فعل المصنف لأن
اول المراتب هو مجموع سمعت
وحدثني لا سمعت وحده
الذي هو المراد ههنا ١٢ شرح

الشرح - ٣
قوله من التثب
 والتحفظ الخ يعنى ان
 السماع من لفظ الشيخ ا ما
 املأ على الطالب وهو يكتب
 واما مسرداً الاول هو الارتفاع
 اعلى قسامه كذا فى شرح الشرح
 عم اى التحديث فى السماء والاخبار
 فى القراءة ١٢ عمه اى بصيغة المرتبة
 الاولى وهي سمعت وحدثنى ١٢ ش

واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل اخبار والتحديث عندهم
 اهل المغرب ١٢

أهل المغرب ١٢

بمعنی احد فان جمع الراوی ای اتی بصیغۃ الاولی جمعاً کأن یقول حدثنا فلان

او سمحنا فلا نقول فهو دليل على انه سمع مع غيره وقد يكون النون للعظمة لكن
 الى الجميع ١٢
 اي في استعمال المحدثين ١٣

المجلد الجمع ۱۲

بقلة واولها اى صيغ المراتب صرحها اى صرح صيغ الاداء فى سماع قائلها انها

الاجتهاد الواسطة والان حدثني قد يطلق في الاجازة تدليسا وارفعا مقدرا
بمخلاف حدثني وما بعد ١٢ ش
مرتبة ١٢

مخلاف حدیثی و ما بعدہ ۱۲ ش

ما يقع في الاملاء لما فيه من الثبوت والحفظ والثالث هو اخبرني كالباب هو قرأت
من صيغ الاو ١٢٤

من صيغ الـ ١٢٦

عليه السلام قرأ بنفسه على الشيخ فان جمع كان يقول خبرنا وقرأنا فهو كالخامس هو قري عليه انا
المرادى ١٢

الراوى ۱۲

اسمعوا من الله ان التعبير يقرأ لمن قرأ خبر من التعبير بالانذار انه اقصى بصورة

الحال تبليبه القراءة على الشيخ احدى جوة التحمل عند الجهوراً بعد من ابى ذلك من اهل

[illegible]

Prüfung (1995) August:

له قوله فرجها على السراح من لفظ الشيخ الخ يعني ان القراءه من الطائفة الشيخ وهوسيمع وسيمعها اكثر المحدثين من الشرق وخراسان عرضا
كون القاري يعرض على المورث مرويه سواء قرأ هو او قرأ غيره وهو سيمع وسواه قولا من كتاب او حفظ وسواه من لفظ الشيخ ام لا اذا اسكت اسله هروثه
من السامعين احد وجه التحمل وروايته صحيحه عند الجمهور بل عند الكل على ما ذكره العراقي قال الخالف لا يثبت في نقض الاجماع من السلف كما في
عام التميل فيما حكاه البراهيرسري والوكيع قال ما حدث مدنيانا قط عرضا وعن محمد بن سلام انه ادرك الامام مالك بن انس والناس

يقرون عليه فلم يسمع منه لذلك
وكذلك عبد الرحمن بن سلام الحنفي
لوكيف بذلك قال مالك اخبره
عني وكان مالك يأبى هذه القائله
اشد الالباء ويقول كيف لا
يجري العرض في الحديث و
يجري في القرآن وهو اعظم و
استدل جماعة منهم ابو سعيد
الحمداد فيما حكاه البخاري و
اقره للسنن بقصة منهم من
ثعلبة وان قوله للنبي صلى الله
عليه وسلم الله امرك بهذا
وان قال عليه السلام له نعم
تروا على النبي صلى الله عليه وسلم
نرا خبر قومنا جازوه ابي
قلوه ١٢ ولان ادب الدين على رساله
عليه **له قوله** لانها في غير المتأخرين
للاجازة الخ قال التليد المقام مقام
الاضمار تقدم ذكره هو اخبره قلت

عدل من الاضمار الى الاظهار دعاهم
الحديث المتقدم ١٢ شرح الشرح
له قوله ولو مرة واحدة تقدم
في كلام المصنف ان الراوي اذا ثبت
له القاء ولو مرة لا يجوز في رواية
احتمال ان لا يكون قد سمع الا انه
يلزم من بريانه ان يكون صدساو

العراق وقد اشتد انكار الامام مالك وغيره من المدينين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم

فوجه على السماع من لفظ الشيخ وذهب جميعهم منهم البخاري وكاه في اوائل صحيحه عن

تبله المحدثين ١٢

جماعة من الائمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصحة والقوة

كالجس العدي ملك ١٢

سواء والله اعلم الانباء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى الإخبار الآتي

غير المتأخرين فهو للاجازة كمن لانها في غير المتأخرين للاجازة و عنعنة

اللفظ ١٢
في حين ذكره

المعاصر محمولة على السماع بخلاف غير المعاصر فانها تكون مرسله او منقطعة بشرط

عند الجمهور ١٢
ان كان
الناهي
ان كان غير الجمهور ١٢
اللفظ ١٢

حملها على السماع ثبت المعاصر الامن المدس فانها ليست محمولة على السماع وقيل يشترط

وان كان معاصر ١٢

في حمل عنعنة المعاصر على السماع ثبتوا لقائهما اي الشيخ والراوي عنه ولو مرة

واحدة ليحصل الامن في باقي العنقة عن كونه من المرسل الخفي

عند جماعة او عند

احتمال ١٢

للمسئلة مفهومة في غير المدس لذا قال ليحصل الامن اي بسبب القسرة في باقي العنقة عن كونه من المرسل الخفي فان المدس يختص بمن روى
عن عرف ثلثة اياه فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي كما سبق ١٢ شرح الشرح لمولانا على القامى رحمة الله عليه ع اى
بعض المدينين او بعض العلماء الموافقين لهما ١٢ عه القائل هو البخاري تبله المحدثين ١٢ عه قد مر تعريفه في صفحة ٨

له قوله وهو المختار الماخلفوا في حكم الاستدلال المعتنع فالصحيح الذي ذهب اليه الجاهل من أئمة الحديث وعليه العمل انه من قبيل الاستدلال المتقيد ومحمول على السماع بشرط سلامة الراوي الذي رواه بالاعتناء من الدليس وبشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالاعتناء قال ابن الصلاح كاد ابن عبد يدعي إجماع أئمة الحديث على ذلك قال العراقي وما ذكرنا من اشتراط ثبوت اللقاء هو مذاهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما من أئمة الحديث وانكر مسلم في خطبة صحيحة اشتراط ذلك وقال ان القول الشايع المتفق بين اهل العلم بالاخبار قد يما وحديثا انه يكفي في ذلك ان ثبت كونهما في عصر واحد ولو لم يأت في خبر واحد انهما

اجتمعا وتشافها واختار المصنف ما قاله مسلم ولهذا عبر عن اشتراط ثبوت اللقاء بقيل كذا قال مولانا وجيه الدين أقول هذا ليس بشئ فان المصنف وان عبر عن اشتراط ثبوت اللقاء بقيل لكنه صرح بقوله وهو المختار والصريح يفوق الدلالة أعب **له قوله** واطلقوا المشافهة الخ حاصله ان المشافهة هي الخاطبة من فيك الى نبي والاجازة هي الاذن للرواية لفظا وكناية فمهر اطلقوا المشافهة في الاجازة الملتفظ بها مجازاً ومساهمة ١٢ مب **له قوله** وكذا المكاتب الخ حاصل ان المكاتب هي مكاتب الحديث من الشيخ الى الطالب اذن له بالرواية امر لا والاجازة المكتوب بها هي كتابة الاجازة فقط اي من دون كتابة الحديث فمهر يستعملون للكتابة مكان الاجازة المكتوبة مساهمة ومجازاً ١٢ مب **له قوله** فيما ذكرنا كتب اليه بالاجازة فقط الخ وصورة الفهم للاجازة ان يكتب الشيخ شيئاً من حديثه بخطه او يامر غيره بكتبه عند باده الى غائب او حاضر عنده ويقول اذن لك ما كتبت لك او نحو ذلك وهي شبهة بالكتابة المقترنة بالاجازة في الصيغة والقوة ١٢ مولانا وجيه الدين علوي **له قوله** ويحضر الطالب اصل الشيخ الخ من الاحتياط ما ياتي به فيعرض عليه وسماه فيروا واحد من الأئمة عرضاً قل انور في السمع

له وهو المختار تبعاً لعل بن المديني البخاري وغيرها من التقاد اطلقوا المشافهة في بضم النون جمع ناقداً ١٢ هو اعلم اهل عصره ١٢ تقريب **له** الاجازة الملتفظ بها تجوز اوكذا المكاتب في الاجازة المكتوب بها وهو موجود اي اطلقوا تجوزاً ١٢ اي المكاتب ١٢ ش

في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلونها فيما كتب المكاتب ١٢ ش الشيخ من الخ إلى الطالب سواء اذن له في روايته أم لا لانها اذا كتب اليه بالاجازة الطالب ١٢ او رواية الحديث اي رواية اي لا يطلعون المكاتب ١٢ ش

فقط واشتروا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالاذن بالرواية وهي اذا ابا من الشرح ١٢ امه المناولة ١٢ ش

حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من التعيين **التشخيص** و اي تعيين المجاز والتشخيص ١٢ اي الاقتران ١٢

صورتها ان يدفع الشيخ اصله واما مقامه للطالب او يحضر الطالب اي المناولة ١٢ اي المنقول من اصله ١٢

اصل الشيخ ويقول له في الصوتين هذه روايتي عن فلان فارواه عنه التأنيث رعاية للخبر ١٢

وشرطه ايضا ان يمكنه منه ا ما بالتعليك او بالعارية لينقل منه يقدره ١٢ عليه ١٢

هذا عرض المناولة وما تقدم عرض القواعد ليعتبر احدهما عن الآخر فاد اعرض الطالب الكتاب على الشيخ قال الشيخ وهو عادت متيقظ ليعلم محضه وعدم الزيادة فيه او النقص منه او ينزك تحت يده فيعرض عليه بالمقابلة ونحوها ان لم يكن علواً متيقظاً وكل ذلك كما صرح به الخطيب على سبيل الوجوب ١٢ شرح الشرح مولانا علي القاري **له قوله** وشرطه ايضا الخ اي كما ان شرط ارفع انواع الاجازة اقترانها بالاذن بالرواية كذلك شرطه ان يقدر الشيخ الطالب الاصل (وقرعه فقام) مقامه اما بالتعليك او العارية او الوقت ١٢ خلاصة شرح الشرح عه يعني سواء انضم اليه الاجازة ام لا ١٢

له قوله والاى وان لم يمكنه منه باحدهما ان تاوله اى بان تاوله واستورده في الحال فلا يتبين ارفعيته قال الشارح على القارى رحمة الله عليه
لعدم اختيار الطالب عليه غيبته عنه اذ انها صحيحة ويجوز للطالب روايته اذا وجد ذلك الاصل او مقابله وغلب على ظنه سلامته من التغيير واثير في حواشي
النسخة المعقولة عنها ان لو قيل ان هذا الشرط يدل من الشرط الاول فكان وجهها وجهها ولا يريد عليه شئ بل حل هذا التركيب يتعين بهذا الوجه انتهى اقول وعمل
اليه قلمي ايضا **عب** **له قوله** لكن لها زيادة منزلة على الاجازة المعينة الخ قال الشارح اى عند اهل الحديث قد يمازج حديثا خلافا لجماعته من المعقنين
من الفقهاء والاصوليين فانهم قالوا لانها

في هذه المناولة ولا تاثير لها انتهى اقول
ولعل هذا هو الحق سيما اذا كان الكتاب
الحجازية مشهورا بين الانام كما لا يخفى و
كتاب الشيخ المناولة به غير مشهور فقامل ١٢
عب **له قوله** كتاب معين الخ اى سن
التصانيف المشهورة او الاحاديث المعروفة
المعينة المسطورة وقال ابن كثير انها في
الكتاب الشهير كان يقول اجزت لك رواية الفقهاء
عنى ١٢ شرح **له قوله** واذا اختلفت المناولة
اى تجوز عن الاذن اى بان تاوله الكتاب فيقول
هذا من حديثي اومن سمعني رايه يقول ارضى
او اجزت لك رواية عني ونحو ذلك لم يعتبر بها
عند الجمهور من الفقهاء والاصوليين طائفة من
اهل العلم نحو ما اذا جازوا الرواية بها ١٢ شرح
له قوله من يلدأى يلدأى في ما شئت اقليد قال المصنف
اى ما كتب الشيخ وارسله الى الطالب المرد بالكتاب
الكتاب في تعديدها ككتاب اى كسابق ١٢ شرح الشرح
له قوله جاز عني من الامة الزيل كثير من المتقدمين و
المتأخرين منهم ارباب صفتي وسنمروا واللب بن سعد
غيره من السجدة المشهورين اهل الحديث ١٢ شرح الشرح
له قوله كنفوا في ذلك بالقرينة الخ وهي ان لا تأخذ
في ارسال الكتاب سوى الاذن بالرواية وكما صحت الرواية
بالكتابة المجردة هو هذا ومن ثم قال الشيخ ولا يظهر فرق
قوى الخ ١٢ شرح **له قوله** وله يظهر فرق
قوى الخ لان الظاهر ان نكدة الارسال المناولة هو

ويقابل عليه **الا** ان تاوله استور في الحال فلا يتبين ارفعيته لكن لها زيادة منزلة على
بدل عن قوله الا ١٢ يظهر ١٢
من صورة المناولة
نظير ١٢

الاجازة المعينة وهي ان يجيزه الشيخ برواية كتاب معين ويعين له كيفية
طالب ١٢

روايته له واذا اختلفت المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور
١٢

وجزئ من اعتبرها الى ان مناولتها اياه تقوم مقام ارساله اليه بالكتاب
الشيخ ١٢

من يلدأى يلدأى قد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الامة
١٢

ولولم يقتصر ذلك بالاذن بالرواية كانهما كنفوا في ذلك بالقرينة و
وصيفة ١٢

لم يظهر لي فرق قوى بين مناوله الشيخ الكتاب للطالب بين ارساله
الارسال ١٢

اليه بالكتاب الى من موضع الى اخراذ اخلا كل منهما عن الاذن وكذا
١٢

اشترطوا الاذن في الوجدادة وهي ان يجد بخط يعرف كتابه
اي الطالب ١٢

الاذن بالرواية لا مجرد اعطاء الكتاب لكن تديقاق في كتابه للشيخ وارساله الى الطالب قرينة قوية على الاذن بخلاف ما دلل الكتاب هو في يد الطالب علم ١٢ شرح الشرح **له قوله** وكذا اشترطوا الاذن في الوجداد
الخ وهي مصدرة مولد لوجد يغير سموم من العرب لعرا ونا من المولدين في تفرقة بين مصادره للتمييز بين المعاني المختلفة كرواية لفضالة وجنانا وطلوبه وجزا فوله هذا المصلد الخاص لهذا
المصنف المصطلح على ان يجد بخط الخ ١٢ شرح الشرح **له قوله** وهي ان يجد الخ ما صله ان الوجدادة هي وجنان الطالب صحيفة مكتوبة ايها الاحاديث وعرفان بطلية الظن انها مكتوبة
بخط فلان من غير يدنية على هذا ١٢ ملخص الحاشي - **عب** اى لاد من المشائخ احاديث يرويها او كتابا منقذ ١٢ ش على اى قوله ان تاوله ١٢ على اى قوله الا ١٢ -

الكتاب من يد هذا الطالب ١٢

له قول فيقول جده بخط فلان لم او قرأت بخط فلان اوقى كتابة بخط فلان حدثنا فلان ويسوق الاسناد الى المتن او يقول قرأت او حدثنا فلان عن فلان هذا الذي عليه العمل قد بدا وحديثا وهو من باب المنقطع لكن فيه شوب الاتصال للامتناع بالمفيد بثبت التسليم في الجملة وان لم يكن كافيًا لمن شرط الاتصال على وجه الكمال لا سيما حين ونحو هذا بطله قوم فلم يجوزوا الاعتماد على الخط واشتروا البينة على الكتاب برؤية وهو يكتب ذلك او بالشهادة عليه انه خطه او يعلم انه خطه للاشياء في الخطوط بحيث لا يتميز احدا الكاتبين من الاخر قال ابن الصلاح انه غير مرضى لندرة اللبس انتهى ١٢ مولانا وجه الدين علوي مع تغيير ليسير في الخطوط بحيث لا يتميز احدا الكاتبين من الاخر قال ابن الصلاح انه غير مرضى لندرة اللبس انتهى ١٢ مولانا وجه الدين علوي مع تغيير ليسير

له قوله وكذا الوصية بالكتاب لم اى

كما اشتروا الاذن في الوجادة اشتروا

في الوصية بالكتاب كان الاولى ان يقول في

الوصية مراعاة للسابق واللاحق ١٢ شرح

الشرح له قوله ان يروى تلك الاصول

عنه بمجرد هذه الوصية لم لان في دفعه

له نوعا من الاذن وشبهها من العرض و

المداولة ووجه عليها الخطيب بل نقله عن

كافة العلماء وذلك انه لا فرق بين

الوصية بها وانتباها بعد موته في عدم

جواز الرواية الا على سبيل الوجادة قال و

على ذلك ادركنا كافة اهل العلم وتعقب

المصنف بالابن الاثير حمل الرواية بالوصية

على الوجادة وقال هو غلط ظاهر الرواية

بالوجادة لم يختلف في بطلانها بخلاف

الوصية فهي على هذا ارفع رتبة من الوجادة

بلا خلاف كذا اقرره الشارح واولى عدم نوق

الخطيب بين الوصية والابتناء لعله يحكم الوصية

الكتاب لايجد غالبًا في العرب الا ان هو اهل في

زعم الموصي فالوصية قرينة راجحة على الاجازة

بخلاف الابتناء فانه لا يوجد فيه قرينة على الاجازة

اصلا لعدم اطلاع الشيخ عليه اصلا ١٢ عيب له قوله

والى ذلك الجمهور لانها ليست بمحدث اصلا ولا

اجملا ولا تفصيلا ولا يتبعن اعلاما لا صريحا ولا

كناية اقول ولا يظهر فرق قوى بين المداولة

الحالية من الاذن في حالة الحيوة وارساله كتاب

فيقول جده بخط فلان لا يسوغ فيه اطلاق اخبرني بمجرد ذلك الا ان كان

١٢ يجوز ١٢ اى في الوجادة ١٢ ش

اى ما ذكر من الوجادة ١٢ ش

له من اذن بالرواية عنه اطلق قوم ذلك فخطوا وكذا الوصية بالكتاب و

اى شرط بالاذن ١٢

اى ان يروى بالكتاب

لوجادة اى من ذى الخط ١٢

في ان يوصى عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقد قال

اى من كتب الحديث ١٢ ش

قوم من الائمة المتقدمين يجوز له ان يروى تلك الاصول عنه بمجرد

هذه الوصية والى ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة وكذا اشتروا

١٢ اى من الموصى ١٢

الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة باننى

اروى الكتاب للفلا في عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر بالافلا

اى للطالب من الشيخ ١٢

عبارة بذلك كالا اجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به كان

١٢ وهو التمسيد ١٢ وهو الحديث ١٢

الاعلام ١٢

يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادراك حيوتى او لاهل

وبين الوصية فما بالهم يجوزون الرواية بالارسال ولا يجوزون بالوصية فانهم ١٢ عيب له قوله فلا عبارة بذلك الخ اى بذلك الاعلام اعلم انهم اختلفوا في جواز الرواية بمجرد

الاعلام فجوز الرواية به كثير من المحدثين والفقهاء والاصوليين منهم ابن جريح وابن الصباغ والصفيهم انه لا يجوز الرواية بمجرد الاعلام وله قطع الشافعية واخاره المحققون لانه

قد يكون سمعه ولا يذن له في الرواية لخلل يعرفه ١٢ شرح الشرح له قوله كالا اجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به اى عدم الاعتبار في الاعلام والا اجازة العامة خاص في المجاز له اما في

المجاز به فلا شك في اعتبارها وجازة سواء كان عامة او خاصة ١٢ كذا في شرح الشرح ١٢ اى كذا في شرح الشرح ١٢ ش

له قوله كان يكون سبها او مهلا الخ قال العراقي ومن اشبه هذا النوع ان يسمى شخصا وتسمى به غير احد في ذلك الوقت كاجرت لمحمد بن خالد الدمشقي او يسمى كتابا كنجوا جرت لك ان تروى عنى كتاب السنن وهو يروى عدة من السنن الحروفية بذلك ولم يفهم مراده في المسكتين فان هذه الاجازة غير صحيحة اما اذا انفهم مراده بقية بان قيل له اجرت لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي شيلا بحيث لا يلتبس فقال اجرت لمحمد بن خالد الدمشقي او قيل له اجرت لي رواية كتاب السنن لاني داوود شيلا فقال اجرت لك رواية السنن فالظاهر صحة هذه الاجازة وان الجواب خرج على المسكول عند ١٢ شرح الشرح

له قوله وكذا الاجازة للمعدوم كان يقول اجرت لمن سيولد فلان قال ابن الصلاح هو الصيغ الذي لا ينبغي غيره لان الاجازة في حكم الاخبار فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة وقد قيل القائل البكر بن ابي داود السجستاني وابو عبيد الله بن مندة ان عطفه على موجود كان يقول اجرت لك ولمن سيولد لك وكقوله اجرت فلان ولولده وعقبه ما تناسلا قال النووي وغيره الاقرب الجواز وقد شبهه بالوقف على المعدوم ايضا اذا قد يفتق تبا مالا يفتق استقلاله ١٢ شرح الشرح

له قوله ايضا الخ اي كما لا يجوز بدون العطف كذلك في العطف ايضا وعلى وجه ما ذكره ابن الصلاح من ان الاجازة في حكم الاخبار سواء عطف على موجود ام لا كما في شرح الشرح **له قوله** او اجرت لمن شاء فلان الخ الظاهر اجرت لمن سيولد ان شاء فلان ليكون مثالا للمعدوم علقته اجازته بمشيئة الغير واما الذي ذكره الشيخ فالظاهر انه شال للمبهم الذي هو الاعمال للمعدوم نأمل وكذا ان علقته بمشيئة المجاز له مبهما كقوله من شاء ان اجيز له فقد اجرت له او اجرت لمن شاء فهو كتحقيقها بمشيئة الغير قال ابن الصلاح بل هذا اكثر جهالة وانتشار من حيث انها معلنة

الاقليم الفلاني او اهل البلدة الفلانية وهو اقرب الى الصيغة لقرب
يكس ١٢ كبحار ١٢ اي الاخير ١٢ ش

الاختصار وكذا الاجازة للمجهول كان يقول مبهما او مهلا وكذا
اي لا تغيب ١٢ مبهما او مهلا الخ كقوله الجواز

الاجازة للمعدوم كان يقول اجرت لمن سيولد فلان وقد قيل
اي لا تغيب ١٢ مبهما او مهلا الخ كقوله الجواز

ان عطفه على موجود صح كان يقول اجرت لك لمن سيولد لك و
اي لا تغيب ١٢ مبهما او مهلا الخ كقوله الجواز

الاقرب عدم الصيغة ايضا وكذلك الاجازة لموجود او لمعدوم علقته
اي لا تغيب ١٢ مبهما او مهلا الخ كقوله الجواز

بشرط مشيئة الغير كان يقول اجرت لك ان شاء فلان او اجرت لمن
اي لا تغيب ١٢ مبهما او مهلا الخ كقوله الجواز

شاء فلان لا ان يقول اجرت لك ان شئت وهذا على الاصح
اي لا تغيب ١٢ مبهما او مهلا الخ كقوله الجواز

له قوله وهو اقرب الى الصيغة لقرب الاختصار الخ فان قرن بوصف خاص بالاسمين او العلماء من اهل الشرا السكندر قاله ابن الصلاح وشبهه القاضي عياض بقوله اجرت لمن هو الان من طلبية العلم ببلد كذا اولن قراها على قبل هذا وقال انها احصهم اختلفوا في جوازها من تعميم عند الاجازة ولا رأيت منعه لاحد لا نه موصوف محصور كقوله لا اولاد فلان او اخوة فلان كذا ذكره العراقي ١٢ شرح الشرح لمولانا على القاري **له قوله** وكذا الاجازة للمجهول الخ ادبا للمجهول كقوله اجرت لمحمد بن خالد الدمشقي او يسمى كتابا كنجوا جرت لك ان تروى عنى كتاب السنن وهو يروى عدة من السنن الحروفية بذلك ولم يفهم مراده في المسكتين فان هذه الاجازة غير صحيحة اما اذا انفهم مراده بقية بان قيل له اجرت لمحمد بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي شيلا بحيث لا يلتبس فقال اجرت لمحمد بن خالد الدمشقي او قيل له اجرت لي رواية كتاب السنن لاني داوود شيلا فقال اجرت لك رواية السنن فالظاهر صحة هذه الاجازة وان الجواب خرج على المسكول عند ١٢ شرح الشرح

له قوله ابو عبيد الله ابن منده الخ يفتح ميم وسكون زى وحكاة الفاضى عياض عن معظم الشيوخ المتأخرين لانها اذن فى الرواية
 واحدثة حتى لا يسم المعجم و١٢ شرح الشرح له قوله حروف المعجم الخ على ترتيب حروف النهمى بان قال
 مثلا باب الالف احمد بن منديل والمعجم اسم مفعول صفة موصوت مخذرت اى حروف الخط الذى وقع عليها
 الاعجام وهو النقط ارسدر كالاعجام وعليهما فاطلاق الحروف المعجم غير الكل من باب النخلية ٢ كذا فى
 هوامش النسخة المتفرقة

عنهم

له قوله فى ردون السماء

الاتفاق الخ لانه المتصور

الحقيقى والطريق اليقيني

والاجازة بانواعها انما

هى وسيلة اليه قال

مولانا وجيه الدين

وفى نقل الاتفاق نظر

فان تقي بن محمد

وتبعه ابنه وحفيده

ابن عبد الرحمن

فيما حكا ابن عات

عنهم قالا وهما سواد

ونحوه قول ابى طلحة

منصور بن محمد

المروزي الفقيه

سألت ابا بكر ابن

خزيمة الاجازة لما

بقى على من تصانيفه

فاجازها لى وقال

الاجازة والسنادة

عندى كالسماع

السميع كذا ذكره

السنادى فى شرح

اللفية انتهى ١٢ ع

فى جميع ذلك وقد جوز الرواية فى جميع ذلك سوا المجهول ^{المذكور} لم يتبين المراد

منه الخطيب ^{مقولة المسم} حكا عن جماعة من مشائخ واستعمل الاجازة للبعد من القدر ^{المذكور} ابو بكر

ابن ابى داود ابو عبد الله بن منده واستعمل المعلقة منهم ايضا ابو بكر بن ابى خيثمة و ^{بمشيئة الغير ١٢ ش} ^{القداد ١٢ ش} ^{كخيلة ١٢}

روى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الحفاظ فى كتاب ^{اى فى تصنيف تلميذه ١٢} وتبينهم على حروف المعجم

لكنهم كل ذلك كما قال بن الصلاح توسع غير مرفوض لان الاجازة الخ المعينة ^{خبر لقوله كل ذلك ١٢ ش}

مختلفة في صحتها اختلافا قويا عند القدر وان كان العمل استقر على اعتبارها عند

التأخرين فمنه ^ش من السماء بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور

فانها تزداد ضعفا لکنها فى الجملة خير من ايراد الحديث معضلا والله اعلم ^{او ساقا ١٢} وهذا

انتهى الكلام فى اقسام صيغ الاداء ثم الرأاة ان اتفقت اسماء وهم اسماء ابا لهم

عنه وفى نسخة جوزوا بصيغة الجمع ونلفظ ذكره قبل قوله الخطيب ١٢ عنه فاعل جوز ر مرجع ضمير قوله حكا ١٢ ش

سعه متعلق بجمعهم ورتبهم على طريق التنازع ١٢ ش لى اى بلا قراءة شئ على المجيز ١٢ ش لى اى وان سلمنا ان العمل

استقر الخ فى ردون السماء ١٢ لى اى التوسع المسطور من الوصية والوجادة والاعلام والاجازة ١٢ ش لى اى الاجازة الخاصة

ار مطلقا ١٢ ش لى من ادلى البحث ١٢ صه هو الامام ابو بكر عبد الله بن ابى داود السجستاني (توفى سنة ٣١٢هـ) ٢

له قوله فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق الخ بالكسرية ما اى المتفق من وجه وهو اللفظ والمفترق من وجه وهو المعنى المراد ومن اقسامه ان يتفق الاسم فقط ويقع في السند ذكر الاسم فقط مهمل من ذكر ابيه او نسبة تمييزه مثاله ان يطلق حماد من غير ان ينسب هل هو ابن زيد او ابن عمر وكذلك ان يتفق الكنية فقط ويذكر بها في الاسناد من غير تمييز يفسرها ومثله ابن الصلاح بابي حمزة قال وذكر بعض الحفاظ ان شعبة روى عن سبعة كلهم ابو حمزة عن ابن عباس وكلهم بابي ابي واخرى الا واحد فانه بابي جهم والراء

وهو الوجهة نصيرين عمران الضبي ١٢ -

شرح الشرح له قوله ان يظن الشخص

شخصا واحدا الخ حاصله ان نتيجة معرفة

هذا النوع وتوكله الامن من اللبس فرجا

يظن الاشخاص شخص واحد كما وقع

بجاءه من الاكابر هذا الوهم وربما يكون

احد من المشتركين ثقة والاخر ضعيفا

فيضعف ما هو صحيح ويصح ما هو ضعيف

١٢ شرح الشرح له قوله وقد

لخصته اى حدثت الزوائد وتبنت

بخلاصة الفوائد وزدت عليه شيئا

كثيرا اى من مهمات الفوائد قال

السنادى وهو نوع جليل ينظم الاقناع

به صنف فيه الطبيب كتابا نفيسا شرح

شيتنا في تلخيصه فكتب منه حسبا

وقفت عليه شيئا يسيرا مع قوله

في شرح النخبة انه لخصه وخراد

شيئا كثيرا لمؤلفه شرعت في تكملة مع

استدراك اشياء فاتته ١٢ شرح الشرح

له قوله المؤلفات والتمتات الخ بالكسر

فيهما اى المسمى بهذا او الاعتلاف

باعتبار الخط والاختلاف باعتبار النطق

١٢ شرح الشرح له قوله حتى

قال علي بن المديني الخ ولذا وهم كثير

من الناس في الاسماء لاجل الالتباس

بمخلاف التصحييف الذى يوجد في متن الحديث فان الذوق المحوى

١٢ شرح الشرح له قوله واختلف اشخاصهم الخ قيل هذا خشور امد لان اشخاصهم لا يكون الا مختلفا فخذنه اولى والجواب ان المراد بالرواة من يتكلمون

اسمه في الاسانيد المتعددة ومن البين ان من يتكلم باسمه لا يلزم ان يكون متعددا فاقول بانه خشورا امد يعني على قلته التدبر ١٢ عاب عنه كاني سعيد كنية الغليلين

احدهما البستي الثاني البجلي ١٢ كذا في الشرح ع اى اسماء الرواة مطلقا شاملا للاباء والاحباء وكذلك اللاتقاب والكثي والانسائش

فصاعدا واختلفت اشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم اما اكثر وكذلك

قد مررت الاشئلة في حواشي نسخة ١٢ -

اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع الذى يقال له المتفق

فما ذكر ١٢ قد مررت الاشئلة في صفحة ١٠٠ -

والمفترق وفائدة معرفة خشية ان يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف

اى ازالة خشية ١٢

فيه المظيب كتابا حافلا وقد لخصته نزلت عليه شيئا كثيرا وهذا عكس

في هذا النوع ١٢ جمعا ١٢

ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل لانه يخشى منه ان يظن الواحد اثنين و

المذكور شعرت تعددة من غير تمييز ١٢

هذا يخشى ان يظن الاثنان احدا وان اتفقت الاسماء واختلفت نطقا

اى هذا النوع ١٢

سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل فهو المؤلف المختلف معرفة

كثيرا وسريحا ١٢

من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن المديني اشد التصحييف ما يقع في الاسماء و

اصحبه واضرك ١٢

وجه بعضهم بانه شئ لا يدل عليه شئ يدل عليه لا بعدا وقد صنف

الرأى ١٢

١٢ شرح الشرح له قوله حتى

قال علي بن المديني الخ ولذا وهم كثير

من الناس في الاسماء لاجل الالتباس

بمخلاف التصحييف الذى يوجد في متن الحديث فان الذوق المحوى

١٢ شرح الشرح له قوله واختلف اشخاصهم الخ قيل هذا خشور امد لان اشخاصهم لا يكون الا مختلفا فخذنه اولى والجواب ان المراد بالرواة من يتكلمون

اسمه في الاسانيد المتعددة ومن البين ان من يتكلم باسمه لا يلزم ان يكون متعددا فاقول بانه خشورا امد يعني على قلته التدبر ١٢ عاب عنه كاني سعيد كنية الغليلين

احدهما البستي الثاني البجلي ١٢ كذا في الشرح ع اى اسماء الرواة مطلقا شاملا للاباء والاحباء وكذلك اللاتقاب والكثي والانسائش

١٢ شرح الشرح له قوله حتى

قال علي بن المديني الخ ولذا وهم كثير

له قوله لكن اضافته الى كتاب التصحيح الم موضوع بالمعنى الاعم ولم يجعل تصنيفه مختصا بتصحيح الاسماء ولذا اصار سببلا افراد غير اياه بالتصنيف كما سيأتي ١٢ شرح الم شرح ٤٤ وجميع شيخه الدار قطن في الم انظاره انه بعده فكان

الاولى ان يقول

فجمع ولعل اراد

الواد اشارة الى

وتوقع الجمع

قبل الافتراق

بالموت ونظيره

ما وقع لصاحب

المشكوة انه

لما صنف شرحه

شيخه الطيبي

١٢ شرح الم شرح

لهولا ناعلى القاري

رحمته الله عليه

٤٤ اى ما يصلح

ان يصلح ان

يكون تصنيفين

او اراد بالكتابين

النوعين ١٢ ش

٤٤ بان استدرك

ما قاته ١٢

٥٥ اى ما

قاته او ما تجدد

بعده ١٢

له اى استدرك

ابى بكر ١٢

له وهو

ازالة الغلط و

التصحيح ١٢ له لان الانسب ان يقول بتقرير المنتبه رعاية لقوله بتحرير ١٢ ش

فيه ابو احمد العسكري لكنه اضافته الى كتاب التصحيح له ثم افرد به بالتأليف

عبد الفتى بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا فى مشتهه الاسماء وكتابا فى مشتهه

وثانيهما ١٢

احدهما ١٢

النسبة وجمع شيخه الدار قطن في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب ذيلاً ثم

جامعا شاملا ١٢ ش

جمع الجميع ابو نصر بن ماکول فى كتابه الاكمال استدرك عليهم كتابا اخر فجمع فيه

على جميع من ذكر ١٢

كما شورا بالقصر ١٢

اوها هم بينها وكتاب من اجمع ما جمع ذلك وهو عمدة كل محدث بعد وقد استدرك

الباب النوع ١٢ اعتماد ١٢

عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته او تجدد بعد في مجلد ضخم ثم ذيل عليه منصور بن سليم

غظير الحجة ١٢ كتب ذيل ١٢

قد مر ترجمته ١٢

بفتح السين في مجلد لطيف كذلك ابو حامد بن الصابوني وجميع الذهبي ذلك

النوع ١٢

كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم كثرة في الغلط والتصحيح الجبان لموضوع

من السلاخ ١٢

لا يانه ايضا ١٢

الكتاب وقد يسرنا الله تعالى توضيح كتاب سميت بتبصير المنتبه بتحرير المشتبه وهو مجلد

١٢ ش

له قوله على الطريقة المرضية الخ وهي ان يكتب مثلاً بالحاء المهملة او بالحاء المعجمة او مع كتب الحركات والسكنات ايضا بخلاف ضبط القلم الذي هو غير مرضي لانه يجزى الى الابتباس وهو ان يكتب الغاء مثلاً بالنقطة والحاء بدونها مع الحركات ايضا بمجرد القلم من دون بيان فتح وضمر وكسر وسكون ديه تعريف لا يخفى ١٢ شرح الشرح ١٢

له قوله والثاني فرابي

الخ بكسر فاء وسكون واو

تحتية بعدها الف مودة

بعدها ياء النسبة متروك

الى فرابي مدينة بلاد

الترك بمذات اليا اولي

يخفى فيقال فرابي قد نيب

ايها باثبات الياء الاولى فيقال

فرابي كذا في جاسع

الاصول ١٢ شرح الشرح

له قوله والاختلاف في

النسبة الخ نانه حينئذ

ايضا يسمى هذا النوع تشابها

مثاله محمد بن عبد الله

المخزومي ومحمد بن

عبد الله للمخزومي نالاول

بضم الميم وفتح الحاء

المعجمة وكسر الراء

المشددة نسبة الى المخترم

بن بغداد وهو محمد بن

عبد الله المبارك ابو جعفر

القرشي الحافظ قاضي

حلوان روى عنه البخاري

والبوداورد والسائي والثاني

بفتح الميم وسكون الغاء

المعجمة وفتح الراء قال

ابن ماكولا لعله من ولد

مخرمة بن نوفل روى

واحد فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية وزد عليه شيئا كثيرا اما اهله او لم يقف
اي ضخم ١٢

عليه السلام الحمد **على ذلك** ان اتفقت الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الاء نطقا مع ابتلائها
اي اسماء الرواة ١٢

خطا كمحمد بن عقيل بفتح العين محمد بن عقيل بضمها فالاول نيسابور والثاني

فريابي وهما مشهوران طبقتهما متقاربة او بالعكس كان تختلف الاسماء نطقا

وتألف خطأ ويتفق الاء خطأ ونطقا كسريح بن النعمان وسريح بن النعمان
مصغر ١٢ مصغر ١٢

الاول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابع يروى عن علي رضي الله تعالى عنه والثاني

بالسين المهملة والجيم هو من شيوخ البخاري فهو النوع الذي يقال له المتشابه كذا ان وقع
اي في الرسم ١٢ ش

ذلك الاتفاق في الاسم اسم الاء الاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا

جليلا اسماء تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا بافان اولاد وهو كثير الفائدة و

عن الشافعي وروى عن عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زياد ١٢ كذا في هوامش النسخة المنقولة عنها **له** ولذا قيل كترك الاول
للاخر ولكن الفضل للثاني ١٢ ش **له** اي اسماء الاء الرواة ١٢ **له** معروفا بصحة الرواية ١٢

له قوله ويتركب منه وما قبله الخ اي يحصل من نوع التشابه ومن نوع المؤلف والمختلف صنف هي في حكم التشابه والمؤلف والمختلف الحقيقتين فالاول اى ما هو في حكم التشابه كمحمد بن سنان ومحمد بن سيار ومحمد بن حنين ومحمد بن جبير والثاني اى ما هو في حكم المؤلف والمختلف كمعروف بن واصل ومطرف بن واصل و
احمد بن الحسين و

م يظهر من تقريرنا هذا

ان التركيب ليس

محمولا على معناه

الحقيقي حتى يلزم

ان المعتمد في المؤلف

والمختلف اختلاف

الاسماء نطقا وفي

التشابه اتفاقا فخطا

ونطقا كيف الاجتماع

والتركيب ١٢ عب

له قوله الا في حرف

او حرفين الخ اى عدم

حصول الاتفاق او

الاشتباه في حرف

او حرفين او اكثر

يكون من الاسماء او

اسماء الاب او منهما

جميعا كذا قيل ويحصل

اقسام كثيرة من ضم

بعضهم الى بعض و

المضموم الى الامثلة لبعض

واحال الى المتوقد

اخراج باقى الامثلة

١٢ عب **له قوله**

من احدهما وسمتها الخ و

المضموم الى الامثلة للضم

الاولى ويمكن ان يفرض

يتركب منه وما قبله الخ اي يحصل اتفاق والاشتباه في الاسم اسم الاب مثلا
١٢ يحصل ١٢ في اللفظ ١٢ في النطق ١٢ في المعنى ١٢ اسم المسمى ١٢

الا في حرف او حرفين فالأكثر من أحدهما أو منهما وهو على قسمين اما بان يكون الاختلاف

بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان

بعض الاسماء عن بعض فمن امثلة الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة نونين

بنيهما الف وهم جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخاري ومحمد بن سيار

بفتح السين المهملة وتشديد الياء التختانية وبعد الف راء وهو ايضا جماعة منهم الجاهلي

شيخ عمر بن يونس ومنها محمد بن حنين بضم الحاء المهملة نونين الاولى مفتوحة بنيهما

ياء تختانية تابعي يرو عن ابن عباس وغيره محمد بن جبير بالجيم بعد هاء ياء موحدة و

اخوه راء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور ايضا ومن ذلك مغرب واصل

المثال المقسم الثاني عبد الله بن يحيى وعبيد الله بن نجى ويزيد بن رومان ويزيد بن نعمان او غير ذلك ١٢ عب عه اشتاء من كل الاتفاق

والاشتباه ١٢ عب اى عدم الاتفاق اما في حروف احدهما او كليهما ١٢ عب اى ما ذكر من الاتفاق والاشتباه ١٢ عب الظاهر ثابت

ولعله كتب التائيث من المضاف اليها ١٢ عب نزل في العروة بطن من عبد القيس فنسب اليها ١٢ عب

المثال المقسم الثاني عبد الله بن يحيى وعبيد الله بن نجى ويزيد بن رومان ويزيد بن نعمان او غير ذلك ١٢ عب عه اشتاء من كل الاتفاق

والاشتباه ١٢ عب اى عدم الاتفاق اما في حروف احدهما او كليهما ١٢ عب اى ما ذكر من الاتفاق والاشتباه ١٢ عب الظاهر ثابت

ولعله كتب التائيث من المضاف اليها ١٢ عب نزل في العروة بطن من عبد القيس فنسب اليها ١٢ عب

له قوله ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة الخ اجمع الشراح على ان هذا مثال للقسم الثاني ولا يفيح جعله مثالا للقسم الاول لزيادة جحف على حفص وقال الشارح مولانا على القارى والتحقيق ان عدد الحروف في صورة الخط ثابته في الجهتين وان كان غير ثابت باعتبار النطق بحقيقة الحرفين فكان الشيخ رحمه الله نظرا الى التصحيح الناشئ عن الخط كما وقع لكثير منهم فعدده من القسم الاول

فأتمل انتهى

أقول لو صح هذا

التأويل فلا يفيح

عد مثل عبد الله

ابن يحيى عبد الله

ابن يحيى من القسم

الثاني لان عدد

الحروف من

جهة الخط ثابت

فيهما وقد عدده

المع من القسم

الثاني فالحق

ما ذهب

اليه سائر

الشراح وقد

صرح السخاوى

ايضا في شرح

الافينية كما

قيل ١٢ ÷

عنه لفتح التون

وسكون الهاء

١٢ ش ÷

عنه اى غير

صاحب ابراهيم

بسم بكسر الموحدة

وسكون التختية

كوفي مشهور ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر وعنه ابو حذيفة

كصوف ١٢

التهذ ومنه ايضا احمد بن الحسين صا ابراهيم بن سعد وآخرون وأحيد

ابن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تختانية وهو شيخ بخارى عن عبد الله بن

بالوصف ١٢ ش اى عن احيد ١٢

محمد البينكندى ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة شيخ بخارى مشهور من طبقة

كيدرة ١٢

القسم الاول ١٢ ش

مالك وجعفر بن ميسرة شيخ مشهور شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي الاول

بالحاء المهملة والفاء بعد هاء صادمه والثنى بالجيم والعين المهملة بعدها

السكنته ١٢

مفتوحة ١٢

السكنته ١٢

المفتوحة ١٢ ش

فاء ثم ساء ومن امثلة الثاني عبد الله بن زيد جماعة منهم فى الصحابة صاحب

اى المسمون به ١٢

اى هو اسو جماعة ١٢

الاذان اسم جذه عبد ربه وراوى حديث الوضوء اسم جذه عام وهو انصار يان

وفى نسخة الشرح ثلثية ١٢

والثاني ١٢

وعبد الله بن يزيد بن زياد ياء فى اول اسم الارب الزاى مكسوة وهم ايضا جماعة منهم

اى المسمون به ١٢ ش

ثو كانت مفتوحة وتون ساكنة بعدها ذكرا السخاوى ١٢ ش له فى نسخة الشارح مكبر ١٢ لله الذى راى فى المنام كيفية الاذان ١٢ له وكانت مفتوحة فيما سبق ١٢ ش -

له قوله وفيه نظر الخ ذكر التسمية ان المص قال في تقرير هذا تمسك من زعم ان الفاري هو الخطمي بان الفاري كان صغيرا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يكون مذكورا ووجه النظر انه لو كان صغيرا لما ذكر في حديث عائشة في الصحيح وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع في الليل وهو ليقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في اية نسبتهما وكما قال هكذا ذكر كذا انقل الشارح وعندي ان وجه التمسك لا يدل على اتحادهما ووجه النظر لا يدل على التغاير فالتمسك والنظر كلاهما

رجع بالغيب ١٢ عجب

له قوله في الاسمين جملة

الخ اي جميعا ويسمى المشتبه المقلوب وللخطيب فيه رافع الارتياب في المقلوب من الاسماء والانساب و فائدة ضبط الامن من توهه القلب وهذا النوع مما يقع الاشتباه في الالفاظ

لا في صورة الخط وذلك ان يكون اسما واحدا راويين كما سمراني الاخر خطأ ونطقا واسم الاخر كما سمراني الاول

فينقلب على بعض اهل الحديث كما انقلب على البخاري ترجمة

مسلم بن الوليد فجعل الوليد بن مسلم كالوليد بن مسلم

الدمشقي المشهور اشرح الشرح

له قوله وهو ظاهر الخ فالاول الاسود بن يزيد النخعي التابعي

والثاني اثنان يزيد بن الاسود الصحابي الخزاعي ويزيد بن الاسود الجرجسي المخضرم

١٢ شرح الشرح **له قوله** خاتمة الخ اي هذه المسائل الاربعة المهمة في

في الصحابة الخطمي يكنى ابا موسى حديثه في الصحيحين الفاري له ذكر في

حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وقد زعم بعضهم انه الخطمي فيه نظر ومنها

عبد الله بن يحيى وم جماعة وعبد الله بن يحيى بنضم النون وفتح الجيم تشديد الياء

تابعي معروفي عن علي رضي الله تعالى عنه ويحصل الاتفاق في الخط والنطق

لكن يحصل الاختلاف اذا اشتباه بالتقديم والتاخير اما في الاسمين جملة واخو

ذلك كان يقع التقديم والتاخير في الاسم الواحد في بعض حروف بالنسبة الى ما

يشبه به مثال الاول الاسود بن يزيد بن الاسود وهو ظاهر منه عبد الله بن

يزيد بن يزيد بن عبد الله ومثال الثاني ايوب بن سيار وايوب بن يسار الاول مد

مشهور ليس بالقوي والاخر مجهول خاتمة ومن المهم في ذلك عند المحدثين

الرواية والدراية خاتمة يختم بها مسائل الكتاب بعون الملائك الوهاب وقد اشار الى كثرتها واختصاره على ذكر ضرورياتها بقوله ومن المهم ١٢ شرح الشرح عه نسبة الى خطبة لحن من الاوس ١٢ ش عه منسوب الى قارة اسمراني قبيلة ١٢ ش عه طفت تفسير وفي بعض النسخ

او فلما ليع للاختلاف باعتبار النطق والا اشتباه باعتبار الخط والالفاظ فاول للتلويح ١٢ خلاصة الشرح له اي التقديم والتاخير في الاسمين ١٢ ش

له اي التقديم والتاخير في الاسماء الواحد ١٢ ش -

له قوله وبقاء الشاة الخ اي الاخذ عنهم فاما ان يكون شيوخ هذا شيوخ ذلك او يماثل ويقارن شيوخ هذا شيوخ ذلك وربما اتفوا بالتشابه في الاخذ **اعلوه** **له قوله** كان بن مالك الخ اي لا نصارى جاء اليه صلى الله عليه وسلم وعمره عشرين سنين وخدمه عشرين سنين وكثيره من اصاغره الصحابة **اعلوه** شرح الشرح **له قوله** كما صنع ابن حبان الخ فاعلم هذا يكون الصحابة باسرههم طبقة اولى والى ابعون طبقة ثانية واتباعه طبقة ثالثة وهلم جرا وهذا هو المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم خير القرن قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم الحديث

١٢ شرح الشرح

له قوله ابع ما جمع في

ذلك الخ قال الشارح اي في ذلك الباب من استيعاب الاصحاب فجعلهم خمس طبقات والحاكم عشر طبقات الذين اسلموا بركة كالحلفاء الاربعة ثم اصحاب دار الندوة ثم مهاجرة الحبشة ثم اصحاب العقبة الاولى ثم الثانية واكثرهم من الانصار ثم اول المهاجرين الذين لقوه لقياً قبل دخول مكة ثم اهل بدر ثم المهاجرون بين البدر والحديبية ثم اصحاب بيعة الرضوان ثم من هاجر بين الحديبية وفتح مكة ثم الذين ولدوا ثم سلمة الفتح كمعاوية وابيه ثم الصبيان والاطفال الذين راوه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهم كالسائب بن يزيد وابي الطفيل انتهى اول الظاهر ان هذه

معرفة طبقات الرواة وفائدة الامن من تداخل المشبهين في امكان الاطلاع

اي المعركة ١٢

القرن عشرين

على تبين التدليس في الوقوف على حقيقة المراد من الغنعة والطبقة في اصطلاحهم

عطفت تفسير للاطلاع ١٢

عبارة عن جماعة اشتركوا في السن في لقاء المشايخ وقد يكون الشخص الواحد من

طبقتين باعتبارين كان بن مالك فانه من حيث ثبوت صحبته النبي صلى

كالغضيرين ١٢ ش

الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم يعد في طبقة العشرة مثلاً ومن حيث صغر السن يعد في

طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصابة باعتبار الصبغة جعل الجميع طبقة واحدة

كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدرا اندك السابق الى الاسلام

الى الصحابة ١٢

يكس الى ١٢

اشهد المشاهد الفاضلة والهجرة جعلهم طبقات والى ذلك ختم صاحب

مال ١٢

متعدد ١٢

الطبقا ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادى وكتابه اجمع اجمع في ذلك

الطبقات اثنا عشر فنقول الشارح والحاكم عشر طبقات لعله من نسخ الكاتب ١٢ عيب عه اي وفائدة امكان الوقوف ١٢ ش عه وهو الاتصال وعدمه ١٢ ش عه ولو تقربا كما صرح به السخاوى ١٢ له المشاة وغيرهم من الكابر الصحابة كابن مسعود ١٢ ش عه اي غير العشرة من اصاغره الصحابة كابن عباس وابن عمرو ابن الزبير ١٢ ش عه لان شرف الصبغة حاصل لاجمعهم ١٢

له قوله كما فعل محمد بن سعد الرازي ايضا حيث جعلهم ثلاث طبقات وكذا مسلم في كتاب الطباق وربما بلغ بهم اربع طبقات وقال الحاكم في علوم الحديث هم خمسة عشر طبقة اخرهم من لقي النبي من مالك من اهل البصرة ومن لقي عبد الله بن ابي اوفى من اهل الكوفة ومن لقي السائب بن يزيد من اهل المدينة والطبقة الاولى من روى عن العشرة المشيخة بالسماع فهو ١٢ شرح الشرح له قوله ولكل منهما وجدا قال الصحابي ومعه من يجعل كما قال ابن كثير كل طبقة اربعين سنة وقد يستشهد له بما يروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طبقات امتي خمس طبقات كل طبقة منها اربعون سنة فطبقتي وطبقة اصحابي

اهل العلم والايان والذين يلونهم الى

الثمانين اهل البر والتقوى والذين يلونهم الى

العشرين ومائة اهل التراحم الفاضل والذين

يلونهم الى الستين ومائة اهل المقاطع والقدابر

والذين يلونهم الى المائتين اهل الهوى والحرب

رواه يزيد الرقاشي في المعين وكلاهما في ابن ماجه

١٢ شرح الشرح له قوله هو الذي جمع المائتين

ومما يتيم وهو كالمولد بمعنى وقت الولادة ورواه

فتح الرازي وكسر الفاء وتشديد القمية وهي وما قبله

فقران من التاريخ اذ حقيقته الاعلام بالوقت الذي

يفضط به الزمان والمولد يعلم منه المعبر من الكمال

والكمال من الساب وما يليق بذلك من الحوادث

الوقائع التي من فروعها الولايات كاخلافة وتملك

ونحوها والاستيلاء على البلاد والعباد ١٢ شرح الشرح

له قوله وهو نفس الامر ليس كذلك الخ

اي كما ادعا وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فظهر

المحققون في التاريخ نظروا فيهم زعموا الرواية

عنهم بعد دنيا فيهم وايضا بهذه المعرفة والمعرفة

السابقة يعرف المرسل والمنقطع من المتصل

١٢ شرح الشرح له قوله تعد بلاد تجري مجاز الخ

يفتح الجيد لقطع في الجسم بخلاف ما يقيم مقامه ثم

استعمله المحققون فيما يقابل التعديل لانهما تأثير

في الدين والغرض من ان ينسب الى الشخص ما يحل

بالعدالة التي هي شرط قبول الرواية وانما اجيز الكلام

في الجرح والتعديل صيانة للشريعة كما تجوز ترجيح

الشعور لاعتاد المحقق ودرم الشبهات وقد اوجب

من الكتب كذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم

التابعين ١٢

باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع

ابن جبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد

كما جعل الصحابة جميعهم طبقة واحدة ١٢ ش اي من حيث كثرة رتبته ١٢

ولكل منها وجه ومن المهم ايضا معرفة مواليدهم ووفياتهم لان معرفتهما

يحصل الامن من دعوى المدعى للقاء بعضهم هو في نفس الامر ليس

من الصحابة والله يعين ١٢

كذلك ومن المهم ايضا معرفة بلدانهم واطانهم وفائدته الامن من

بالضم جمع بلد ١٢ جميع رطب وهو اعوان الاول ١٢ ش

تدخل الاسمين اذا اتفقا لكن اختلفا بالنسب ومن المهم ايضا معرفة

وفي نسخة بالنسبة ١٢

احوالهم تعدد بلادهم وتجربا وجهالة لان الراوي امان يعرف عدالته او

بان يكون مشهورا بالديانة او مشهورا بالفسق

يعرف فسقه ولا يعرف فيه شيء من ذلك من اهم ذلك بعد الاطلاع

حيث لم يكن مشهورا باحد هما ١٢

الله تعالى التبيين عند ما الفاسق فقال يا ايها الذين امنوا ان جارك فاسق نبيا فبينوا الآية وقال النبي صلى الله عليه وسلم في التعديل ان عبد الله دخل حاله في الجرح بسبب اخرا كثيرة فان قيل

كيف يسوغ التجريح من عيبه ان كان ما ذكره صحيحا ولا يثبتان فالجواب ان ذكر الانسان عيبا اخيه انما يكون غيبة اذا قصد تنقيصه عليه اما اذا ذكر ذلك على وجه النسيئة فلا يدل قوله صلى الله

عليه وسلم المرأة التي ذكرت له ان فلانا وفلاننا خطبها اما فلان فلا يفيح عما بين عاتقه واما الاخر فضعف لولا ان له ولم يرد بذلك صلى الله عليه وسلم غيبة لما كان مستشارا في

السلام دعت الفتوة اليه هذا كما شاهد ليس تجري بغيبة الا اذا كان بطريق النقص ١٢ كذا في هوامش النسخة المنقولة عنها

له قوله في اصطلاحهم على تلك المراتب الخاى المذكورة هناك وفي كلامه تنبيه على ان دلالة هذه الالفاظ بعضها على اعلى المراتب وبعضها على الادنى وبعضها على منتهى ما فيها سابقا فانها بحسب اصطلاحهم والافمن حيث اللغة لا يكون في اكثرها دلالة على ترتيب المراتب ١٢ شرح الشرح **له قوله** واسهلها الخاى الالفاظ الدالة على الجرح وارجاع الفغير الى الالفاظ بناء على انه لا يصح حمل قوله ليتن ومثله على المرتبة ويمكن ان يكون الفغير عائدا الى المراتب كما هو سوق الكلام بان يقال اسهل المراتب ما يقال فيه لين الخ ١٢ قاسم **له قوله** وبين اسوء الجرح واسهله مراتب لا تخفى فالمرتبة الثالثة فلان متهم بالكذب او الوضع وقلان ساقط و

فلان هالك فلان ذاهب او ذاهب الحديث وقلان متروك او متروك الحديث او تركوه وقلان فيه نظرو قلان سكو عنه وقلان لا يعتبر به او لا يعتبر بحديثه وقلان ليس بثقة او غير ثقة او لا مامون ونحو ذلك والمرتبة الرابعة فلان فيه مقال او فلان ضعيف او فيه ضعف ادنى حديثه ضعف وقلان يعرف ويتكرو فلان ليس بذلك او بذلك القوى او ليس بالمتين وليس بالقوى وليس بحجة وليس بعمدة وليس بالمرضى وقلان للضعف ما هو فيه خلف وطلعوا فيه ومطعون فيه وسيىء الحفظ ولين ولين الحديث او فيه لين وتكلموا فيه ونحو ذلك فكل من قيل فيه هذه المراتب الاربعة بل الخمسة لا يحتج ولا يستشهد به ولا يعتبر به ولا يكتب بحديثه اصلا قال الدارقطني اذا قلت فلان لين الحديث له يكن ساقطا ولكن مجروحاً بشئ ولا يسقطه من العدالة وعدم الضبط ونحو ذلك بل

معرفة مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يحرجون الشخص بما لا يستلزم

تحديثه كله وقد بينا اسباب ذلك فيما مضى حصرناها في عشرة وقد

مراتب ١٢

تقدم شرحها مفصلاً والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على

دفعينها مبتدأ ١٢

تلك المراتب وللجرح مراتب اسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه و

اصرح ذلك التعبير يا فعل كالكذب الناس وكذا قولهم اليه المنتهى

في الوضع او هو ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاع او كذاب

كذاب وقيل خذاع ١٢

لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها واسهلها اي الالفاظ

الدالة على الجرح قولهم فلان لين او سيىء الحفظ او فيه ادنى مقال وبين

طعن ١٢

في الرواية والديانة الخ ١٢

اسوء الجرح واسهله مراتب لا تخفى فقوله متروك او ساقط او فاحش

يتوقف فيه لان الجرح اوجب سمية والريبة اوجب توقفا ١٢ علوى **له** بل يستلزم بعضها ولا يستلزم شيئاً من ١٢ ش ١٢ **له** اي ثلاثة امالة وكثير تعابيد تفريعا ١٢ ش **له** كبر البار على العمل وبضمها على الحكاية ١٢ ش **له** اي مثل الاول قيل بل هذا اشد ما قبله ١٢ **له** كمنع الكذب ومعدنه ١٢ ش **له** اي انا اخبرت هذه الكلمات عما قبلها لانها الخ ١٢

له قوله ثم ما تأكد بصفة الزمان يكرر بعينه لان التأكد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه وعلى هذا فما زاد على مرتبين يكون اعلم منها القول ابن سعد في شعبة ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث واكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة نسسم مرات وكأنه سكت لانقطاع نفسه ١٢ سخاوى

له قوله

ولو من واحد على الاصحح الخ يدخل فيه تعديل المرأة العدل والعبد العدل واخبرنا في ٢

٢ تعديل المرأة

٣ نقل القاضي البكر عن اكثر الفقهاء من اهل المدينة وغيرهم انه لا يقبل في التعديل النساء لانه الرواية ولا في الشهادة و اختار القاضي انه يقبل تزكية المرأة مطلقا في الرواية وفي الشهادة واما تزكية الجيد فقد قال القاضي البكر يجب قبولها دون

الغلط او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف او ليس بالقوى اوفيه مقال

ومن المهم ايضا معرفة مراتب التعديل ارفعها الوصف ايضا بما دل على

التمسك في الجرح ١٢

المبالغة فيه اصرح ذلك التعبير بافعل كوثق الناس واثبت الناس و

اليه المنتهى في التثبت ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل

اوصفتين ثقة ثقة او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل ضابط او نحو

اى هو ثقة والحمل على المبالغة ١٢

ذلك وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخ ويروى حديثه و

اى مراتب التعديل ١٢ اى وصفه اشارة ١٢

يعتبر به ونحو ذلك باين ذلك مراتب تخفى وهذه احكام يتعلق بذلك و

كقولهم صدوق ان شاء الله ١٢

ذكرتها هنا تكملة للفائدة فاقول تقبل التزكية من عارف باسبابها

بالذكور والناثين ١٢ ش

لامن غير عارف لئلا يتركى بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختيار ولو

اى ١٢ وصية

الشهادة لان خبره مقبول وشهادته غير مقبولة ١٢ مولانا وجيه الدين علوى عه كثيره وسط ادمال او مقارب الحديث او جيد الحديث او صويلح ١٢ ش عه اى المسائل الائمة بعد ذلك وهى قبول التزكية من عارف باسبابها ١٢ ش عله يعنى اراد التأكيد والتأكيد دون المصدر والتعديدي ١٢ -

لنقله الفائدة

له قوله في الاصح ايضا الخ فان الاصح ان معدل الشاهد يجب ان يكون اثنين وتال بعضهم يكفي معدل واحد ونقل من ابي حنيفة والي يوسف الاكاة او بالواحدة التزكية في الشهادة وكذا في الرواية وانما اكتفوا بالواحد لانه ان كان المزكي للراوى ناقلا عن غيره فهو من جملة الاخبار وان كان اجتهادا من ثل نفسه فهو بمنزلة الحاكم وفي الحالتين لا يشترط التعدد ١٢ شرح الشرح **له قوله** والفرق بينهما الخ حاصل الفرق ان تزكية الراوى كمزكاته وتزكية الشاهد شهادة على زكاته فلا بد من العدد في الاخبار دون الاول فتأمل ١٢ شرح الشرح لمولانا على القاري

له قوله الامن عدل منبسط الخ والظاهر بهذا المنصب العظيم فائز بالسواب الجسيمة والمقام الكرم قال السخاوي سألني رجل عنه موت ابي معين النبي صلى الله عليه وسلم و اصحابه مجتمعين نساء لهم من سبب اجتماعهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لا يصل على هذا الرجل فانه كان يذب الكذب عن حديثي ولودي بين نفسي هذا الذي كان ينفي الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رآني في المنام فقبل لي ما فعل الله بك قال غفري واعطاني وحياني وقرأ بيتي ثلاث مائة حورا وادخلني عليه ميتين وقبيل نية هـ ذهب العليم بعبق كل محدث + ويكل مختلف من الاسناد + ويكل وهم في الحديث وشكل + يعق به علماء كل بلاد + انتهى وهو الذي وقع له انه حين لقوه لاله الا الله حدث بحديث من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وقبض روحه حين وصوله الا

كانت التزكية صادقة من مزك واحد على الاصح خلافا لمن شرطها لا تقبل

التزكية ١٢ ش

الامن اثنين الخ اذ لهما بالشهادة في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية

تنزل منزلة الحاكم فلا يشترط فيه العدد والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم

فافتراقا ولو قيل بفصل بين ما اذا كانت التزكية في الراوى مستندة من المزكي

الى اجتهاده او الى النقل عن غيره لكان متجها لانه ان كان الاول فلا يشترط فيه

اي متوجهها او سببها ١٢ ش التعديل ١٢ ش

العدد اصلا لانه لا يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني فيجوز فيه الخلا

ويتبين انه ايضا لا يشترط فيه العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد

فكذا ما يقرر عنه الله اعلم وينبغي ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من

ونسبه احكاما ١٢ ش

عدل متيقظ فلا يقبل جرح من افرد فيه فخرج بالا يقتضيه حديث الحديث

اي بالغ ١٢ ش

ثبت ١٢ ش

الله ووقع له انه غسل على السري الذي غسل عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهنيئاً له ثم هنيئاً له ١٢ شرح الشرح هـ اي الراوى او للتزكية ١٢ هـ اي بالتزكية في الشهادة ١٢ ش هـ مزكي الراوى ومزكي الشاهد ١٢ ش هـ كما لا يشترط في الحاكم ١٢ هـ تزكية الراوى ١٢ هـ المستند الى الاجتهاد ١٢ هـ اي ما يترتب عليه من التزكية ١٢ ش هـ كما قيل في ابن الجوهري ١٢ -

له قوله وقال الذهبي لم يدل الغرض من هذا الكلام اثبات تيقظ أئمة الجرح والتعديل فانهم لو كانوا متساهلين في الجرح والتعديل لاتفق الاثنان بل اكثر على تضعيف ثقة او وثيق ضعيف لتقليد بعضهم بعضا ١٢ ع
له قوله حتى يجمع الجميع الخ فيه ان ما يتفرع على قوله الذهبي ان لا يترك حديث الرجل حتى يجمع على تركه اثنان او يترك حديثه اذا اجمع على تركه اثنان لا ما ذكره من قوله حتى يجمع الجميع ١٢ قاسم بن قطلوبغا له قوله وان جرح بغير تحرز الخ اي

تحمض يقال تحرز نفسه جعله في حرسه
ولقد احسن ابن دقيق العيد بقولته اعلم ان
المسلمين دغرة من حفة البيران وقف
على شفيرها طائفتان من الناس
المحدثون والمحكمون ١٢ كذا في الهوامش
له قوله والافق الخ قال ابن دقيق
العيد الوجوه التي تدخل فيها الافقة
خمس احدها الهوى والغرض وهو
شرها وفي تواريخ المتأخرين كثيرة
والثاني المخالفة في العقائد والثالث
الاختلاف بين المقسوفة واصحاب
العلوم الظاهرة فوق متنازاج
كلام بعضهم في بعض والتراجيع الكلام
بسبب الجهل بمراتب العلوم واكثر
ذلك في المتأخرين لاشتغالهم
بعلوم الاولاد وفيها التي كالحساب
والهندسة والطب وفيها الباطل
كالطبيعات وكثير من الاهليات
والخامس الاخذ في الذم
مع عدم الورع وقد عقد ابن
عبد البر في كتاب العلم باب الاقران
والمتعاضدين بعضهم في بعض ورأى
ان اهل العلم لا يقبل جرحهم
الا ببين واضح ١٢ شرح الشرح
ع حافظ مشهور ولد سنة ثلاث
وسبعين وست مائة وتوفي

كما لا يقبل تزكية من اخذ بمجر الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو
كمن غلب عليه القصور ١٢

من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال لم يجمع اثنان من علماء هذا
عدلان متيقظان ١٢

اثنان قط على توثيق ضعيف لا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان

مذهب الناس ان لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه و

ليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل
الشان ١٢

بغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه ان يدخل في زمرة
دليل وبرهان ١٢

من روى حديثا وهو يظن انه كذب وان جرح بغير تحرز اقدم على
اختراؤه واحتياط ١٢

الطعن في مسلم برئ من ذلك وسمه بميسم سوء بقي عليه عارة ابد
سلامة ١٢

والافقة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد وكلام
كالحمد وغيره ١٢

سنة ثمان واربعين وسبع مائة رحمه الله ١٢ ع محدث مشهور توفي سنة ثلاث وثلاث مائة ١٢ ع من اهل
الجرح والتعديل ١٢ ش له انما قال كالمثبت لانه بنى حكمه على سبب لكن تساهل فيه ١٢ ش له لانه مع التساهل
لم يحصل له غلبة الظن على عدالة فيصدق عليه انه ظن كذب ١٢ ش ع في هذا الباب من هذه الوثيرة ١٢ ش

القول والجرح مقدم على التعديل الخ ليعني اذا تعارض الجرح والتعديل في راو واحد فجرحه بعضهم وعده له بعضهم فالجرح مقدم على التعديل ويعمل به واطلق ذلك جماعة وذلك لان مع الجرح زيادة علم لم يطعم عليه المحدث ولان الجرح يصدق المعدل فيما اخبر به عن ظاهره وهو يبرهن امر باطن خفي عن الآخر نعم ان عين سببا لنفاه المعدل بطريق معتبر فانهما يتعارضان ولكن محله التفصيل وهو انه ان صدر سببا سيئه من عارف باسبابه لانه ان كان غير مفسرا لم يتبين مثل قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشئ او نحو ذلك مقتصر على ذلك لم يقدح

فمن ثبتت عدالة الناس يثبتون فيما يجرح وما لا يجرح فطلق احدهما الجرح بناء على امرا معتقده جرحا ليس يجرح في نفس الامر فلا بد من بيان سببه وان صدر من غير عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا وهو ظاهر فان خلا الجرح عن التعديل قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب اذا صدر من عارف على المختار ١٢ كذا اقره مولانا وجيه الدين

القول له كان محله التفصيل الخ حاشا ان الجرح اما مفسرا وغيره وعلى الشقين اما من العارف بالاسباب او غيره والثاني مردود مطلقا اي مفسرا كان او غيره صدر فيمن ثبتت عدالة او غيره والاول مقبول فيمن لم يثبت عدالة مفسرا كان او غيره واما فيمن ثبتت عدالة فمقبول ايضا ان كان مفسرا لم ينف المحدث بطريق معتبر ومردود وان كان غير مفسرا وكان مفسرا وقد نفاه المحدث بطريق معتبر كما صدر من الناس في كتاب الضعفاء له نعمان بن ثابت ابو حنيفة ليس بالقوي في الحديث انتهى وما صدر من قلة الحديثين محمد بن شاذل المفسر في معتبر ١٣ اساميل البخاري من جرح مفسر فانه قد اجيب

المقدمين سالمين هذا غالبا وتارة من المخالفة في العقائد هو موجود

كذلك الراوي رافضيا
ادراجيا ١٢

كثيرا قديما وحديثا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قد منا

اي بالمخالفة في العقائد ١٢

لا يجوز ١٢

تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة والجرح مقدم على التعديل اطلق

اي جائز في بعض الصور وغيره في غيرهما ١٢

ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبتدعا من عارف باسبابه لانه ان

الجرح ١٢

التعديل ١٢ من الاصوليين ١٢ ش

كان غير مفسر لم يقدح في من ثبتت عدالة وان صدر من غير

وان قدح فيمن لم يعرف حاله ١٢ ش

لم يعرف ١٢

عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا الجرح عن التعديل

عن تعديل في غير

هذا من العارف كالمعتبر

اي مطلقا ١٢

قبل الجرح فيه مجملا غير مبين السبب اذا صدر من عارف على

اعتراض غير ١٢ ش

المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول واعمال

قول المجارح اولى من اهل المال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف

القول في هذا في اماله ١٢ ش

القول له لو يقدح فيمن ثبتت عدالة الخ اي ان كان يقدح فيمن لم يعرف حاله كما ساقى في كلامه اما لو يقدح من غير بيان في ثابت العدالة لان الناس يختلفون فيما يجرح وفيما لا يجرح فاعل الجرح جرحه بناء على اعتقده جرحا والحال انه ليس يجرح فلا بد من بيان سببه ١٢ شرح الشرح عه بان يقول تروك اوليس بالقوي ونحوهما ١٢ ش عه الاظهر ان يقال في حيز الجهالة او كان مجهولا ١٢ ش

م عن عبد الله بن شداد بن ابى الهادي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قراوة الامام له قراوة ولعلك تقترح من هذا ان الوهم في اسناد الحكم انما هو من تحت ابى حنيفة قال الشارح بعد نقل الكلام المذكور لانا وجيه الدين قلت يمكن دفعه بان يقال ان عن زائدة من سهو فلم السام او هو بعض الرواة ومنهم الحكم فانه كثيرا الوهم على ما ذكره عنه هذا على تقدير تسليم ان يكون المراد بابي الوليد هو نفس شداد والا فلا محذور ان يكون شداد مكنت بابي الوليد وعلى تقدير وجوده وعدم مغايرتهما يمكن ان يكون بدلا عن شداد بعادة الجارية زيادة البيان انتهى اقول ولا رضى بهذه الاجوبة فتسوى ولا يميل اليها قلبي ١٢ عب **له قوله** اسماء المكنتين لم اطلع ان العلم ما يعرف به بن جعل علامة عليهن الاسماء والمكنتين والالتساب

فالا سموا وضع علامة على المسمى والمكنتية

ما صدر باب اوامر او ابن واللقب ساد على

رقعة المسمى او وضعته وهذا على ما اختاره

السيد الشريف واما ما ذكره العلامة الفخاراني

فالا سم اعلم من اللقب والمكنتية وهو الذي

يرافق قوله ومعرفة من اسمه ككنيته ١٢ شرح

الشرح **له قوله** ومعرفة من اسمه ككنيته

الموجود هو بيان الاول من لا كنيته له غير

الكنية التي هي اسمه كابي بلال الاشعري الراوي

عن شريك وغيره وكابي حسين الراوي عن ابى

حاتم الرازي فقال كل واحد ليس في اسر اسمي

دكنيتي واحد والثاني من له كنية اخرى غير

الكنية التي نزلت منزلة الاسم وصارت ثابتة

كنية لها ولذا قال ابن الصلاح كان للكنية كنية

اخرى ١٢ شرح الشرح **له قوله** ومن اختلف

في كنيته المسمى كما ساعدت زيد الحب فلا خلاف

في اسمه واختلف في كنيته فقيل ابو زيد وقيل ابو

محمد قيل ابو خارجة وكذا من اختلف في اسمه دون

كنيته وهو عكس اقول كابي هريرة فانه كثيرا ما عب

له قوله او كثرت نعتوه باللقاب المسمى

من من جعل الرجل الواحد اثنين وقد وقع ذلك

لهم لم اعمد من الفخاظم الاقارب بالمعنى الاعمر

ينقسم الى ما يجوز ذكرها في الرواية وغير هاهنا

عرف بغيره ام لا وهو ما لا يكره صاحبه كابي رباب

لقب على بن ابي طالب لقبه به النبي صلى الله عليه وسلم

فصل من المهم في هذا الفن معرفة كنى المسمين من اشتهر باسمه

كهنى ١٢ جميع المسمى ١٢

وله كنية لا يؤمن ان ياتي في بعض لروايات مكنيا لئلا يظن انه

بكنيته ١٢

اخر ومعرفة اسماء المكنتين وهو عكس الذي قبله معرفة من اسمه

المشهورين بالكنية ١٢

كنيته هو قليل معرفة من اختلف في كنيته وهو كثير ومعرفة من كثرت

اي له كنيستان او اكثر ١٢

كناه كابي جريح له كنيستان ابو الوليد ابو خالد وكثرت نعتوه والقباه ومعرفة

من التهم ١٢

له قوله فصل المسمى هذا المبحث الا في نوع من جنس هذا الباب مفصول عما قبله لغاية ما بينه

وبينه او يطل الفصل عن ذكر المهم وهو الاظهر والا فما بعده عطف على ما قبله متناو شروحا

شرح الشرح **له قوله** من اشتهر باسمه وله كنية المسمى مثاله طلحة بن عبيد الله وعبيد الرحمن

بن عوف والحسن بن علي رضي الله عنهما فان كنية كل منهما ابو محمد وكالزبير بن العوام الحسين

ابن علي وحذيفة وسلمان وجابر فان كنية كل منهما ابو عبد الله فهو لاء اشتروا باسمائهم مثال

من اشهر كنيته دون اسمهم ابن عباس وابن مسعود ابن ام مكتوم وغيرهم فهو لاء اشتروا بكنائهم ١٢ كذا في مواضع

السمية المنقولة عنها **له قوله** لئلا يظن المسمى مثاله ما رواه الحاكم من رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة عن موسى بن

ابى العلاء عن عبد الله بن شداد عن ابى الوليد عن جابر مرقوعا عن صلح خلف الامام فان قراوته قراوة قال الحاكم عبد الله

بن شداد هو بقية ابو الوليد بن عبد الله بن المديني قال الحاكم ومن تهاون بمعرفة الاسامي اوردته مثل هذا الوهم كذا قال

مولانا وجيه الدين اقول الرواية الصحيحة ما رواه محمد بن عطاء اخبرني ابى حنيفة قال حدثنا ابى الحسن موسى بن ابى العلاء م

والى ما لا يجوز ذكره ان كان معروفا بغيره ويجوز ان لم يعرف بدونه للضرورة ولقد راجع الحاجة كالا عمن الاعرج وكها واية بن عبد الكريم احدا كابر المحدثين قيل له الضال لانه

ضل في طريق مكة ثم اصاب ايضا قد يعرف سبب التلقيب بها وتدل لا يعرف ١٢ كذا في شرح الشرح **له قوله** ومن المهم في هذا الفن اي ومن المهم في علم الحديث معرفة

كنى الاسماء ومعرفة اسماء ذوي الكنى فان الراوي يرمي بكنيته ومرة باسمه ومرة بهما فيظن من لا معرفة له متحدا ١٢ كذا في الهوامش على كذا او جدي في نسخة شرح

الشرح والظاهر ان يقول هو نفس عبد الله بن شداد وكذا انما اجد هذا ١٢ على كذا في نسخة شرح الشرح ١٢ عاصم ويرى عن غيره المكنت بابي الوليد

له قوله ابراهيم بن اسحق المدني الخ بفتح الدال قال المص المديني نسبة الى مدينة ما والمدني نسبة الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشذ من هذا الا غل بن المديني فان والده من اهل المدينة فغلد تلبذه شرح الشرح -

له قوله وليس الربيع

المذكور من اولاده الخ

اي من اولاد انس المشهور

ومنه ما ينشد الجهلي

بمعزة الرجال ان

مالك بن انس صاحب

المذهب هو ابن انس

بن مالك وليس كذلك

١٢ ع

له قوله نسب الى غير

ابيه الخ قال مولانا ونيه

الدين جعل ابن الصلاح

والنوري من نسب الى

غير ابيه شاملا للاقسام

الاربعة اثان ما ذكر

المص والآخران من

نسب الى جده ومن

نسب الى جدته فالاول

كابي عبدة بن الجراح

احد العشاة هو عامر

ابن عبد الله بن الجراح

والثاني كيط بن مينة

غلد زن ركبته ام

ابيه والمم افقر على

القنين وجعل القسم

الثالث داخلين نسب

الى غير ما يسبق الى الفهر

ولبق القسم الرابع مهيلا

من افقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المدني احد اتباع

بنية الدال ١٢

التابعين وفائدة معرفته في الغلط عن نسيه الى ابيه فقال ثنا ابن

اسحق فنسب الى التضعيف ان الصواب ثنا ابو اسحق او بالعكس

كاسحاق بن ابي اسحق السليبي او افقت كنيته زوجة كابي ايوب

الانصاري ام ايوب صحابي مشهور ان او وافق اسم شيخه اسم ابيه كالربيع

ابن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه كما وقع في

الصحيح عن عامر بن سعد عن سعد هو ابوه وليس نس شيخه الربيع والد بل

ابوه بكرى شيخه انصاري هو انس بن مالك الصحابي المشهور ليس الربيع المذكور

من اولاده ومعرفته من نسب الى غير ابيه كالمقداد بن الاسود

من المهر ١٢

وقال الشارح مولانا علي نقاري والصواب انه جعل القسمين الاخيرين داخلين في قوله او نسب الى غير ما يسبق الى الفهر انتهى ١٢ ع

ع بفتح السين وكسر الواو ١٢ ع احدهما صحابي والاخرى صحابية ١٢ ع منسوب الى بكر بن وايل ١٢ ع له خادم الرسول عليه السلام ١٢ ع

له قوله وكان لا يجب الخ قد نهى الامام احمد بن حنبل ابن معين من ان يقول ابن عليّة حيث قال قل اسمعيل بن ابراهيم فانه بلغنى انه كان يكره ان ينسب الى امه فقال تدنّبناه منك يا معلم الخير^{١١} كذا في اليهود امش^{١٢} له قوله او نسب

الى غير ما يسبق الى

الفهم الخ اي منه بان

نسب الى نسبة سن

بله او وقته اذ تبيلة

او صنعة وليس نظاه

الذي يسبق الى الفهم

سواء من بل نسب الى

غير المتبادر لعارض

عرض من نزوله في ذلك

المكان او تلك القبيلة

او غور ذلك^{١٢} شرح الفهم

له قوله الى

مناعتها الخ اي

مناعة الخ اذا بالكس

وعوانخل والضمير

يرجع اليه باعتبار

انه يفهم من

الخ اذا وانتد بالنظر

الى معناه وهو انخل

لانه مؤنث سماعى

^{١٢} شرح الشرح :

له قوله وكذا من

نسب الى جده الخ

قال المصنف محمد بن

يشر ومحمد بن السائب

بن يشر الاول ثقة والثاني

ضعيف وينسب الى جده

الزهرى لكونه تبناه وانما هو المقداد بن عمرو ونسب الى امه كا بن عليّة

وهو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم احد ثقات وعليّة اسم امه اشتهر بها

وكان لا يجب ان يقال له ابن عليّة ولهذا كان يقول الشافعى انا اسمعيل

الذي يقال له ابن عليّة او نسب الى غير ما يسبق الى الفهم كالحذاء ظاهرة

انه منسوب الى مناعتها او بيعها وليس كذلك^{١٣} انما كان يحال سهم فنسب

اليهم وكسليمان التيمي لم يكن من بنى التيم^{١٤} لكن نزل فيهم وكذا من

نسب الى جده فلا يؤمن التباسه بمن وافق اسمه اسميه واسم ابيه اسم

الجدة المذكور ومعروفة من اتفق اسمه واسم ابيه وجده كالحسن بن الحسن

ابن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم وقد يقع اكثر من ذلك

فيحصل اللبس وقد وقع ذلك في الصحيح فقله التلميذ وكذا من نسب الى جدته فانه يصدق عليه انه نسب الى غير ما يسبق الى الفهم وقد قد منا

الإشارة اليه^{١٢} شرح الشرح عه وكمحمد بن محمد بن محمد الخ^{١٢}

ابن احمد بن الحسن بن احمد فاتفق في ذلك واتفق في الكنية

والنسبة الى البلد الصناعة وصنف فيه ابو موسى المديني جزءاً قليلاً
بالياء ١٢ ش

ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوى عنه وهو نوع لطيف لم يتعرض

له ابن الصلاح فائدته رفع اللبس عن من يظن ان فيه تكراراً وانقلاباً
بفتح الهمزة ١٢ ش

فمن اشبه البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن ابراهيم القزويني
بفتح القاف ١٢ ش

البصري الراوى عنه مسلم ابن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع
كشاد ١٢ كاتبا ١٢ ش

ذلك لعبد بن حميد ايضاً روى عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه مسلم
مصنف ١٢ ش

بن الحجاج في صحيح حديثا بهذه التوجه بعينها ومنها يحيى بن ابي كثير

روى عن هشام وروى عنه هشام فشيخه هشام بن عروة وهو من اقربائه
كنقطة ١٢ ش

ع
كروا سائلاً مثله

هذا النوع ١٢

ع

اي عن

الشيخ وهو

بن اتفق

ففي العبارة

ابها م ١٢

ع

اي و

لان صالحا

للتعرض ١٢

له

كحدثنا عبد

بن حميد

عن مسلم

١٢ ش

له

وما تغاير ان

١٢ ش

نماذج

نماذج

عه

اى الموصوف
بالا على
١٢ ش

عه

اى من
الكتى و
اللقاب اعم
من ان يكون
اصحابا ثقات
او ضعافا

مذكورة فى
كتاب دون
كتاب ١٢
شرح الشرح

سه

اسم كتاب
له ١٢ ش

له

لانهم المقصودون ١٢

له

بكتا لعين و
سكون الجيم
١٢ ش

والراوى عنه هشام بن ابى عبد الله الدستوائى ومنها ابن جريح

روى عن هشام وروى عنه هشام فالاعلى ابن عروة والادنى ابن

يوسف الصنعانى ومنها الحكم بن عتيبة روى عن ابن ابى يلى وعنه

ابن ابى يلى فالاعلى عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور

امثله كثيرة ومن المهم فى هذا الفن معرفة الاسماء المجردة

وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كابن

سعد فى الطبقات وابن ابى خيثمة والبخارى فى تاريخهما وابن ابى

حاتم فى المجرى والتعديل ومنهم من افرد الثقات كالعجلي وابن حبان

وابن شاهين ومنهم من افرد المجرحين كابن عدى وابن حبان

كفالىين ١٢

ع

فذكر اسماء رجال
ذلك الكتاب ١٢

ع

عدة من الصحاح
الستة وذهب
بعض الكبر الى
دخول المؤلف في
الصحاح الستة
وهو الحق ١٢ ع

س

نسبة الى مزة بكسر
ميم وتشديد زاي
بلد بالشام ١٢ ش

ل

اي الاصل الاول او
الثاني وهو بعيد ١٢

ل

اي ما لا يوجد
سمي اخر به
بل هو مفرد بهذا
الاسم

مثاله كابي ابن
لبا كعسا كلاهما
فردان ١٢

ايضا ومنهم من تقيّد بكتاب مخصوص كرجال البخاري لابي
نصر الكلاباذي رجال مسلم لابي بكر بن منجويه ورجالهما معا لابي
الفصل بن طاهر رجال ابي داود لابي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي
ورجال النسائي لجماعة من المغاربة ورجال الستة الصحيحين
وابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة لعبد الغني المقدسي
في كتاب الكمال ثم هذبه المزي في تهذيب الكمال قد خصته
وزدت عليه اشياء كثيرة وسميته تهذيب التهذيب وجاء مع ما
اشتمل عليه من الزيادة قد مرثلث الاصل ومن المهم ايضا
معرفة الاسماء المفردة وقد صنف فيها الحافظ ابو بكر احمد بن

الزبداني

هرون البرمجي فذكر أشياء كثيرة تعقبوا عليه بعضها ومن ذلك قوله
 صُغْدِي بن سنان أحد الضعفاء وهو بضم الصاد المهملة وقد تبدل
 سيناً مهملة وسكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثم راء كياء
 النسب هو اسم علم بلفظ النسب ليس هو فرداً في الجرح والتعديل
 لابن أبي حاتم صغدي الكوفي وثقه ابن معين وفرق بينه وبين
 الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صغدي بن عبد الله
 يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ انتهى فإظنه هو
 الذي ذكره ابن أبي حاتم وأما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فإنها
 هو للحديث الذي ذكره عنه وليست الأفة منه بل هي من

له قوله وتكتب عليه الخاي بان سند رايا الاسود الذي ذكره ابو موسى في الذيل زاعما انه غير ما ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة هو بعينه ما ذكره ابن مندة اي هو مولى زنباع لا غير ١٢ كذا في الحواشي

له قوله وكذا معرفة

اللقاب لمثل الضعيف
لقب عبد الله بن محمد لانه كان

ضعيفا في جسمه ومثل

القوى لقب به الحسن

بن يزيد لقوته على

العبادة والطواف و

كالفضال لقب به معاوية

ابن عبد الكريم لانه

ضل في طريق مكة

وكمحين سعد بن ابي

وقاص كان يلقب بـ

الشیطان لقصره كما في

التقريب الى غير ذلك

١٢ تلخيص الحواشي

عنه لم يصربه

مسمى غيره ١٢

عنه والعلوم الحق

عنده تعالى ١٢

مده في كتابه المسمى

بالذيل ١٢ ش -

لله منسوب الى

جيزة موضع

معروف بمصر

١٢ ش

لعه بكسر زاي

فكون نون فموحدة ١٢ ش

الراوي عنه عنبة بن عبد الرحمن الله اعلم ومن ذلك

كلمة ١٢

سند رايا المهمل والنون بوزن جعفر وهو مولى زنباع الجذامي

له صحبة ورواية والمشهور انه يكنى ابا عبد الله وهو اسود فرد

مشقة او مخفقا ١٢ ش

لم يتسم به غيره فيما نعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة

الصحابة لابن مندة سند رايا الاسود وروى له حديثا وتكتب

اغترض ١٢

ابو موسى ١٢

عليه ذلك بانه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث

اي ذكره سند رايا عليه غير ما ذكره ابن مندة ١٢

المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة الذين نزلوا

مصر في ترجمة سند رايا مولى زنباع وقد حوت ذلك في كتابي

في الصحابة وكذا معرفة الكنى المجردة والمفردة وكذا

من الهجات ١٢

كالقري ١٢

اي من الهجات ١٢

له قوله والاولدان المجمع وطن وهو محل الانسان من بلدة او ضيعة او سكة ولا فرق فيمن ينتسب الى محل بين ان يكون اصليا منها وانا زالا فيبدل ومجاورا له ولذلك تعدد النسبة بحسب الانتقال ولاحد للاقامة المسوغة للنسبة وان ضبط ابن المبارك باريح سنين فقد توقفت فيه ابن كثير ١٢ شرح الشرح -

له قوله وتقع الى الصنائع المصنعة بالغتم اخص من الحرفة لان الصناعة لا بد من المباشرة فيها بخلاف الحرفة كذا قيل واما ما ذكره في معنى الاصطلاح انما شئ عن الصنعة المعنوية من العلوم العقلية والمنطقية ١٢ شرح الشرح -

معرفة الالقاب هي تارة تكون بلفظ الاسم تارة بلفظ الكنية و

اي الالقاب

كاي تارة

تقع بسبب عاهة كالاعمش او حرفة وكذا معرفة الانساب وهي

اي الانساب ١٢

كالبرازو اي من المهنات ١٢

الطراز ١٢

والاعرج ١٢

والاعشى ١٢

تارة تقع الى القبائل وهو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى

المتأخرين وتارة الى الاولاد وهذا في المتأخرين اكثر بالنسبة

الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون بلاد او

ضياعا او سكا او مجاورة وتقع الى الصنائع كالحياط والحرف

مباشرا للحياطة ١٢ جمع حرفة ١٢

تارة ١٢

كالبرازو يقع فيها الاتفاق والاشتباة كالاسماء وقد تقع الانساب

كوقوعها في الاسماء كما مر ١٢

اي في الاشتباة المذكورة ١٢

القبائل كالحسين محمد القطواني كان كوفيا ويلقب بالقطواني وكان

بفتح القاف والطاء المهملة ١٢ ش

يغضب منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اي الالقاب والنسب

له قوله ويقع فيها الاتفاق والاشتباة الخ اي يقع في انساب الرواة مثل ما يقع في اسمائهم من الاتفاق في اللفظ والمخاطب معا مثل المعنى نسبة الى قبيلة وهو بنو حنيفة ونسبة الى مذهب الامام الاعظم الى حنيفة النعمان ابن ثابت ومن الاشتباة في الخط دون اللفظ مثل الابل والابل الاول بفتح الهمزة وسكون الياء التحتية آخر الحروف وجميع ما في المؤمل والصحيحين فهو من هذا النمط فالنابي بضم الهمزة والباء الموحدة وتشديد اللام ١٢ كذا في الحواشي ١٢

ع كقبة طه وزن مدينة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ ع هذا اللفظ ليس في غير النسخة المنقولة

عنها ١٢ ع جمع قبيلة وهم بنو اب داود ١٢ ش له اي الانتساب الى الاولاد ١٢ ش لله تذكير الفمير بياض على ان النسبة مصدر يستوي فيه المذكور والمؤنث ١٢ ش له جمع ضيعة بالفتح وهي المزرعة ١٢ لله ولم يظهر في وجه الغضب ١٢ ع كما ذكرنا في الضال والقوى والضعيف ١٢

الجيفة ١٢ ملنقط من شرح الشرح **له** قوله ولا يعرف تمييز ذلك الخ فذا نذاته الامن من وقوع الخلل في بعض الاحكام الشرعية المشتملة عليها النب
كالامامة العظمى والكفاية في النكاح ونحو ذلك من التوارث والتقديم في الصلوة وغيرها ١٢ كذا في شرح الشرح **له** قوله ومعرفته الاخوة
والاخوات الخ وامثله كثيرة في الصمائية منها ففضل بن عباس وعبد الله بن عباس وعمر بن الخطاب وزيد بن الخطاب وعاشية بنت ابي بكر
واسماء بنت ابي بكر وزينب بنت جحش وحمنة بنت جحش الى غير ذلك ١٢ **عب** **له** قوله معرفة آداب الشيخ والطالب فاذ ذلك ان علم الحديث عظم شريف
لكنه مضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

يناسب ما به طال بيان يكون موسوماً
بكام الاخلاق وحسن التيميم ١٢ شرح الشرح
له قوله وليست كان في تضييع النية
الخ وقد وجم من تعلم علما مما يتبع به
وجدا لله عز وجل لا يتعلمه الا بصيب
به عرفا من الدنيا لم يجد عرفا نجفة
يوم القيمة **يعني** يحجها وال حال انها توجد
من مسيرة خمسمائة سنة ١٢ شرح الشرح
له قوله وينفرد الشيخ بان يسمع اذا
احتجج اليه اي الى الشيخ اذ اول حديثه
وال حاصل ان من آداب الشيخ خاصة
ان يعتني احتجج الى ما عده جلس الاسماء
وجواب ان تعين عليه استجابا بان كان
ثم مثله وهو الصريح فقد جلس الامام
مالك للناس وهو ابن نيف وعشرين
سنة والناس متوقرون وشيوخه
اخياء وكذا جلس الامام الشافعي رح
واخذ عنه العلوي سن الحديث بحيث
حمل عنهما بعض شيوخهما ومن اسن
منهما وادقم عليهم ١٢ شرح الشرح
له قوله ولا يترك اسماء احد لنية
فاسدة اي لا يمنع من تحديث احد لكونه
غير صحيح النية فانه قد يجرى له محبتها
بعد لما قال بعض السلف طلبنا العلم
لغير الله فاني ان يكون الا لله

التي باطنها على خلاف ظاهرها وكذا معرفة الموالى من الاعلى والاسفل بالرق

من العلماء والرواة ١٣

او بالحلف او بالاسلام لان كل ذلك يطلق عليه اسم المولى لا يعرف تمييز ذلك الا

بالتخصيص عليه معرفة الاخوة والاخوات قد صنف فيهما القدماء كعلي بن

في هذا النوع ١٣

المديني من المهم ايضا معرفة آداب الشيخ والطالب ويشتركان في تصحيح النية

والتهجير من اعراض الدنيا وتحسين الخلق وينفرد الشيخ بان يسمع اذا احتجج

اليه ان لا يحدث ببلد فيه من هو اولى منه بل يرشدا ليه لا يترك اسماء احد

الطالب ١٣

نفيه اولى منه ٢

اي لا ينبغي ١٢

لنية فاسدة وان يتطهر مجلس بوقار ولا يحدث قائما ولا عجا ولا في الطريق

له قوله التي باطنها على خلاف ظاهرها الخ محمد بن سنان العوفي ففتح العين والواو بالقاف باهله نزل العوفي
يلعن من عبد القيس فنسب اليها وكان في مسعود عقبة بن عمر النعماني البصري لم يشهد بدرا في قول الأكثرين بل
نزل بها او سكنها فنسب اليها ١٢ شرح الشرح **له** قوله او بالحلف بكسر فكون واسمه للمعاودة والمعاودة على
التعاودة التساعده منه قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فاقوه بالاسلام كالامام محمد بن اسماعيل
البخاري قيل له الجعفي نعم جيم فسكون عين مهمله فقاو لان جدا كان مجوسيا فاسلم على يد اليمان بن اخنس

وهذا هو الخالف في علم الكتاب السنة بان ما لهما ونتيجتهما لهما جيهما ان يحسن حاله ويحتمر بالحجف ماله ١٢ شرح الشرح **له** قوله لاني الطريق
البيان يعقديه او يفتق او يميز الا ان اضطر الى ذلك وحاصله ان يحدث بالوقار والعظمة قال الكاظمي شارح البخاري فقد روى عن مالك كان
اذا اراد ان يحدث فوضأ وجلس على صدر فراسه وسرح لحية وتمكن في جلوسه بوقار وهيئة وحدث كذا نقل الشارح ١٢ **عب** **له** جميع ما ذكر من كونه
اعلى واسفل بالرق والحلف والاسلام وغيره كوني القبيلة ١٢ ش **عب** **له** تجريدها عن الرياء والسمعة ١٣ ش **عب** **له** من غسل اذ وضوءه ويسوكه ويطيب ١٣

دولان يبلد

دولان يبلد

له قوله لمرض اوهرم الخ اي اللذان يحتل بهما المزاج والعقل والا فقد تقدم ان ابن معين حدث عند نزعه وقد حدث بعد المائة جماعة من الصحابة والتابعين ١٢ خلاصته شرح الشرح

له قوله مستعمل يقط الخ المراد المليخ للحديث اذا كثرا لجمع وعند تكاثر الجمع بحيث لا يكتفى بمستعمل واحد اتخذ مستعملين وينبغي

ان يكون على موضع مرتفع او قائما ليكون

ابنه للسا معين ١٢ الذي في شرح الشرح

عه ١٢ ينبغي

ان يكون له ١٢

عه لا يوقع في الضجر والملا ١٢

مع احد

من شركاء ١٢

له في قوله خمس

سنين وقيل

بعد الثلاثين

وقيل بعد العشرين ١٢

له وهو من

فهو الخطاب ورا د

الجواب على وجه

الصواب ١٢ ش

له دن الحضور

للبركة والاجازة

بعد الاهلية ١٢ ش

له يحصل لهم

من بركاته

فان عند ذكر

الصالحين تستنزل

الرحمة ١٢ ش

الا ان اضطر الى ذلك ان يمسك عن الحديث اذا خشى

التغير او النسيان لمرض اوهرم واذا اتخذ مجلس الاملاء ان يكون له

في لسانه ١٢ غايته كبر السن ١٢

مستعمل يقظ وينفخ الطالبان يوقرا الشيخ ولا يضجروا ويرشد غيره لما سمعه

ينظرون ١٢

ولا يدع الاستفادة لحياء او تكبر ويكتب مع سمعه تاما ويعتني بالتقييد و

يترك ١٢

يجتهد ١٢

الضبط ويذاكر محفوظه ليرسخ في ذهنه ومن المهم معرفة سن

التحمل والاداء والا مح اعتبار سن التحمل بالتمييز هذا في السماع

وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال مجالس الحديث و

تبركا وتيمنا ١٢

ليكتبين لهم انهم حضروا ولا بد لهم في مثل ذلك من اجازة المستمع و

الا مح في سن الطلب بنفسه يتأهل لذلك ليصح عمله الكافر ايضا اذا

يصير اهلا ١٢

معهم لان سماعهم هذا الايعاب به ١٢ وليس منحصر في سن مخصوص ١٢ صاع كما يقبل شهادته

ومثاله حديث جابر بن مطعم المتفق على صحته انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالمحور وكان جاء في سائر بدر قبل ان يسلم وفي رواية البخاري ذلك اول ما وقع لايان في قلبي ١٢ شرح الشرح

له قوله صفة كتابة الحديث الخ قد اختلفت في كتابة الحديث فكرها بعض الصحابة وجوزها بعضهم والان قد تحقق
الاجماع على جواز ١٢ عيب

له قوله ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى الخ هذا الحرف ظاهرة عام في الصفتين ولعل كان رأب المتقدمين ان يجعلوا طرفي الاسطر

متساويين في التوسع

واما على التقاد في زماننا

ان حاشية اليمنى

من الصفحة الاولى

اوسع عكس الصفحة

الثانية فينبغي

ان يكون في الحكم

تفصيل فتأمل

فانه موضع زلل

ثم رأيت في

كلام عياض

تصرح بذلك

والحمد لله على

ذلك ١٢ شرح الشرح

عه قال البيهقي ان

من له اهلية ذلك

بالاستحقاق التام

وقلة خطئه في

المرام يجوز له ان

يتصدى وان لو يكن

له اجازة ومن لم

يكن اهلا لذلك

فلا يفيد ولا لوالف

اجازة وسامع ١٢

شرح الشرح

عه اعترض على ابن

اداه بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى اذا داه بعد
من تحمل الكافر ١٢

توبته وثبوت عدالته واما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له
علانية ١٢

بزم من معين بل يقيد بالاحتياج والتاهل لذلك وهو مختلف

باختلاف الاشخاص وقال ابن خلد اذا بلغ الخمسين ولا

ينكر عليه عند الاربعين وتعقب بمن حدث قبلها كمالك

ومن المهم معرفة صفة الضبط في الكتاب وصفة كتابة الحديث

وهو ان يكتبه مبينا مفسرا فيشكل لمشكل منه وينقطه يكتب

واضحا ١٢ اي يعرب المشكل ١٢

الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقيت والا ففى اليسرى

اي المتروك سهوا ١٢

وصفة عرضنه وهو مقابلة مع الشيخ المسمع او مع ثقة غيره او مع نفسه

الخلاد ١٢ عه امام الحديثين فعنى الله عن ١٢ له اي طريقة كتابة الحديث ١٢ له اي مطلقا او المشكل منه ١٢

له بان يكون بعد الساقط كلمة او اكثر ١٢ ش معه من المهم معرفة صفة عرضنه ١٢

له قوله من اعتنائه بتكثير الشيوخ الخ لان المقصود الاصل هو الدراية لا مجرد الرواية كذا قال الشارح وعندى ان تكثير الشيوخ كان افضل في الزمان القديم لتفصيل الثقة بالحديث الاترى الى صنيع البخارى يروى الحديث الواحد بكرات ومرات واما في هذا الزمان فلا حاجة اليه اعرب **له قوله** فان شاء رتبته على سائرهم الخ اى من سبق من

الصحابة في الاسلام

فيستأولوا بابي بكر

ثم على رضى الله

تعالى عنهما وبذل

وخذيجته ماضى

الله عنهما اولى

الفصل فيبتدأ

بالعشرة المبشرة

ثم باهل بيادر

ثم باهل المدينة

ثم بمن اسلم

وهاجر بين

الحديبية و

الفتح ثم بمن اسلم

يوم الفتح ثم بمن

باصاغر الصحابة

سناً كابى الطفيل

والسائب بن يزيد

ثم بالنساء فيبتدأ

بامهات المؤمنين

ومنهن من عاشت رضى

الله عنهما تلخمين

الحواشي **له قوله**

على حروف المعجم الخ

فيبدأ بابي بن كعب

والسائب بن يزيد

عائز بلال الى غير ذلك اعرب

منه فياخذه جميعا ويحصله بكماله اعرب

له ومن المهمل معرفة صفة تصنيفه اعرب

لعه منفردة من غير نظر الى صحة

ضعف ومناسبة باب وفصل اعرب

شيئاً فشيئاً وصفه سماعه بان لا يتشاغل بما يخل به من نسخ

يبدأ بالخبر او لكل اعرب

كتابته اعرب

او حديث أونعاس وصفه سماعه كذلك وان يكون ذلك من

اعرب من المهمل اعرب

الكلام اعرب

اصله الذي سمع فيه او من فرع قويل على اصله فان تعذر فليجبره

مقابلته ثقة اعرب

اى الشيخ اعرب

بالاجازة لها خالف ان خالف وصفه الرحلة فيه حيث يبتدئ

في طلب سماع الحديث اعرب

بحديث اهل بلدة فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما

بالتشديد اعرب

ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع اكثر من اعتنائه بتكثير

اى من الحديث اعرب

اهتمامه اعرب

الشيخ وصفه تصنيفه وذلك اما على المسانيد بان يجمع مسند كل

صحابي على حدة فان شاء رتبته على سائرهم وان شاء رتبته على

حروف المعجم هو اسهل تناولا او تصنيفه على الابواب

يبدأ بهذا احسن اعرب

أخذ اعرب

عائز بلال الى غير ذلك اعرب **ع** هو مقدمة النوم المسمى بالسنن اعرب **ع** اى ليحبر الشيخ نعمان الطالب اعرب **ش** منه فياخذه جميعا ويحصله بكماله اعرب **له** ومن المهمل معرفة صفة تصنيفه اعرب **لعه** منفردة من غير نظر الى صحة وضعف ومناسبة باب وفصل اعرب

له قوله ومن المهم معرفة سبب الحديث الخ اى باعث ومادة قال التسليذ يعنى السبب الذى لاجله حدث النبى صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث كما فى سبب نزول القرآن الكريم انتهى وفيه فوائد كثيرة وان

كان العبرة

بعموم اللفظ

لا بخصوص

السبب ١٢ شرح

الشرح

ع ١٢ اى غير الابواب

الفقهية ١٢

ع ١٢ واهل هذه

الطريقة منهم

من يتقيد بالصحيح

كالشيخين ومنهم

من لم يتقيد بذلك

كما فى الكتب الستة

١٢ ش ١٢

ع ١٢ من الربط

واليايس والصحيح

والسقيم ١٢

ع ١٢ بحيث يتفهم

ارسال المتصل و

وقت المرفوع

الى غير ذلك ١٢

ع ١٢ غير متقيد

بالاستيعاب ١٢ ش

ع ١٢ بفتح الياء

واللام ١٢ ش

ع ١٢ بضم

المهمل والموحدة

الفقهية او غيرها بان يجمع فى كل باب ما ورد فيه مما يدل

على حكمه اثباتا او نفيا والاولى ان يقتصر على ما صح او حسن

فان جمع الجميع فليبين علة الضعيف او تصنيفه على

شلا يفترا لناظر ١٢

العلل فيذكر الملتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته الاحسن

ان يرتبها على الابواب ليسهل تناولها ويجمعه على الاطراف

اخذها ١٢

فيذكر طرف الحديث الدال على بقية ويجمع اسانيدة اما مستوعبا

اى ذلك الحديث ١٢

او متقيدا بكتب مخصوصة ومن المهم معرفة سبب الحديث

وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى ابى يعلى ابن الفراء

الحنبل وهو ابو حفص لعكبرى وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن

وسكون الكاف فيها بينهما ١٢ ش معه قيل هو بلغ رتبة الاجتهاد ١٢

له قوله والله الموفق للصلاة في البداية والنهاية والهادي للحق في الدراية والرواية لا اله الا هو وان محمدا عبده ورسوله عليه توكلت واليه انيب وهو المحيى لدعاء عبده الكثير حسبا الله ونعم الوكيل ما احسن المولى وجدا الكفيل الحمد لله رب العالمين من الترى الى ملين وصل الله على خير خلقه نبي الرحمة محمد وآله وصحبه وازواجه وعترته وها على الوية ما وايا ته من المحدثين ورائعى اعلام درايته من المجتهدين

دقيق العيدان بعض اهل عصره شرع في جمع ذلك وكأنه ما رأى تصنيف

العكبرى المذكور منقوفا في غالب هذه الانواع على ما اشرنا اليه غالباً وهي اى

الحمد تون ١٢

هذه الانواع المذكورة في هذه الحاشية نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن

التمثيل وحصرها متعسر فليراجع لها مبسوطاً انها يحصل الوقوف على حقائقها

بفتح الجيم ١٢ للانواع والاشلة ١٢ ش الكتب المبسوطه ١٢ ش

والله الموفق والهادي للحق لا اله الا هو عليه توكلت واليه انيب حسبنا الله و

اى للمتيقن ١٢ الى سوا الطريق ١٢

نعم الوكيل والحمد لله رب العالمين وصل الله على خير خلقه نبي الرحمة محمد

آله وصحبه وازواجه وعترته الى يوم الدين هـ

ناشر

قَلْبِي كُنْ خَانَةً

مُقَابِلَ آرَامِ بَاغِ كِرَاجِي

من الزلل النسيان فان هذا يدني في كل حين وان والله اسأل ان يعفر الذنوب والعصيان ويعصمني من الخزي الخسران ويفرقتي في بيار الرغوان في يوم لا يسئل من ذنبه انس ولا جان فقط تمت عه اى سبب وهدى الحديث ١٢ ش عه ويمكن انه سراه والمراد زيادة على جمعه ١٢ ش عه وهي زائدة على الثمانين بل على المائة كما ذكره السخاوى ١٢ ش

رضى الله عنهم
وعنا جميعين الى
يوم الدين و
ساعة اليقين
وهذا اخر ما اردنا
ايراداً في هذه
التعليقات
المسماة بعقد
الذرى جيد
نزهة النظر
اللمع جعلها
خالصاً لوجهك
الكريم و
متحصناً لوضائك
العظيم بيمينك
سيد العالمين
صل عليه على آله
وصحبه اجمعين
وانا العبد الاثيم
محمد بن الممدوح
بعيداً لله
التوكلنى توطيناً
والاحمدى تلمذاً
والحنفى مذهباً
جعله الله عبداً شكراً
ومنقلاً الى اهله
سراً وارواحهم
الاخوان ان يعفو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المنظومة البيقونية

لطفه بن محمد البيقوني

(مُحَمَّدٌ) خَيْرُ نَبِيٍّ أُرْسِلَ	(أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ) مُصَلِّيًا عَلَى
وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ	وَذِي مِنْ أَفْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّهُ
إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ	أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ
مُعْتَمِدٌ فِي ضَبْطِهِ وَتَقْلِيهِ	يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ
رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ أَشْهَرَتْ	وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طَرَقًا وَعَدَتْ
فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَفْسَامًا كَثُرَ	وَكُلُّ مَا عَنْ رُبَّةِ الْحُسْنِ قَصُرَ
وَمَا لِتَابِعِ هُوَ الْمَقْطُوعُ	وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ
رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ	وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ
إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ	وَمَا يَنْفَعُ كُلُّ رَاٍ يَتَّصِلُ
مِثْلُ: أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَاءُ الْفَتَى	مُسْتَسْلٌ قُلْ مَا عَلَى وَضْفِ أَتَى
أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا	كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
مَشْهُورٌ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلَاثَةُ	عَزِيزٌ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ
وَمُبْتَهَمٌ مَا فِيهِ رَاٍ لَمْ يُسَمِّ	مُعْتَمِنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمِ
وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَ	وَكُلُّ مَا قُلْتُ رِجَالُهُ عَلَا
قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ رُكِنٌ	وَمَا أَضَفْتُهُ إِلَى الْأَضْحَابِ مِنْ
وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاٍ فَقَطْ	وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ
إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ الْأَوْصَالِ	وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ

وَمَا أَنَّى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ
يَنْقُلُ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَمَّنْ وَأَنْ
أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَتَعَرَّفُ
فَالشَّادُّ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَبَلَا
وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَنْ قَسَمُ
أَوْ جَمْعُ أَوْ قَضَرُ عَلَى رِوَايَةٍ
مُعَلَّلٌ عَنْهُمْ قَدْ عُرِفَا
مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْقُرْنِ
مِنْ بَعْضِ الْفَاطِ الرُّوَاةِ انْصَلَتْ
مُدْبَجٌ فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَاتَّخِذْهُ
وَصِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ
وَصِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَأَخْشِ الْغَلَطَ
تَعْدِيلُهُ لَا يَخْمِلُ التَّفَرُّدَا
وَأَجْمَعُوا لِصَفِيهِ فَهُوَ كَرْدُ
عَلَى النَّبِيِّ قَدْ لِكَ الْمَوْضُوعُ
سَمَّيْنَاهَا: (مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي)
أَبْيَانُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ (خُتِمَتْ)

وَالْمُفَصَّلُ السَّاقِطُ مِنْهُ أَثْنَانِ
الْأَوَّلُ الْإِسْفَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
وَالثَّانِ لَا يَنْقُطُ لَكِنْ يَصِفُ
وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا
إِنْدَالٌ رَأَوْا مَا يَرَوْنَ قَسَمُ
وَالْفَرْدُ مَا قَبِلْتَهُ بِثِقَةٍ
وَمَا يَعْلَمُ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا
وَدُوْ اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَثَرِ
وَالْمُذَرَّجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ
وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِيبٍ عَنْ أُخَى
مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ
مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطْ
وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْا غَدَا
مَشْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ
وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَضْمُونُ
وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ
فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ

الناشر

قَدِيمِي كِتَابْخَانَهٗ
دَارُ الْمَرْبُوعِ
كِرْلِي

كشفا الاستدراك

شرح المصنف على المنار

للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد
المعروف برحافة الذير النسي المتوفى ٧١٠ هـ

مع

شرح نور الأنوار على المنار
لمولانا حافظ شيخ أحمد المعروف بملايكة بن أبي سعيد
بن عبيد الله الحنفي الصديقي الامنوي
المتوفى ١١٢٠ هـ

شرح الرضي

على الكافي

تأليف

رضي الدين محمد بن الحسن الاشتهر باباذي
المتوفى سنة ١١٨٦ هـ

طبعة جديدة مصححة
ومذيلة بتعليقات مفيدة

■ الجزء الرابع ■

الاتقان

في علوم القرآن

للشيخ الإمام السلامه حافظ عصره ووحيد دهره

أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي

الشافعي المتوفى سنة ٩١١ هـ رحمه الله

مغني اللبيب

عن كتب الأمازيغ

تأليف

الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد

أب هشام الأنصاري

أشرف بن زكاته
د. إميل بدع يعقوب

قدّم له وروى عن حواشيه وفهارسه
حسن جعد

قدسيه كتب خانها - مقابل آرام باغ كراچی

صحيح البخاري

اصح المسند

شیرازی کے اقبال للنواوی

سید ابی ایوب

سیر النساء زهر الزی

و تعليقات للامام ابی الحسن السندي

سین الیترقدی

حسن ابن ماما

خط کامل جاشی از مولانا احمد علی محدث سہارنپوری حوالہ
علمیں بلا اختلاف قبول و مشہور ہیں۔ شروع میں کتاب تراجم
ابواب بخاری از حضرت شاہ ولی اللہ محدث دہلوی کا اعلانی
ہے اور تقریباً ہر جانشین کے آخر میں مل لگات و بیٹے گئے ہیں۔
عکس نباعت۔ قیمت کامل مجلد در دو جلد روپے

اس میں مولانا زوری کی طرح صلوٰۃ علیہ وسلم اور ہر طرح کے آخر میں مل
ابو الحسن سنہری کے علمی کا اشارہ کیا گیا ہے جس سے اقدت
روا لا ہوتی کہ

کس طباعت قیمت مجلد کامل در دو جلد روپے

منت نشاۃ اولیٰ بیچ کے بعد بیات تاراد عمدہ حوالی کے ساتھ بیچ کی
میں اور داؤد، کبیر، محمد علی و مع حواسیل الوداد و اداریہ کے کامیاب اور داؤد
کا مکتوب قیمت مجلد روپے

کیڑا حوالی، عکس طباعت
اور ولایتی کا غرض آراستہ
قیمت مجلد روپے

عقوبی کو حوالی ساتھ مطبوعہ و اشاعتی جلدی کے ساتھ
مولانا محمد ابوالعباس سنہری کی شرح کامل سنہری و تکرار و تکرار
از شیخ الفکر قیمت مجلد روپے
تقریر قدسی الگ بھی مل سکتی ہے۔

بیات اعلیٰ معیار مولانا زوری کے علمی کے ساتھ بیچ
کی علمی ہے۔ ان حوالی میں مولانا سیوطی کی شرح مصباح از صاحب اور
مولانا محمد باقی مجددی کی شرح افحاح اچھا درودوں کو تکرار و تکرار
کے بیچ کر دیا گیا ہے۔ اہل علمی سہولت کی خاطر سن اور اور حوالی
زیریں بھریں ملن شرح کوئی دیکھ گئے ہیں۔ قیمت مجلد روپے

تہم دینی ملازم ملکہ ملازم قری کتب خانگی ملکہ دسی کتب خانگی
من اسکی حسن کتابت و محنت و طباعت کی بنا پر ہے

قدیمی گنج خانہ
مقابل آرام باغ کراچی